

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد كمي
تحت عنوان :

أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري
دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب

إشراف :
الدكتور: طويطو محمد

إعداد الطالبة:
سموك نوال

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د تومي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
د. طويطو محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	مشرفا و مقرا
أ.د شقيب عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
أ.د راتول محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	مناقشا
د. ديب كمال	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا
د. ساخي بوبكر	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مناقشا

السنة الجامعية 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الآية 76 من سورة يوسف

كلمة شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل على النعمة التي أنعم بها علينا عدد ما كان وعدد ما يكون
وعدد الحركات والسكون وعلى ما وهبنا من عقل وحسن تدبير،
نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان وفائق الإمتنان إلى
الأستاذ الدكتور طويطو محمد لقبوله الإشراف على هذا البحث ،
ومساعدته وتشجيعه لنا طوال مشوار إعداده وله منا كل التقدير والإحترام.
كما لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو بعيد
في إنجاز هذا العمل ولهم منا كذلك كل الشكر والتقدير على ما قدموه من معونة ونصح،
كما نتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على منحهم لنا جزءا من وقتهم
التمين لمناقشة هذه الأطروحة وإثراءها بملاحظاتهم القيمة
فشكرا لكل من قدم لنا العون والنصح، شكرا لمن حفزنا على العمل.
هذا البحث الذي نتشرف به اليوم والذي اكتمل بهذه الأطروحة التي نتمنى
أن تكون إضافة مفيدة وإثراء لكل من يرغب في مزاولة البحث العلمي
والاستفادة مما عرض فيها من تجارب إحصائية ونماذج كمية ثرية.

والحمد لله من قبل ومن بعد فهو ولي كل توفيق

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين والعائلة الكريمة وأحبتنا في الله
نهدي هذا العمل

الفهرس

كلمة شكر و تقدير

الإهداء

I	الفهرس
XV	فهرس الجداول
XVIII	فهرس الأشكال
أ-ض	المقدمة

الفصل الأول: التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي

2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الدولية
3	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية
3	الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية
3	الفرع الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية
6	الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية
7	الفرع الرابع: عوامل قيام التخصص الدولي
10	الفرع الخامس: نتائج قيام التجارة الدولية
10	الفرع السادس: أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل
11	الفرع السابع: أثر التجارة الدولية على الاقتصاد القومي
13	المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية
13	المطلب الأول: دور التجارة الدولية في فكر التجاربيين (mercantilists)
13	الفرع الأول: أفكار التجاربيين في التجارة الدولية
14	الفرع الثاني: أفكار دافيد هيوم
16	المطلب الثاني: نظرية النفقات المطلقة
16	الفرع الأول: عرض النظرية
17	الفرع الثاني: قانون النفقات المطلقة
18	الفرع الثالث: انتقادات نظرية النفقات المطلقة

19	المطلب الثالث: نظرية النفقات النسبية
19	الفرع الأول: عرض النظرية
20	الفرع الثاني: تقييم النظرية
21	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية
21	المطلب الرابع: نظرية القيم الدولية
22	الفرع الأول: عرض النظرية
22	الفرع الثاني: محددات معدل التبادل
23	الفرع الثالث: حدود النظرية
23	الفرع الرابع: التحولات الجديدة لنظرية القيم الدولية
26	المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية
26	المطلب الأول: نظرية نفقة الاختيار
26	الفرع الأول: تحليل نفقة الاختيار
27	الفرع الثاني: عرض نظرية نفقة الاختيار
27	الفرع الثالث: انتقادات نظرية نفقة الاختيار
28	المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج أو "نظرية نسب عناصر الإنتاج"
28	الفرع الأول: مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
30	الفرع الثاني: تقييم النظرية
30	المطلب الثالث: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
30	الفرع الأول: التجارة الدولية للسلع وعوامل الإنتاج
31	الفرع الثاني: نمو أحد عوامل الإنتاج
32	الفرع الثالث: اختبار ليونتياف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
34	المبحث الرابع: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية
34	المطلب الأول: الفارق التكنولوجي
34	الفرع الأول: تحليل "بوسنر" 1960
35	الفرع الثاني: تحليل نموذج بوسنر ونظرية ريكاردو
35	الفرع الثالث: نمذجة تحليل بوسنر

36	الفرع الرابع: نموذج جونز
36	المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج
36	الفرع الأول: تحليل فرنون "Vernon"
37	الفرع الثاني: مراحل تطور المنتج والتجارة الدولية
38	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج
39	الفرع الرابع: التحليل الجديد لعوامل الإنتاج
41	المطلب الثالث: التبادل الدولي واقتصاديات الحجم
41	الفرع الأول: نظرية تشابه الأذواق
42	الفرع الثاني: وفورات الإنتاج الخارجية والتبادل الدولي
43	الفرع الثالث: وفورات الإنتاج الداخلية والتبادل الدولي
43	المطلب الرابع: التبادل الدولي تنوع المنتجات والشركات المتعددة الجنسيات
43	الفرع الأول: التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتجات
45	الفرع الثاني: التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتجات
46	الفرع الثالث: تقييم نموذج تنوع المنتجات
46	الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات والتحليل الحمائي في التبادل الدولي
49	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: السياسات التجارية بين الانفتاح والتقييد في ظل النظام الاقتصادي العالمي
52	تمهيد
54	المبحث الأول: السياسات التجارية
54	المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها
54	الفرع الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية
55	الفرع الثاني: أهداف سياسات التجارة الخارجية
59	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية
59	الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية
59	الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة
60	المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية وآثارها الاقتصادية

60	الفرع الأول: أدوات السياسات التجارية
64	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسات التجارية
66	المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية بين الحرية والحماية
66	المطلب الأول: مذهب الحماية التجارية
67	الفرع الأول: الحجج غير الاقتصادية
67	الفرع الثاني: الحجج الاقتصادية
70	المطلب الثاني: مذهب الحرية التجارية
70	الفرع الأول: الحجج الاقتصادية
72	المطلب الثالث: تقييم مذهبي الحماية والحرية التجارية
72	الفرع الأول: تقييم المذهب الحمائي
74	الفرع الثاني: تقييم المذهب الحر
76	المبحث الثالث: السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية
76	المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في ظل الجات (GATT)
78	الفرع الأول: الإطار العام لاتفاقية الجات (GATT)
79	الفرع الثاني: المفاوضات التجارية ضمن الجات (GATT)
83	المطلب الثاني: سياسة التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية (OMC)
83	الفرع الأول: مهام منظمة التجارة العالمية
85	الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية
85	الفرع الثالث: العضوية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية
86	الفرع الرابع: الحقوق والالتزامات للدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية
88	المطلب الثالث: تقييم سياسة التجارة الخارجية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية
93	المبحث الرابع: سياسة الانفتاح التجاري
93	المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري
93	الفرع الأول: الانفتاح نحو التجارة الخارجية
94	الفرع الثاني: تعريف الانفتاح التجاري
97	المطلب الثاني: أهمية وأسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية

97	الفرع الأول: أهمية الانفتاح التجاري في الدول النامية
98	الفرع الثاني: أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية
99	المطلب الثالث: آثار سياسة الانفتاح التجاري على الدول النامية
102	المبحث الخامس: التحولات الاقتصادية الدولية
102	المطلب الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي
102	الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي
103	الفرع الثاني: أنواع التكامل
104	الفرع الثالث: طبيعة النظم الاقتصادية ودرجة تطورها
105	الفرع الرابع: التكامل والتعاون الاقتصاديين
106	الفرع الخامس: نظريات التكامل الاقتصادي
107	الفرع السادس: أشكال التكامل الاقتصادي
112	الفرع السابع: مقومات التكامل الاقتصادي
114	الفرع الثامن: أهداف التكامل الاقتصادي
116	الفرع التاسع: آثار التكامل الاقتصادي
117	المطلب الثاني: العولمة في النظام العالمي الجديد
117	الفرع الأول: تنامي ظاهرة العولمة
118	الفرع الثاني: مفهوم العولمة
120	المطلب الثالث: العولمة المعالم والاتجاهات
120	الفرع الأول: الاتجاهات العامة للعولمة
121	الفرع الثاني: معالم وسمات العولمة الاقتصادية
124	المطلب الرابع: آليات العولمة الاقتصادية
124	الفرع الأول: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد
125	الفرع الثاني: التحول في وظائف آليات العولمة
126	الفرع الثالث: التحول في إستراتيجية التنمية
127	المطلب الخامس: أدوات العولمة الاقتصادية
127	الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات

127	الفرع الثاني: الإقليمية الجديدة
130	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية
133	تمهيد
135	المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق
135	المطلب الأول: مفهوم اقتصاد السوق ومبادئه
135	الفرع الأول: تعريف اقتصاد السوق
136	الفرع الثاني: مبادئ اقتصاد السوق
137	الفرع الثالث: موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق
137	المطلب الثاني: الجزائر واقتصاد السوق
137	الفرع الأول: تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق
140	المطلب الثالث: دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر
140	الفرع الأول: دوافع التحرير التجاري
143	الفرع الثاني: أسس التحرير التجاري
144	المطلب الرابع: خصوصية التجارة الخارجية الجزائرية
144	الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

158	المطلب الخامس: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2016)
159	الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2009)
167	الفرع الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)
170	المبحث الثاني: آثار الشراكة الجزائرية الأوروبية ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري
170	المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطة
170	الفرع الأول: المفاوضات الجزائرية الأوروبية
172	الفرع الثاني: مضمون اتفاق الشراكة
174	الفرع الثالث: واقع الشراكة الأورو-جزائرية
176	الفرع الرابع: برنامج دعم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
178	المطلب الثاني: آثار الشراكة الأورو متوسطة على الاقتصاد الجزائري

178	الفرع الأول: الآثار النظرية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري ..
184	الفرع الثاني: الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري ...
192	الفرع الثالث: تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
192	المبحث الثالث: الجزائر ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى
194	المطلب الأول: عرض أهم التجمعات الإقليمية العربية
194	الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي
195	الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي
199	الفرع الثالث: مجلس التعاون العربي
200	المطلب الثاني: تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها حيز التنفيذ
201	الفرع الأول: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
202	الفرع الثاني: إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
203	الفرع الثالث: أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
204	الفرع الرابع: الشروط الأساسية الموضوعية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
207	الفرع الخامس: فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للدول العربية
207	المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
207	الفرع الأول: إجراءات الانضمام
208	الفرع الثاني: طرق التعاون الإداري المطبقة مع الجزائر
211	المبحث الرابع: أثر منظمة التجارة العالمية على سياسة التجارة الخارجية في الجزائر
211	المطلب الأول: المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية
211	الفرع الأول: عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية
216	الفرع الثاني: شروط انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية
218	الفرع الثالث: خطوات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية
226	المطلب الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري
227	الفرع الأول: الانعكاسات على القطاع الصناعي
227	1. الآثار الإيجابية
228	2. الآثار السلبية

228	الفرع الثاني: الانعكاسات على القطاع الزراعي
228	1. الآثار الإيجابية
229	2. الآثار السلبية
229	الفرع الثالث: الانعكاسات على قطاع الخدمات
230	1. الآثار الإيجابية
231	2. الآثار السلبية
231	الفرع الرابع: الانعكاسات على حقوق الملكية الفكرية والتجارية
233	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري	
238	تمهيد
239	المبحث الأول: لمحة مختصرة عن تطور الاقتصاد الجزائري
239	المطلب الأول: الفترة 1963 - 1967
239	المطلب الثاني: الفترة 1967 - 1979
240	المطلب الثالث: الفترة 1979 - 1988
241	المطلب الرابع: الفترة 1988 - 2001
243	المطلب الخامس: الفترة 2002 - 2014
243	الفرع الأول: البرنامج الأول للفترة (2001 - 2004)
243	الفرع الثاني: البرنامج الثاني للفترة (2005 - 2009)
244	الفرع الثالث: البرنامج الثالث للفترة (2010 - 2014)
245	المبحث الثاني: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
245	المطلب الأول: تعريف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
246	المطلب الثاني: البنية النظرية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية
248	الفرع الأول: حساب عوامل الإنتاج
249	الفرع الثاني: حساب الوحدات الاقتصادية
249	الفرع الثالث: حساب الأنشطة
250	الفرع الرابع: حساب السلع والخدمات

250	الفرع الخامس: حساب تراكم رأس المال (الاستثمار/الادخار)
250	الفرع السادس: حساب العالم الخارجي
251	المطلب الثالث: إغلاق مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
251	المطلب الرابع: توفيق وموازنة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
254	المبحث الثالث: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تحليل مركبات النشاط
254	المطلب الأول: الفائدة من تحليل مركبات النشاط
254	المطلب الثاني: حدود تحليل مجتمعات النشاط
254	المطلب الثالث: أهمية مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تعريف مضاعفات النشاط
254	الفرع الأول: مضاعفات ليوننتيف
256	الفرع الثاني: مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
	الفرع الثالث: الفرق بين مضاعفات النشاط الحركي ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومضاعفات ليوننتيف
256	ليوننتيف
257	الفرع الرابع: نتائج حساب المضاعفات
259	المبحث الرابع: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد الجزائري لسنة 2013
259	المطلب الأول: مصادر البيانات المستعملة
259	المطلب الثاني: حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2013
261	المطلب الثالث: قراءة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2013
261	الفرع الأول: قراءة حسابات النشاط
262	الفرع الثاني: قراءة حسابات المنتجات (السلع)
262	الفرع الثالث: قراءة حسابات المؤسسات
263	المطلب الرابع: بعض الخصائص للاقتصاد الجزائري من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
263	الفرع الأول: سياسات التجارة الخارجية وبنية الحواجز الجمركية للاقتصاد الجزائري
265	خلاصة الفصل
	الفصل الخامس: مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب
267	تمهيد
269	المبحث الأول: عموميات حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب

269	المطلب الأول: بنية نموذج التوازن العام القابل للحساب
270	الفرع الأول: العائلات
270	الفرع الثاني: الشركات
271	الفرع الثالث: الإدارات العمومية (الحكومة أو الدولة)
271	الفرع الرابع: العالم الخارجي
271	المطلب الثاني: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
272	المطلب الثالث: التوازن وحل النموذج
274	المبحث الثاني: مراحل تطور نماذج التوازن العام القابلة للحساب وطريقة إنشائها
279	المبحث الثالث: الأساس النظري لنموذج التوازن العام القابل للحساب
281	المطلب الأول: السوق معمم
282	المطلب الثاني: توافق وآنية العمليات الاقتصادية
282	المطلب الثالث: اقتصاد بلا نقود
283	المطلب الرابع: شروط وجود التوازن وشروط وحدته
285	المبحث الرابع: أشكال نماذج التوازن العام القابل للحساب
285	المطلب الأول: النماذج الستاتيكية
285	المطلب الثاني: النماذج الديناميكية
286	المبحث الخامس: نمذجة التوازن العام القابل للحساب لتحليل السياسات
287	المطلب الأول: نماذج التوازن العام القابل للحساب الوالراسية
288	المطلب الثاني: نماذج التوازن العام القابل للحساب الكلية
289	المطلب الثالث: منهج الاقتصاد القياسي
289	المطلب الرابع: نموذج التوازن العام القابل للحساب والاقتصاديات النامية
291	المطلب الخامس: نماذج التوازن العام القابل للحساب المطبقة على التجارة الدولية
292	الفرع الأول: المنهج الأول
292	الفرع الثاني: المنهج الثاني
294	المبحث السادس: الصدمات، السياسات والتعديلات
294	المطلب الأول: التغيرات في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

295	المطلب الثاني: معدلات الصدمات التجارية
297	المطلب الثالث: تخفيض الضرائب التجارية
297	المطلب الرابع: تخفيض قيمة سعر الصرف والقدرة التنافسية للصادرات
299	المبحث السابع: إيجابيات وسلبيات نماذج التوازن العام القابل للحساب
299	المطلب الأول: الإيجابيات
299	المطلب الثاني: السلبيات
301	خلاصة الفصل
	الفصل السادس: نموذج التوازن العام القابل للحساب المقترح للاقتصاد الجزائري
303	تمهيد
304	المبحث الأول: وصف النموذج
304	المطلب الأول: النشاطات الإنتاجية
304	المطلب الثاني: المؤسسات المحلية
305	المطلب الثالث: التجارة الخارجية والتحويلات
305	المطلب الرابع: قيود النظام
306	المبحث الثاني: الصيغة الرياضية للنموذج
306	المطلب الأول: كتلة السعر
306	الفرع الأول: سعر الواردات
307	الفرع الثاني: سعر الصادرات
307	الفرع الثالث: السعر المركب (المستهلك)
308	الفرع الرابع: قيمة المخرجات المحلية (الناتج) المسوقة
308	الفرع الخامس: سعر النشاط
308	الفرع السادس: سعر القيمة المضافة
309	المطلب الثاني: كتلة الإنتاج والتجارة
309	الفرع الأول: دالة إنتاج النشاط
310	الفرع الثاني: طلب (العامل) العوامل
310	الفرع الثالث: الطلب الوسيطي

310	الفرع الرابع: دالة المخرجات
310	الفرع الخامس: دالة العرض المركب (Armington)
311	الفرع السادس: نسبة الطلب الاستيراد - المحلي
311	الفرع السابع: العرض المركب للسلع غير المستوردة
311	الفرع الثامن: دالة التحويل للإنتاج (مرونة التحويل الثابتة)
312	الفرع التاسع: نسبة الطلب التصدير المحلي
312	الفرع العاشر: تحويل الإنتاج للسلع غير المصدرة
312	المطلب الثالث: كتلة المؤسسة
312	الفرع الأول: عامل الدخل
312	الفرع الثاني: الدخل المحلي - المؤسسات غير الحكومية
313	الفرع الثالث: طلب الاستهلاك الأسري
313	الفرع الرابع: طلب الاستثمار
313	الفرع الخامس: دخل الحكومة
313	الفرع السادس: الإنفاق الحكومي
314	المطلب الرابع: كتلة نظام القيود
314	الفرع الأول: أسواق العوامل
314	الفرع الثاني: أسواق السلع المركبة
314	الفرع الثالث: ميزان الحساب الجاري لبقية العالم في العملات الأجنبية
314	الفرع الرابع: توازن الادخار والاستثمار
315	الفرع الخامس: تسوية السعر
316	المبحث الثالث: تنفيذ النموذج واختبار الاتساق
316	المطلب الأول: توازن الادخار والاستثمار
316	المطلب الثاني: اتساق التوازن في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
316	المطلب الثالث: تجانس النموذج
318	المبحث الرابع: تصميم المحاكاة ووصفها
318	المطلب الأول: وصف المحاكاة

318	الفرع الأول: السيناريو الأول - تخفيض/إزالة التعريف الجمركية -
318	الفرع الثاني: السيناريو الثاني - تخفيض 10 في المئة في قيمة سعر الصرف الحقيقي -
319	الفرع الثالث: السيناريو الثالث - تحليل صدمات أسعار البترول -
319	الفرع الرابع: السيناريو الرابع - أثر التغير التكنولوجي في القطاع الفلاحي -
319	المطلب الثاني: رموز السيناريوهات وتعريف المحاكاة
321	المبحث الخامس: نتائج النموذج
321	المطلب الأول: تخفيض/إزالة الحواجز الجمركية للواردات
321	الفرع الأول: الآثار على الإنتاج المحلي والتجارة
326	الفرع الثاني: الآثار على استهلاك الأسر
328	الفرع الثالث: الأثر على متغيرات الاقتصاد الكلي
329	المطلب الثاني: التخفيض في قيمة معدل الصرف الحقيقي
329	الفرع الأول: الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي
331	الفرع الثاني: الآثار على الإنتاج المحلي والتجارة
333	المطلب الثالث: صدمات السعر الخارجي لتحرير الاقتصاد
333	الفرع الأول: آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة
336	الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة
340	الفرع الثالث: 10 بالمائة زيادة في معلمة التحويل
343	خلاصة الفصل
345	الخاتمة
354	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الثاني		
1 - 2	معدل الانفتاح لبعض الدول	89
2 - 2	معدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي	90
3 - 2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والصادرات 1990 - 2009	91
الفصل الثالث		
1 - 3	تطور المديونية الجزائرية في الفترة (1990 - 1998)	142
2 - 3	التضخم في الجزائر في الفترة (1980 - 1989)	143
3 - 3	صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1989 - 1993)	150
4 - 3	نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة (1989 - 1993)	150
5 - 3	تطور الميزان التجاري للفترة (1991 - 1993)	151
6 - 3	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة (1995 - 1999)	158
7 - 3	الميزان التجاري للفترة (2000 - 2009)	159
8 - 3	نسبة نمو القطاعات (2001 - 2007)	161
9 - 3	تطور الناتج الداخلي الخام بالقطاعات خارج المحروقات خلال الفترة (2002 - 2006)	161
10 - 3	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة (2000 - 2009)	162
11 - 3	التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة (2000 - 2009)	163
12 - 3	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2002 - 2009)	165
13 - 3	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2002 - 2009)	166
14 - 3	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)	167

168	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)	3 - 15
169	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)	3 - 16
174	حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 - 2016)	3 - 17
175	حجم الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 - 2016)	3 - 18
185	الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2016)	3 - 19
الفصل الرابع		
248	مثال عن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاقتصاد مفتوح	4 - 1
الفصل السادس		
320	رموز السيناريوهات وتعريف المحاكاة	6 - 1
323	أثر تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على الإنتاج المحلي	6 - 2
324	أثر تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على الواردات	6 - 3
325	أثر تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على الصادرات	6 - 4
326	أثر تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على القيمة المضافة	6 - 5
329	أثر تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على متغيرات الاقتصاد الكلي	6 - 6
330	أثر التخفيض في قيمة معدل الصرف الحقيقي على المتغيرات الاقتصادية	6 - 7
331	أثر التخفيض في قيمة معدل الصرف الحقيقي على الإنتاج المحلي	6 - 8
334	آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة على الإنتاج المحلي	6 - 9
335	آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة على التجارة	6 - 10
336	آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة على المتغيرات الاقتصادية	6 - 11
337	آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة على الإنتاج المحلي	6 - 12
338	آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة على التجارة	6 - 13
339	آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة على المتغيرات الاقتصادية	6 - 14
340	أثر 10 بالمائة زيادة في معلمة التحويل على متغيرات الاقتصاد الكلي	6 - 15
341	أثر 10 بالمائة زيادة في معلمة التحويل على الإنتاج والقيمة المضافة	6 - 16
342	أثر 10 بالمائة زيادة في معلمة التحويل على التجارة	6 - 17

فهرس الأَشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
الفصل الأول		
31	SAMUELSON - STOPLER إعادة توزيع الدخل عند نظرية	1 - 1
الفصل الرابع		
258	مضاعفات الدخل حسب عنصر الطلب النهائي (بواسطة وحدة الطلب النهائي)	1 - 4
الفصل الخامس		
294	توازن الاقتصاد الكلي في نموذج بسيط للتوازن العام القابل للحساب	1 - 5
295	توازن الاقتصاد الكلي في حالة زيادة تدفق رأس المال الأجنبي	2 - 5
296	توازن الاقتصاد الكلي في حالة تغيرات سعر السوق العالمي	3 - 5
الفصل السادس		
322	تأثير التعريف الجمركية في بلد صغير مستورد	1 - 6
327	تقليص التعريف الجمركية للواردات يزيد الرفاه للدول الصغيرة	2 - 6
328	أثر تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على استهلاك الأسر	3 - 6
332	آثار تخفيض قيمة معدل الصرف الحقيقي بنسبة 10 بالمائة على الصادرات	4 - 6
333	آثار تخفيض قيمة معدل الصرف الحقيقي بنسبة 10 بالمائة على الواردات	5 - 6

المقدمة

المقدمة:

إن ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من أكثر المواضيع إثارة للدراسة والبحث والتحليل الاقتصادي نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من زمن لآخر.

تعتبر التجارة الدولية محركا للنمو والتنمية ومن أجل تحقيق هذا الدور المنوط بها، لا بد من توفر بيئة اقتصادية عالمية ملائمة ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية إلى جانب تحسين شروط التبادل الدولي.

إن شروط التبادل الدولي برزت بشكل واضح في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية سنوات السبعينات بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات المالية والتجارية والنقدية الدولية المنبثقة عن مؤتمر بروتون وودز Breton Woods المنعقد سنة 1944 من جهة، وكذا عزم الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة وإعادة بناء أوروبا من جهة أخرى.

خلال سنة 1971 إثر أزمة الدولار وما رافقها من انهيار في نظام النقد الدولي واضطرابات في النظام التجاري ظهرت تغيرات وتطورات جديدة كانت وراء المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يسوده التعاون ما بين الدول النامية والمتقدمة، وبهذا الشأن تم سنة 1974 الإعلان عن قيام نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ومساواة بين أطرافه، إلا أن أزمة التضخم التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي من نهاية السبعينات إلى نهاية الثمانينات وما نتج عنها من احتكارات دولية جديدة في الإنتاج والتسويق أدت إلى إدخال قواعد جديدة على النظام التجاري بددت طموح الدول النامية في تحقيق التنمية المنشودة.

هذه التغيرات والتطورات التي ميزت المرحلة تسببت في حدوث مشاكل لاحقت التجارة الدولية بسبب انتهاك قواعد الجات وارتفاع القيود الحمائية من طرف الدول الصناعية الكبرى، مما خفّض بشكل كبير إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وزادت في ارتفاع مديونيتها.

إن النظر وبعث في التغيرات والتحويلات التي حدثت منذ بداية سنوات التسعينات، يشير إلى أنّ هناك مجموعة من العوامل والقوى دفعت إلى تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد مختلف في خصائصه وسماته وترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

كل هذه الظروف والتغيرات ساعدت على تنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم والأحادية القطبية وآلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد

تحت قيادة منظمة التجارة العالمية، كل هذه العوامل وما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية يأتي في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاث إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعتبر النظام التجاري من أهم دعائم النظام الاقتصادي بحيث كان للتجارة وعلى مر العصور دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية فبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الجات لتسير بالعالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء وتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي.

لقد اتجهت الرؤية آنذاك إلى أن تحرير التجارة هو سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ومنع الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار.

تعتبر التجارة الخارجية وبدون شك المتنافس الوحيد لأي اقتصاد وطني حيث تسمح بتوسيع حجم الاستهلاك والاستثمار واقتصاد النفقات الإنتاجية وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج، ومع هذا يظهر جليا تنامي السياسة التجارية الحمائية وتساعد على المستوى الدولي وبرز أنصار لها ومدافعين عنها في مختلف الدول خاصة من البلدان النامية التي تبنت جُلّها هذه السياسة وعملت بها لحماية اقتصادياتها الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية.

بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية من 7.6 تريليون دولار عام 1995 إلى حوالي 9 تريليون دولار سنويا سنة 2002، فقد ظل نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حوالي 18% بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، ومع تقبل فكرة أن الانفتاح على الأسواق العالمية مكن الدول النامية من تحقيق النمو وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية إلا أنها تبقى ضعيفة قياسا بالدول المتقدمة.

لذلك يمكن القول أن الانفتاح التجاري العالمي وخصوصا منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، تميّز بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول حيث ازدادت القواعد الاقتصادية والتجارية والنقدية العالمية في صالح الدول المتقدمة، فخلال الخمس سنوات الأولى من إنشاء منظمة التجارة العالمية حقق الاقتصاد الأمريكي أفضل النتائج بفضل أداء المنظمة حيث ازدادت الصادرات الأمريكية بأكثر من الثلث على امتداد الفترة 1995 - 1999.

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للانفتاح التجاري جدلا كبيرا بين الدول خاصة النامية منها وذلك فيما مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي وقد زاد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور منظمة التجارة العالمية، والتي استطاعت أن تضم معظم دول العالم تقريبا وفرض شروطها عليهم والتي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري من أجل تكييف سياساتها مع التطورات الاقتصادية من أجل الارتقاء باقتصادياتها.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة وإفرازاتها والتي ظهرت في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مواقع تنافسية متقدمة، بحيث لم تبقى بعيدة عن كل هذا، فاندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي يظهر من خلال عمليتي التكامل الاقتصادي والمتمثلة في: محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من جهة، وتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

منذ الاستقلال، تميز تحول الاقتصاد الجزائري بحالة خاصة ناتجة عن تجربة التخطيط الاقتصادي المركزي الذي كرس مبدأ (الكل للدولة) الذي سيطر ودام لأكثر من ثلاثة عقود، وتميز هذا المبدأ بتعميم ممتلكات الجزائر بتأميم ثروات البلاد، الأراضي والعقارات الشاغرة، فضلا عن مؤسسات الاحتكار على النظام المالي والتجارة الخارجية.

إستراتيجية التنمية الجزائرية كانت تستند على نموذج الصناعات المصنعة بتوجيه الاستثمار نحو إنتاج السلع الاستهلاكية الوسيطة وبيع التجهيزات بهدف إنشاء النسيج الصناعي، هذه الإستراتيجية للتنمية أعطت نتائج هامة خلال الفترة 1967 - 1984 مع متوسط معدل نمو فاق 7% في السنة¹، حيث لم يكن هذا النمو ليعود بالنفع على الاقتصاد الوطني طالما أنه لم يسمح بنقل التكنولوجيا لصالح الصناعة، ويرجع هذا الفشل أساسا إلى الإجراءات المعتمدة في الاستثمار "المفتاح في اليد، المنتج في اليد" والتي لا تشجع على نقل التكنولوجيا وتظل واحدا من أوجه القصور في التنمية الاقتصادية الجزائرية، وثمة عيب آخر لعملية التنمية هذه يكمن في الاعتماد على الواردات للنظام الإنتاجي، أيضا يتم تمويل الجزء الأكبر من السلع في المدخلات والمعدات بواسطة عائدات النفط.

إن انهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى جانب انخفاض قيمة الدولار، قلل بصفة كارثية تزويد الآلة الإنتاجية للمواد الخام حيث أدى إلى زيادة اللجوء إلى الديون الخارجية والتي في نهاية المطاف

¹ Ahmed Benbitour: L'Algérie au Troisième Millénaire: Défis et Potentialités, Edition Marinour, Alger, 1998, p. 61.

أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، هذه الوضعية الجديدة اضطرت الجزائر إلى الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، والتي تعلق أساسا بكيفيات تنظيم وإدارة المؤسسات العامة، ولكن أيضا شكلت انطلاقة خجولة في تحرير الاقتصاد من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من المجال الاقتصادي، وقد تعثرت هذه الإصلاحات لأن مشكلة الديون الخارجية قد أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل كبير، بحيث أوجبت ضرورة إقناع صندوق النقد الدولي لنزع فتيل أزمة الديون عن طريق اللجوء إلى إعادة هيكلتها في عام 1993.

تم الالتزام بإصلاحات جديدة تحت قيادة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال برنامج التعديل الهيكلي لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني مع المزيد من انسحاب الدولة وتوجيه هذه الإصلاحات نحو المزيد من انفتاح الاقتصاد على الخارج مع اعتبار أن تحرير الواردات وتنمية الصادرات هي السنان في إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجديدة.

لقد ساعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بالتأكيد على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين كبير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك تخفيض معدلات التضخم، السيطرة على السيولة النقدية والحفاظ على مستوى عال من الاحتياطات، لكن الاقتصاد الوطني لا يمكنه بدء الانتعاش والعودة مع نمو مستدام لا يزال ضعيفا خارج قطاع المحروقات، وقد اتخذت سياسة الانفتاح هذه التي بدأت تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطوة أخرى إلى الأمام مع إقرار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبدء المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إشكالية البحث:

لقد شهد العالم تطورات اقتصادية متعدّدة مع بروز متغيّرات دولية وإقليمية خلقت رغبة جامعة في تحرير التجارة الخارجية سواء بالنسبة للدول المتطوّرة أو النامية، وفقا لمتطلبات العولمة ورغبة منها في اكتساب مزايا اقتصادية وتجارية متماشية والنظام التجاري العالمي الجديد الذي كان ولا يزال محورا للجدل بين الكثير من الباحثين والاقتصاديين، فمنهم من يرى أنّ هذا النظام تستفيد منه الدول النامية والمتقدّمة على حدّ سواء ومنهم من يرى أنّه يحقّ مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية حيث أنّ التغيّرات في مجال التجارة وفي اتجاهاتها العالمية وتأثيراتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تكون لها انعكاسات مباشرة على التجارة الخارجية للدول النامية والاقتصاد

الجزائري ليس بمنأى عن هذه التحولات فهو يهدف إلى تحرير تجارته الخارجية من خلال إصلاحات اقتصادية مست كل الجوانب.

وفي هذا الشأن أظهرت مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تبحث في تحديد دور سياسة الانفتاح التجاري، وباختلاف نتائجها من حيث طبيعة البيانات وأساليب التحليل الدور الإيجابي للانفتاح التجاري في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية وعليه يمكن القول أنه وعلى أساس النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات النظرية والتطبيقية في هذا الشأن من جهة، وكذا انفتاح الاقتصاد الجزائري وتأثره بالأحوال التي تسود الاقتصاد العالمي من جهة أخرى طرحنا بحثنا بعنوان: "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب" ومنه تبادرت إلينا إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها من خلال السؤال التالي :

كيف تؤثر الصدمات الخارجية الناتجة عن سياسة الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ؟

قصد الإحاطة بمتغيرات هذه الإشكالية ومحاولة الإجابة على السؤال المطروح، ولإلمام بكل جوانبه يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التحولات التي عرفتتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي ؟
- كيف يمكن تحديد السياسات التجارية في ظل النظام الاقتصادي والتجاري العالمي ؟
- ما هي المراحل التي مرت بها سياسة التحرير التجاري في الجزائر؟
- ما هي مزايا ومكاسب سياسة الانفتاح التجاري على الجزائر ؟
- كيف يمكن قياس أثر الصدمات الخارجية لإستراتيجية الانفتاح التجاري على مختلف متغيرات الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات البحث:

- للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر نعتد على الفرضيات التالية:
- عرفت نظريات التجارة الخارجية تطورات عديدة مكنت من تحديث رؤية الاقتصاديين وتوزيع توجهاتهم بغية تحديد السياسات التجارية.

- تطوّرت السياسة التجارية الخارجية في الجزائر وفقا للمراحل التي مرّ بها الاقتصاد الوطني.
- تمكّن سياسة الانفتاح التجاري الجزائر من احتلال موقع استراتيجي على المستوى العالمي وكذا تحسين اقتصادها.
- يعتبر نموذج التوازن العام القابل للحساب التقنية المناسبة لقياس أثر الصدمات الخارجية الناتجة عن تطبيق سياسة الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

يحتل هذا البحث أهمية بالغة في الوقت الحاضر نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت على الاقتصاد الدولي (عولمة الاقتصاد)، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن مجال تحرير المبادلات التجارية يعتبر اليوم مصدرا أساسيا للتقارب الاقتصادي كما يساعد على تحسين القدرات الإنتاجية للدول من خلال تعزيز المنافسة بين عوامل الإنتاج وبالتالي الحصول على التقنيات الحديثة، ممّا يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة عرض دراسة مكملّة للدراسات السابقة التي عالجت موضوع التجارة الخارجية لما تكتسبه من أهمية بالغة باعتبارها أساس التبادلات الدولية ومركز الاتفاقيات ومحرك الشركات الكبرى مع محاولة الإلمام بحالة الجزائر، باعتبارها دولة عربية نامية تعرف انفتاحا على السوق العالمي من منطلق أن الاقتصاد الجزائري تتحدّد حالته حسب قطاع التجارة الخارجية في ظلّ التحرّر والتحوّل نحو اقتصاد السوق.

أهداف البحث:

وفقا لأهمية البحث المذكورة سابقا فإن هذه الأطروحة تهدف إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، باستعمال نموذج التوازن العام القابل للحساب الذي يعتمد على بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2013.

سنطبّق على الاقتصاد الجزائري نمودجا للتوازن العام القابل للحساب وهو نموذج ستاتيكي مقارني يستمدّ أساسه النظري من نموذج Lofgren و Ail لسنة 2002 والذي هو عبارة عن مجموعة من المعادلات الآنية غير الخطية وعلى عكس النماذج الاقتصادية القياسية التي تحتاج إلى إطار زمني يمتدّ إلى عدد من المشاهدات، فإن نماذج التوازن العام القابلة للحساب تحتاج إلى فترة

مرجعية واحدة، فتم اختيار سنة 2013 كسنة أساس مرجعية وذلك بسبب توفر المعطيات اللازمة للنموذج.

يسمح نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على الاقتصاد الجزائري بتنفيذ مجموعة من عمليات محاكاة السياسة لتغيير السياسات والظروف الخارجية الأخرى وقياس تأثير هذه المتغيرات، يوفر كل حل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية بما في ذلك دخل الأسر، الأسعار، العرض والطلب على العوامل والسلع وبيانات الاقتصاد الكلي.

في نموذج التوازن العام القابل للحساب الخاص بالجزائر قمنا باستعمال 14 نشاط إنتاجي مع اثنين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال ويحتوي حساب المؤسسات على الأسر، الحكومة والشركات وهناك حسابات أخرى في النموذج هي الاستثمار، الادخار، الضريبة على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية وبقية العالم.

أسباب اختيار البحث:

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار بحثنا وهي:

الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع واقتترانه بالإصلاحات الاقتصادية الراهنة خاصة المتعلقة منها بتحرير التجارة الخارجية.

- الحرص على معرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالانفتاح التجاري وكذا تأثير منظمة التجارة العالمية في عدة مجالات، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء التي سبقتنا للانضمام إليها.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث هو عدم توفر المعطيات اللازمة التي تسمح لنا بإيجاد نتائج أفضل وعدم إمكانية توفير مصفوفة محاسبة اجتماعية أفضل من حيث التفاصيل في المعطيات، وكذلك عدم توفر المراجع الكافية الخاصة بنموذج التوازن العام القابل للحساب وخاصة باللغة العربية أين يمكن أن نقول انعدامها وليس فقط عدم توفرها.

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي والاستعانة ببعض الشواهد التاريخية مثل سرد نظريات التجارة الدولية وتحليل مفاهيم السياسات التجارية والاختلاف بين مذهب الحماية ومذهب الحرية إلى جانب استعراض فترة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وأيضا المفاهيم الخاصة بنماذج التوازن العام القابل للحساب ومراحل تطورها أين اعتمدنا على التسلسل التاريخي في طريقة سرد المعلومات، بينما تم الاعتماد على المنهج التحليلي والكمي من خلال استخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وأيضا التقنية الكمية والمتمثلة في تحليل المعطيات عن طريق نموذج التوازن العام القابل للحساب.

الدراسات والأدبيات السابقة:

نماذج التوازن العام القابلة للحساب هي نماذج متعددة القطاعات لموجة الأفكار الوالراسية حيث كان أول إضفاء لطابع نظرية التوازن العام للاقتصادي الفرنسي ليون والراس (1834 - 1910) في نموذج يمثل الاقتصاد كنظام آني متكوّن من معادلات العرض والطلب، وقد تطوّرت نماذج التوازن العام القابلة للحساب خلال سنوات السبعينات بفضل تطوّر خوارزميات الحساب الأكثر كفاءة في الإعلام الآلي.

على عكس نموذج التوازن العام لوالراس، نماذج التوازن العام القابلة للحساب لا تتطلب بالضرورة أن تسود في جميع الأسواق شروط المنافسة الكاملة والتامة، فهي كثيرا ما تستخدم للدراسة بدقة لآثار مختلف أشكال الصلابة في أداء بعض الأسواق (الأسعار ثابتة خارجيا، تشوهات الأسعار النسبية...)، كذلك يلاحظ (1993) K-Schubert¹ أن العديد من التوسعات تسمح لنماذج التوازن العام القابلة للحساب بأن تتجاوز الإطار الوالراسي من أجل الأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير التامة، مع وجود زيادة العوائد وتوقعات الجهات الفاعلة.

بناء نماذج التوازن العام القابلة للحساب بالنسبة للدول النامية في الأصل هو عمل الباحثين في البنك الدولي، (1978) Adelman et Robinson حيث كانا من الأوائل في بناء نموذج مخصص لتحليل مشاكل توزيع الدخل في كوريا الجنوبية²، وأعقب هذه المساهمة ازدهار الأعمال

¹ Schubert.K : Les modèles d'équilibre général calculable. Revue économique politique.103 (6) Novembre-Décembre 1993.

² Adelman. I. and S. Robinson : Income distribution policy in developing countries: A case Study of Korea, Oxford University Press, U.S.A, 1978.

والأبحاث باستخدام التوازن العام للبلدان النامية لتحليل أثر إستراتيجيات التنمية المختلفة على النمو وتخصيص الموارد، الهجرة، سوق العمل والإصلاحات الجبائية. إن انتشار نماذج التوازن العام القابلة للحساب للبلدان النامية ناتج عن استحالة استخدام نماذج الاقتصاد القياسي، وذلك عندما لا تتوفر بيانات السلاسل الزمنية أو عند التغيير في السلوك المقدر بسبب التغيير السريع أو حجم الاضطرابات التي تميز بعض الاقتصاديات.

تغطي نماذج التوازن العام القابلة للحساب عدة مجالات للتطبيق بما في ذلك الضرائب، المعاشات، البيئة، سياسة الطاقة، برامج التعديل الهيكلي والتجارة الدولية، حيث يحتل هذا المجال الأخير مكانة متميزة، لأن نماذج التوازن العام القابلة للحساب تمثل أداة تحليل كافية للمشاكل التجارية.

في التجارة الدولية، تستخدم نماذج التوازن العام لقياس أثر الصدمات الخارجية مثل إدخال نظام الحصص على الواردات للبلدان الشريكة أو داخليا مثل إزالة التعريفات الجمركية بعد توقيع اتفاقية شراكة، على سبيل المثال، كما أنها تشكل إطارا مناسباً للتفكير في الإصلاحات المرفقة في البلدان المشاركة في عملية تحرير التجارة.

هذه المنهجية حاليا جد بحثة في التقييم الكمي لآثار الاقتصاد الكلي الناتجة عن التغيير في السياسة الاقتصادية في البلدان النامية، وتكمن الميزة الأساسية لهذا النوع من النماذج في أنه يسمح بالتمييز في الاقتصاد للقطاعات المستفيدة، وتلك التي تسجل خسائر بعد عملية تحرير التجارة، كما أن مشاكل السياسات التجارية تشكل مجال تحقيق متميز من طرف نماذج التوازن العام القابلة للحساب.

بصفة عامة، هنالك نهجين ممكنين لبناء نموذج التوازن العام لاستخدامه في تقييم إصلاح السياسة التجارية ذات التوجه البحثي للتكامل الاقتصادي، ينطوي النهج الأول في بناء نموذج متعدد الدول، حيث كل عضو من هيكل التكامل ينمذج في التفاصيل، وتربط فيما بينهم التدفقات التجارية، أما النهج الثاني فهو بناء نموذج لدولة واحدة حيث الشريك فقط يركز عليه عن كئب لينمذج، ويرجع اختيار نموذج الدولة الواحدة لإجراء بحثنا هذا لسببين: الأول هو تقني، فبناء نموذج متعدد الدول يتطلب قاعدة بيانات لكل دولة مدروسة، والذي يعتبر صعب المنال، أما السبب الثاني فهو منهجي، حيث في الواقع هذا النهج لا يتناسب مع إشكالية بحثنا لأن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة أثر

التحرير التجاري أو الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري وبالتالي فإن الاختيار كان نموذج بلد واحد.

النموذج المستعمل في هذه الدراسة يسمح لنا بقياس آثار الصدمات الخارجية على مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وكذا مختلف القطاعات، وعلى الأسعار والكميات وآثارها على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل نتيجة الانفتاح التجاري.

تستخدم نماذج التوازن العام القابلة للحساب قاعدة بيانات تسمى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والتي هي عبارة عن توليفة من جداول المدخلات-المخرجات والجداول الاقتصادية للمجموعات، فمن خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المحسوبة لسنة معطاة، يتم تقدير الحالة المرجعية الأولى للتوازن العام، وتكون بمثابة مرجع أو مسند لتقدير التغييرات التي قد تتجم عن التغييرات في البيئة الاقتصادية.

ومن بين الدراسات التي تناولت الموضوع نجد:

– دراسة:

Adelman-I, Robinson-S (1978) "Income Distribution Policy in Developing Countries : A case study of Korea", Oxford University Press.

ملخص ونتائج الدراسة:

كانت هذه الدراسة ل: **Adelman-I و Robinson-S** عام 1978 وهما باحثان في البنك الدولي قاما ببناء نماذج التوازن العام القابلة للحساب بالنسبة للدول النامية وبالتحديد كانا أول من قام ببناء نموذج مخصص لتحليل مشاكل توزيع الدخل في كوريا الجنوبية.

قام الباحثان بتطوير نموذجا عاما قابلا للحساب يوفر مختبرا للتحقيق في التأثير المحتمل لمختلف أدوات السياسات والبرامج الحكومية الرامية إلى تحسين الدخل النسبي والمطلق للفقراء.

والنموذج متأصل في اقتصاد فعلي وهو اقتصاد جمهورية كوريا الجنوبية، خلص الباحثان في نتائجهما إلى أن أدوات السياسة العامة المستخدمة غير فعالة إلى حد كبير عندما تستخدم منفردة لأن آثار التدخل الحكومي تتلاشى بسرعة مع مرور الوقت، ومع ذلك تظهر نتائجها أيضا أنه إذا اختارت الحكومة جعل مكافحة الفقر السياسة الرئيسية التي تركز عليها إستراتيجيتها الإنمائية وتستخدم مجموعة منسقة من أدوات متنوعة تؤثر على جزء كبير من النشاط الاقتصادي الإجمالي،

فإنها تستطيع أن تفعل الكثير للحد من الفقر وعدم المساواة. وهذه الحزم المنسقة ممكنة في إطار الهيكل الاقتصادي القائم، وإن كان لها تأثير كبير على الوضع النسبي لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

– دراسة:

Nicolas Hérault (2004) "Un modèle d'équilibre général calculable pour évaluer les effets de l'ouverture au commerce international : le cas de l'Afrique du Sud", Centre d'économie du Développement (IFReDE-GRES, Université Bordeaux IV)

ملخص ونتائج الدراسة:

تعرض هذه الدراسة نتائج نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على جنوب أفريقيا والهدف هو تقييم الآثار المترتبة على سياسات تحرير التجارة على النمو الاقتصادي والقطاعات الحيوية وإلى حد أقل دخل الأسرة، يستعمل النموذج 43 قطاع، 04 عوامل إنتاج و14 أسرة وكذا 10 مناطق من العالم (للتجارة الخارجية)، تم محاكاة نوعين من السياسات الأولى: اتفاقية التجارة الحرة الموقعة عام 1999 مع الاتحاد الأوروبي والثانية: إزالة جانب واحد من جميع الرسوم الجمركية.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي ولكن محدود على اقتصاد جنوب أفريقيا، كما أنه وفي جميع سيناريوهات تحرير التجارة التي تم فحصها، لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي 1% وبالمثل، فإن حجم تزايد الصادرات أو الواردات لا يتجاوز بشكل ملحوظ 2%. هذه النتائج تتفق مع غيرها من الدراسات التي تستخدم نموذج التوازن العام القابل للحساب لمعرفة آثار سياسات الانفتاح التجاري في البلدان النامية في أن الأثر إيجابي لكن بشكل منخفض، تفسر نتائج الدراسة أيضا رغبة سلطات جنوب أفريقيا لحماية بعض صناعاتها من المنافسة الدولية.

– دراسة:

Kamal Oukaci et Hamid Kherbachi (2008) « Impact de la libéralisation commerciale sur l'intégration et le développement de l'économie Algérienne Evaluation par un modèle d'équilibre général calculable », Cahier du CREAD, N° 83-84.

ملخص ونتائج الدراسة:

تقوم الدراسة على إبراز أثر إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، عن طريق محاكاة العديد من السيناريوهات التي لها صلة بإزالة الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وتستخدم لهذا الغرض نموذج التوازن العام القابل للحساب للاقتصاد الجزائري، يتم تنفيذ القرار من النموذج والمحاكاة المختلفة باستخدام برنامج GAMS.

نتائج الدراسة مجزأة إلى سيناريوهين تمت محاكتهما، ويبدو في كليهما التأكيد على ردود الفعل المتوقعة من الاقتصاد الجزائري للصددمات الخارجية الناتجة عن عملية التحرير التجاري من خلال إزالة الحواجز الجمركية.

وبالتقاط آثار هذا التحرير نتائج الدراسة تم تحليلها وتبين أن النموذج المستخدم في الواقع يعكس بعض الجوانب من الهياكل التنظيمية والسلوكية للاقتصاد الوطني وتبين المحاكاة أن هناك نتيجتين رئيسيتين الأولى الآثار الإيجابية على الإنتاج والاستهلاك النهائي وكذا رفاهية الأسر، والثانية هي الآثار السلبية على الأجور ومدخرات الدولة والاستثمار وهذه المحاكاة أوضحت أن القطاعات التي تتعرض للمنافسة قادرة على العموم على التكيف مع الوضع الجديد.

– دراسة:

دريس رشيد (2014)، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها

خلال الفترة 2000 – 2012

ملخص ونتائج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل انعكاس الانفتاح التجاري فيها على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000- 2012 ضمن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق والذي عرفت الجزائر من خلاله منذ الثمانينات إلى التسعينات وضعية صعبة أدت إلى إصلاحات اقتصادية لاسترجاع الاستقرار للتوازنات الاقتصادية الكلية التي لها أثر على ميزان المدفوعات.

إن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000 – 2012)، باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة.

- دراسة:

Gilles-B., UMBA (2015) "Ouverture commercial et croissance économique en République Démocratique du Congo : Une analyse en équilibre général calculable".

ملخص ونتائج الدراسة:

تحلل هذه الدراسة آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجرت الدراسة تحليلات تجريبية متباينة بشأن الآثار الفعلية للانفتاح التجاري على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد حيث يرى البعض أن مثل هذه السياسات محفزة للنمو، في حين يرى البعض الآخر أن آثارها سلبية على القدرة الإنتاجية والتنافسية ومن أجل النقاط التأثرت المختلفة للانفتاح التجاري، يعرض هذا العمل تحليلا بسيطا باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي بالمحاكاة عن طريق التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية من سنة 2015 إلى سنة 2029 حيث بينت نتائج المحاكاة أن عملية الانفتاح التجاري تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الواقع إن المكاسب بعد الانفتاح التجاري لا يكون لها تأثير كبير لتغطية جميع الخسائر الكامنة بسبب البنية الاقتصادية للبلاد وبالتالي هناك حاجة لزيادة كفاءة الإنتاج لتمكين إنتاجية عمل أفضل.

- دراسة:

Abdelaziz HOUICHI et Thouraya LAKOUD " (2016) Evaluation de l'impact de la libéralisation des services dans le cadre de l'accord de libre Echange Complet et Approfondi entre la Tunisie et l'Union Européenne. "

ملخص ونتائج الدراسة :

لتقييم أثر الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتونس لتحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق، تم استخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للاقتصاد التونسي مع تكييفه لإشكالية تحرير الخدمات، واستعمل النموذج للمحاكاة مستويين من الانفتاح وهما إزالة المعوقات على الاستثمار وإزالة الحواجز على التدفقات للتجارة البينية في الخدمات وتشير نتائج

الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي عموماً على الإنتاج وعلى التشغيل وعلى التجارة الخارجية في الخدمات وفي القطاعات الأخرى للاقتصاد.

وتقدر المكاسب بين 0,3% و 0,4% سنوياً من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة بين 2015 و 2030 وانخفاض بـ 2,7% إلى 4,3% في معدل البطالة في نهاية 2030، وتشير أهمية المكاسب الناجمة عن إزالة الحواجز أمام الاستثمار إلى أن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق يمثل فرصة جديدة للبلاد لتسريع الإصلاحات الهادفة إلى تدعيم المنافسة في هذه القطاعات، إذ يمكن ذلك من حشد الطاقات الإنتاجية في قطاع الخدمات عن طريق زيادة الإنتاجية وتحقيق وفورات كبيرة في التكاليف بالنسبة للقطاعات الأخرى.

كما تظهر كذلك نتائج المحاكاة أن تحسين فرص ولوج الصادرات المباشرة التونسية من الخدمات إلى السوق الأوروبية يمثل حلاً ناجحاً لمعضلة البطالة في تونس، حيث يمكن ذلك من تعزيز نشاط القطاعات المشغلة للعمالة ويسمح بالتالي من الحد من بطالة الفئات ذات المستويات التعليمية المتوسطة والعليا أي الفئات التي يصعب التحكم في مستويات البطالة لديها.

منهجية البحث:

إتباعاً لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات العلمية ولتحقيق أهداف الدراسة، فإن موضوع البحث سيتم تناوله في ستة فصول أساسية كما يلي:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى تحليل الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال عرض تطور النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

الفصل الثاني: نخصه للتعريف بالسياسات التجارية، من خلال التطرق إلى مذاهب سياسات التجارة الدولية وكل من أنصار الحماية والحرية التجارية، وكذا سياسة الانفتاح التجاري واستعراض أهدافها، آثارها الاقتصادية.

الفصل الثالث: سنعرض من خلاله المسار الذي انتهجته الجزائر في سبيل تحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على العالم في ظل اقتصاد السوق، عن طريق عمليات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في: توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، توقيع اتفاق الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة وكذا المفاوضات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الفصل الرابع: سوف نقوم فيه بتقديم عرض موجز لتطور الاقتصاد الجزائري، يليه تعريف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومختلف الحسابات المكونة لها مع إعطاء البنية النظرية التي تتشكل منها، كما سنتطرق إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تحليل مركبات الإنتاج وأهميتها في تعريف مضاعفات النشاط، يليه تحليلاً سيتناول كل من مضاعفات الإنتاج وكذا مضاعفات الدخل والهدف الرئيسي من هذا الفصل هو بناء مصفوفة محاسبة اجتماعية (SAM) خاصة بالاقتصاد الجزائري، والتي ستكون بمثابة قاعدة بيانات تستعمل لحل نموذج التوازن العام القابل للحساب الخاص بالاقتصاد الجزائري.

الفصل الخامس: سنعرض فيه مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب والتي تعتبر حالياً منهجية جد بحثية في التقييم الكمي لآثار الاقتصاد الكلي الناتجة عن التغيير في السياسة الاقتصادية في البلدان النامية، وتكمن الميزة الأساسية لهذا النوع من النماذج في أنه يسمح بالتمييز في الاقتصاد للقطاعات المستفيدة، وتلك التي تسجل خسائر بعد عملية التحرير التجاري، سنورد في الفصل عموميات خاصة بنماذج التوازن العام القابلة للحساب مع ذكر طريقة إنشائها ومراحل تطورها وكذا أنواعها.

الفصل السادس: وهو الجانب التطبيقي من البحث يتم فيه إجراء الدراسة القياسية أو الكمية من خلال اختيار نموذج التوازن العام القابل للحساب المقترح للاقتصاد الجزائري كما يلي : وصف النموذج مع اختيار الصيغة الرياضية له ثم تنفيذه واختبار الاتساق بعدها تصميم المحاكاة ووصفها وأخيراً استخلاص نتائج النموذج وهذا كله يتم عن طريق استخدام برنامج نظام النمذجة الجبري العام GAMS.

ختاماً لبحثنا نقوم باستخلاص نتائج الدراسة مع الخاتمة إلى جانب عرض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:
التجارة الدولية في الفكر
الاقتصادي

تمهيد:

ينصرف تعبير التجارة الدولية إلى تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات ما بين مختلف دول العالم ويستند قيام هذه التجارة إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج والتقسيم الدول للعمل والذي يرجع بدوره إلى اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وأساليب الفن الإنتاجي من بلد لآخر، وما يترتب عليه من تفاوت في نفقات الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات.

سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتعرضت هذه النظريات منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى تقديم أسس التبادل الدولي المفيد لكل دولة وفي نفس الوقت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول واعتمدت جميعها على قانون المزايا النسبية لإنتاج السلع المختلفة وإن وجد تباين بينها من حيث أسلوب التحليل الذي اعتمدت عليه كل منها، لذلك فهي عبارة عن حلقات متصلة ببعضها بل تعتبر امتدادا أو مكملًا لبعضها البعض، حيث قامت كل نظرية بتطوير وسد ثغرات النظرية التي سبقتها من خلال إضافة بعض العناصر التي لم تأخذ بها سابقتها أو تطوير الأدوات المستخدمة في التحليل.

ويتناول فصلنا هذا عرضا تحليليا لأساسيات ونظريات التجارة وذلك من خلال المباحث

التالية:

- المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الدولية.
- المبحث الثاني: التجارة الدولية في النظرية الكلاسيكية.
- المبحث الثالث: التجارة الدولية في النظرية النيوكلاسيكية.
- المبحث الرابع: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية.

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الدولية

ترتبط التجارة الدولية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، ولهذا لا ينشأ مفهوم التجارة الخارجية إلا بالنظر إلى التطور التاريخي لنشأة الدولة بحدودها السياسية، لذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة ركيزة لها أهمية قصوى لفهم طبيعة التجارة الدولية ذلك لأن التجارة الخارجية هي فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية

تتعدد المصطلحات التي تعبر عن ظاهرة العلاقات الاقتصادية بين المجتمعات المختلفة فالبعض يطلق عليها التجارة الخارجية أو الدولية وهناك من يطلق عليها العلاقات الاقتصادية الدولية أو يتم وصفها من خلال الاقتصاد الدولي، ورغم الفروق البسيطة بين هذه المصطلحات إلا أنها جميعاً تعبر عن نفس الظاهرة في إطارها العام.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

هي ذلك النوع من المعاملات الذي يشمل كافة الصادرات والواردات السلعية والخدماتية المتداولة بين الدول المختلفة، والتي تتم وفقاً لقواعد محددة وبعملة قابلة للتمويل، وبالتالي فهي تختلف عن التجارة الداخلية¹.

الفرع الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية

لم يفرق آدم سميث بين التجارة الداخلية والدولية لاعتقاده أن التجارة الدولية ما هي إلا امتداداً للتجارة الداخلية، واستند في ذلك إلى أن التجارة بصفة عامة ما هي إلا وسيلة للتخلص من فائض الإنتاج ومبادلته بالسلع التي تحتاجها ولا نستطيع إنتاجها، ففي داخل الدولة يقوم المنتج بذلك وهو ما ينطبق على الوضع ما بين الدول وفي كلتا الحالتين يؤدي تقسيم العمل والتخصص (سواء بين الأفراد أو الدول) إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الحصول على كمية أكبر من الإنتاج.

عارض ريكاردو ما قاله آدم سميث، حيث رأى أن التجارة الدولية تختلف عن التجارة الداخلية والسبب في ذلك أن عناصر الإنتاج تستطيع التنقل دون قيود داخل الدولة، بينما لا تستطيع

¹ محمد الطنطاوي الباز، دراسات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 84.

الانتقال بحرية إلى دولة أخرى وبالتالي فلا بد أن يكون للتجارة الدولية نظرية خاصة توضح أسباب قيامها والمكاسب الناجمة عنها.

ويمكن تحديد الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية فيما يلي:

1. صعوبة انتقال عناصر الإنتاج:

من المعروف أن عناصر الإنتاج تنتقل بسهولة داخل حدود الدولة الواحدة لكن بالنسبة للنطاق الدولي فتوجد حواجز كثيرة تمنع من انتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى، وهذه الحواجز قد تكون قانونية مثل القيود التي تفرض على انتقال العمل ورأس المال أو حواجز اقتصادية مثل المخاطر التي قد يتعرض لها رأس المال الأجنبي أو ثقافية مثل الاختلاف في اللغة والعادات والتقاليد للإشارة فإن القدرة على التنقل داخل الدولة ليست مطلقة بل هي أسهل نسبياً من انتقالها بين دولة وأخرى.

تقف الحدود السياسية عائقاً بمنع انسياب السلع بحرية بين الدول، حيث لا بد من موافقة السلطات المختصة على دخول السلع من منافذها ويمكن أن تضع شروطاً لدخولها أو تفرض عليها رسوماً جمركية وكل هذا لا يحدث بالنسبة للتجارة الداخلية التي تنتقل من منطقة لأخرى دون عوائق.

يترتب على صعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول اختلاف العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج من دولة لأخرى، مما يؤثر على تكاليف إنتاج السلع وبالتالي قد نجد سلعة سعرها أقل من سعر نفس السلعة في دولة أخرى وذلك لأن عناصر الإنتاج اللازمة لها تكلفه الحصول عليها أقل في الدولة الأولى وهو ما يظهر واضحاً في تساوي الأجور بالنسبة لنفس نوعية العمالة في الدولة الواحدة واختلافها بين الدول.

2. اختلاف الوحدة النقدية:

تتم تسوية المعاملات داخل الدولة بالعملة المحلية، أما بين الدول المختلفة فيستلزم الأمر تحويل العملة المحلية إلى ما يساوي قيمتها بالعملة الأجنبية، ويحسب ثمن أية سلعة في الأسواق الخارجية على أساس سعرها في الداخل مضروباً في سعر الصرف بين العملة المحلية والعمالات الأجنبية مع الأخذ في الاعتبار المصاريف الأخرى التي تترتب على عملية التبادل مثل مصاريف الشحن والتأمين.

مع إلغاء نظام قاعدة الذهب واستخدام النقود الورقية الملزمة وانتشار أسعار الصرف المختلفة وتعرض هذه الأسعار للتقلبات من فترة لأخرى، أدى ذلك إلى زيادة الفجوة بين الأسعار في الداخل والأسعار في الخارج وبالتالي لم تصبح السوق الخارجية امتدادا للسوق الداخلية. وإذا انخفض سعر صرف عملة إحدى الدول فمعنى ذلك أن قيمة السلع التي تنتجها قد انخفضت بالنسبة للأجانب، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها.

3. اختلاف النظم السياسية والاقتصادية¹:

لكل دولة نظامها السياسي والاقتصادي مما ينعكس على طبيعة العمل وتكلفته، فالدول المتقدمة تنادي بحرية التجارة والدول المتخلفة تنادي بضرورة فرض قيود على التجارة الدولية لحماية اقتصادها، كل ذلك يؤدي إلى عدم صلاحية تطبيق قواعد التجارة الداخلية على التجارة الدولية.

4. اختلاف الأسواق:

يقصد باختلاف الأسواق أحد المعاني الثلاثة:

أ. المعنى الأول: اختلاف أذواق المستهلكين في الدول المختلفة مما يؤدي إلى اختلاف تفضيلاتهم للسلع.

ب. المعنى الثاني: هو انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فالبعد الجغرافي وما يؤدي إليه من ارتفاع تكاليف النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة لأخرى، كما أن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول قد تحد من انتقال السلع مثل الحواجز الجمركية أو تصريحات الاستيراد والتصدير أو الشهادات الصحية.

ج. المعنى الثالث: يقصد به اختلاف الأسواق من حيث درجة المنافسة التي تسودها فالأسواق العالمية تسودها حالة المنافسة الكاملة أو تكون درجة المنافسة فيها أكثر منها في حالة الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى أن مرونة الطلب على السلع تكون مرتفعة (بمعنى أنه إذا ارتفع السعر بنسبة معينة يقل الطلب بنسبة أكبر من هذه النسبة)، أما في السوق المحلية فعادة ما تكون

¹ Henry Thompson, International Economics Global Markets and International Competition, World Scientific publishing.co. Pte. Ltd, London, 2001, p. 76.

مرونة الطلب أقل ويؤدي ذلك إلى سياسة التمييز في الأسعار حيث يلجأ المنتج إلى بيع السلعة في السوق العالمية بسعر يختلف عن الذي يبيع في السوق المحلي.

5. اختلاف القوانين والعرف التجاري:

في التعامل والتجارة الداخلية يخضع الفرد لقوانين وعادات واحدة وبالتالي يستطيع التعامل والتكيف في ضوء هذه القوانين، لكن التعامل والتجارة الدولية يقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها، وبالتالي فإن تعامل الفرد مع أفراد من مجتمعات أخرى يتطلب منه بعض أنواع الترتيبات القانونية أو التنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية. كما أنه في حالة التجارة الداخلية عندما يحدث خلاف بين أطراف المعاملات التجارية يتم اللجوء إلى القانون المحلي، بينما في التجارة الدولية يتفق الطرفان على جهة التحكيم والقضاء الذي يفصل في خلافهم.

6. اختلاف الأهداف القوية:

لكل دولة سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وعادة لا تعطي الحكومات لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تعطيه للتجارة الدولية وذلك لأن هذه الأخيرة (التجارة الدولية) ينشأ عنها فقدان جزء من الثروة القومية أو إضافة جديدة لهذه الثروة.

7. السياسة التجارية¹:

تختلف التجارة الداخلية عن الدولية في أن الأولى تخضع لنفس السياسة الاقتصادية وتتمتع السلع بحرية الانتقال دون قيود بينما التجارة الدولية فيمكن فرض القيود عليها، وحتى في ظل العولمة التي تسعى للقضاء على هذه القيود سيظل في إمكانية الدولة أن تفرض قيوداً على دخول بعض السلع.

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية

تنشأ التجارة فيما بين الدول المختلفة نتيجة حاجة كل منها إلى سلع ومنتجات لا تستطيع إنتاجها أو يمكنها استيرادها من الخارج بتكلفة أقل، ويتمثل السبب الرئيسي لذلك في التوزيع الغير

¹ Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, International economics theory and policy, eighth edition, Library of Congress, USA, 2009, p. 213.

متكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول مما يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ضرورة سد الحاجات عن طريق التبادل الدولي، ولكي تحصل الدولة على ما تحتاجه من العالم الخارجي لابد وأن يكون لديها ما يحتاجه العالم الخارجي منها لكي يتم التبادل التجاري.

ويرجع قيام التجارة الدولية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها، حيث قد تنعدم الموارد اللازمة لإنتاج بعض السلع في مناطق معينة، وبالتالي لابد من استيرادها من الدول التي تتوفر بها لإشباع الحاجات من هذه السلع.

ويتم استيراد السلع من الخارج في الحالة التالية:

1. سلع وخامات لا تتوفر في الدولة، مثل استيراد البترول أو الخامات التي تتوفر في مناطق دون أخرى.
2. سلع لا تتوفر الظروف المناخية اللازمة لإنتاجها في الدولة.
3. سلع يتم إنتاجها محلياً لكن حجم إنتاجها لا يكفي حجم الاستهلاك، مما يؤدي إلى استيراد الفجوة بين حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك.
4. سلع لا يستطيع المجتمع إنتاجها لعدم قدرة هيكله الاقتصادي على ذلك، مثلاً استيراد الدول النامية الآلات والمعدات من الدول الصناعية حيث لا تستطيع إنتاج مثل هذه السلع.
5. زيادة حجم التجارة الدولية خصوصاً على مستوى السلع والخدمات الحديثة والتي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، حيث يوجد الكثير من الدول التي تطلب مثل هذه السلع تلبية للطلب المتزايد عليها في مجتمعاتها.

الفرع الرابع: عوامل قيام التخصص الدولي¹

أساس التبادل الدولي بين المجتمعات المختلفة أنه كل مجمع يتخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي يستطيع بيعها في الخارج بسعر أقل من سعر بيعها في المجتمعات الخارجية، وفي نفس الوقت فإن كل مجتمع يسعى لاستيراد السلع التي لا يستطيع إنتاجها أو السلع التي يمكنه شترها بسعر أقل من نفقة إنتاجها محلياً.

¹ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 30.

ويستند قيام التبادل الدولي إلى ظاهرة التخصص وتقسيم العمل الدولي، فكل دولة تتخصص في السلعة التي تتفوق في إنتاجها وتصدر الفائض لدول أخرى لا يمكنها التخصص في هذه السلع. ويمكن أن نصنف العوامل التي تميز دولة عن أخرى في إنتاج سلع معينة إلى مجموعتين من العوامل: الأولى ما يسمى بالعوامل الخاصة بالبيئة الطبيعية والثانية ما يسمى بالعوامل المكتسبة.

1. العوامل الخاصة بالبيئة الطبيعية:

هي تلك العوامل التي تجعل الدولة أكثر تميزاً عن غيرها في إنتاج سلعة معينة، فالمناخ الحار يصلح لزراعة محاصيل معينة لا تصلح زراعتها في المجتمعات ذات المناخ البارد مثلاً، وبالتالي تتمتع الدول التي تقع في النطاق الجغرافي الحار بإمكانية إنتاج هذه السلع وتخصص في إنتاجها وتصديرها للدول الأخرى.

2. العوامل المكتسبة:

ويقصد بها أن المجمع استطاع أن يوفر الوسائل التي يمكنه من التميز في إنتاج سلع معينة لا تستطيع مجتمعات أخرى إنتاجها بنفس التميز، ومن أهم هذه العوامل المكتسبة التكنولوجيا والدول التي امتلكت القدرات الابتكارية العالية استطاعت أن تتفوق في إنتاج السلع ذات التكنولوجيا العالية المتطورة وكذا وسائل الاتصال الحديثة وبالتالي تخصصت في إنتاجها.

ويمكننا استعراض العوامل التي تؤدي إلى تخصص كل دولة في بعض السلع كما يلي:

أ. المناخ: يؤثر المناخ في تحديد الإنتاج الزراعي مما يؤثر بدوره في تحديد التخصص والتبادل الدولي، ورغم أهمية المناخ إلا أن هذا العامل قد بدأت أهميته في التضاؤل بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح في الإمكان إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم مع الظروف الإنتاجية المطلوبة.

ب. التفاوت في المواد الطبيعية: تختلف دول العالم في ما تحتويه من ثروات طبيعية وبالتالي يختلف التخصص من دولة لأخرى حسب تفاوت المواد الطبيعية بالدول التي تتوفر بها الأراضي الصالحة للزراعة وتتخصص في إنتاج المحاصيل الزراعية والتي تناسب مناخها، أما الدول التي بها ثروة بترولية فتعتمد عليه في اقتصادها.

ج. **التفاوت في القوة البشرية:** يختلف معدل نمو السكان من دولة لأخرى، فوفرة الأيدي العاملة (حالة الدول المتخلفة) تؤدي إلى انخفاض الأجور، مما يقلل تكلفة الإنتاج وخاصة في السلع التي تعتمد في إنتاجها على الكثافة العمالية (مثل صناعة الغزل والنسيج)، أما الدول التي تعاني من قلة عرض القوة العاملة بالنسبة للطلب عليها (حالة الدول المتقدمة) فإن الأجور فيها تكون مرتفعة، مما يجعلها تتجه لإنتاج السلع التي تتطلب تكلفة رأسمالية إذا توفرت لديها مقومات هذه الصناعات (مثل صناعة الآلات، السيارات).

د. **التفاوت في كمية رؤوس الأموال:** تختلف الدول من حيث مدى ما يتوفر لديها من رؤوس أموال، فالدول المتقدمة تتمتع برصيد ضخم من رؤوس الأموال يمكنها من تطوير النمو الصناعي بها، أما الدول المتخلفة فهي تعاني من الندرة النسبية لرأس المال مما يعرقل تقدمها الصناعي بصفة خاصة، وقد أصبح من الممكن التغلب على ذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية).

هـ. **نفقات النقل:** تلعب نفقات النقل دوراً هاماً في التجارة الدولية، فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعة، فالتوطن يتم إما بقرب المادة الخام أو بالقرب من الأسواق أو بالقرب من مواد الوقود وذلك في حالة صعوبة نقل المواد الخام مما يؤدي إلى تخصص الدولة في السلعة التي تتوفر لديها مادتها الخام، وتقوم الدولة بتصدير الجزء الفائض من السلع التي تخصصت في إنتاجها وإذا كانت نفقات النقل مرتفعة فإن ذلك قد يؤثر على قدرتها على تصدير هذه السلع.

و. **فروق الأسعار:** حركة التبادل التجاري تقوم أساساً على فروق الأسعار للسلع بين الدول المختلفة وطالما يوجد فرق في الأسعار بين دولتين، فإن ذلك يؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهما.

ي. **توفر المعرفة الفنية ووسائل الإنتاج الحديثة:** إذا توفرن للدولة المعرفة الفنية التي تجعلها تنتج سلعا لا تستطيع دولة أخرى معرفة أسرار إنتاجها، فإنها في هذه الحالة تستطيع زيادة صادراتها من هذه السلع بحكم وضعها الاحتكاري.

ويلاحظ أن العوامل الطبيعية رغم ثباتها فإن تخصص الدول في إنتاج بعض السلع يمكن أن يتغير نتيجة ما يتوفر لها من المعرفة الفنية والتكنولوجية، فدول أندونيسيا وماليزيا وباقي دول جنوب شرقي آسيا لم تستمر في اعتمادها على ما يتوفر لها من ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع الأولية والتي تحتاج إلى مناخ كمناخ هذه الدول، بل طورت من قدراتها الفنية والتكنولوجية بحيث أصبحت قادرة على إنتاج بعض المنتجات التكنولوجية بتكلفة قليلة وبالتالي تستطيع تصديرها إلى الأسواق الخارجية.

الفرع الخامس: نتائج قيام التجارة الدولية¹

إن قيام التجارة الدولية بين الدول يؤدي إلى:

1. تخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي يمكن أن تنتجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، بحيث تنتج من هذه السلع ما يكفي الطلب المحلي والأجنبي.
2. زيادة الإنتاجية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات والتي تنتجها بتكلفة أقل عن الدول الأخرى.
3. يؤدي التخصص المذكور سابقا إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.
4. عند حدوث التجارة بين دولتين، فإن السؤال المطروح يكون عن نسب المبادلة بحيث كلما نقصت الكمية من السلعة التي يتم تصديرها مقابل ما نحصل عليه من السلع المستوردة، كان النفع من التجارة يميل لصالح الدولة المصدرة.

الفرع السادس: أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل

تؤدي التجارة إلى إعادة توزيع الدخل على المستوى العالمي بين الدول وإلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة داخل الدولة.

عند قيام التجارة بين دولتين إذا كانت الدولة المصدرة تبادل كمية قليلة من السلع والخدمات مقابل الحصول على كمية كبيرة من الواردات (مقارنة بما كان يمكن أن يكون التبادل الداخلي عليه في حال إنتاج هذه السلع محليا)، فإن التجارة في هذه الحالة تكون في صالح الدولة المصدرة ويكون توزيع الدخل لصالحها وهو ما يطلق عليه توزيع النفع من التجارة الدولية.

إذا انتقلنا إلى بيان أثر التجارة الدولية داخل الدولة فإننا نجد ما يلي:

1. زيادة الطلب على سلع التصدير يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلع، مما يزيد من العائد الذي تحصل عليه وبالتالي يتجه توزيع الدخل لصالح الفئات التي تملك هذه العناصر الإنتاجية، وفي نفس الوقت فإن الواردات تؤدي إلى منافسة السلع المماثلة والمنتجة محليا.

¹ شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص 61.

2. إذا كانت الواردات تتمتع بميزة تنافسية عن المنتجات المحلية فسيقبل الطلب على المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى نقص إنتاجها وبالتالي نقص الطلب على عناصر الإنتاج التي تنتج السلع مما يخفض من أثمانها وبالتالي يتجه الدخل للتوزيع في غير صالح الفئات التي تملك هذه العناصر وهكذا نجد أن التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة دخل الفئات التي تعمل في إنتاج سلع التصدير، ويقل دخل الفئات التي تعمل في إنتاج السلع المنافسة للواردات.

3. تؤثر التجارة الدولية في مستوى التشغيل، فعندما يزداد الطلب على سلع التصدير ينعكس ذلك على زيادة الطلب على عناصر الإنتاج اللازمة لذلك، مما يؤدي إلى زيادة التشغيل وبالتالي زيادة حجم المداخيل التي تخلق طلبا على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة التشغيل مرة أخرى، ويحدث العكس عندما تحل الواردات محل السلع الوطنية وبالتالي يقل الطلب على إنتاج هذه السلع، مما يقلل من حجم العمالة وبالتالي يقل حجم الدخل مما يؤثر على انخفاض حجم الإنتاج والتشغيل مرة أخرى.

هكذا نجد أن قيام التجارة يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في سلع التصدير، مما يزيد من عوائدها وفي نفس الوقت يقلل الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في السلع التي يتم استيرادها، مما يؤدي إلى نقص العوائد التي تحصل عليها.

الفرع السابع: أثر التجارة الدولية على الاقتصاد القومي

من الطبيعي أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تعاملاتها الاقتصادية الخارجية، ووفقا لقانون النفقات النسبية فإن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وبالتالي فهي أكثر كفاءة في إنتاجها، حيث يمكنها إنتاجها بأقل تكلفة مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وفقا للتخصص وتقسيم العمل، مما يجعل كل دولة تحصل على كمية أكبر من السلع مقارنة بكمية السلع التي كان يمكن أن تحصل عليها بمواردها الخاصة دون الدخول في التجارة الدولية.

تؤدي حرية التجارة إلى زيادة الدخل القومي للدول المشاركة في التجارة الدولية كما كان يمكن أن يكون عليه دون هذه التجارة، وتستفيد الدولتين المشاركة في التجارة الدولية عن طريق توزيع الكسب من التجارة الدولية عليهما وقد لا يكون هذا التوزيع متساويا بينهما، وقد تحاول إحدى الدولتين زيادة دخلها مرة أخرى عن طريق فرض رسوم جمركية مما يؤثر على حرية التجارة.

وهكذا نجد أن وضع القيود على التجارة وفرض الرسوم الجمركية يمكن أن يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح بلد على حساب بلد آخر، مما يشجع الدولة التي تستطيع ذلك على الإقدام على فرض هذه القيود.

المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهي تعتبر نقطة الانطلاق في تحليل تطور التجارة الدولية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاربيين الذي كان يدعو إلى فرض قيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة حيث كانت هذه الأخيرة مقياساً لقوة الدولة في ذلك الوقت. ومن رواد النظرية الكلاسيكية نجد مجموعة من الاقتصاديين أمثال "دافيد هيوم" و"آدم سميث" حيث بدأ هؤلاء في تحديد المبادئ الأساسية التي قام عليها فكر المدرسة التجارية، يعالج هذا المبحث بإيضاح أفكار الاقتصاديين الكلاسيك في التجارة الدولية لكن سوف نبدأ أولاً باستعراض فكر التجاربيين ثم ننتقل إلى أفكار المدرسة الكلاسيكية.

المطلب الأول: دور التجارة الدولية في فكر التجاربيين (Mercantilists)

سنتطرق لعرض أفكار التجاربيين بعدها أفكار دافيد هيوم في تفسير التجارة الدولية على التوالي.

الفرع الأول: أفكار التجاربيين في التجارة الدولية

ظهرت المدرسة التجارية خلال الفترة الممتدة من بداية القرن 16م إلى غاية منتصف القرن 18م أي من حوالي عام 1500م إلى 1750م في أوروبا مع بداية الثورة الصناعية حيث بدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاربيون (Mercantilist) يكتبون مقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري أو الفكر التجاري، والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمة وعظمتها ويمكن الحصول عليها من مصدرين إثنين أولهما مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة وثانيهما التجارة الدولية¹.

يقوم الفكر الماركنتالي (التجاري) على مجموعة من الدعائم الأساسية والمتمثلة فيما يلي:

– تقاس ثروة الدولة بما تمتلكه من معادن نفيسة والمتمثلة في الذهب والفضة.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص 33.

- المتغيرات الخارجية أو القطاع الخارجي تعتبر من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي¹.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث لا يؤمن الفكر الماركنتالي بالحرية الاقتصادية فلا بد من تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- يعمل الاقتصاد دائماً عند مستوى أقل من التوظيف الكامل.
- تلجأ الدولة إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى فقط في حالة عدم كفاية ما في حوزتها من معادن نفيسة وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بتفوق قيمة حصيلة الصادرات على أعباء الواردات حتى يتيح هذا الفائض تدفق المعادن النفيسة إلى الدولة، وكلما زادت قيمة التدفق الصافي إلى داخل الدولة من المعادن النفيسة كلما أصبحت الدولة أكثر ثراءً أو أكثر قوة حيث يساهم ذلك التدفق في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي في ظل وجود موارد عاطلة داخل الاقتصاد.

اعتبر المذهب الماركنتالي التجارة أهم النشاطات الاقتصادية، تليها في ذلك الصناعة نظراً لأن التجارة هي التي يتشكل فيها الفائض من خلال زيادة الصادرات على الواردات وبما يؤدي إلى حصول الدولة على المعادن النفيسة والتي اعتبرت ثروة الدولة وقوتها، وبالشكل الذي يعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن الثمينة هذه في الوقت الذي تشكل فيه الصناعة بتطورها أساس الزيادة التي يمكن أن تتحقق في الصادرات².

تعرضت أفكار التجاربيين للانتقاد الشديد من جانب الكلاسيك وكان أول من قدم انتقاداً لهذه الأفكار هو دافيد هيوم³.

الفرع الثاني: أفكار دافيد هيوم

- انتقد الكلاسيك أفكار التجاربيين من خلال مجموعة من الافتراضات والمتمثلة فيما يلي⁴:
- سيادة حالة التوظيف الكامل دائماً على مستوى الاقتصاد القومي حيث لا يعاني الاقتصاد القومي من وجود أية مواد عاطلة.

¹ شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الواروق، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 49.

³ دافيد هيوم، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي عاش ما بين (1711 - 1776م).

⁴ إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 23.

– يرتبط التغيير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود ففي ظروف التوظيف الكامل وثبات الناتج القومي دائما عند مستوى إنتاج التوظيف الكامل وبافتراض "ثبات سرعة دوران النقود" حيث لا تطلب النقود إلا لتمويل المعاملات، فإن أي تغيير في كمية النقود سيؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

– ارتباط قيم المعاملات ببعضها البعض من خلال سيادة قاعدة الذهب دوليا حيث تتحدد قيمة كل عملة بناء على ما تحتويه من ذهب، لذلك فإن زيادة تدفق الذهب إلى داخل الدولة يعني زيادة عرض النقود والعكس صحيح.

يقوم تفسير "دافيد هيوم" على أساس أن زيارة موجودات الدولة من المعادن الثمينة عن القدر الذي يتناسب مع احتياجات نشاطاتها الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع فيها أي أكثر ارتفاعا بالمقارنة مع أسعار سلع الدول الأخرى، الأمر الذي ينجم عنه نقص صادراتها وزيادة وارداتها وهو ما يقود في النهاية إلى حصول عجز في ميزانها التجاري ويترتب عن هذا العجز انسياب الذهب وخروجه من الدولة المعينة إلى الدولة الأخرى، ويحصل العكس في حالة حصول نقص في الذهب لدى الدول بالقدر الذي يقل عن احتياجات النشاطات الاقتصادية فيما مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع وبالتالي تكون سلعا أرخص سعرا بالقياس إلى أسعار الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها، الأمر الذي يقود في النهاية إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري وما يترتب عليه بالنتيجة من تدفق الذهب إليها من الدول الأخرى¹.

بهذا الشكل تمكن "دافيد هيوم" من التوصل إلى اعتماد حرية التجارة بعيدا عن القيود والإجراءات التي تعرقل قيامها وأن عدم وجود هذه القيود هو الذي يضمن الوصول إلى التوازن في التجارة الدولية وهو ما شكل أساس النظرية التجارية الدولية في الفكر الكلاسيكي، ويمكن القول أن الفكرة الأساسية التي جاء بها دافيد هيوم هي فكرة التوازن التلقائي كأساس يبرز حرية التجارة وعدم فرض إجراءات تقيد حركتها².

تعتبر النظرية الكلاسيكية رد فعل للفكر التجاري والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنعف على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، حيث برزت النظرية الكلاسيكية

¹ Philippe HUGON, Economie politique internationale et mondialisation, Ed. Economica, Paris, 1997, p. 15.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول على فائض في الميزان التجاري وبتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

المطلب الثاني: نظرية النفقات المطلقة

سنتطرق هنا إلى ثلاث مراحل وهي عرض النظرية، النفقات المطلقة ثم تحليل قانونها بعدها سنتقل إلى الانتقادات التي وجهت لها.

الفرع الأول: عرض النظرية

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي "آدم سميث"¹، يعتمد هذا الأخير في تفسيره على وجوب التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل والذي ينتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الإنتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض إنتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاجية العمل تسمح بزيادة وزن نمو رأس المال والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج².

في عام 1776م نشر الاقتصادي "آدم سميث" كتابه الشهير "ثروة الأمم" (The wealth of nations) والذي يحقق فيه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمة حيث قدم فيه نقداً للفكر التجاري، حيث بدأ بتعريف ثروة الأمم على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية (قدرتها على إنتاج السلع والخدمات) وليس قدرتها على تركيب الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة، لذلك فإن الاهتمام يجب أن ينصب على البحث عن السبل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية بدلاً من جمع المعادن النفيسة³.

ولقد اعتقد "سميث" أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية حيث يصبح الأفراد أحراراً في اتخاذ الأنشطة التي تحقق لهم مصالحهم، حيث يتخصص الأفراد في

¹ آدم سميث (1723 – 1790)، اقتصادي سكوتلاندي (Ecosais) من أبرز كتاباته: "ثروة الأمم".

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 47.

³ James GERBER, International Economics (sixth edition), Pearson Education, Inc, london, 2014, p. 40.

الأنشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة، وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة¹.

أقر "آدم سميث" بأن التجارة الدولية تقوم أساساً لتفسير فائض الإنتاج المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية، وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدولة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

الفرع الثاني: قانون النفقات المطلقة

يرتبط اسم "آدم سميث" ارتباطاً وثيقاً بمبدأ أو قانون النفقات المطلقة The principal or law of absolute advantages كأساس لقيام التجارة الدولية بين الدول المختلفة وتحديد نمط واتجاه هذه التجارة والمكاسب الناجمة عنها² ويمكن استخلاص بعض الحقائق من خلال تحليل نظرية "آدم سميث" في النفقات المطلقة كما يلي³:

- تعتبر نظرية "آدم سميث" في التجارة الدولية امتداداً لنظريته في التجارة الداخلية، حيث يقر أن كلا من التجاريتين تؤديان إلى اتساع دائرة السوق أمام المنتجات التي تخصص فيها الدولة وفقاً لقاعدة النفقات المطلقة.
- تعود التجارة الدولية بالفائدة على كافة الدول أطراف التبادل الدولي، حيث أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل، تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- يؤدي تخصص الأفراد في دولة ما في صنع أنواع معينة من المنتجات إلى إكسابهم ميزة مطلقة أحياناً بحيث يجعل تكاليف صنع تلك المنتجات متدنية بالمقارنة مع التكاليف في البلدان الأخرى⁴.

¹ شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² Adam SMITH, Recherche sur la nature et les courses de la richesse des nations, nouvelle traduction pour Phillipe JAUDEL et Jean-Michel SERVET, Ed. Economica, livre 5, Paris, 2005, p. 757.

³ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، القاهرة، 2005، ص 124.

⁴ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 151.

ولإبراز الآثار الإيجابية للتبادل الحر بين الدول، قام "آدم سميث" بإعطاء عدة براهين من بينها أن التجارة تحفز النمو من خلال رفع الناتج الوطني وخفض تكاليف وأسعار السلع المستهلكة، كما أنها أرفع من مستوى النشاط الاقتصادي والذي يعجل وتيرة النمو الاقتصادي¹.

الفرع الثالث: انتقادات نظرية النفقات المطلقة

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها "آدم سميث" في مجال التجارة والتخصص الدولي، إلا أنها مع ذلك واجهت العديد من الانتقادات، حيث لم يعرف "آدم سميث" ثروة الأمة بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة كم اعرفها التجاريين، بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية وهذا لا يتم إلا عن طريق الحرية الاقتصادية، وأن دور الدولة محدود يتمثل في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تنافسية دون قيود احتكارية وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل المنافسة الكاملة.

تفسر نظرية النفقات المطلقة التجارة الدولية للسلع أو المواد الأولية بصفة خاصة تجارة الدول النامية والمتمثلة عموماً في السلع ذات السهولة في الإنتاج والمستقلة عن النظام الاقتصادي أي المرتبطة في إنتاجها على العوامل الطبيعية².

اعتقد "سميث" أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط والذي لا يتفق مع واقع المعاملات والتبادلات الدولية، حيث يمكن أن يكون التخصص النسبي أساساً للتخصص الدولي³. لنظرية النفقات المطلقة حدود، من أبرزها أنها تعطي أهمية لشروط العرض فقط حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد إضافة إلى ذلك فإن "آدم سميث" لم يفرق بين التجارة الداخلية والخارجية والذي قام بالتفريق بينهما هو "دافيد ريكاردو"⁴.

تفسر نظرية النفقات المطلقة وتركز على الميزة التي نتلقاها عند التبادل مقارنة بعدم التبادل وأن التخصص ممكن في حالة التفوق المطلق، لكن في الحالة المعاكسة لم تتمكن هذه النظرية التأكيد على ضرورة وجود التبادل.

¹ René SANDRETTO, Le commerce international, Ed. Armand Collin, Paris, 1995, p. 57.

² Jean-Louis MUCCHIELLI, Principes d'économie internationale, Ed. Economica, volume 1, Paris, 1987, p. 6.

³ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 241.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

إن تفسير "آدم سميث" لقيام التجارة الدولية لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ثم هذا الأساس غير واقعي لمعظم التجارة الدولية وخاصة الدول المتقدمة، مما دفع "دافيد ريكاردو" لصياغة نظرية التكاليف النسبية التي توضح الأسس والمكاسب التي تقوم عليها التجارة الدولية¹.

المطلب الثالث: نظرية النفقات النسبية

من أجل تبسيط نظرية النفقات النسبية سنمر بثلاث مراحل تشمل عرض النظرية، تقييم النظرية وكذا الانتقادات الموجهة لها.

الفرع الأول: عرض النظرية

قام المفكر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" عام 1817 بنشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" «Principals of political economy and taxes»، وقد تضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية والتي أصبحت تعرف فيما بعد بـ: "نظرية الميزة النسبية" وأيضاً بـ "نظرية المنافع" أو "المزايا النسبية".

حسب "ريكاردو"، فإن كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية ويعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى ك رأس المال وقد استعرض "ريكاردو"² ما ذهب إليه "آدم سميث" في أن التجارة بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحدهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة الدولية لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 38.

² دافيد ريكاردو (1772 – 1823) مفكر اقتصادي إنجليزي من مؤلفاته: مبادئ الاقتصاد السياسي 1817.

حسب "دافيد ريكاردو" ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع لكي تحقق مكاسب من التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه "الميزة النسبية" في إحدى السلع التي تنتجها لذلك فإن قيام التجارة الدولية يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، هذا يعني أنه حتى ولو كان لبلد نقص مطلق في إنتاج كلتا السلعتين بالنسبة إلى البلد الآخر فإن تجارة ذات نفع متبادل يمكن مع ذلك أن يحدث بين بلدين فعلى البلد الأقل كفاءة أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يكون فيها نقص مطلق أقل وتلك هي السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها، من جهة أخرى ينبغي أن يستورد البلد السلعة التي يكون النقص المطلق فيها أكبر¹.

ومن أجل تبسيط نظريته أخذ "دافيد ريكاردو" حالة بلدين وسلعتين حيث إذا كان لبلد ما ميزة نسبية في سلعة معينة، فإنه يقوم بتصديرها بينما يقوم بالاستيراد من بلد آخر سلعة تكون لديه فيها ميزة نسبية أقل.

الفرع الثاني: تقييم النظرية

تعتمد نظرية النفقات النسبية على مجموعة من الفرضيات الرئيسية والتي تعتبر شرطا لازما وضروريا لصحة التفسير الذي تقدمه النظرية لنمط وشروط التجارة الدولية والنتائج التي تتوصل إليها².

تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- سيادة المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخليا وليس خارجيا.
- تشابه الأذواق لدى المستهلكين في البلدان المختلفة.

تؤدي هذه النظرية إلى ثلاثة نتائج أساسية متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل والتي بدورها تحدد بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات.

¹ Dominique SALVATORE, Economie internationale cours et problèmes, Séries Schaum, McGraw-Hill, Paris, 1982, p. 3.

² أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 26.

كذلك نموذج "ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية، إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما تؤدي إلى وجود رد فعلي سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ما عدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البد قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها¹.

كما أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية للإنتاج من دولة لأخرى، وعند توفر هذا الشرط فإنه سوف يكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل أو بميزة نسبية أكبر وذلك مقارنة مع الدولة الأخرى².

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية

بالرغم من التطور الذي حققته نظرية التكاليف النسبية في مجال التجارة الدولية، إلا أنها ومع ذلك واجهت العديد من الانتقادات نتيجة لعدم منطقيّة العديد من الفرضيات التي استندت عليها ومن بين الانتقادات التي وجهت لها ما يخص عدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال فهي غير محققة في الواقع إضافة إلى ذلك فإن انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يؤخذ بعين الاعتبار.

إضافة إلى ذلك فإن النظرية تستند في تحليلها على نظرية العمل في تحديد القيمة مما يجعلها أكثر ابتعاداً ومنطقيّة عن الواقع العملي، كما أن هذه النظرية تتصف بالتعميم والسكون فما يمكن أن يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك غداً³.

المطلب الرابع: نظرية القيم الدولية

سنتطرق هنا إلى أربع مراحل على التوالي وهي عرض نظرية القيم الدولية بعدها تحليل محددات معدل التبادل ثم تشير إلى حدود النظرية وفي الأخير نستعرض التحولات الجديدة للنظرية.

¹ Patrick MESSERLIN, Commerce international, Presses universitaires de France, Paris, 1998, pp 42 – 47.

² M - BYE, Relations économiques internationales, 2^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1965, p. 125.

³ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الفرع الأول: عرض النظرية

عجز "ريكاردو" عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي ولذلك فإن "جون ستيوارت ميل"¹ حلل الكيفية التي تحدد لها المعدلات التي ستبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية.

تسمى هذه النظريات كذلك بنظرية "ريكاردو - ميل" وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ "دافيد ريكاردو" حيث قام "جون ستيوارت ميل" بإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين بالنسبة للآخرى ولم يحدد العوامل التي تسمح باقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية².

الفرع الثاني: محددات معدل التبادل

يتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية وبالتالي تعود المكاسب الأكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، ويؤول بالمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر والعكس صحيح، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل، لقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم المكسب الدولي³.

¹ جون ستيوارت ميل (1806 - 1873): اقتصادي إنجليزي من مؤلفاته (Principes d'économie politique, 1848).

² محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 23.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفرع الثالث: حدود النظرية

لم تتمكن هذه النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين الدول الغير متكافئة من الممكن أن يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها، إضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة والتي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة يمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب في البلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة¹.

الفرع الرابع: التحولات الجديدة لنظرية القيم الدولية

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستيوارت ميل" وتتخلص فكرة الطلب المتبادل في أن عرض أحد طرفي المبادلة للسلعة المنتجة هو في الواقع يمثل الطلب على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل.

وقد قام "ألفرد مارشال" بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام "أدجورث" باستكمال ما بدأ فيه "مارشال" وبناء على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنياته تحدد سعر التبادل الدولي.

بدأت الانتقادات تتوجه للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفرضيات التي استندت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول يتم على أساس المقايضة وانصبت كل التحاليل على حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين وتجاهلوا التكاليف الأخرى، وأن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة وأن قيمة المبادلة تحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة، ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع إلى غير ذلك، لذلك قام مجموعة من الاقتصاديين أمثال Edgworth، Senior Lonfield، Taussing بتوسيع نطاق النظرية واستبعاد فرضياتها².

¹ Alain SAMUELSON, Economie internationale contemporaine (Aspects réels et monétaires), Dalloz, Paris, 1993, p. 66.

² صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 290.

من خلال سرد مختلف النظريات الكلاسيكية يمكن أن نستخلص أن الآراء التي جاء بها الكلاسيك في التجارة الخارجية تعتبر الأساس الذي اعتمد عليه العديد من المفكرين سواء فيما يتعلق بتأبيدها ومن تم محاولة تطويرها، أو فيما يتعلق بنقدها، على أن تعتبر آراء كل من "سميث" و"ريكاردو" و"ميل" أبلغ تعبيراً عن الفكر الكلاسيكي.

من خلال نظريته الاقتصادية يرى "آدم سميث" أن التجارة الدولية هي الوسيلة التي تجعل بلوغ تقسيم العمل إلى حده الأقصى، من خلال التغلب على مشكلة ضيق السوق الداخلية باعتبار أن السوق الخارجية ستسمح للإنتاج بأن يتجاوز الاستهلاك الداخلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية ومنه تحقيق الزيادة في ثروة المجتمع بصورة غير مباشرة.

وإذا كان "سميث" قد اعتمد على نظرية النفقات المطلقة في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، فإن "ريكاردو" قد بين أنه اختلاف النفقات المطلقة سبب كاف ولكنه غير ضروري لقيامها، وفي ظل الفرضيات التي تطرقنا إليها فإن قيام التجارة الدولية سيؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد بين الاستخدامات المختلفة، وعليه إذا قام كل بلد بالتخصص وفقاً للميزة النسبية فإن ذلك سيؤدي إلى تعظيم كل من الإنتاج والاستهلاك وبالتالي تعظيم الرفاهية عالمياً.

مما سبق نجد أن "ريكاردو" وعلى خلاف "سميث" يركز على الجانب الإيجابي للتجارة الدولية من جانب العرض، وبالتالي فإن قيام التجارة الدولية يكون مفيداً انطلاقاً من آثارها الإيجابية على استخدام الموارد المتاحة.

أما "جون ستيوارت ميل" فيعتبر من أهم الاقتصاديين الكلاسيك إدراكاً لواقع الآثار الديناميكية للتجارة الدولية، وهي عبارة عن تطوير آراء كل من "سميث" و"ريكاردو" ووفقاً لـ "جون ستيوارت ميل" فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى تحقيق نوعين من المكاسب:

أولاً - مكاسب ساكنة (ستاتيكية) أنية تنتج من خلال قيام البلد بتخصيص الموارد المتاحة لديه بقدر أكبر من الكفاءة حسب ما جاء به "ريكاردو"¹.

ثانياً - مكاسب حركية (ديناميكية) من خلال آثارها وتتمثل في البلدان التي تستطيع إنتاج ما يفوق حجم سوقها الوطني حيث يكون باستطاعتها تطبيق المزيد من أسلوب تقسيم العمل واستخدام الآلات بأكثر كفاءة وتطوير أكبر للعملية الإنتاجية وفق ما جاء به "سميث".

¹ عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2002 - 2003، ص 75.

ويضيف "جون ستيوارت ميل" أن تحرير التجارة الدولية من شأنه أن يؤدي بالأفراد إلى خلق حاجات جديدة ومن ثم معرفة طرق إشباعها، الأمر الذي يدفعهم إلى مزيد من العمل والادخار والتراكم الرأسمالي، كما يرى أيضا أنه يمكن أن تحدث آثارا اجتماعية هامة قد يفوق مفعولها الآثار الاقتصادية وذلك من خلال احتكاك أفراد المجتمع بغيرهم من أفراد المجتمعات الأخرى الأكثر تطورا الأمر الذي يؤدي إلى نقل عوامل التقدم إلى البلدان الأقل نموا وهي كلها مكاسب ديناميكية.

ويؤكد "جون ستيوارت ميل" على أهمية الآثار الديناميكية للتجارة الدولية ويعتبرها بمثابة ثورة صناعية من حيث آثارها الإيجابية على عملية التنمية، وعليه فمن وجهة نظر "ميل" فإن التجارة الدولية تدفع وتيرة النمو إلى الأمام من خلال نقل العادات والثقافة المصغرة للنمو لتحل محل العادات والتقاليد المقيدة للنمو وهكذا تكون نظرية "ميل" هي الأشمل مقارنة مع باقي الاقتصاديين الكلاسيك¹.

¹ عبد الرشيد بن ذيب، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

ظلت النظرية الكلاسيكية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى لا يرقى الشك إلى صحتها، غير أن الحرب التي قلبت منوال التجارة الدولية رأساً على عقب والتي غيرت من كيفية المبادلات الدولية، قد حملت المفكرين على التأمل من جديد في تلك النظرية وقد ألزم هذا الوضع ظهور عدة محاولات من أجل التقصي والبحث قصد تفسير التجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقاً مع الواقع المعاش، وبالرغم من كتابات العديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال "هابلر" و"ليونتياف" فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن.

المطلب الأول: نظرية نفقة الاختيار

سننتقل إلى عرض نظرية نفقة الاختيار من تحليل مبدئها وفرضياتها إلى جانب الإشارة إلى الانتقادات الموجهة لها.

الفرع الأول: تحليل نفقة الاختيار

انتقد "هابلر" عام 1936 الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة واعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، ونفقة الاختيار أو الاستبدال تعبر عن اختيار سلعتين يمكن إنتاج أيهما باستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج وإنما لا يمكن إنتاجهما معا في وقت واحد وبالتالي فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح وإنما هي النفقة التي يضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع، مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى دون الحاجة إلى وضع افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأى عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لإحدى السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها¹.

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام، على مقارنة العرض والطلب في كل بلد وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل، وكلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004، ص 17.

السلعة الأخرى، إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى، وبالتالي فإن حدود إمكانيات الإنتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم¹.

الفرع الثاني: عرض نظرية نفقة الاختيار

حسب "هابلر" فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، في هذه الحالة يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها، تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع، وبالتالي فإن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع التي ينتجها يمكن أن يخفف له الكسب من التجارة الدولية وقد استخدم "هابلر" لتفسير هذه الأخيرة ما يسمى بمنحنيات السواء، إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معا وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل.

يرى "هابلر" دائما أن نفقة الاستبدال تصلح أساسا لتفسير التبادل الدولي، فالبلد المعين يتمتع بعوامل إنتاج عديدة وهو يستخدمها جميعا، إذن يجب التخلي عن فكرة "ريكاردو" القائلة بأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد، وهذه العوامل كلها تشارك في إنتاج السلع المختلفة وعلينا أن نحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار مشترك غير العمل، هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار أي النفقة التي يضحى بها لإنتاج السلعة².

الفرع الثالث: انتقادات نظرية نفقة الاختيار

على الرغم من أن "هابلر" استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار ومنحنيات السواء إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول فضلا عن أن تحليل نظرية التجارة الدولية على أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعناصر الإنتاج، هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة بل على أساس النقود

¹ Christian AUBIN et Philippe NOREL, Economie internationale : faits, théories et politiques, édition du seuil, Paris, 2000, p. 25

² أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 280.

أي على أساس الأثمان وهكذا لا يتوافق هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان ثمن المنتجات أو ثمن عناصر الإنتاج وقد جاءت النظرية السويدية لسد هذا النقص.

المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج أو (نظرية نسب عناصر الإنتاج)

يرجع ظهور نظرية الميزة النسبية لعناصر الإنتاج في التجارة الدولية إلى الاقتصاديين السويديين "إيلي هكشر" في كتابه بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه "برتل أولين" من خلال كتابه "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر سنة 1933، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية مثل اتخاذ العمل كعنصر أساسي ووحيد للقيمة¹.

الفرع الأول: مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

ترجع نظرية "الميزة النسبية لعوامل الإنتاج" أو نظرية "هكشر وأولين"² سبب قيام التجارة الدولية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، إن التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت ما تحتاجه السلع من عناصر الإنتاج مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

فسرت النظرية الكلاسيكية سبب قيام التجارة بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، لكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار أن العمل هو قاعدة نفقة السلعة، فقد قام "هكشر" بتحليل الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية بينما رفض "أولين" هذه الفرضيات وهي اعتبار العمل كأساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة³.

لقد جاءت نظرية "هكشر وأولين" لتفادي عيوب النظرية الكلاسيكية مستندة في تحليلها إلى اعتبارات أكثر واقعية ومعتمدة في تحليلها للتجارة الدولية على فروق عناصر الإنتاج (أسعار

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل، الإسكندرية، 2008، ص 36.

² إيلي هكشر (1919): اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي.

برتل أولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1996، ص 54.

عناصر الإنتاج) التي تتحدد وفق الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العوامل في الدول المختلفة، وبناءً على ذلك يرجع نموذج "هكشر أولين" سبب اختلاف النفقات النسبية¹ بين أطراف الدول المتبادلة إلى عاملين أساسيين هما:

1. اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة كنتيجة للاختلاف في درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر.

2. إن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج أي اختلاف دوال الإنتاج للسلع المختلفة.

حسب هذه النظرية الدول تتفاوت من حيث ما لديها من عناصر إنتاج ليس بصورة مطلقة ولكن بصورة نسبية، فهناك بلاد غنية بالأرض وأخرى برأس المال وثالثة غنية بالعمل، والسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة فهناك سلع كثيفة الأرض وأخرى كثيفة رأس المال وثالثة كثيفة العمل وعلى ذلك فالدولة الغنية بعنصر رأس المال تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال والدولة الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل².

فالتجارة الدولية تقوم على أساس الميزة النسبية وعليه فكل دولة تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبياً وبالتالي يعد الأرخص نسبياً، وتستورد السلع الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر ندرة لديها والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي، معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل واستيراد السلعة كثيفة رأس المال ومن ناحية أخرى الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل.

ومن شروط قيام التجارة الدولية كما يحددها "هكشر - أولين" هي الاختلاف في أسعار السلع التي تنتجها الدول نتيجة لاختلاف ظروف عوامل الإنتاج التي تتفاعل مع بعضها لإنتاج السلع واختلاف الطلب على هذه السلع³.

¹ عبد الرحيم يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 80.

² سلوى محمد مرسي، الاتجاهات المعاصرة والتجارة الدولية "الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة"، مذكرة خارجية رقم 1496، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 2001، ص 7.

³ محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 145.

الفرع الثاني: تقييم النظرية

بالرغم من ثراء نظرية "هكشر - أولين" بالتوضيحات والشروحات واستمرارها لفترة طويلة إلا أنها لم تسلم من النقد، فقد تعرضت للعديد من الانتقادات منها:

- أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا، حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع.

- تشترك نظرية "هكشر - أولين" مع نظرية "ريكاردو" للتكاليف النسبية في إهمال انتقال عناصر الإنتاج دولياً، كما تفترض النظرية كذلك تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في جميع أنحاء العالم وأنها دوال خطية متجانسة، هذا يعني أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي، يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة، نلاحظ أن هذا الافتراض أضفى على النظرية طابع السكون وجعلها عاجزة عن التكيف مع الواقع العملي الذي يتسم بالظواهر الاقتصادية الديناميكية والتغيرات التكنولوجية المستمرة.

- تبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة، وهذا ما يؤدي بهذه النظرية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية.

رغم ما وجه لهذه النظرية من انتقادات فإن أهميتها تمثلت في تطبيقها لنظرية الثمن وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لتبيين القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها، فضلاً عن إلقاء الضوء على العلاقة المتبادلة بين التجارة الدولية وهيكل الاقتصاد القومي للدولة وبصفة خاصة مدى تأثير صورة توزيع الدخل القومي ما بين مختلف الدول الأطراف في التجارة¹.

المطلب الثالث: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

الفرع الأول: التجارة الدولية للسلع وعوامل الإنتاج

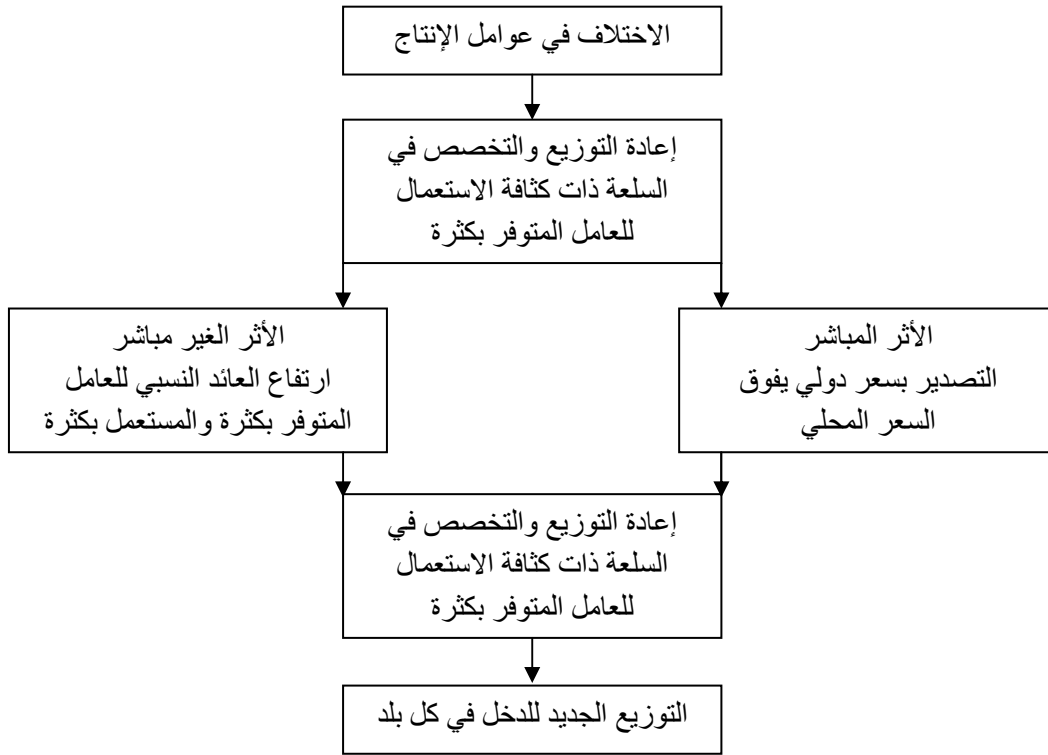
في هذا الصدد نجد نظرية "ستوبلر وسامويلسون" التي تربط بين سعر السلع وسعر عوامل الإنتاج حيث بالنسبة لهذه الأخيرة فإن التبادل الدولي يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية، حيث أن

¹ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 30.

المرو من حالة عدم التبادل إلى التبادل الدولي يرفع من الأسعار النسبية للسلعة المصدرة ذات التفوق النسبي وذات الاستعمال الكثيف للعامل المتوفر بكثرة، بالتالي فإن التبادل الدولي يؤدي إلى الزيادة في عوائد العامل المتوفر بكثرة أي كلما كان عامل ما كثيف في إنتاج السلع المصدرة كلما كان له الحظ في الربح من التجارة الدولية، أما عامل الإنتاج الداخل في السلعة الخاضع للمنافسة من طرف الواردات سيكون معرض للخسارة من التجارة الدولية وبالتالي فإن التجارة الدولية تعيد توزيع الدخل ما بين عوامل الإنتاج¹.

ويمكن توضيح إعادة توزيع الدخل حسب الشكل التالي:

الشكل (1 - 1): إعادة توزيع الدخل عند نظرية SAMUELSON - STOPLER



المصدر: Alain SAMUELSON, op. cit., p. 87.

الفرع الثاني: نمو أحد عوامل الإنتاج

قامت النظريات السابقة بدراسة آثار التبادل قبل وبعد الدخول في التجارة الدولية، لكن ما هو أثر نمو عامل إنتاج معين على تبادل بلد ما خلال التبادل الدولي، أي الحالة التي تصبح فيها عوامل الإنتاج غير ساكنة، أول من قام بدراسة هذه الحالة هو "ريبيسزينسكي Rybczynsk" سنة

¹ أنظر إلى كل من:

Roger DEHEM, Précis d'économie internationale, les presses de l'université LAVAL, Dunod, Paris, 1982, p. 51.

1955، حيث يرى أنه في حالة وجود دولتين وسلعتين وعاملين للإنتاج، فإن الزيادة في عامل إنتاج بشكل تلقائي سيؤدي إلى الزيادة المطلقة في إنتاج السلعة التي تستخدم كمية كبيرة من هذا العامل وإلى الانخفاض في إنتاج السلعة الأخرى اعتماداً على أن دوال الإنتاج خطية ومتجانسة¹.

الفرع الثالث: اختبار ليونتيف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

قام الاقتصادي "ليونتيف"² بتطبيق اختبار النظرية الحديثة للتجارة الدولية على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل واستخدم "ليونتيف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج ذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ووصل إلى النتيجة أن التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

طبقاً لهذه النتيجة فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي لديه خبرة وتنظيم ومنه فإن عنصر العمل هو المتوفر بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن فإن على أمريكا تصدّر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

لقد قام "ليونتيف" باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج وذلك بأخذ الولايات المتحدة وبقية العالم، حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى وأراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها ولكنه تحصل في الاختبار على عكس ذلك³.

حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال وهذا ما يتناقض مع نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج وهو ما دفع "ليونتيف" إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي نسبياً على

¹ للمزيد من الوضوح أنظر:

SAMUELSON et RYBCZYNSKI, Theorems with production externalities, The Canadian journal of economics / Revue canadienne d'économie N° 1, Canada, 1994.

² ليونتيف "Leontief Wassily" (1906 – 1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي حاز على جائزة نوبل سنة 1973.

³ Bernard GUILLOCHON, Economie internationale, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 1998, p. 61

رأس المال حيث وحسب هذا الأخير، فإن الاختبار يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي نسبياً على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال.

أثار التناقض الذي خلص إليه "ليونتياف" عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية.

انطلاقاً من النظريتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية نخلص إلى أن التجارة تلعب دوراً إيجابياً في عملية التنمية، إذ تزيد من القدرة الإنتاجية لكل بلد وبالتالي تعظيم الإنتاج والاستهلاك مما يزيد في رفاهية المجتمع العالمي، كما تساهم في إحداث اتجاه للمساواة في المداخل كما تساهم التجارة في تخصيص الموارد بطرق كفأة وذلك وفق الميزة النسبية حسب "ريكاردو" بإنتاجية العمل أو حسب "هكشر وأولين" بتوافر نسب عناصر الإنتاج.

المبحث الرابع: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية

تتمثل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالابتكار، أي بإدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية والتي أهملت من طرف نظرية النفقات النسبية لـ "دافيد ريكاردو" فبالإضافة إلى الاتجاهات السابقة هناك التحليل الجديد لعوامل الإنتاج المبني على الاختبار الذي قام به "ليونتياف".

المطلب الأول: الفارق التكنولوجي

ارتكز التحليل الريكاردوي على أنه لا توجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع، غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر نظرا لوجود التطور التكنولوجي وظهور سلع جديدة.

الفرع الأول: تحليل "بوسنر" 1960

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى "بوسنر"، حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرية التحليل¹ التكنولوجي الجديد وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج. لاحظ "بوسنر" أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الاستفادة من احتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن تظهر مؤسسات أخرى تنتج سلعة مماثلة لها، ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي للمؤسسة من شأنه أن يضيف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية جديدة، فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة وتصدر البلدان الأخرى سلعا مبتدئة.

وقد لاحظ "بوسنر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نظرية "هكشر وأولين"، حيث بابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع.

بالنسبة "لبوسنر" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع، بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف البلد

¹ Christian AUBIN et Philippe Norel, op. cit., p 56.

التابع وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي يرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة¹.

الفرع الثاني: تحليل نموذج بوسنر ونظرية ريكاردو

إن البلد الذي تظهر فيه هذه الابتكارات يتحصل على تفوق مطلق في فترة زمنية معينة في هذه السلع مقارنة مع الدول المتبادل معها، حيث يقوم بتصدير تلك السلع إلى هذه الأخيرة وبعد ذلك يتم تقليد هذه السلع بعد انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان وهذا ما يسمح للبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج سلع كثيفة التكنولوجيا، بينما تنتج الدول الأخرى سلعاً نمطية وبالتالي يمكن اعتبار تحليل "بوسنر" تعميماً لنموذج "ريكاردو" ونموذجاً ديناميكياً لهذا الأخير².

واستند تحليل النموذج على وجود³:

- **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.
- **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.

الفرع الثالث: نمذجة تحليل بوسنر

قام "Krugman" بنمذجة تحليل "بوسنر"، حيث قام بأخذ منطقتين، بلدان الشمال وبلدان الجنوب، حيث أن الجنوب لا يقوم بالابتكار بينما الشمال يقوم بالابتكار، بحيث أن هذا الابتكار يتحول إلى سلع جديدة منتجة في الشمال، بينما لا تنتج هذه السلع في الجنوب إلا بعد فترة زمنية معينة، ولكن هذه السلع أو الصناعات الجديدة تختفي بعد فترة زمنية نظراً لانخفاض الأجور في الجنوب، وحسب "Krugman" فإن الاحتكار التكنولوجي في الشمال يتآكل باستمرار بالتحول التكنولوجي ولا يمكن إبعاده إلا عن طريق ابتكارات ثابتة لسلع جديدة⁴.

¹ Bernard GUILLOCHON, op. cit., p 92.

² Jean-Louis MUCCHIEILLI, Principes d'économie internationale, 2^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1997, p. 68.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 87.

⁴ Jean-Louis MUCCHIEILLI, op. cit., p. 68.

الفرع الرابع: نموذج جونز

أولاً: معطيات النموذج

يسعى هذا النموذج لتفسير أثر إدخال التغيير التكنولوجي في نموذج مكون من سلعتين ودولتين وعاملين من عوامل الإنتاج على نمط التجارة الدولية، حيث تعني التكنولوجيا تحويل الموارد إلى سلع قابلة للاستهلاك، يفترض النموذج وجود دولتين متخصصان بشكل غير كامل في إنتاج سلعتين إحداهما صناعية والأخرى غذائية في ظل وجود عنصرين من عناصر الإنتاج وهما العمل والأرض مع عدم القدرة على انتقال عناصر الإنتاج دولياً، كذلك فإن التكنولوجيا المستخدمة في كلتا الدولتين يتم تحديدها من خلال عاملين هما: المدخلات والمخرجات.

ثانياً: تحليل النموذج

يوضح هذا النموذج أن أي تغيير تكنولوجي سوف يؤدي إلى تغيير أسعار عناصر إنتاج السلع وبالتالي التغيير في المخرجات، كما أشار إلى أثر التغيير التكنولوجي على كل من الطلب والعرض، حيث أن التغيير التكنولوجي في جانب الإنتاج (العرض) يتبعه تغيير في الطلب¹. فذوال الطلب في كل دولة يتم تحديدها من خلال قانون "Walras" كما أن الطلب على السلعة الصناعية يعتمد على كل من الدخل وشروط التجارة، ومن ثم فإن التغيير التكنولوجي سوف يؤدي إلى تحسين جودة المنتج وبالتالي سوف يقابل هذا بالتغيير في أذواق المستهلكين أي التغيير في الطلب.

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودورة حياته مع تطور التجارة الدولية.

الفرع الأول: تحليل فرنون "Vernon"

طورت نظرية دورة حياة المنتج من طرف عدة اقتصاديين ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى (Vernon, 1966)، حيث يفترض هذا الأخير أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يسمح له أن يكون ريادياً في تطوير المنتجات الجديدة

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 273.

وتصنيعها أي السلع التي تسمح بإحلال العمل محل رأس المال، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل المالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد تحقيق النجاح والرواج، ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها وبحصولها على هذه التكنولوجيا ستتطلق في الإنتاج والبيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ما عدا سوق الولايات المتحدة الأمريكية مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية¹.

الفرع الثاني: مراحل تطور المنتج والتجارة الدولية

يمر المنتج بأربع مراحل وهي: مرحلة الظهور، مرحلة النمو، مرحلة النضج ومرحلة التناقض².

أولاً: مرحلة الظهور

تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا وبالتالي فإن نمو المنتج وإنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار (أي الدول الصناعية) وفي سوق محدود جداً، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي تكون في حالة الاحتكار ويتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظراً لقدرتها على شراؤها، وهذه المرحلة تتوقف على إيجاد عدة شروط يمكن إيجازها فيما يلي³:

- توفر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة وفتح الطريق أمام استخدام الطرق والوسائل الفنية الجديدة للإنتاج، بحيث قدر الاستثمارات في مجالات البحوث والتطوير عائداً مجزياً يبرر حجم هذه الاستثمارات.
- ضرورة توفر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة.
- توفر القدرة التنافسية للمشروعات الإنتاجية سواء تعلق الأمر بالأسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية.

¹ M. BYE et G. S. De BERNIS, Relations économiques internationales, édition Dalloz, Paris, 1977, p. 70.

² Jean-Paul RODRIGUE, L'espace économique mondial, Québec, Presses de l'université du Québec, Canada, 2000, p. 218.

³ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 247.

ثانيا: مرحلة النمو

في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة ويبدأ ظهور منافسين في السوق ويبدأ في تصدير المنتج إلى أسواق أخرى وهذا نظرا للبحث من طرف البلد المنتج الأصلي على توسيع سوقه، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج يبدأ في الظهور في عدة مناطق، وخلال هذه المرحلة فإن الميزان التجاري بالنسبة للمنتج الجديد يتحسن أكثر فأكثر في الدولة الأصلية، بينما في الدول الأخرى المتطورة يكون فيه عجز أما في الدول السائرة في طريق النمو يظهر في منتصف هذه المرحلة استيراد هذا المنتج من طرف جزء قليل من السكان.

ثالثا: مرحلة النضج

في هذه المرحلة فإن المنافسة تكون عن طريق الأسعار وهذا نظرا لكون المنتج نمطي، وبالتالي فإن الإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج فتصبح الدولة المتبكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة.

رابعا: مرحلة الانخفاض

تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، بينما الدول الأخرى تصبح مستوردة وهذا نظرا لانخفاض الإنتاج في الدول المقلدة وكون الدول المتطورة تقوم بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو بسبب أن اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة¹، فإنه يتم التصدير من هذه الأخيرة نحو الدول المتطورة.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج

رغم إمكانية هذه النظرية من تفسير توزيع الإنتاج الدولي للسلع الاستهلاكية، كالسلع الاصطناعية والإلكترونية، إلا أنها لا تمكننا من تفسير توزيع العديد من السلع الأخرى وهذا نظرا لكون بعض السلع لديها دورة حياة ضئيلة، وكذا بالنسبة للسلع الكمالية والتي سعرها ليس له دور أساسي، بالإضافة إلى أن السلع التي لديها تكاليف إنتاج كبيرة كالمشروبات والسلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية، لا يمكن أن تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج.

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 58.

بالإضافة إلى أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين العديد من الدول والبيع يتم مباشرة في كل الأسواق¹.

الفرع الرابع: التحليل الجديد لعوامل الإنتاج

يعتبر التحليل الجديد لعوامل الإنتاج جواباً للدراسة التي قام بها "ليونتياف"، وذلك بأخذ العمل المؤهل في تفسير التجارة الدولية، وبالتالي يعتبر كتوسع لنظرية "هكشر وأولين"، وبفضل هذا التحليل ظهر ما يسمى بتحليل العوامل النوعية والتي تتمثل في عدم إمكانية استبدال بعض العوامل، أي أن بعضها خاصة بكل قطاع لا يمكن أن نقوم باستبدالها².

أولاً: نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة

تعتمد هذه النظرية في تحليلها للتجارة الدولية على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعامل العمل البشري وللاختلافات بين الصناعات في احتياجاتها لهذا العامل، وتتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في تباين هذا العامل، وبالتالي فهي تفرق بين العامل ذو المهارة والذي يعتبر نوعاً من الاستثمارات المتنوعة في ميدان التعليم والتدريب والذي يجب إضافتها إلى عامل رأس المال. والنوع الثاني هو العامل الغير ماهر وبالتالي فإن هذه النظرية تقسم كل من السلع والدول حسب ندرة أو وفرة العامل البشري في السلعة إلى دول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة، و سلع ودول نادرة الأيدي العاملة من جانب آخر، وعليه فإن الدول ذات الندرة النسبية في الأيدي العاملة³ الماهرة وذات الوفرة النسبية في الأيدي العاملة غير الماهرة تلجأ إلى استيراد تلك السلع كثيفة العامل البشري الماهر وتصدير السلع كثيفة العامل البشري غير الماهر.

ثانياً: نموذج عوامل الإنتاج الخاصة

يعتبر نموذج عوامل الإنتاج النوعية تفسير آخر للنموذج النيوكلاسيكي، حيث يعتمد على نفس المبدأ الذي يعتمد عليه هذا الأخير، أي أن الإنتاج هو دالة لمختلف العوامل القابلة للإحلال، إلا أنه يوجد تمييز بين هذه العوامل أي أن البعض منها نوعية يمكن أن تنتقل من صناعة إلى أخرى وعوامل خاصة لا يمكن أن تنتقل من قطاع إلى آخر وبالتالي فإن هذا التمييز يسمح لنا بالأخذ بعين

¹ Jean-Paul RODRIGUE, op. cit., p 219.

² Bernard GUILLOCHON, op. cit., p 96.

³ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الاعتبار الموارد الطبيعية. وعليه ففي المدى القصير يمكن اعتبار كعامل خاص كل عامل رأس المال وعامل العمل المتخصص، مع العلم أن العوامل قابلة للإحلال في المدى الطويل وغير قابلة للإحلال في المدى القصير.

إذن نموذج عوامل الإنتاج الخاصة يصلح لتفسير التبادل الدولي في المدى القصير، بينما نظرية "هكشر وأولين" صالحة في المدى الطويل.

سمي نموذج عوامل الإنتاج الخاصة بنموذج "ريكاردو-فينر" وهو يشبه النموذج النيوكلاسيكي، حيث أن تناقص المردودية للعامل يسمح بنمو التكاليف، وكما هو ملاحظ في نموذج العوامل النسبية بإبطال أثر شروط الطلب الكامنة، فإن الاختلاف في العوامل النسبية للبلد تصبح المحدد الأساسي للتفوق النسبي وبالتالي هي العامل المحدد لاتجاه التبادل الدولي¹.

ثالثاً: قصور التحليل الجديد لعوامل الإنتاج

قام التحليل الجديد لعوامل الإنتاج بالإجابة على العديد من التساؤلات التي لم تأخذ بعين الاعتبار في التحاليل السابقة، غير أنه يبقى محدوداً وهذا نظراً لعدم أخذه بعين الاعتبار عدة مظاهر للتجارة الدولية الحالية والتمثلة في دور اقتصاديات الحجم، حيث أنها تعتبر وفورات الإنتاج ثابتة رغم التطرق إلى هذا العامل في نهاية القرن التاسع عشر من طرف العديد من الاقتصاديين بدأ بـ: ألفريد مارشال (1842 - 1924)².

بالإضافة إلى أن التحليل الجديد لعوامل الإنتاج لم يأخذ بعين الاعتبار تجانس المنتجات المتبادلة بين الدول، حيث أنه لا يسمح بتفسير التبادل المتزايد بين الدول المتشابهة كالدول الصناعية إضافة إلى أنه لم يأخذ بعين الاعتبار الشركات المتعددة الجنسيات في تفسير التبادل الدولي والتي تطرقت إليها النظرية الحديثة للتجارة الدولية.

ذهب التوجه الجديد في تفسير التجارة الدولية خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى إدخال اقتصاديات الحجم أي وفورات الإنتاج المتزايدة نظراً لإهمال هذه الأخيرة من طرف النظريات السابقة.

¹ Christian AUBIN et Philippe NOREL, op. cit., pp 54 – 55.

² Michel RAINELLI, La nouvelle théorie du commerce international, Alger, Casbah Edition, 1999, p. 16.

إن ظهور النظرية الحديثة في التجارة الدولية راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، والذي يزداد خاصة في الدول ذات عوامل إنتاج أقل اختلافًا وبالتالي فهو يتم بين الدول المتشابهة.

المطلب الثالث: التبادل الدولي واقتصاديات الحجم

إن خفض تكاليف الإنتاج ناتج عن وفورات الإنتاج المتزايدة وعليه فإن زيادة عوامل الإنتاج سيرفع من قيمة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في هذه العوامل، لكن ما يجب معرفته هو التفرقة بين وفورات الإنتاج الداخلية الناتجة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى خفض التكلفة المتوسطة ووفورات الإنتاج الخارجية لكل مؤسسة الناتجة عن الحجم الكلي لمجموع صناعة معينة في منطقة معينة، حيث أن التكلفة المتوسطة للمؤسسة تتخفض كلما زاد حجم إنتاج القطاع لتلك المنطقة¹.

الفرع الأول: نظرية تشابه الأذواق

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي "ستفان ليندر" (Linder 1961)، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبطًا بالطلب بالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبيرًا والإنتاج الداخلي يكون متأثرًا أساسًا بالطلب الداخلي، وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم وتخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها بالحصول على أسواق أجنبية، ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق استنتج "ليندر" أن فرص التصدير² لكل دولة ستكون نفسها، كما افترض "ليندر" أن الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي تملك لها أسواقًا كبيرة وذلك لأن الإنتاج الكبير الحجم سيحقق وفورات للمنشآت ما لا يؤدي إلى تخفيض كلفتها وبالتالي لأسعارها لتغزو السوق الأجنبي.

والمبدأ الأساسي في نظرية "ليندر" هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطًا ضروريًا، لكنه ليس كافيًا لتكون هذه السلع صادرات محتملة.

Peter H. LUBERT et Thomas A. PUGEL, op. cit., p. 139.

¹ أنظر:

² رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ومع أن الاختراعات إنما تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لديهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد وهنا تظهر فكرة أن التجارة تبدأ بين دول تتشابه في هياكل أسواقها واحتياجاتها وغالبا ما تكون العمالة في هذه الدولة مرتفعة النفقات بينما لا تكون نفقة رأس المال كذلك¹.

الفرع الثاني: وفورات الإنتاج الخارجية والتبادل الدولي

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفورات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج ومستهلكتين للسلعتين بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، بالإضافة إلى نسبة الأسعار حيث لا يوجد تفوق نسبي ولكن يوجد نفس وفورات الإنتاج في كل من المنتجين وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح ورفاهية بتخصص كل منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادى تخصصهما في نفس السلعة لكن ما يمكن ملاحظته هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد².

إن التبادل الدولي في حالة وفورات إنتاج خارجية قد يؤدي إلى تدهور الرفاهية وهذه النتيجة لم تصل إليها النظريات السابقة، حيث لم تظهر كلها إمكانية تدهور الرفاهية حيث تبين أن الانتقال من عدم التبادل إلى التبادل الدولي يؤدي إلى رفع الرفاهية، غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الإنتاج الخارجية.

إن التبادل الدولي الناتج عن وفورات الإنتاج الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل الدولي في حالة المنافسة الغير تامة فهو موافق³ للتبادل الدولي في حالة وفورات الإنتاج الداخلية.

¹ Christian AUBIN et Philippe NOREL, op. cit., p. 66.

² Idem, op. cit., p. 67.

³ Patrick MESSERLIN, op. cit., p. 236.

الفرع الثالث: وفورات الإنتاج الداخلية والتبادل الدولي

تسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة، وجود حجم محدد من الشركات تنتج في السوق يسمح بتفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة، ونظرا لمحدودية المؤسسات الموجودة في السوق فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها مهمه وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك إستراتيجي أو غير ذلك من الإستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم ما بين الشركات وبالتالي كل شكل من الإستراتيجيات يؤدي إلى حل معين¹.

المطلب الرابع: التبادل الدولي تنوع المنتجات والشركات المتعددة الجنسيات

إن أصل تحليل التبادل الدولي وتنوع المنتجات يعود إلى كل من الاقتصاديان "إدوارد شميرلن 1933 Edward Chamberlin" و"هارولد هوتلينق 1929 Harold Hotling" حيث قاما بدراسة تنوع المنتجات.

تعلق التحليل الأول بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتج، أما التحليل الثاني فتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتج وانطلاقا من هذين التحليلين ظهر تحليل "شميرلن الجديد" (Néo-Chamberlin) وعلاقته بالتبادل الدولي وكذا تحليل "هوتلينق الجديد" (Néo-hotling) وعلاقته بالتبادل الدولي².

الفرع الأول: التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتجات

قام الاقتصادي كروجمان (Krugman) ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي والتبادل الدولي، حيث يفترض في نموده أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل "N" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "N" وحدة من نفس النوع وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير وتكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتج وحيد ذو نوعية وحيدة وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتج هو في

¹ Christian AUBIN et Philippe NOREL, op. cit., p. 67.

² Michel RAINELLI, op. cit., p. 45 – 46 et p. 51 – 53.

حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل وبالتالي يؤدي التبادل الدولي إلى توسع حجم السوق ومن نتائج هذا التبادل نجد ما يلي¹:

- انخفاض سعر كل نوع من المنتجات وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.
- الزيادة في عدد أنواع المنتجات في السوق نظرا لارتفاع حجم السوق.

أولاً: النماذج المرتبطة بنموذج كروجمان

ظهرت العديد من النماذج المكتملة لنموذج "كروجمان" من أهمها نموذج "Dollar" ونموذج كل من "Anat Segerstorm" و "Dinopoulos" إلى جانب نموذج العالمين "Soesta" و "Cimoli" والتي سنذكرها كما يلي:

1. نموذج دولار:

قام "دولار" بدمج كل من نموذج "هكشر-أولين" ونموذج "كروجمان"، حيث افترض أن هناك علاقة موجبة بين معدل التناقص التكنولوجي والفرق في تكلفة الإنتاج بين دول الشمال والجنوب كما أنه افترض أن العمل ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد فقط بل هناك بجانبه رأس المال وتساوي العائد بين الدول، يتفق هذا النموذج مع نموذج "هكشر وأولين" من حيث:

- وجود درجة معينة من انتقال رأس المال تضمن عائداً.
- زيادة نسبة رأس المال إلى العمل في دول الشمال في الأجل الطويل.

كما يتفق مع نموذج "كروجمان" من حيث زيادة معدل التقليد مع وجود فرق في التكلفة بين دول الشمال والجنوب.

2. نموذج سيجرستورم ودينوبولس:

أخذ العالمان بعين الاعتبار تكلفة البحوث والتطوير وافترضوا أن دول الشمال ستستفيد في نهاية الأمر، وهذا يعتمد على طول السباق بين المشاركين في البحث والتطوير².

¹ Antoine BOUET, op. cit., p. 142.

² سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 271.

3. نموذج سوتا وسيمولي:

اعتبر كل من "سوتا وسيمولي" أن التغيير التكنولوجي يؤدي إلى زيادة إنتاجية السلع التقليدية، بينما يؤدي الاختراع إلى زيادة إنتاج السلع الجديدة وبالتالي الزيادة الإنتاجية العالمية.

ثانياً: تقييم نموذج كروجمان والنماذج المكملة

من خلال التحليل السالف الذكر يتوضح لنا أن نموذج "كروجمان" والنماذج المكملة ما هي إلا امتداداً لنظرية "هكشر وأولين" من خلال تخصص الدول المتقدمة في السلع التكنولوجية والدول النامية في السلع التقليدية¹.

الفرع الثاني: التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتجات

قام الاقتصادي "كلفين لونكاستر Kalven Lankaster" سنة 1980² بربط تحليل "هوتلينق الجديد" بالتبادل الدولي حيث ارتكز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق المتمثل في خصائص كل منتج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتج تسمح بالحصول على أحسن توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابل للإحلال من جانب الطلب.

يأخذ "لونكاستر" دولتين متشابهتين في الحجم والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي، وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكنه الحصول على المنتج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي وعليه فإن حجم السوق يزداد.

إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج (نظراً لوفورات الحجم) وإلى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتجات حتى ينعدم الربح وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي ما يلي:

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتجات المعروضة يمكن المستهلكين من الحصول على منتجات تسمح بتلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 272.

² كلفين لونكاستر (Kalven LANKASTER) (1924 - 1999): أستاذ بجامعة كولومبيا.

– إن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع، الأولى أن تكون متجانسة والثانية أن تتكون من عدد غير محدود من الأنواع¹.

الفرع الثالث: تقييم نموذج تنوع المنتجات

يؤدي كل من نموذج "كروجمان ولونكاستر" إلى نفس النتائج والمتمثلة في خفض سعر المنتجات وزيادة حجم أنواع السلع المستهلكة وعلى إمكانية التبادل الدولي في حالة دول متشابهة وأنه مربح للمستهلك².

الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات والتحليل الحمائي في التبادل الدولي

تهتم نظرية التجارة الدولية الحديثة بالبحث عن تفسير التدفقات التجارية ما بين الدول بالاستعانة بدور الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار السلوك الإستراتيجي من أجل تحديد الأفضلية في الإنتاج خارج أو داخل البلد الأصلي.

أولاً: الشركات المتعددة الجنسيات والتبادل الدولي

تتمثل هذه النظرية في إدخال الشركات المتعددة الجنسيات في نماذج تسمح لها أن تقوم بالاختيار بين التصدير إلى السوق الخارجي أو الإنتاج في السوق الخارجي حيث تعتمد هذه النماذج على التنافس غير العادل وبصفة عامة الحالة التي تعتمد عليها هذه النماذج هي الحالة التي تكون فيها الشركة في بلد ما في حالة احتكار، بينما في البلد الآخر يوجد منافس كامن، أي أن الشركة المحلية لها النية في الدخول في إنتاج ذلك المنتج، وأن نمذجة الإنتاج تتم بافتراض أنه توجد تكاليف غير قابلة للاستعادة والتي تتمثل في تكاليف الدخول في القطاع أي يمكن إرجاعها إلى نفقات البحث والتطوير في المنتج وتكاليف أخرى ناتجة عن بناء المصنع والتي تتمثل في الآلات والمعدات وتكوين اليد العاملة اللازمة في تحقيق الإنتاج وتعتمد كذلك هذه النماذج على السلوك الإستراتيجي للشركة، المتمثل في معالجة توقعات الشركة الأخرى أي سلوك هذه الأخيرة في حالة الدخول إلى السوق.

يتمثل خيار الشركة في أن تصبح شركة متعددة الجنسيات في حالة احتكارها للإنتاج، لما تكون الكميات التي تعظم الربح في حالة الإنتاج في الخارج أكبر من كمية الربح التي تتحصل

¹ Michel RAINELLI, op. cit., p. 54.

² Christian AUBIN et Philippe NOREL, op. cit., p. 71.

عليها عند التصدير، أي أن الشركة تستثمر في الخارج إذا كانت تكاليف التصدير تفوق التكاليف الغير قابلة للإرجاع¹.

أما حالة الاحتكار الثنائي فتتمثل في إدخال السلوك المتبع عند دخول شركة ما إلى السوق المحلي وبالتالي فإن قرار الإنتاج أو التصدير راجع إلى الربح الناتج عن الإستراتيجيات المركبة والتي عددها أربعة كما يلي:

1. عدم الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" وتصدير "الشركة الأجنبية" لهذه السوق.
 2. عدم الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" والإنتاج في الخارج "للشركة الأجنبية".
 3. الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" وتصدير "الشركة الأجنبية" سوق الشركة المحلية.
 4. الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" والإنتاج في الخارج "للشركة الأجنبية" أي الإنتاج في سوق الشركة المحلية.
- وبالتالي ففي حالة الاستثمار في الخارج فإن هذا الاستثمار يمكن اعتباره إستراتيجياً².

ثانياً: التحليل الحمائي

يعتمد التحليل الحمائي في النظرية الحديثة للتجارة الدولية على الحجة المتمثلة في أن السياسة التجارية إرادية حيث يكون تدخل الدولة قادراً على تغيير آثار تنافس احتكار الأقلية، تسمح هذه السياسة التجارية الإرادية للشركات الوطنية من أن تتمتع بالأرباح الفائضة بدلاً من أن تتمتع بها الشركات الأجنبية، أي يمكن لبلد ما أن يرفع من دخله الوطني على حساب دول أخرى إذا تمكنت من منح الشركة الوطنية هذه الأرباح الفائضة.

بني التحليل الحمائي لأول مرة من طرف كل من "جامس برندر James BRANDER" و"باربرا سبنسر Barbara SPENSER"، حيث يتمثل في أن دعم الصادرات وتقليل الواردات يمكن من منع الشركات الأجنبية منافسة الشركة المحلية في الأسواق المربحة، حيث يعتمد هذا التحليل على وسائل تحليل الاحتكار الثنائي بحيث تختار الشركات مستوى للبحث والتطوير والإنتاج بالاستعانة باختيار الشركات الأخرى ويتحقق التوازن عن طريق نقطة التوازن بين دوال ردة الفعل لكل واحدة منهما.

¹ Michel RAINELLI, op. cit., p. 64.

² Idem., p. 68 – 73.

إن هدف تدخل الدولة هو تغيير شروط المنافسة بحيث في حالة عدم تدخل الدولة فإن التوازن المتحصل عليه هو "توازن كورنو Equilibre de Cournot" أي أن الإستراتيجية المتبعة هي التغيير في الكمية المنتجة للتأثير في الأسعار وأن كل شركة تختار إستراتيجية¹ بالنسبة للشركة الثانية وتحاول التأثير فيها لكن بدون أن ينتظر رد فعل، أما تدخل الدولة عن طريق السياسة التجارية يغير من دالة رد فعل الشركة الوطنية وبالتالي يسمح لها تحقيق توازن "ستاكلبرق Equilibre de Strackelberg" أي أن ربحها يفوق ربح الشركة الأجنبية مما يمنحها مكانة القائد.

ثالثاً: تقييم نموذج الشركات المتعددة الجنسيات والتحليل الحمائي

سمحت نظرية التبادل الدولي عند استخدامها للشركات المتعددة الجنسيات بإدخال هيكل السوق كعامل داخلي، وإستراتيجية الشركات كعامل أساسي غير أن نتائج التطبيقات التجريبية لهذه النظرية تبتعد تماماً عن الواقع النظري للنموذج.

فيما يخص التحليل الحمائي للتبادل الدولي، فإنه صعب التطبيق في الواقع نظراً لعدم إمكانية معرفة درجة تأثير السياسة التجارية على التنافس في سوق احتكار الأقلية وحتى وإن أمكن معرفة درجة تأثير هذه السياسة التجارية، فإن الثمار الناتجة في الدخل الوطني تذهب بدخول شركات جديدة في السوق إضافة إلى ذلك فإن السياسة التجارية تهدد التوازن عام للاقتصاد، حيث ستقوم بتشجيع قطاعات إستراتيجية دون أخرى وبالتالي فإنها تحرم قطاعات أخرى، مما يجبر السلطات على الاستعلام عن التدخل الأقل ضرراً وحتى وإن كانت هذه السياسة فعالة فإنها ستؤثر على توزيع الدخل².

¹ Paul R. KRUGMAN, La mondialisation n'est pas coupable, Casbah édition, Alger, 1999, p. 201 – 202.

² Michel RAINELLI, op. cit., p. 87 – 89.

خلاصة الفصل:

إن إرساء نظام التبادل الحر يقتضي التنقل من بيئة اقتصادية غير متجانسة إلى بيئة اقتصادية متجانسة تسودها قوانين اقتصادية متماثلة، تحدد طبقاً لقوى السوق ووفقاً لقواعد العرض والطلب تسمح بحرية الحركة والأداء كدخول وخروج السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وكذا رؤوس الأموال.

من خلال عرضنا لمختلف النظريات، نستخلص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تفسر التبادل الدولي الواقع بين الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه كما تسمح بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية الحرة على الاقتصاديات وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل. كما خلصت النظرية إلى أن سبب اختلاف النفقة مرده إلى درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، ومنه فالتخصص الدولي يكون على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتوفر على عنصر إنتاجي معين يدخل بكثافة في إنتاجها.

بهذا نخلص إلى أن الأثر الاقتصادي الهام للتجارة الخارجية يتمثل في أنها تعمل على تحقيق التكافؤ بين عوامل الإنتاج المختلفة، فعملية التبادل تؤدي إلى تسوية دولية لأسعار عناصر الإنتاج باعتبار أن ما هو متوفر سيصبح نادراً وبالتالي باهض الثمن، وما هو نادر سيصبح بعد قيام التجارة متوفر وبالتالي رخيص الثمن، وهذا الانتقال للعناصر يكون ضمنياً متمثلاً في انتقال السلع بين مختلف البلدان إلا أن هذا لا يعني تساوي المكافآت النسبية لعوامل الإنتاج في مختلف الدول لأن الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة غير متساوية نتيجة العوائق الطبيعية كنفقات النقل والعوائق الفنية للتجارة كالرسوم الجمركية المفروضة على دخول السلع الأجنبية لأي قطر مهما كان.

بالنسبة للاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تشرح التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة (الدول الناشئة) والدول الصناعية، حيث أن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة، وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان، وهذا ما يسمح للبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجياً، بينما الدول الأخرى تنتج سلع نمطية.

بخصوص النظريات الحديثة فإنها تفسر التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث يرجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الأذواق وإلى تنوع

المنتجات، كما أن التبادل الدولي يزداد خاصة في العمل ذات عوامل إنتاج أقل اختلافًا وبالتالي فالتبادل الدولي يتم بين الدول المتشابهة إضافة لذلك فإن تصدير واستيراد نفس المنتج في نفس الوقت هو الأكثر ديناميكية.

إن أغلب النظريات المذكورة تشير إلى الدور الإيجابي للانفتاح التجاري ما عدا النظرية الحمائية للتبادل الدولي، حيث ترى أن التجارة الدولية غير مربحة لكل الأطراف القائمة بالتبادل أي عودة فكرة ونظرة التجاريين.

بعد التطرق لمختلف النظريات التي حاولت تفسير مزايا التجارة الخارجية على الاقتصاد بإعطاء أهداف القيام بالتجارة الخارجية، سنتطرق في الفصل الموالي إلى مختلف السياسات التجارية المعتمدة بين مختلف الدول، كما سنوضح مفهوم الانفتاح التجاري إلى جانب تحليل السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية وكذا التطرق إلى التحولات الاقتصادية الراهنة في ظل النظام التجاري الدولي الجديد.

الفصل الثاني:

السياسات التجارية بين الانفتاح

والتقييد في ظل النظام

الاقتصادي العالمي

تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى مختلف النظريات الخاصة بالتجارة الدولية، سنحاول في هذا الفصل التعرف على مختلف السياسات التجارية المعتمدة على المستوى الدولي في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية لمختلف الدول خاصة النامية منها، إذ لا يمكن لأحد أن يتصور وجود دولة مهما اختلفت توجهاتها الاقتصادية أن لا تتدخل في تجارتها الخارجية كي تنظم مبادلاتها مع العالم الخارجي.

وأمام حتمية التبادل التجاري الدولي، كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم سيره، وقد أطلق على هذه الإجراءات تعبير "سياسات التجارة الخارجية" أو "السياسات التجارية"، والتي يترتب عليها إعاقة أو توجيه مسار الحركة الطبيعية لنشاط التجارة الخارجية، وتسعى الدولة من خلال السياسة التجارية التي تنتهجها لتحقيق عدة أهداف كالتوازن النقدي لميزان المدفوعات، دفع عجلة التنمية والنمو، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار فضلا عن الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بأمن المجتمع الاقتصادي.

ويمكننا التمييز في تطور سياسة التجارة الدولية بين أربع مراحل رئيسية:

- ترتبط المرحلة الأولى بظهور مذهب التجاربيين في القرن السابع عشر في أوروبا، والذي كان له أثرا كبيرا في تحديد سياسة التجارة الخارجية.
- جاءت المرحلة الثانية مع ظهور الفكر الكلاسيكي الذي قدم في نظريته للتجارة الدولية تحليلا وافيا لتقسيم العمل الدولي، وعلى ضوء هذه النظرية حلت سياسة الحرية التجارية محل سياسة الحماية التجارية، ومنه بدأت دراسة العلاقات التجارية الدولية تحتل موقفا متميزا في الأدب الاقتصادي.
- بالنسبة للمرحلة الثالثة فكانت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تنظيم التبادل التجاري على المستوى الدولي والعمل على وضع مجموعة من الضوابط والقواعد تكون أساسية لتحرير التجارة الدولية، وقد تجسد ذلك عمليا من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT).
- تأتي المرحلة الرابعة والأخيرة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية (OMC) في أول جانفي 1995 لتحل محل الجات، وقد أحدث ميلاد هذه المنظمة أثرا غير مسبوق في سياسات التجارة الخارجية للدول وكذا على النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث تم تعزيز وتقوية سياسة تحرير التجارة الخارجية فيما بين الدول وكذا توحيد هذه السياسة على المستوى

العالمي وهو ما يعني إنهاء عصر السيادة المطلقة لكل دولة منها في رسم سياسة تجارتها الخارجية.

لقد شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبارها أيضا الأداة والآلية الأساسية للعولمة التي جعلت النظام الاقتصادي العالمي يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وبالمزيد من الاعتماد المتبادل وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاضم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات وظهور دور الاتصالات والتكنولوجيا.

سنحاول معالجة فصلنا هذا من خلال التطرق لخمس مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** السياسات التجارية
- **المبحث الثاني:** سياسات التجارة الخارجية بين الحرية والحماية
- **المبحث الثالث:** السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية
- **المبحث الرابع:** سياسة الانفتاح التجاري
- **المبحث الخامس:** التحولات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: السياسات التجارية

يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة، وانطلاقاً من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشياً مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها

تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية الداخلية والخارجية من بلد إلى آخر، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى "بالسياسة التجارية".
إن الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءاً من السياسة التجارية وتشمل كذلك الإجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبي وهذه الأخيرة تدخل في ما يسمى "بأدوات السياسة التجارية"¹.

وعليه يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية على أنها: برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة².

ويتضح من التعريف أن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من الكل ألا وهو السياسة الاقتصادية والتي هي بصفة عامة همزة وصل ما بين المذاهب والنظم الاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تعد أيضاً همزة الوصل ما بين مذاهب التجارة الخارجية³ والنظم التي تطبق في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

¹ أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 119.

² عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 12.

³ سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص 65 - 81.

تلجأ الدولة من أجل تنظيم تجارتها الخارجية إلى مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي ترى فيها أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، هذه الأدوات ليست من طبيعة واحدة فقد تكون نقدية (كسعر الصرف، أسعار الفائدة) أو مالية (كالدعم والرسوم الجمركية) أو تجارية (كتجارة الدولة ونظام الحصص) أو إدارية (كالاشتراطات الصحية والفنية)¹.

ويقصد بالسياسة التجارية "مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بفرض تحقيق بعض الأهداف"².

كما يقصد بها أيضا "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى قصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى مثل التوظيف التام، الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات"³.

بصفة عامة إن السياسة التجارية هي جزء من السياسة الاقتصادية، كما يمكن القول أنها وسيلة من الوسائل التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف سياسات التجارة الخارجية

تقوم الدولة لتنفيذ سياستها التجارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية وذلك قصد تحقيق أهدافها، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بصفة عامة تسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة

أهداف كما يلي:

¹ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000، ص 276.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 222.

أولاً: الأهداف الاقتصادية¹

1. حماية الصناعة الوطنية الناشئة: يعتبر هذا الهدف من أقدم أهداف السياسة التجارية، ويرى المدافعون عن هذا المبدأ أن إقامة دولة ما لصناعة جديدة تقدم منتجات يكون المجتمع في حاجة إليها، هذه المنتجات وفي بداية عملية التصنيع تكون أقل جودة وذات تكلفة أعلى مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في الدول الأخرى، والتي تم إنشاؤها منذ فترة طويلة أو التي تعرف بالصناعات الراسخة، لأن طول الفترة الزمنية أكسب هذه الصناعات الراسخة في الدول المنافسة درجة عالية من الكفاءة الفنية في شكل زيادة مستويات الجودة لمنتجاتها. بالإضافة إلى تمتع هذه المنتجات بالكفاءة السعرية في شكل تخفيض التكاليف، وهاتان الميزتان من غير المتصور أن تتمتع بهما الصناعات الناشئة التي تنتج سلعاً وخدمات بديلة خصوصاً في الدول النامية.

ومن أجل هذا يجب على الدولة التي تبدأ في إنشاء صناعات جديدة بتقديم حماية لهذه الصناعات الناشئة (الوليدة) من أجل مواجهة المنافسة الضاربة من قبل منتجات الصناعات الراسخة القادمة من الدول الأخرى، إذ أنها لو تركت بدون هذه الحماية فإن مصيرها سيكون الخروج من السوق ومن ثم عدم تمكن هذه الدولة من إقامة صناعة في المدى الزمني المحدد.

2. تحقيق التوازن الخارجي: من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال استخدام أدوات السياسة التجارية هي زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الواردات، لأن زيادة الواردات عن الصادرات يعني أن المستهلكين المحليين يستهلكون سلعاً أجنبية أكبر من استهلاك الأجانب على السلع المحلية، وهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات.

ومن هنا يتم استخدام أدوات السياسة التجارية للقضاء على العجز في ميزان التجارة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو ما يعرف بالتوازن الخارجي.

وأهمية تحقيق هدف التوازن الخارجي هو أن وجود عجز أو حتى فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على مستويات الأسعار المحلية.

3. تحقيق التوازن الداخلي²: في بعض الأحيان قد تزيد النفقات العامة للدولة على السلع والخدمات عن إيراداتها العامة التي يتم تحصيلها من الضرائب والإيرادات الأخرى، وهو ما يترتب عليه عجز في الميزانية العامة للدولة أو ما يعرف بعدم التوازن الداخلي والعجز السابق يجب تغطيته

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 69.

² المرجع نفسه، ص 70.

(أي تمويله) بمصادر مالية أخرى لإعادة التوازن، وأحد مصادر التمويل وزيادة الإيرادات العامة هو فرض تعريف جمركية على الواردات من الخارج والتي تعتبر أحد أدوات السياسة التجارية. ومن ثم فإن أحد أهداف السياسة التجارية هو العمل على زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة بأشكالها وأنواعها.

4. حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

5. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج¹.

6. تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي: يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة.

ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة².

7. التشغيل الكامل: والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل التام عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها³.

8. استقرار الأسعار: يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك يفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير هذا من جهة ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2003، ص 18.

³ مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 235.

المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي وهذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية

ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النمو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبتروول والمعادن المختلفة وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة مقالات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية، وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد أن العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فإن استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض المحلي والطلب المحلي من السلع، من هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار، ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

¹ مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية نذكر أهمها وهي¹:

الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية

لاشك أن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، على عكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لأنه قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية. ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل نظرا لاكتسابها خبرة فنية جعلتها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة².

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة

تتأثر السياسات التجارية بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

- على مستوى الاقتصاد المحلي عند ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة تجارية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات.
- يلعب الطلب المحلي الاستهلاكي دورا هاما في تحديد مختلف المنتجات من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.
- الحالة الاقتصادية العامة (التضخم أو الركود أو البطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامع أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار

¹ عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² Ali BENCHENEB, Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie, OPU, Alger, 1984, p. 21 – 50.

وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

- على المستوى الدولي يمكن للدولة أن تقوم بالضغط على استهلاكها المحلي من أجل زيادة حجم صادراتها¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية وآثارها الاقتصادية

يحتاج تحقيق سياسات التجارة الخارجية إلى مجموعة من الإجراءات أو الأدوات تسمى بأدوات السياسات التجارية، ويقصد بها كل الأساليب التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الخارجية أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي بغية تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو حتى سياسية ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما: الأدوات التعريفية للسياسة التجارية والأدوات غير التعريفية للسياسة التجارية.

الفرع الأول: أدوات السياسات التجارية

أولاً: الأدوات التعريفية للسياسات التجارية

تتمثل الأدوات التعريفية للسياسات التجارية في الضرائب الجمركية وهي تعتبر أداة تقليدية للتدخل في التجارة الخارجية، وقد سميت بـ: تعريفية لأنها تتمثل في التقييد أو التدوين في جداول أو قائمة للفرائض المالية المفروضة على السلع حال اجتيازها حدود الدولة الجمركية، لذا يسمى هذا الجدول أو القائمة بالتعريفية الجمركية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأداة الأكثر استخداماً في مجال السياسات التجارية².

بالنسبة للرسوم (الضرائب) الجمركية تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الوطنية دخولا (واردات) أو خروجاً (صادرات)، وطبقاً للغرض من فرض الرسوم الجمركية، تكون التفرقة بين الرسوم التي تفرض لجلب إيرادات للخرزينة العمومية والرسوم التي تفرض لحماية الإنتاج المحلي. لا شك أن الغرض من الرسوم الجمركية يحدد السلع التي تفرض عليها، فإذا كان القصد هو الحصول على موارد للخرزينة يفرض الرسم على السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية

¹ الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية - حالة مجمع صيدال - أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 - 2007، ص 62.

² فليح حسن خلف الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 132.

منخفضة، فانخفاض المرونة السعرية يعني أن فرض الرسم يترتب عليه ارتفاع الثمن بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكمية، مما يترتب عنه زيادة في الإنفاق الكلي على السلعة، وإذا كان الغرض هو حماية الإنتاج المحلي فإن الرسوم الجمركية تفرض على السلع المنافسة للسلع المحلية، وقد يكون الغرض من الرسم الجمركي أيضا تحقيق الهدفين معا¹.

1. قياس الرسوم الجمركية على الواردات:

عادة ما تستخدم الصناعات للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفه اسمي مختلف عن ذلك المعدل المفروض على السلعة النهائية، فمعدل التعريفه الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال، حيث أن هذا الأخير يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفه الاسمي للصناعة المنافسة للواردات.

ويعتبر هذا المعدل هام جدا بالنسبة للدول التي تدخل في مفاوضات مع الدول الأخرى من أجل إجراء تخفيضات متبادلة في الرسوم الجمركية، حيث يحتاج المتفاوضين إلى معرفة معدل الحماية الفعال الذي تقدمه الرسوم الجمركية².

ويقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية³:

$$f = \frac{t-ar}{1-a}$$

حيث أن: f = معدل الحماية الفعال.

t : معدل التعريفه الجمركية الاسمي على السلعة النهائية.

a : نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائية.

r : معدل التعريفه الجمركية الاسمي على المدخل المستورد.

أي أن

$$\text{المعدل الفعلي} = \frac{\text{المعدل الاسمي على المنتج النهائي} - \text{نسبة المدخلات المستوردة (معدل الضريبة الاسمية عليها)}}{\text{نسبة المدخلات المحلية}}$$

¹ جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1977، ص 122.

² عبد الرحمان يسرى، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 157.

³ دومينيك سالفادور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 98.

إن الرسوم الجمركية الاسمية هي المذكورة صراحة في جداول مصلحة الجمارك للدولة، سواء كانت قيمة أو نوعية، أما الرسوم الجمركية الفعالة فتقيس مدى تأثير التغيرات في هيكل الرسوم الجمركية على القيمة المضافة للصناعات الوطنية التي تنتج بدائل الواردات، فهي تأخذ بذلك ليس فقط تأثير الرسوم الجمركية الاسمية على المنتج النهائي وإنما أيضا على المنتجات الوسيطة التي تدخل في إنتاج المنتج النهائي¹.

من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من تحليل الرسوم الجمركية الاسمية هو أن السلع المصنفة النهائية التي تفرض عليها رسوم جمركية اسمية مرتفعة مقارنة بالرسوم الجمركية على المدخلات أو المواد الأولية خاصة في الدول المتقدمة، تكون لها درجة عالية من الحماية، وهذه الملاحظة تهم بالدرجة الأولى الدول النامية عندما تحاول التصدير للدول المتقدمة، حيث تفرض هذه الأخيرة رسوم جمركية تصاعدية على السلع المستوردة حسب درجة التصنيع، وهو ما يعني ببساطة أن فرصة الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة ضعيفة، بينما تظل الفرص متاحة لتصدير المنتجات الأولية أو الوسيطة لذلك تشعر الدول النامية أن تصاعد هيكل الرسوم الجمركية الحمائية في الدول المتقدمة يعيق محاولاتها لتنويع هيكل صادراتها إلى تلك الدول.

2. قياس الرسوم الجمركية على الصادرات:

إضافة إلى أن الحكومات تفرض رسوما جمركية على الواردات فإنها تتجه أيضا لفرض رسوم جمركية على الصادرات، وقد تكون هذه الرسوم نوعية أو قيمية أو مركبة. يؤدي هذا النوع من الرسوم إلى التقليل من حجم التجارة الدولية وعكس ذلك فهناك العديد من الدول التي تقوم بدعم الصادرات والذي ينظر إليه على أنه رسوما جمركية سالبة على الصادرات أو في صورة دعم نقدي تقدمه الحكومة للمصدرين، وتعتبر الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات ميزة تتمتع بها النامية المصدرة للمواد الأولية، بحيث تمثل هذه الرسوم مصدرا هاما من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، والغرض من فرض هذه² الرسوم الجمركية ليس حمائيا أو معوقا لها وإنما الغرض منه مالي محض يسمح بالحصول على موارد مالية إضافية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد الوطني.

¹ محمد عوض طالب، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 1995، ص 168.

² الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

ثانياً: الأدوات غير التعريفية للسياسات التجارية

أصبحت الأدوات غير التعريفية في الوقت الحاضر أحسن تقنية للتدخل في التجارة الخارجية خاصة من طرف البلدان الصناعية، كون هذه الأساليب تحقق هدفا مزدوجاً يتمثل في¹:

- تحقيق الحماية المرجوة للصناعة المحلية على حساب الصناعة الأجنبية.
 - الدفع بالدول النامية إلى الإنتاج في السوق العالمية.
- كما أن هذه القيود غير التعريفية تختلف عن القيود التعريفية في كونها لا تلغي قوى السوق في توجيه التبادل، ويمكن تقسيم الأدوات غير التعريفية إلى ما يلي:

- أدوات الرقابة النقدية والمالية.
- أدوات الرقابة التجارية.
- أدوات الرقابة الإدارية.

1. أدوات الرقابة النقدية والمالية:

تتصرف أدوات الرقابة النقدية إلى القواعد التي تضعها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، من خلال التأثير على توزيع حجم العملات الأجنبية المخصصة للواردات على مختلف السلع والخدمات المستوردة، ومن أهم هذه الأدوات نجد نظام الرقابة على الصرف، نظام اتفاقات التجارة الثنائية، نظام تعدد أسعار الصرف، نظام تخفيض قيمة العملة للدولة ونظام التأمين النقدي المقدم.

يقصد بأدوات الرقابة المالية استخدام موارد الدولة المالية في التأثير غير المباشر على السير الطبيعي للتجارة الخارجية من خلال الثمن، سواء كان بالنسبة للصادرات أو الواردات، وأهم هذه الأساليب نجد الإعانات والمشتريات الحكومية².

2. أدوات الرقابة التجارية:

ويقصد بها إما قيام الدولة المعنية بالاتجار بنفسها أو وضع قيود كمية على التجارة الخارجية بشقيها استيراداً وتصديراً وتنقسم كذلك إلى قسمين: نظام الرقابة الكمية ونظام اتجار الدولة.

أ. نظام الرقابة الكمية: ويمكن تلخيصها في نقطتين هامتين:

¹ عيد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص 188 - 190.

* **نظام الحصص:** فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح بدخولها (استيرادها) أو تصديرها، وتعتبر هذه التقنية أكثر مرونة في حماية الصناعة الوطنية وتبدو أهمية ذلك يوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.

* **تراخيص الاستيراد:** ويتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهات المختصة، ويكون هذا مطبق على المستوردين الوطنيين، بحيث يحصل كل مستورد على نسبة مئوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها.

ب. **نظام اتجار الدولة:** وهو نظام يتبع إذا أرادت الدولة أن تصل إلى أقصى مدى في التحكم في تجارتها الخارجية، فإنها تقوم وعن طريق الأجهزة الممثلة لها بممارسة عمليات التصدير والاستيراد وهو ما كان يعرف في البلدان الاشتراكية باحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

3. أدوات الرقابة الإدارية:

تتمثل الأدوات الإدارية في الإجراءات والتعقيدات الإدارية التي تتجه إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها تأثيرا سلبيا، وتكون هذه الإجراءات في بعض الحالات أشد خطرا على التجارة الخارجية من غيرها وتتمثل في تعقيد وإطالة إجراءات الاستيراد، تعدد طرق تقدير الضرائب الجمركية المفروضة على السلع، المعايير الفنية لإنتاج وتسويق السلعة، تعقيد الإجراءات الجمركية، القيود الزمنية.

من خلال كل هذا يتضح مدى تأثير التجارة الخارجية بفعل أدوات السياسة التي تلجأ إليها الدول للحد من تدفق السلع إلى أسواقها وذلك حفاظا على المنتج المحلي من خطر المنافسة الأجنبية¹. مع العلم أن هذه الإجراءات تطبق خاصة من طرف الدول المتقدمة ذات التوجه الليبرالي والداعمة في نفس الوقت لمبدأ حرية التجارة، لكنها في الحقيقة تتخلى عن هذه المبادئ لما يتعارض مع مصالحها الوطنية.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسات التجارية

تحقق الدولة من خلال سياستها التجارية التي تنتهجها أهدافا متعددة تماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة، سنحاول توضيح آثار كل من فرض الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد وكذلك إعانات التصدير خاصة النامية منها.

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1996، ص 209.

أولاً: الآثار الاقتصادية لضرائب الاستيراد

إن فرض ضريبة استيراد على السلع الأجنبية يؤدي إلى زيادة إنتاج بدائلها في الاقتصاد المحلي ومنه فإن الموارد الاقتصادية يجب أن تنتقل لهذه الصناعة، مما يؤثر على صناعات أخرى في الاقتصاد بسبب انتقال الموارد منها.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لدعم الصادرات

تعتبر سياسة الصادرات من التقنيات الحمايية الهامة في التجارة الدولية، بحيث تلجأ إليها الحكومات إما بغية تشجيع الصادرات وذلك بمنح دعم للمنتجين أو المصدرين وقد يكون الهدف من ذلك تحسين الميزان التجاري أو تشجيع منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي.

كما أن الدعم يأخذ أشكالاً مختلفة، فقد يكون عبارة عن مدفوعات نقدية مباشرة للمصدرين، أو دعم غير مباشر كمنح البحث والتطوير أو تخفيض الضرائب أو تقديم مزايا ومكاسب حكومية متنوعة لتشجيع المصدرين.

يعمل دعم الصادرات على إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين وعوامل الإنتاج المتخصصة في صناعات التصدير.¹

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

حصص الاستيراد من القيود غير التعريفية التي تفرضها الحكومة من أجل التحكم في الواردات، بها تحدد الحكومة أقصى كمية يسمح باستيرادها من الخارج.²

إن أثر سياسة الحصص يشبه سياسة ضرائب الاستيراد من حيث أثرها على السعر المحلي وبالتالي على الاستهلاك والإنتاج المحلي، فتحديد الاستيراد يخلق فائض في الطلب يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي، مما يخلق فائض في الاستهلاك.

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² عبد الرحمن يسرى أحمد، إيمان محب زكي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية بين الحرية والحماية

السياسة التجارية هي الموقف الذي تتخذه الدولة للتغلب على اختلال المبادلات نتيجة العلاقات الاقتصادية بين متعاملين اقتصاديين تابعين لها وآخرين تابعين لدول أخرى وفي هذا الصدد يتم التمييز بين نوعين من السياسة التجارية، الأولى: هي سياسة حرية التجارة، حيث يتم إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة، أما الثانية: فهي سياسة الحماية التجارية حيث تتدخل الدولة للتأثير على المبادلات التجارية سواء من حيث حجمها أو اتجاهها أو طرق تسويتها.

إن التقسيم الثنائي للسياسة التجارية يظهر تمييزاً بين مذهبين أو اتجاهين هما الحرية والحماية وهذا لا يعني أن السياسة التجارية في الدول لا بد وأن تنتمي إلى أحد المذهبين دون الآخر، بل أن السياسات التجارية في الواقع غالباً ما تتضمن خليطاً من الاتجاهين الحرية والحماية.

تتفاوت درجات الحرية والحماية بحسب درجة تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، حيث تميل سياسة الدولة إلى الحرية كلما كان التدخل أقل وتميل إلى الحماية كلما كان التدخل أعمق وأشمل. لكل مذهب أنصار يدافعون عنه، فأنصار الحرية ظهروا مع بروز المدرسة الطبيعية في فرنسا ثم جاء بعدهم المفكرون أنصار المدرسة الكلاسيكية وعدد كبير من مفكري الاقتصاد في الوقت الحاضر، أما أنصار الحماية منذ البداية فهم مفكرو المدرسة التجارية أو التجاريون وعدد من الاقتصاديين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين¹.

المطلب الأول: مذهب الحماية التجارية

منذ القديم لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الخارجية أو تفرض قيوداً عليها فكانت تفرض تعريفه جمركية حتى القرن السابع عشر تميزت بطابعها المالي، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بطابعها الحمائي.

وقد تبع نشأة الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الأمة وقوتها، وتبلور هذا المفهوم على يد التجاريين وان لتطبيق أفكارهم آثاراً إيجابية على اقتصاديات أوروبا الغربية خاصة فرنسا وإنجلترا.

¹ George SOULE, Qu'est-ce que l'économie politique? Edition nouveaux horizons, Philippines, 1985, p. 27 – 36.

في القرن التاسع عشر أبر المفكر الاقتصادي الألماني لست (Frédéric List)¹ في كتابه سنة 1841 تحت عنوان "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" فكرة حماية المنتجات المحلية من خطر المنافسة الأجنبية.

قام لست بغرس بذور فكرة حماية الصناعة الوليدة كمبرر للسياسة الحمائية أما في العصر الحديث رأي كينز (J.-M. KEYNES)² أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ إلى تغيير سعر الصرف لعملتها وأيضاً فرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق التشغيل التام. يستند أنصار المذهب الحمائي إلى مجموعة من الحجج بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي سنحاول عرضها كما يلي:

الفرع الأول: الحجج غير الاقتصادية

يمكن أن نوجزها في نقطتين أساسيتين ترتبطان بالأمن الوطني والدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية وهما:

أولاً: الأمن الوطني

مضمون هذه الحجة أن تكون الصناعة المراد حمايتها ضرورية للدفاع الوطني وأن لا تكون هذه الصناعة قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة ومن أمثلتها صناعة النفط، الحديد والصلب، صناعة الطائرات والسفن.

ثانياً: الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية

مثالاً على ذلك حماية النشاط الزراعي حفاظاً على طبقة المزارعين من أي ضعف اجتماعي كونها عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة³.

الفرع الثاني: الحجج الاقتصادية

قدم أنصار الحماية مجموعة من الحجج تدعم موقفهم من المطالبة بفرض الحماية على الاقتصاد. من هذه الحجج ما يلي:

¹ فريدريك لست LIST: هو كاتب اقتصادي ألماني ولد عام 1789م.

² جون مينارد كينز: اقتصادي إنجليزي ولد عام 1883م، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936.

³ أنظر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990، مصر، ص 229.

أولاً: حماية الصناعة الناشئة

تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج الاقتصادية التي قدمت في هذا الشأن، وترجع في الأصل للاقتصادي الألماني (F. List) الذي طلب بحماية الصناعة الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية. وجوهر هذه الحجة أنه قد تكون هناك إمكانية في دولة ما لنمو واستقرار صناعة ما بها، لذلك يستوجب حمايتها خاصة في مراحلها الأولى لعجزها عن مواجهة المنافسة الأجنبية المماثلة والتي هي صناعات قوية بما لها من خبرة طويلة وعمالة مدربة وفنون إنتاج متطورة، وبما تحققه هذه الصناعات من مزايا الإنتاج الكبير أو الوفورات الداخلية.

ثانياً: حجة الاقتصاد الوليد أو الناشئ

هذه الحجة تبرر حماية الصناعة في الدول النامية التي تسعى للحاق يركب الدول المتقدمة، حيث أن هذه البلدان تنتهج سياسات تنمية تحقق هذا الهدف، ومن هنا فإن الفرق بين السياسات التجارية للدول النامية ونظيرتها في الدول المتقدمة يتمثل في أن الأولى تهتم بتشجيع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، كونها تمثل قوة التنمية الوطنية. بالنسبة للدول المتقدمة فهي مصدرة للسلع، المصنعة المتقدمة تكنولوجياً، عكس الدول النامية التي تصدر موارد أولية كالسلع الزراعية والمعادن. انتقدت هذه الحجة كثيراً، باعتبار أن هذه الصناعات المحمية كثيراً لا تزدهر بفعل الحماية نفسها والتي تؤدي بها إلى عدم التجديد والابتكار وتحسين منتجاتها، فتبقى بذلك تراوح مكانها¹.

ثالثاً: حجة محاربة البطالة

يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيارة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، مما يساعد على محاربة البطالة باستمرار النشاط، إضافة إلى خلق فرص الاستثمار المربح ومنه تساهم الحماية في بروز صناعات جديدة تستخدم المزيد من اليد العاملة. يرى الاقتصاديون عدم اللجوء إلى هذه الوسيلة وإنما من الأفضل محاربة البطالة في إطار سياسة اقتصادية ومالية ونقدية متكاملة لمعالجة جذور الركود الاقتصادي².

¹ Paul A. KRUGMAN et Maurice OBSEFELD, Economie internationale, traduit par : Achille HANNEQUART et Fabienne LELOUP, 2^{ème} édition, édition Deboeck, France, 1996, p. 298.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 283.

رابعاً: حجة جلب الاستثمارات الأجنبية

مضمون هذه الحجة هو أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية يحتم على المنتجين التنقل والتوطن في هذا الاقتصاد، مما يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومنه دخول تكنولوجيا جديدة وموارد مالية إضافية وخبرة فنية ومهارة جديدة يمكنها تطوير فنون الإنتاج ورفع مستوى كفاءتها، ونجاح هذه السياسة يتوقف على ضوابطها وتوجيهها من جانب الدولة المضيفة لرأس المال.

خامساً: حجة تدهور شروط التجارة

تستند هذه الحجة إلى حقيقة مفادها أن تقييد التجارة سوف يحقق مصلحة إحدى الدول على حساب باقي دول العالم، حيث أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يدفع المصدر إلى خفض ثمنها حتى يحافظ على نفس القدر من الصادرات، وبالتالي الحفاظ على حصته في السوق الأجنبي وهذا من شأنه تحسين شروط التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات، إن هذه الحجة التي قدمها جون ستيوارت ميل (J. S. Mill) هي الوحيدة تقريباً التي ستبقى صالحة حتى في الظروف الساكنة¹.

سادساً: حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية

هذه الحجة غالباً ما تستخدم من طرف الدول المتقدمة ضد سلع الدول النامية ذات اليد العاملة الرخيصة، ويدعي أنصارها أن الصناعة المحلية ستواجه منافسة غير عادلة أمام التدفق الحر للسلع الأجنبية، والمقارنة هنا تكمن في اختلاف الأجور بين البلدان المتقدمة ونظيرتها في الدول النامية وخير دليل على ذلك الصادرات النسيجية الصينية اتجاه الاتحاد الأوروبي².

سابعاً: حجة إغراق السوق

في هذه الحالة ينادي أنصار الحماية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي الإغراق السوقي، باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة، إلا أن الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق³.

¹ بول - أ - سامولسن، علم الاقتصاد (العلاقات التجارية والمالية والدولية)، الجزء 6، ترجمة: مصطفى موفق، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 142.

² نداء أحمد الصوص، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 138.

ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الحجج المقدمة هو أن حجج أنصار الحماية التي تستند إلى اعتبارات اقتصادية، هي في الغالب حجج غير مقبولة وليس لها أساس متين لدى غالبية مفكري الاقتصاد الدولي.

إن الحماية تحت أي ذريعة مهما كانت لا يجب الاستناد عليها لتبرير الموقف من الحماية وإنما يجب العمل على تطوير القدرات الوطنية المتاحة خاصة العنصر البشري والموارد الأخرى المتوفرة، ويجب استغلالها لشكل عقلائي ورشيد حتى تواجه الصعاب وترفع التحديات من أجل بلوغ المراتب المتقدمة.

المطلب الثاني: مذهب الحرية التجارية

يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، هذا النوع من السياسة هو التطبيق الدولي للمذهب الاقتصادي الحر. يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، فإذا توفرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه تتحقق مصالح المجتمع بصفة آلية، فالحرية لا تعني بالضرورة ضمان القدرة الحالية للفرد في الحصول على السلع وإنما إبراز دوافعه وطاقاته للحصول على نفس القدرة في المستقبل¹.

الفرع الأول: الحجج الاقتصادية

على خلاف المذهب الحمائي، تمكن أنصار الحرية من تأييد اتجاههم بحجج اقتصادية تدعم موقفهم من ضرورة تحرير التجارة الدولية، سنحاول عرض بشكل وجيز أهم هذه الحجج كما يلي:

أولاً: الاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج

تعتبر هذه الحجة أساسية يستند عليها أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ولما كان مدى التخصص الدولي يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لا زم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل الدولي²، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحجم الكلي

¹ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 167.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 280

للسلع المنتجة في العالم باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية وهو ما لا يمكن أن يحدث في حالة تقييد التجارة.

ثانيا: تطوير فنون الإنتاج

يفضل تحرير التجارة يقوم تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يحفز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع الصمود في السوق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى، بينما تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية يجعل الإنتاج الوطني في منأى عن الاحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود وتقتل فيها روح التجديد والابتكار وخاصة إذا طالت مدة الحماية.

ثالثا: تحقيق مصلحة المستهلكين

يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة المستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار السلعة ذات الجودة العالية والأقل ثمنا على عكس حالة تقييد التجارة فهذا يحقق إضرارا بمصلحتهم، حيث يضطرونهم إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظم منافعهم¹.

رابعا: صعوبة قيام الاحتكارات

يرى أنصار حرية التجارة أن الحماية تمكن المنتجين من القيام بالاحتكارات بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يسمح لهم برفع الأسعار في الداخل، كما أنهم لا يكثرثون للابتكار والتجديد وتحسين جودة المنتجات².

خامسا: إلغاء القيود الجمركية

تؤدي الرسوم الجمركية إلى انخفاض ملموس في التجارة الدولية، فنقليل الواردات يؤدي بالضرورة إلى نقص في الصادرات، كما أن إتباع دولة ما أو مجموعة من الدول لسياسة تقييد التجارة يؤدي إلى تعميم هذا على باقي الدول استنادا لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يؤدي إلى تقلص التجارة الدولية وبالتالي تقل معها المنافع المشتركة للدول.

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2007، ص 251.

سادسا: توازن الإنتاج

يترتب جراء حماية الصناعات الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية انخفاض في الدخل الوطني واتجاه عوامل الإنتاج إلى فروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة وإلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المنتجة محليا بأثمان مرتفعة¹.

سابعا: زيادة التنافسية

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة².

المطلب الثالث: تقييم مذهبي الحماية والحرية التجارية

من خلال ما ذكرناه سابقا لأفكار دعاة الحماية والحجج التي يستندون إليها وأفكار دعاة الحرية وكذلك الحجج التي يستندون إليها، نحاول الآن تقييم كل اتجاه وتبيان أحسن وضع يكون في صالح الدول النامية حتى تخرج من دائرة التخلف وتلتحق بركب الدول المتقدمة، خاصة في زمن العولمة الذي لا مكان للضعفاء فيه.

الفرع الأول: تقييم المذهب الحمائي

إن التدخل الحكومي في التجارة قد يكون في صورة سياسات أو قرارات متعلقة بالأسعار أو الضرائب المباشرة والغير مباشرة أو المتعلقة بالأجور ومداخل الأفراد أو المتعلقة بتخطيط الإنتاج أو القوانين المنظمة لحركة التجارة الداخلية والخارجية، أو بحركة تداول النقود وأعمال البنوك وشروط منح القروض والائتمان، أو تلك المتعلقة بتنظيمات السوق وآلياته، إلى غير ذلك من المجالات المؤثرة في حركة النشاط التجاري.

في مجال التجارة الداخلية قد تتدخل الدولة بحجة تنظيم حركة التجارة لضمان سلامتها من الحرية الفردية والجماعية وإقامة مجتمع متضامن كبديل للصراع والاستحواذ الذاتي والاحتكارات وتوفير المنتجات بأرخص الأثمان وزيادة فرص إشباع المستهلكين، أما في مجال التجارة الخارجية

¹ الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 250.

فإن حماية الإنتاج المحلي يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية حيث أن رجال الأعمال المحليين في جميع دول العالم لم يترددوا في طلب الحماية من تهديد المنافسة، من المنتجات الأجنبية، كما لم يتردد صانعو السياسات في معظم الأحيان من منح هذه الحماية ووضع العوائق أمام الواردات خاصة وأن لهذه العوائق آثارا مفيدة في تحسين ميزان المدفوعات.

إن تقييد التجارة يعود بالنفع لبلد على حساب بلدان أخرى، فحجة حماية الصناعة من طرف المختصين تعتبر مبررا قويا في البلد المتخلف اقتصاديا، لكن ينبغي لنا أن لا نتجاهل حقيقة هذه الحجة، بحيث يجب على الدولة أن تحمي الصناعة التي يتبين أن لها ميزة نسبية يمكن الاستفادة منها في الأجل الطويل وأن الحماية لا تكون أزلية حتى تقضي على الصناعة نفسها ويتضح مستقبلا أننا نحمي صناعة غير قادرة على النضج والتطور والمنافسة¹.

كما أنه في البلدان المتخلفة اقتصاديا تعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية الدائمة ولقد قيل أن تقييد التجارة الخارجية في سبيل إقامة صناعات إحلال الواردات تستوعب الأيدي العاملة المعطلة أفضل اقتصاديا من استمرار تدفق الواردات من السلع الأجنبية الرخيصة الضمن نسبيا مع بقاء مشكلة البطالة، فإذا كانت هذه الصناعات لا تتمتع بأية ميزة نسبية مستقبلا فيجب أن تكون على حذر تام قبل اتخاذ أي قرار بحمايتها، فالبلدان المتخلفة تعاني من ندرة نسبية شديدة في الموارد الاقتصادية الضرورية للتنمية، ومن ثم فإن وضع هذه الموارد النادرة في أفضل الاستخدامات الممكنة بهدف تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية لها وزيادة الناتج الوطني هو هدف في غاية الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فيما يخص التعريف الجمركية باعتبارها تحقق موردا ماليا هاما لخزينة الدولة، إلا أن هذا يكون على حساب رفاهية المستهلكين في الأجل القصير، ورغم أن الإيراد العام المحقق قد يساهم في دعم الاستهلاك أو الإنتاج داخليا من خلال الإنفاق العام، إلا أن الآثار الاقتصادية الناجمة ليست بالضرورة في صالح الاقتصاد خاصة في البلدان النامية التي لا تتبع فيها سياسات إنفاق عام رشيدة، كما أنه يتحقق نتيجة هذه السياسة مصلحة مؤكدة للمنتجين المحليين في الأجل القصير، وهذه المصلحة لا تتوافق مع أفضل تخصيص ممكن للموارد إلا في حالة واحدة وهي أن تكون السلعة المحمية بالتعريف الجمركية تتمتع بميزة نسبية كامنة تظهر في الأجل الطويل، أما فيما عدا ذلك فإن زيادة ربح

¹ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 156.

المنتجين المحليين وزيادة إنتاجهم لن يكون فقط في غير صالح رفاهية المستهلك في الأجل القصير بل حتى في الأجل الطويل.

إن الاعتماد على التجارة الخارجية في ظروف التخصص والحرية التجارية يعرض الاقتصاد الوطني لخطورة الهزات الاقتصادية الشديدة كالكساد مثلاً، ومنه إذا تحققت هذه الظروف فإن حدوث الاستقرار الاقتصادي يكون بتقليل الاعتماد على التجارة الخارجية عن طريق تنويع الإنتاج، مما يؤدي إلى مكاسب أكبر من الخسارة التي تصيب الاقتصاد نتيجة الابتعاد عن التخصص.

الفرع الثاني: تقييم المذهب الحر

إن تطبيق سياسة حرية التجارة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف المزايا النسبية، وهو ما يعني أن يتخصص بلد ما في إنتاج سلعة ما تتخفف لديه نفقات إنتاجها نسبياً أي أن الموارد الاقتصادية قد وضعت في أحسن استخدام ممكن لها داخل الاقتصاد ومن ثم تتحقق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج ويتمكن البلد من تحقيق أكبر ناتج وطني ممكن ومنه فإن الرفاهية الاقتصادية للمستهلك داخل أي اقتصاد ستصل إلى أقصى ما يمكن في ظروف الحرية التجارية، حيث أن لديه الحرية والفرصة لاختيار السلعة التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم، فيتمكن من انتقاء أحسن النوعيات وبأقل الأسعار، ذلك أن نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة يتوقف على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من الانفتاح التجاري وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد الانفتاح.

يرى أنصار الحرية أن إطلاق تيارات التبادل بين الدول يجعل كل منها مختص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف وبتكاليف منخفضة مما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة، وهذا بدوره يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة¹.

فإذا ما توفرت الحرية التجارية فإنها تعود بالمكاسب على جميع الدول لأن كل دولة سوف تتخصص في السلع التي لها ميزة نسبية في إنتاجها وتستبدل الفائض منها عن حاجة الطلب المحلي بسلع أخرى مستوردة من الخارج وبالتالي تتاح لكل دولة بعد التخصص تبادل مجموعة من السلع أكبر بكثير مما كان متاح لها لو أنها خصصت كل مواردها لإنتاج حاجياتها من مختلف السلع.

إن التجربة التاريخية قد تقدم لنا إثباتات قوية على صحة نظرية معينة، وربما أن هذا هو أقوى منطق يستطيع أن يتمسك به المدافعون عن مبدأ التخصص القائم على أساس النفقات النسبية في ظل

¹ عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 171.

الفصل الثاني السياسات التجارية بين الانفتاح والتقييد في ظل النظام الاقتصادي العالمي

سياسة حرية التجارة، ونستطيع أن نجد أدلة قوية تاريخيا على أن الدول الأوروبية قد حققت مكسبا كبيرا من تجارتها الخارجية في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كانت تقترب من ظروف التخصص وتقسيم العمل القائم على أساس الميزات النسبية بعد أن اعتنقت مذهب حرية التجارة (خاصة إنجلترا وفرنسا)، من ناحية أخرى فإن التجارة الخارجية بهذه البلدان لم تحقق نموا مماثلا فيما بعد خاصة في مطلع القرن العشرين في ظل تصاعد موجات الحماية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية

سيطرت السياسة الحمائية على أجواء العلاقات التجارية الدولية في فترة من الزمن ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أن تصاعد موجة الحماية على السوق الدولي كان سببا في خفض حجم التجارة الدولية وحدث الكساد الكبير في الثلاثينات. قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية رأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضرورة إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن يمتد هذا التنظيم ليشمل الجوانب النقدية والمالية والتجارية، وقد لعب الانفتاح التدريجي للنظم التجارية وترتيبات المدفوعات الخارجية دورا هاما فقد تزايدت الروابط التجارية العالمية بصورة ملحوظة.

عقب الحرب العالمية الثانية أصبح الجو مهيا لبذل المجهودات على نطاق دولي لتنظيم التبادل التجاري الدولي وتبني سياسة تجارية دولية أساسها تحرير أكبر للتجارة الدولية، ولم يتحقق ذلك إلا بعد مؤتمر هافانا سنة 1947 والذي تمخض عنه الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (G.A.T.T.) كهيئة دولية تشرف على تسيير شؤون التجارة الدولية.

وبفعل التطورات الاقتصادية العالمية وظهور ما يعرف بالعمولة بعد انهيار القطب الاشتراكي واعتناق غالبية الدول لاقتصاد السوق، فقد تم التخلي عنها وأحدثت منظمة أخرى بدلا منها هي منظمة التجارة الدولية (OMC)، وذلك بعد عقد مؤتمر مراكش سنة 1994 في إطار جولة أورغواي التفاوضية ضمن الجات والتي أصبحت بعدها الهيئة الدولية الوحيدة المشرفة على قضايا التجارة الدولية المختلفة.

إن أزمة الديون في الثمانينات كانت العقد الذي اضطلعت فيه غالبية البلدان المتخلفة بعملية تحرير تجاري كبير وأصبح التوسع التجاري أكثر عالمية، حيث بدأت آنذاك العديد من الدول المتخلفة باتخاذ إجراءات لتحرير اقتصادياتها وخصوصا ما يتعلق بتحرير قطاع التجارة الخارجية وقد مثل ذلك نقلة نوعية في إستراتيجيات التنمية.

المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في ظل الجات (GATT)

حضي تنظيم العلاقات التجارية الدولية بين مختلف دول العالم باهتمام ملموس خاصة عقب الحرب العالمية الثانية، واتجهت الجهود نحو العمل على وضع المعاملات التجارية بين مختلف الدول في إطار منظم يهدف للقضاء على المشكلات التي تواجه التجارة الدولية، وذلك بوضع قواعد وضوابط

الفصل الثاني السياسات التجارية بين الانفتاح والتقييد في ظل النظام الاقتصادي العالمي

تلتزم بها الدول الأعضاء، وقد تبلور هذا الاتجاه بقيام اللجنة التحضيرية لهيئة الأمم المتحدة تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها بإعداد ميثاق منظمة التجارة العالمية (I.T.O.)¹، الذي تمت مناقشته خلال مؤتمر هافانا في مارس 1947 والذي ينص على مناقشة السياسات التجارية بما فيها الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة وإعانات التصدير وكذا الحد من التفضيلات ومنع ممارسة الإغراق، إلا أن الميثاق لم يوضع حيز التنفيذ بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية له.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوى للدخول في مفاوضات ثنائية مع خمسة عشر دولة لتخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز، وقد انضم إليها فيما بعد ثمانية دول أخرى وبدأت المفاوضات في جنيف سنة 1947، وتم التوقيع على الاتفاقية في 30 أكتوبر من سنة 1947 واعتبرت نافذة ابتداء من الفاتح من جانفي سنة 1948، حيث وقع عليها آنذاك 23 بلدا.

على الرغم من أن الجات قد اتخذت لنفسها منهاجا واضحا يركز في المقام الأول على تحرير التجارة السلمية الدولية من القيود التي تعيقها، إلا أنها بالرغم من ذلك فقد قامت من أجل تحقيق جملة من الأهداف العامة والتي يمكن إيجازها فيما يلي²:

أ. العمل على رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة والسعي لتحقيق مستويات التوظيف التام بها.

ب. رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي، تنشيط الطلب الفعال والمبادلات التجارية الدولية السلعية.

ج. تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة في حجم الاستثمارات العالمية.

د. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

هـ. ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية.

و. انتهاج المفاوضات كوسيلة عن المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية للسلع.

¹ (I.T.O.) هو رمز منظمة التجارة الدولية أي: International Trade Organization.

² صلاح الدين نامق، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1978، ص 72.

ولبلوغ هذه الأهداف اعتمدت الجات (GATT)¹ على المبادئ التالية:

أ. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويقصد به منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط أو تمييز.

ب. مبدأ الشفافية: ويقصد به أن تقتصر حماية الصناعة الناشئة الوطنية من المنافسة الأجنبية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير التعريفية أو القيود الكمية.

ج. مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا، وهو ما يعرف بمبدأ عدم التمييز.

الفرع الأول: الإطار العام لاتفاقية الجات (GATT)

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي تتضمن نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتقع في 35 مادة، أضيفت لها عام 1965 ثلاث مواد جديدة لتلبية مطالب الدولة النامية وفقر المبادئ الثلاثة السالفة الذكر، وعليه يتمثل الإطار العام للاتفاقية في النقاط الأساسية التالية²:

أولاً: تحرير التجارة الدولية من ما هو مفروض عليها من قيود تعريفية وغير تعريفية، حيث تلتزم الدول الأعضاء بالعمل على إزالة كافة هذه القيود أو على الأقل تخفيضها ويتم ذلك في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تضم كل البلدان الأعضاء في الاتفاقية.

ثانياً: عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية بهدف رفع مستوى المعيشة وضمان التشغيل التام وهذا هو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، وبموجب هذا المبدأ فإن أية ميزة تجارية يمنحها طرف ما لطرف آخر لا بد أن تمس تلقائياً كل الأطراف الأخرى دون مطالبته بذلك، وقد نصت المادة (3) من الاتفاقية على تطبيق هذا الشرط.

ثالثاً: الحماية من خلال التعريفات الجمركية، حيث نصت الاتفاقية كقاعدة أساسية على الاعتماد على التعريفات الجمركية بدل اللجوء إلى الحواجز غير التعريفية، إلا في حالات استثنائية نصت عليها

¹ General Agreement on Tariffs and Trade GATT: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، تأسست عام 1947 بهدف تشجيع التجارة الحرة بين الأمم عن طريق فرض تعريفات جمركية قليلة وإلغاء نظام الحصص وكبح الدعم والإعانات الحكومية.

² أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1996، ص 38.

الاتفاقية صراحة ذلك بالنسبة للسلع الزراعية أو في حالة عجز خطير في ميزان المدفوعات أو حالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بأضرار جسيمة. من خلال هذا يتضح بأن الغرض الأساسي من إنشاء الاتفاقية العامة (GATT) هو توسيع التجارة الدولية، وتمكين مختلف الدول الأعضاء من النفاذ إلى أسواق بعضها البعض بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للمنتجات الوطنية وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية¹.

الفرع الثاني: المفاوضات التجارية ضمن الجات (GATT)

الغرض الأساسي من تأسيس الاتفاقية العامة هو تحقيق قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية، فقد بذلت منذ البداية مجهودات لتحقيق هذا الغرض وذلك عن طريق عقد جولات تفاوضية متعددة وقد بلغ عددها 8 جولات منذ ميلاد الاتفاقية العامة إلى غاية ميلاد منظمة التجارة الدولية، ويمكن إيجاز مختلف هذه الجولات التفاوضية التي شارفت عليها الاتفاقية العامة (GATT) فيما يلي²:

- جولة مفاوضات جنيف عام 1947، شاركت فيها 23 دولة.
- جولة مفاوضات أنسي بفرنسا عام 1949، شاركت فيها 13 دولة.
- جولة مفاوضات تركواي بإنجلترا عامي 1950 - 1951، شاركت فيها 38 دولة.
- جولة مفاوضات جنيف بسويسرا عامي 1952 - 1956، شاركت فيها 32 دولة.
- جولة مفاوضات ديلون بسويسرا عامي 1959 - 1962، شاركت فيها 26 دولة.
- جولة مفاوضات كيندي بسوسرا عامي 1964 - 1968، شاركت فيها 62 دولة.
- جولة مفاوضات طوكيو عامي 1973 - 1979، شاركت فيها 78 دولة.
- جولة مفاوضات أورغواي عامي 1986 - 1994، شاركت فيها 123 دولة.

تميزت الجولات الخمسة الأولى والتي تعرف باسم الجولات الصغرى بالتركيز على تحرير التجارة من القيود الجمركية، وقد حققت تقدما كبيرا في هذا المجال، بينما الجولات الثلاثة المتبقية والمعروفة باسم الجولات الكبرى، فإنها تحتل مكانا متميزا لطبيعة النتائج المحققة فيها إضافة لطول مدة الجولة وكذا طبيعة المواضيع التي تم التطرق إليها على غرار الجولات الصغرى السابقة لها.

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 227.

² سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات، 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 1997، ص 30.

سنحاول وبإيجاز عرض ما جاء في الجولات الكبرى والنتائج المتوصل إليها وتوضيح مدى مساهمة كل واحدة منها في تحرير التجارة الدولية¹.

أولاً: جولة كيندي

عقد الاجتماع الوزاري التمهيدي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة في ماي 1963، وكان من أهم المواضيع التي تم الاتفاق بشأنها هو بدء المفاوضات عام 1964 على أساس تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% على المعدلات الجمركية السائدة حتى تاريخ بدء المفاوضات² وبعد انطلاق جولة المفاوضات تم إقرار وتخفيض جوهري للرسوم الجمركية وصل إلى 35% على السلع المصنعة وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من 64%، منها السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة، وعلى عكس ذلك فإنه لم يتحقق أي تخفيض يذكر في القيود التجارية على الصادرات من المنتجات الزراعية التي تصدرها في الغالب الدول النامية، بل نشبت خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية في مجال السلع الزراعية.

كما أن الجولة لم تتعرض للقيود غير التعريفية مثل نظام الحصص، ووصل حجم التجارة التي تأثرت بالتنازلات في الرسوم الجمركية إلى حوالي 40 مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها، أي 35% من التجارة الدولية هذا وقد شملت هذه التخفيضات حوالي 45% من واردات الولايات المتحدة وحوالي 40% من السلع التي يتعامل فيها بين الدول المصنعة.

انصبت أعمال جولة كيندي على المنتجات من الدول الصناعية، في وقت تميز بعدم وجود طاقات تصديرية صناعية بدرجة كبيرة في الدول النامية، وعليه نجد أن مزايا جولة كيندي رغم أنها كانت واضحة نحو تحرير التجارة الدولية إلا أن الدول النامية لم تجني من ثمارها إلا القليل³.

ثانياً: جولة طوكيو

تعتبر هذه الجولة من أهم الجولات التفاوضية في مسيرة الجات، حيث دامت قرابة السلع سنوات، انطلقت في شهر سبتمبر 1973 بالعاصمة اليابانية "طوكيو"، كان الموضوع الأساسي لهذه الجولة هو القيود غير التعريفية، حيث لوحظ أنه وعلى الرغم من نجاح الجات في تخفيض حجم الرسوم الجمركية خاصة على السلع المصنعة، إلا أن القيود غير التعريفية بدأت في التزايد مما تسبب

¹ J. LONGATTE et P. BANHOVE, L'économie générale, Dunod, Paris, France, 2001, p. 364.

² Maurice DUROUSSET, La mondialisation de l'économie, Edition marketing Ellipses, France, 1994, p. 105.

³ حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص 406.

في إلغاء بعض المزايا التي تحققت في السابق، وقد نجحت هذه الجولة في تحقيق جملة من المكاسب والتمثلة فيما يلي:

أ. تخفيض التعريفات الجمركية على الكثير من السلع الزراعية والصناعية بمعدلات سنوية لمدة 08 سنوات ابتداءً من جانفي 1980، وعليه تلزم الدولة الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات بمعدل 34%.

ب. المعاملة التفضيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة، على أن لا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة، ويعتبر هذا اعترافاً واضحاً بضرورة معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظراً لانخفاض متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالدول المتقدمة، لكن تم إقصاء من هذا الاتفاق مجموعة من السلع الأساسية في صادرات الدول النامية وهي: المنسوجات، الأحذية، الصناعات الإلكترونية وغيرها، الأمر الذي قلل من أهمية هذا الاتفاق.

ج. لم يتم الاتفاق على إجراء تخفيضات على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية¹.

ثالثاً: جولة الأوروغواي

عقب انتهاء جولة طوكيو، شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع معدلات التضخم وكذا معدلات البطالة مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومما زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي انفجار أزمة المديونية للدول النامية سنة 1982، مما أدى إلى إتباع سياسات انكماشية في بعض الدول. في ظل هذا المناخ ظهر توافق دولي عام للبدء في جولة جديدة من المفاوضات، وعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة على المستوى الوزاري في مدينة بونتادليستا بالأوروغواي في الفترة الممتدة ما بين 15 و20 سبتمبر 1986، صدر عن الاجتماع إعلان وزاري ينص على بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف سميت "جولة الأوروغواي"، وفي 15 أفريل 1994 تم عقد مؤتمر مراكش بالمملكة المغربية ووقعت 117 دولة على الوثيقة الختامية، وتم الإعلان عن قيام "منظمة التجارة العالمية" كبديل لاتفاقية الجات وبدأت المنظمة الجديدة عملها في 01 جانفي 1995².

¹ Maurice DUROUSSET, op. cit., p. 106.

² إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مطبعة مدبولي، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 156.

خلصت جولة الأورغواي إلى النتائج التالية:

1. تحرير المنتجات الزراعية: حيث لأول مرة وافقت الدول الصناعية التي كانت دوما تعارض تحرير قطاع الزراعة، وذلك بعد النزاع الذي قام خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ سنة 1987، حيث جاء تحرير الزراعة في هذه الجولة عن طريق ما يلي¹:

- تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية.
- تخفيض كل التعريفات الجمركية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية، ومن تم نصت الاتفاقية على إلزام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة 36% خلال ستة سنوات، أما البلدان النامية فإن نسبته التخفيض فتقدر بـ 24% خلال عشر سنوات.
- تخفيض الدعم الذي تقدمه الحكومات للإنتاج الزراعي بمقدار 20% خلال ستة سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و 13,3% خلال عشر سنوات في حالة الدول النامية².

2. تحرير قطاع الصناعة: حيث تم إنهاء نظام الحصص الذي يطبق على المنسوجات بصفة تدريجية وخلال عشر سنوات تبدأ من أول جانفي 1995 وتنتهي عام 2004، وتنقسم إلى ثلاث مراحل، الأولى منها تمتد على ثلاث سنوات تنتهي في ديسمبر 1997، ويتم فيها تحرير 16% في آخر ديسمبر عام 2001، ويتم خلالها تحرير 17% أخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للاتفاقية والمرحلة الثالثة فتمتد ثلاث سنوات إلى آخر ديسمبر 2004، ويتم خلالها تحرير 18% أخرى، وهكذا يكون المجموع 51% إلى أن تم تحرير الباقي وهو 49% ابتداء من أول جانفي 2005³.

3. مشاكل الإغراق: تم فيها السماح باستمرارية تطبيق القوانين والإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق من النص الأصلي لاتفاقية الجات، مع اتخاذ إجراءات مناسبة لتحديد حالات الإغراق بدقة وإثبات وقوعها وكيفية علاجها وذلك لفك النزاعات الناشئة بين مختلف الدول الأعضاء.

¹ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة عالم الغد للدعاية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000، ص 229.

² عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص

114.

³ حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 229.

4. تحرير قطاعات الخدمات: ويشمل الخدمات المالية وخدمات النقل والاتصالات ونشاط السياحة وأنشطة إصلاح المعدات والآلات والمركبات وغير ذلك من الخدمات المهنية والفنية، مع استثناء الخدمات التي تمارسها الحكومات بصفقتها السيادية على أسس غير تجارية، حيث تم الاعتراف بحق الدول النامية في طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية¹.

5. حقوق الملكية الفكرية: وتشمل على براءات الاختراع، العلامات التجارية الشهيرة، المؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة، وتم اتخاذ إجراءات الحماية الخاصة بها حيث تتمتع حقوق النسخ أو الطبع لمدة 20 سنة مع استثناء المنتجات الصيدلانية لمدة 10 سنوات فقط وذلك لمصلحة الدول النامية.

6. قوانين الاستثمار: تم الاتفاق على إزالة القيود المعروضة بالمكون المحلي، حيث تشترط بعض الدول استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى (كصناعة السيارات مثلا)، تشترط تصدير المستثمر نسبة معينة من إنتاجه لا تقل قيمتها بالعملة الأجنبية عن قيمة العملات الأجنبية المستخدمة في استيراد مستلزمات الإنتاج².

المطلب الثاني: سياسة التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية (OMC):

على ضوء ما تقدم، يمكن القول أن جولة الأورغواي كانت أهم وآخر جولات التفاوض في إطار الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (G.A.T.T.)، وأسفرت عن قيام منظمة التجارة العالمية (O.M.C.)³، ليس فقط لتكون بديلا عن الاتفاقية، وإنما لتفوقها أكثر من حيث طبيعتها وإطارها التنظيمي والمؤسسي وكذا الوظائف المنوطة بها. وهو ما سنحاول توضيحه.

الفرع الأول: مهام منظمة التجارة العالمية

أوكلت للمنظمة جملة من المهام يمكن إيجازها في النقاط التالية⁴:

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علماء الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 277.

² Bernard et Colli, Vocabulaire économique et financier, anglais, allemand et espagnol, édition du Seuil, 7^{ème} édition, p. 441.

³ منظمة التجارة العالمية/ بالإنجليزية: (World Trade Organisation) وباللغة الفرنسية (Organisation Mondiale du commerce).

⁴ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 67.

- تسهيل عملية تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار العام اللازم لتنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
 - توفر المنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقيات¹.
 - تشرف على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات، وتشرف على تنفيذ نتائج المفاوضات على النحو الذي يقره المؤتمر الوزاري².
 - تدير آلية مراجعة السياسات التجارية.
 - تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية، كما تعمل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.
 - حل الخلافات بطريقة سلمية من طرف محكمة تسوية النزاعات التابعة لها.
 - تقوم بتقديم المعلومات والإحصائيات باعتبارها قاعدة للمعلومات، كما يقوم الاقتصاديون المنضمون إليها بدراسة وتحليل القضايا التجارية المعاصرة.
 - تعمل كميدان للاتفاقيات المتعددة الأطراف والإطار اللازم لتنفيذ نتائج هذه الاتفاقيات³.
- مع كل هذا تبقى المنظمة تفتقر إلى سلطة فرص تنفيذ القرارات التي تتخذها فرق التحكيم التي تشكلها، إذ يتعين اتخاذ القرارات في هذا الشأن بتوافق الآراء بين حكومات الدول الأعضاء، وذلك في إطار الندوة الوزارية للمنظمة التي تتعقد مرة كل سنتين والتي تعتبر بمثابة الهيئة العليا لمنظمة التجارة العالمية، وتعكف على اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات التجارية المتفق عليها في مختلف جولات المفاوضات المتعددة الأطراف.

¹ Guy RAIMBAULT, Mille termes pour comprendre l'Union Européenne après l'introduction de l'euro, édition Harmattan, Paris, France, 2003, p. 259.

² Emmanuel COMBRE, l'Organisation Mondiale du Commerce, édition Nathan, Paris, France, 1999, p. 80.

³ Jean-Jacques REY, Julie DURY, Institutions économiques Internationales, 3^{ème} édition, Bruyant, Bruxelles, Belgique, 2001, p. 45.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية على أساس من العدالة وعدم التفرقة في المعاملات التجارية بين الدول، حيث تتعامل كل دولة عضو في المنظمة مع باقي الدول على أساس المساواة دون تمييز، تتطلق المنظمة في كل ما تعالجه وتنظمه وتراقبه من أمور وقضايا على مبادئ أساسية تضمن حسن أدائها لمهامها وهي¹:

- مبدأ عدم التمييز، أي المعاملة بلا تفرقة، فعلى الدولة العضو ألا تميز بين الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، فهم جميعا يتمتعون بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أي إذا أعطي هذا الحق لدولة ما فإنه يعمم لجميع الدول الأعضاء.
- ضمان حرية التجارة من خلال سقوط كافة الحواجز الجمركية.
- ضمان عدم وضع أي حواجز جمركية - تعريفية أو غير تعريفية - أو أية إجراءات تعيق فتح الأبواب أمام صادرات الدول الأعضاء.
- ضمان التنافس الحر للسلع في الأسواق وإلغاء الدعم للصادرات ومنع عمليات الإغراق للأسواق بسلع منخفضة الأسعار.
- مساعدة الدول النامية بتقديم المساعدات الفنية والتدريب ومنحها بعض المزايا في معدل الالتزامات والمهلة الزمنية بين الموائمة وتوفيق الأوضاع مع الظروف الجديدة.

الفرع الثالث: العضوية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية

حسب المادتين (11) و(12) من الملحق (III) لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة الدولية يكون الانضمام إليها على النحو التالي:

أولاً: العضوية الأصلية

نصت المادة (11) على أن تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات لسنة 1947 وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية والمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) وذلك بقبولها الاتفاقية الحالية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

¹ جامعة الدول العربية، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول آثار تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية، مصر، أكتوبر 1998، ص 17.

بحلول 1995/10/25 كانت عضوية المنظمة العالمية (110) دولة وارتفع هذا العدد إلى (133) دولة وذلك في سبتمبر 1997، باعتبارهم أعضاء عاملين بخلاف عدد من الدول كأعضاء مراقبين في مراحل التفاوض للعضوية العاملة¹.

هنا تشير إلى أن الجزائر تعتبر عضوا ملاحظا في المنظمة وهي بصدد التفاوض للحصول على العضوية التامة في المنظمة و يبلغ عدد الدول الأعضاء اليوم يعد مؤتمر كانكون 164 دولة².

ثانيا: الانضمام

نصت المادة 12 على أن لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استغلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، أن ينظم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة ويسري الانضمام على هذا الاتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقه به³. ويتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاقية الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة ويضع الانضمام إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف لأحكام الاتفاق المذكور.

ثالثا: الانسحاب

يحق لأي عضو الانسحاب من هذه المنظمة وكذا الاتفاقيات التابعة لها، ويبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة ستة أشهر من التاريخ الذي تلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالانسحاب. يؤدي الانسحاب من المنظمة تلقائيا إلى إسقاط حق الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية التي كان يحصل عليها⁴.

الفرع الرابع: الحقوق والالتزامات للدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية

أسفرت جولة الأورغواي عن (22) اتفاقا دوليا بما فيها الجات بالإضافة إلى سبعة تفاهات وقد جاءت كل هذه الاتفاقات والتفاهات في صورة ملاحق للاتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية المعروف باتفاق مراكش، ومعناه أن التي توافق على اتفاق مراكش تصبح مرتبطة بالاتفاقات والتفاهات الملحقه كافة دون الحاجة إلى التوقيع على كل اتفاق على حدى، ومن تم فليس للدولة

¹ مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1998، ص 160.

² جامعة الدول العربية، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 450.

⁴ سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2001، ص 75.

الموقعة على اتفاق مراكش أو التي تنظم فيما بعد إلى المنظمة (O.M.C.) أن تختار من هذه الاتفاقات ما يناسبها وترفض ما لا يناسبها، فهي ترتبط بها جميعا دفعة واحدة¹.

ويترتب على مبدأ الصفة الواحدة أن التوازن بين الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقات لا ينبغي أن يكون على أساس كل اتفاق على حدة وإنما على أساس ما يترتب على الدول الأعضاء من حقوق وما يقع عليها من التزامات في كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي كما لو كانت تمثل اتفاقا واحدا.

وعليه ووفقا لأسس ومبادئ عضوية منظمة التجارة العالمية، فإن أهم الالتزامات هي قواعد السلوك التجاري الدولي الواردة في جملة الاتفاقات، كما قبلت الدول بالالتزامات المحددة وفقا للجدول الخاصة بكل دولة في مجالي السلع والخدمات.

ويتلخص الالتزام المحدد في مجال السلع في تثبيت بنود التعريف الجمركية عند حدود معينة، بحيث لا يتم تعديلها بالزيادة إلا بعد التشاور والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين أعضاء المنظمة وذلك وفقا لإجراءات تضمنها المواد الخاصة بتعديل الالتزامات في نصوص الاتفاقات.

فيما يتعلق بالالتزامات المحددة، فهي مدرجة في قائمة إيجابية، أي أن القطاعات والقطاعات الفرعية المدونة في تلك الجداول هي فقط المفتوحة للدخول إلى السوق المحلية فيها بموجب الاتفاق دون غيرها.

أما فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالإنفاذ إلى السوق والمعاملة الوطنية، فيشترط تدوينها إن وجدت، أي أن عدم تدوين شرط يعني أمن النفاذ إلى السوق و/أو المعاملة الوطنية مفتوحان في القطاع الخدمي المحدد في جدول الالتزامات المحددة، وعلى الجانب الآخر يترتب على عضوية الدولة في منظمة التجارة العالمية مجموعة من الحقوق مقابل ما تقدمه من التزامات يمكن إيجازها على النحو التالي²:

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل حقوقا لباقي الدول الأعضاء.

¹ تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا خاص بالحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، نيويورك، سنة 1999، ص 03.

² محسن هلال، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة العربية الحرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، أبريل 2000، ص 82.

- حق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول الدول الأعضاء، وكذلك بالنسبة لجدول الالتزامات في قطاع الخدمات، فإنه من حق الخدمة الوطنية النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى وفقا لما ورد في تلك الالتزامات من قطاعات خدمية وقطاعات فرعية وذلك وفقا للشروط الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المدونة في تلك الجداول.
- تكفل عضوية منظمة التجارة العالمية الإطلاع على السياسات التجارية للدول الأخرى، وما تتضمنه من إجراءات من شأنها التأثير في النفاذ إلى الأسواق، ومدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية.
- تعتبر آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية أحد الإنجازات المهمة لاتفاق الجات لعام 1947، وقد تم تطوير هذه الآلية من ناحيتي الإجراءات التي قد تنفذها بعض الدول والمتناقضة مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء.
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم الدول الأعضاء، والمصادقة على الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية¹.

المطلب الثالث: تقييم سياسة التجارة الدولية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية

إنه ومع تحرير التجارة العالمية من خلال مسيرة الجات عبر مختلف جولاتها التفاوضية، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية ستكون لها انعكاسات كبيرة على مختلف بلدان العالم سواء كانت متقدمة أو نامية على حد سواء ويكون ذلك إما بالإيجاب أو السلب.

كما تعتبر منظمة التجارة العالمية ذات نطاق إشراف أوسع من الجات كملف حقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات وهو ما يعطي المنظمة القدرة على تغطية جميع الحقول الهامة لسياسة التجارة الدولية وتوازن مصالح الجماعات المختلفة للمساهمين في هذه التجارة، كما تتناول المنظمة في نفس الوقت تقديم مجموعة أكثر إلزاما من إجراءات تسوية المنازعات من خلال مسيرة الجات.

ففي سنة 1990، قدر حجم التجارة العالمية بـ 3500 مليار دولار، 11% منها تتكون من التجارة في المحاصيل الزراعية، 57% من التجارة في المنتجات الصناعية و 20% من تجارة الخدمات².

¹ محسن هلال، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة العربية الحرة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص 11.

حدثت هناك تخفيضات هامة في الرسوم الجمركية ففي سنة 1949 (جولة آنسي) للمفاوضات تم فيها تخفيض التعريفات الجمركية في المتوسط بـ 25%، وانخفضت من جديد سنة 1951 (جولة تركواي) كذلك بنسبة 25%، وعقب جولة كيندي انخفضت بنسبة 35% وغداة انتهاء جولة طوكيو خفضت بنسبة 33%¹، وهو ما يدل على وجود علاقة ترابطية متزايدة بين مختلف اقتصاديات العالم وبالتالي وجود انفتاح مستمر لمختلف الاقتصاديات الوطنية والجدول الموالي يبين معدل الانفتاح لبعض الدول (الصادرات والواردات والسلع والخدمات) بالنسبة المئوية.

الجدول (2 - 1): معدل الانفتاح لبعض الدول

معدل الانفتاح (%)		البلد
سنة 1997	سنة 1975	
24,4	15,6	الولايات المتحدة الأمريكية
78,2	46,8	كندا
21,7	25,7	اليابان
49,1	3,0	فرنسا
54,6	46,9	ألمانيا
57,4	514,6	بريطانيا
62,8	16,5	المكسيك
76,0	63,2	كوريا الجنوبية
122,2	42,0	تايلندا
42,7	غير متوفر	روسيا

Source : La documentation française

من خلال الجدول (2 - 1): يتضح أن هناك تطور كبير في درجات الانفتاح لمختلف الاقتصاديات ما بين سنوات السبعينات والتسعينات، وذلك بفضل الجهود المتواصلة المبذولة في إطار الجات لتحرير التجارة العالمية وذلك عبر جولتي طوكيو (1973 / 1979) والأورغواي (1986 / 1994).

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني لمجلة (La documentation française) وهو :

www.ladocumentationfrançaise.fr/dossierinternational/OMC, vu le 18/06/2013.

إلا أنه كان للجات إخفاقات وعثرات لم تتجح فيها خاصة في قطاعي الزراعة والخدمات، والذان بقيا لوقت طويل خاضعين للحماية خاصة من طرف الدول الصناعية.

تجدر الإشارة أيضا لنقطة هامة تتمثل في معدل التخفيض في الرسوم الجمركية، حيث أن العبرة ليست بمقدار نسبة التخفيض في التعريفات إنما في معدل التعريفات ذاتها قبل الخفض وأثر ذلك على السعر النهائي للمنتوج، حيث نجد أن خفض التعريفات الجمركية المرتفعة بنسب صغيرة يؤدي إلى خفض السعر النهائي بدرجة أكبر من خفض التعريفات المنخفضة أصلا بنسب كبيرة.

فمثلا نجد أن خفض التعريفات على الورق ومشتقاته من 3,5% إلى 1,1% أي بنسبة تخفيض 69% يؤدي إلى خفض السعر النهائي لهذه السلع بنسبة 2,3%، في حين أن خفض تعريفات الملابس والمنسوجات من 15,5% إلى 12,1% أي بنسبة 22% يؤدي إلى خفض السعر النهائي لهذه السلع بنسبة 2,9%.

تشير نتائج دراسات بعض الدوائر الاقتصادية العالمية أن الدخل العالمي الحقيقي ارتفع بما يتراوح بين 200 و 275 مليار دولار سنة 1992 وذلك نتيجة التنفيذ التام لاتفاقات جولة الأورغواي، وهذا ما يعادل نحو 1% من إجمالي الناتج المحلي العالمي سنة 1992¹.

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية واعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة المشرفة على التجارة العالمية في مختلف القطاعات، وكذا إلزامية اتفاقاتها على كل الدول الأعضاء جعلها تساهم وبقدر كبير في تحرير التجارة العالمية وفي انفتاح الأسواق على بعضها البعض فمعدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي بلغ نسبة 13,05% وهو ما سيبينه الجدول الموالي:

الجدول (2 - 2): معدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي

القيمة بمليار الدولار

العالم	القيمة سنة 2000	نسبة التغير % 2000 - 1990	نسبة التغير % 1999	نسبة التغير % 2000
السلع	6,186	6	4	12
الخدمات	1,435	6	2	6
الإنتاج العالمي (P.I.B)	29196.9	2	3	4
معدل الانفتاح	%13,05			

Source : La documentation française, op. cit.

¹ الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

إن معدل الانفتاح* هذا يدل على أن نسبة 13% من الإنتاج العالمي هو مبادلات بين الدول، في سنة 2004 قدر معدل نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4%، وهي نسبة لم تحقق منذ أكثر من عقد من الزمن (أي قبل إنشاء المنظمة)، كما أن التجارة العالمية قد نمت بنسبة 9% خلال نفس السنة، والجدول الموالي يبين لنا معدل نمو التجارة العالمية في السلع وفي الدخل العالمي (P.I.B) ما بين 1990 و2009.

الجدول (2 - 3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والصادرات 1990 - 2009.

		السنوات									البيان
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	1990 2000		
-12,2	6,1	5,5	8,5	6,5	9,0	5,0	3,5	-0,5	6,4	الصادرات من السلع	
-2,3	1,6	3,8	3,7	3,3	4,0	2,6	1,8	1,4	2,5	(PIB) بالسعر السوقي	

Source : OMC, rapport sur le commerce mondial 2005, page 1.
OMC, rapport sur le commerce mondial 2010, page 24.

من الجدول (2 - 3) يتضح أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغ نسبة أعلى سنة 2004 (4%) مقارنة بباقي السنوات، كما أن نسبة التطور في الصادرات السلمية هي أيضا بلغت قيمتها العليا خلال نفس السنة (9%) مقارنة بباقي السنوات وهذا نتيجة الدور المتزايد لمنظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية والقضاء على الحواجز غير التعريفية أو تحويلها إلى رسوم جمركية، وكذا مساهمتها في حل النزاعات التجارية القائمة بين مختلف التكتل الاقتصادية والدول الصناعية الكبرى.

لكن خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009 فلاحظ انخفاض محسوس في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3,8% سنة 2007 إلى 1,6% إلى غاية (-2,3%) سنة 2009، ونفس الملاحظة بالنسبة لنمو الصادرات السلعية فهو كذلك تباطأ خلال هذه الفترة والسبب كله يرجع إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم بأكمله¹.

* معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات) / PIB، PIB = الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

¹ للمزيد من التفصيل حول الأوضاع الاقتصادية والتجارية العالمية أنظر:

OMC, Rapport sur le commerce mondial 2010, p. 20 - 37 à travers le site.
http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report10_f.pdf

من خلال مسيرة منظمة التجارة العالمية، يتضح جليا أن تأثيرها على الحدود الدنيا المطلوبة لنجاح نظام التجارة متعددة الأطراف قد لا يبدو واضحا مباشرة، مثله مثل أي نظام قانوني وضعي فعال، لكن هذا لا يلغي الحقيقة التي لا مفر منها وهي أن قواعد التجارة العالمية هي الحجر الأساس لاقتصاد العولمة والتصدي لأي أزمة تحدث في الاقتصاد العالمي¹.

¹ الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

المبحث الرابع: سياسة الانفتاح التجاري

سنتعرض في هذا المبحث لبعض الجوانب النظرية الخاصة بالانفتاح التجاري من مفاهيمه، أهميته وكذا آثاره وانعكاساته على الدول النامية.

المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري وتضاربت بين مؤيد ومعارض للفكرة مما جعل هذه السياسة تلاقى إقبالا كبيرا بين مفكري الاقتصاد والدول العظمى.

الفرع الأول: الانفتاح نحو التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي في أي اقتصاد، فلقد أصبح اليوم العالم كله يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، وذلك عن طريق إزالة وإلغاء كافة الحدود والحواجز الجمركية في العالم وما ترتب عن ذلك من فوائد مرتبطة بالضرورة بالتجارة الدولية.

مع نهاية سنوات الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ولأسباب كثيرة في مقدمتها ثورة الاتصالات وسقوط النظام الاشتراكي، سيطرت على الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة الاقتصادية وفي مقدمتها تحرير المبادلات التجارية خصوصا في مجال التجارة والخدمات ورؤوس الأموال¹ وأخذت طريقها للتطبيق على مستوى العالم ككل وعلى مستوى كل دولة، ونظرا لسيطرة الدول الصناعية الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات على العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمي من تجارة خارجية، فلم يكن أمام بقية الدول وعلى رأسها النامية إلا أن تقبل خيار الانفتاح الاقتصادي على العالم دون أن يكون لها تأثير قوي صياغة مبادئ وتحديد تطبيقاته.

قبلت أغلبية الدول مبدأ حرية التجارة الخارجية بانضمامها إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وأحدث هذا الانفتاح التجاري تحديات كبيرة تتطلب إحداث تغييرات وإصلاحات ضخمة وجذرية في مختلف المؤسسات والسياسات داخل الدول الراغبة في الانفتاح التجاري.

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية خاصة التي تناول دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري (Trade Liberalization) ومصطلح الانفتاح التجاري (Trade Openness) ومصطلح الانفتاح نحو التجارة الدولية (Openness to

¹ حازم البلباوي، دور الدولة في الاقتصاد، مصر، 1998، ص 40.

(International Trade)، وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية، أي إطلاق تيارات التبادل الدولي حرة لا يقيدتها قيد ولا يعيق حركاتها عائق تضعه الدولة أو السلطات العامة.

تتبع سياسة الانفتاح التجاري مبدأ الحرية الاقتصادية السائد في القرن التاسع عشر فمن الناحية النظرية¹، الانفتاح التجاري لبلد ما يحدد بمستوى إنتاجيته أو مستوى تقدمه التكنولوجي حسب نظرية الميزة النسبية ومدى تحرره من الحواجز الجمركية، فكان الاقتصادي "دافيد ريكاردو" أول من أشار على وجوب وضرورة فتح الدولة لأسواقها لحرية التجارة الخارجية من خلال نظريته النفقات النسبية.

هناك العديد من الاقتصاديين يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة، مثل سياسات سعر الصرف إلا أن مفهوم تحرير التجارة لا يقتصر فقط بالتعريف الجمركية المنعدمة أو المنخفضة فقط ولكن زيادة على ذلك فإن تخفيض التعريف أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من تعريف تحرير التجارة، كما أن إقامة الحواجز الجمركية المنخفضة أمام التجارة الخارجية له تأثير خفي على الواردات قد يصل إلى كساد الصادرات، في حين أن الحواجز المرتفعة أمام الواردات قد تحسن مؤقتاً وضعية الميزان التجاري²، مما يقوي الوضع التنافسي للصادرات الوطنية.

فيما يخص الانغلاق التجاري أو ما يعرف بالحماية التجارية فإنه يزيد من إضعاف الوضع التنافسي للمصدرين المحليين، وتتفاقم أخطار الانغلاق إلى الحد الذي تخسر فيه الدولة المنغلقة أسواقا كان من السهل عليها ولوجها وأخذ نصيب فيها.

إن سياسة الانغلاق التجاري ليست سياسة متوازنة وإيجابية لكل الاقتصاديات وإنما هي سياسة سلبية، يمكن القول أن تحرير التجارة يعني دفع التكامل العالمي خاصة ما بين الدول النامية، لأن الانفتاح التجاري لا تقتصر مزاياه على المنافع التي تجنيها الدولة من خلال المكاسب والتخصص فحسب، بل يعتبر حافزا مهما لإرساء قواعد الحكم الرشيد وتطبيق أنظمة التسيير الجيدة ويشجع السياسيين على فتح اقتصادياتهم على المنافسة الأجنبية.

الفرع الثاني: تعريف الانفتاح التجاري

تعددت الآراء حول المفهوم الشامل للانفتاح التجاري، كما تعددت كذلك حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية وتضاربت بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح³ التجاري، وبين

¹ Gilbert NIYONGAB, Politiques d'ouverture commerciale et développement économique, Thèse présentée pour l'obtention du Doctorat en sciences économiques, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, 2003, p. 09.

² الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما و بين قيمة صادراته ويعتبر هذا الميزان من المؤشرات الاقتصادية الهامة.

³ أحمد فاروق غنيم، دور تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006، ص 01.

مؤيد ومعارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري ولاقت هذه السياسة إقبالا كبيرا بين مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى من خلال السعي نحو التجارة عن طريق اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية.

في استعراض نظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الملاحظة إلى أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري التي انتشرت لدى غير المتخصصين بشكل كبير، فهناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري كما نجد أن هناك من يخلط بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة مثل سياسات سعر الصرف أو سياسة الانفتاح المالي على سبيل المثال، كما يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريف المنعقدة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريف أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة أوسع وأشمل، يشمل أمورا عديدة مثل تخفيض التعريف، التغلب على العوائق الغير تعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة الأخيرة الإصلاحات الداخلية والتي ترتبط مباشرة بالتعريف الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي.

ومن التعاريف الأكثر انتشارا للانفتاح التجاري نجد:

أولا: تعريف الانفتاح التجاري حسب Baghawati – Krueger

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل التجهز ضد الصادرات ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية¹.

¹ Sebastian EDWARDS, Openness, Trade liberalization and growth developing countries, Journal of Economic Literature, London, 1993, p. 1367.

ثانياً: تعريف الانفتاح التجاري حسب M. Michelaly, Papar Georgion, A.M. Choksi¹

يعرف الانفتاح التجاري حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1 - 20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرف تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدم أربعة مناهج يفسر من خلالها تحرير التجارة وهي: (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).

ثالثاً: تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع والخدمات:

1. **الانفتاح التجاري السطحي:** يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفية

الجمركية، وهو أسلوب كما قلنا غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

2. **الانفتاح التجاري العميق:** ويقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية

تتقل الأشخاص ويشمل تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة ويشمل أيضاً إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار الحواجز غير الجمركية والتي تعيق جهود تحرير التجارة ولم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافياً لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو ما يسمى بمنطقة التجارة العربية الذي باء بالفشل كونه انفتاحاً سطحياً أزيلت فيه كل التعاريف الجمركية منذ سنة 2005، لكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد ونصوص موحدة وعوامل التكامل الناجحة ونفس المشاكل مطروحة بالنسبة لإقامة تكتلات إقليمية خاصة تكامل أو انفتاح الدول النامية على الدول المتقدمة².

رابعاً: تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط³

¹ عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004 - 2005، ص 8.

² عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة والنشر، الطبعة 1، الأردن، 2004، ص 167.

³ ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 04.

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة

المطلب الثاني: أهمية وأسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية

تميزت سنوات الثمانينات باضطرابات اقتصادية عالمية تركت آثارا سلبية على البلدان النامية، مما أدى إلى تراكم المديونية الخارجية والارتفاع الشديد في أسعار الفائدة الدولية، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية سبب طبيعي ناتج عن علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة طالما أن صادراتها هي عموما مواد أولية ووارداتها مواد مصنعة.

الفرع الأول: أهمية الانفتاح التجاري في الدول النامية

إن الحديث عن فكرة انفتاح التجارة يقوم على الأساس الذي جاء به رواد المدرسة الكلاسيكية القائم على مبدأ الميزة النسبية، والذي يعني أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية وإن كانت ذات كفاءة في إنتاج سلع أخرى، وتخصيص الموارد إنما يكون وفقا لقواعد ومتطلبات السوق، والأسعار تعكس التكاليف الحقيقية.

قابلت الدول النامية هذا المبدأ بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يعني أنها تبقى دائما محصورة في إنتاج السلع الأولية، في الوقت الذي رحبت فيه بفكرة حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، ولقد اهتمت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات، في المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتباع إستراتيجية التصدير، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية الواسعة، ومنه تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية إلى تحقيق العديد من المكاسب منها¹:

- تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على إحداث التوازن في الميزان التجاري.
- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية، مما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات.

¹ محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل دعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص 6.

- العمل على تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة إضافة على منح المستهلكين نطاقاً أوسع من الاختيار.
 - السماح للشركات من أن تشغل مقدراتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
 - التمكين من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها.
 - جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية، مما يؤدي على انخفاض إحداها عن الأخرى وهذا ما يمكن المستهلكين من شراء السلع المنخفضة الأثمان وذات الجودة العالية.
 - اكتساب الخبرات والمهارات والحصول على التقنيات الجديدة.
- مما سبق نجد أن غالبية الدول ونظراً لإدراكها للمكاسب المحققة من وراء تحرير التجارة والتوجه للعالم الخارجي سعت إلى تبني هذا الموقف محاولة الاندماج فيه لتعظيم المنافع مع تزايد تيارات العولمة والتشابك والتكامل في العلاقات الاقتصادية الدولية، لهذا نجد أن معظم الدول تلجأ إلى إستراتيجية قائمة على جانب من التحرير الذاتي، ومن جانب آخر على المشاركة في اتفاقيات تحرير التجارة المتعددة الأطراف والثنائية، إضافة إلى المشاركة في التجمعات الإقليمية الهادفة لتحرير وزيادة التكامل وصولاً للأسواق المشتركة والوحدة الاقتصادية.
- والملاحظ في البلدان النامية أن هذا المسعى يظهر قدراً من التفاوت فيما بين الأقاليم النامية، ذلك أننا نجد بعض الأقاليم قد حققت فعلاً المكاسب من تحرير التجارة لديها وأخرى مازالت تعاني أو أنها تبذل جهداً لم يتوج بعد كغيره، والسبب في ذلك هو أن ضمان نجاح التنفيذ والتأكيد على النجاح مرهون بمدى تحفيز عمليات التغيير في عناصر الإصلاح الشامل بشكل منهجي ومدروس¹.

الفرع الثاني: أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية

ترجع الأسباب وراء تحرير التجارة إلى ما يلي:

1. بعد الانفتاح التجاري جزءاً من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دفع عجلة التنمية والنمو.
2. تدهور شروط التبادل التجاري، خاصة الاتجاه المستمر لانخفاض أسعار البترول والمواد الأولية مع مرور الزمن.

¹ محمد حامد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 6.

3. تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من طرف المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن الانفتاح التجاري هو العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد.
4. إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وبوادر التنمية والنمو الاقتصاديين، ومثالا عن ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق تنمية ونموا أكبر من تلك التي تعمل على حماية الصناعات المحلية.

المطلب الثالث: آثار سياسة الانفتاح التجاري على الدول النامية¹

- إن سياسة الانفتاح التجاري التي طبقتها بعض الدول لم تقتصر على إلغاء السياسات المعيقة للتصدير وزيادة الاعتماد على آلية السعر، وإنما شملت أيضا تخفيض مستوى التدخل الحكومي، حيث أن تقييم بعض من هذه التجارب أظهر بأن استقرار سياسات الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم كانت عوامل أساسية لنجاح سياسة إصلاح قطاع التجارة الخارجية.
- إن الدول الأكثر نجاحا في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري التجاري هي تلك الدول التي قامت بتحويل كل القيود الكمية على التجارة الخارجية إلى قيود غير كمية، أي تعريفات جمركية وأخذت بتخفيضها تدريجيا.
- إن برامج إصلاح التجارة الخارجية تظل محدودة ما لم يتم العمل على إزالة كل العوامل الداخلية التي تعمل على عرقلة وتشويه الأداء الاقتصادي.
- إن زيادة التحرر الاقتصادي تعني تخلي الحكومات عن سياسة دعم السلع وخصوصا ما تعلق بالموارد المستنفذة، وهو ما يعتبر في حد ذاته خدمة للتنمية المستدامة، غير أن ذلك لا يؤدي بالضرورة لسياسة بيئية سليمة، لذلك يجب أن تكون هناك سياسات وحسابات اقتصادية تأخذ في حسابها التكاليف البيئية.
- إن زيادات تحرر السوق يزيد من المساهمة في رفع الكفاءة الاقتصادية وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل المتاحة خاصة للطبقة المحرومة.

¹ J. CEDRAS et N. PORQUET, Théorie de l'échange international, Edition Dalloz, Paris, 1975, p. 80.

- حذرت دراسة صدرت عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2003¹ بعنوان (جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس) من التحرير المشرع للتجارة وأكدت أن النمو هو ما يدفع إلى تحرير التجارة وليس العكس، كما بينت أن الاندماج في الاقتصاد العالمي هو من نتائج النمو والتنمية وليس شرطا مسبقا لها وأنه لا يجوز تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول، بل يجب أن تتباين هذه التواعد مع تباين مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ونبهت الدراسة إلى أهمية توفير حيز أوسع للسياسات الوطنية في الدول النامية، وبالتالي أهمية عدم إرهاق هذه الدول بالقواعد والمعايير والالتزامات الدولية التي تتعارض مع مقتضيات التنمية².
- مع تقبل فكرة أن الانفتاح على الأسواق العالمية مكن الدول النامية من تحقيق مستويات لا بأس بها من النمو، إلا أن مساهمة هذه الدول في الناتج الإجمالي العالمي تبقى ضعيفة قياسا بالدول المتقدمة (ساهمت إفريقيا من خلال 48 دولة بحوالي 3,2%) من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي، في حين بلغت نسبة مساهمة الاقتصاد الأمريكي لوحده 21% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم وذلك خلال سنة 2003، أما الاقتصاد الياباني فقد ساهم بحوالي 7% من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي خلال نفس السنة.
- إن تحرير التجارة العالمية وخصوصا منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية تميز بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول بحيث ظلت القواعد الاقتصادية والتجارية والنقدية العالمية - بل ازدادت - في صالح الدول المتقدمة.
- بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري، كانوا يزعمون أن البلدان النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمار الأجنبية المباشرة، إلا أن هذا لم يحدث، فقد تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا إلى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان والصين)، أما بقية البلدان المتخلفة فقد حصلت على أقل من 10% فقط من تلك الحركة.
- إن إجمالي رصيد ديون البلدان النامية ارتفع بشكل سريع خلال العقد فمن 603,3 مليار دولار عام 1980 إلى 2172 مليار دولار عام 1997، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "United Nations Development Program" (UNDP) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل وهي تعمل في 166 دولة.

² Rachid TLEMCANI, Etat Bagaret et Globalisation : « L'aventure de l'infatih en Algérie », Les éditions El Hikma, Alger, 1999, p. 124.

أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان إلى ما يزيد عن 100%، مما يعني زيادة معاناة شعوبها حيث يعيش اليوم حوالي 1,5 مليار إنسان في حالة فقر مدقع¹.

- إن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي، كانت له نتائج سلبية وأحيانا مدمر على اقتصاد البلدان النامية حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا وتعرضها للمنافسة الغير متكافئة مع الواردات الأجنبية واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع إلى تقليص قدرتها على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى مكاتب ومراكز صنع القرار بالمؤسسات الدولية.
- إن فشل بعض محاولات البلدان النامية في الاندماج بالاقتصاد العالمي مرجعه أن بعض هذه الدول حاولت السعي لزيادة حجم الصادرات مع الإبقاء على سعر صرف حقيقي مبالغ فيه، حيث أن ارتفاع هذا السعر لا يؤثر فقط على مقدار الطلب على الصادرات وبالتالي يخرجها من السوق العالمي، ولكنه في نفس الوقت يؤثر على جانب العرض لأنه يحول الموارد من قطاع السلع القابلة للتصدير إلى سلع غير قابلة للتصدير بسبب ارتفاع أسعارها، كما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تقليص الاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير، إن الفشل في زيادة الإنتاجية ورفع درجة تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية في نظام عالمي مفتوح، هو أمر عسير بالنسبة للبلدان النامية، قد تنتج عنه مشاكل وصعوبات في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي وتخفيض معدلات التنمية الاقتصادية².

¹ رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006 - 2007، ص 165.

² محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002، ص 21.

المبحث الخامس: التحولات الاقتصادية الدولية

يشهد العالم تحولات سريعة ومنتالية في الاقتصاد الدولي، بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية في شتى أنحاء المعمورة إضافة إلى آثار الصراعات والتنافسية في الأسواق العالمية والسياسات الموجهة نحو تحرير التجارة العالمية من كل جوانبها، السلبية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، بإزالة كل القيود في مجال حركة السلع والخدمات ورأس المال وكذا اليد العاملة وأصحاب الاختصاصات.

وتحرير التجارة العالمية تزامن مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المسيطرة على العالم بعدما تحول اقتصاد العالم إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف، حيث أصبحت سوقا واحدا يتسع إلى دائرة ومجال المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين وكذا الفاعلين في هذا السوق، لذلك لم يقتصروا على الدول والحكومات، بل تعدى أمرهم إلى المنظمات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية العملاقة.

إن التحولات من العولمة والشراكة وتأثيراتهم إلى جانب دور التجارة الإلكترونية والشركات العابرة للقارات وكذا تأثيرات التبادلات الإقليمية والتوسعات التجارية، أثرت على التبادلات التجارية وفرضت عليها منطق تحرير تجارتها الخارجية لاسيما الدور البارز للمنظمات العالمية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا منظمة التجارة العالمية، وتداعيات التكتلات التجارية، وهذه كلها تحولات اقتصادية تفاعلت مع المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

إن كلمة تكامل تعني من الناحية اللغوية على أنها تكميل أو التمام أو الكل التام أما من ناحية الفعل، فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل¹.
التكامل الاقتصادي هو عملية تغيير تدريجية، تبدأ من بنيان اقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز².

¹ رايح فضيل، التكامل الاقتصادي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 2.

² Salvatore Schiavio-CAMPO, International Economics, An introduction to theory and policy, wintrop publishers, Cambridge, 1978, p. 113.

والتكامل الاقتصادي كلمة مشتقة من اكتمال أي كمل، أما اقتصادي فليس لها هذا المعنى المحدود، فيرى البعض أن عبارة التكامل الاقتصادي تأخذ مفهوما اجتماعيا ويرى البعض الآخر بأنها تتدرج تحتها أنواع مختلفة من التعاون الدولي.

لقد رأى اقتصاديون آخرون أمثال "ريكاردو" في مبدأ حرية التجارة وما يتبعه من تقسيم العمل بين الدول بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع تكون درجة تفوقها في إنتاجها أكبر مما هي عليه في الدول الأخرى، وإنما أفضل وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية لكل دولة من الدول وبالتالي لصالح المجتمع الدولي بأكمله.

أما "BALASSA B." فيرى بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن "عملية وحالة" فهو "عملية" أي يتضمن الإجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة القومية، أما كونه "حالة" فإن ذلك يتمثل في إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصاديات المختلفة، بحيث يتم في النهاية القضاء على أي نوع من أنواع التمييز بين الاقتصاديات المختلفة للأعضاء في هذا التكامل¹.

والواقع أن ماهية التكامل الاقتصادي تختلف باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي والظروف السائدة وكذا باختلاف نظرة الباحثين أنفسهم، وقد استخدمت كلمة التكامل الاقتصادي في بعض الأوقات لتعبر عن مقاصد مختلفة فعلى المستوى الدولي استخدمت لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فقد استخدمت لتعني تقليص التباينات الاقتصادية في مجال توزيع الثروة والدخل².

الفرع الثاني: أنواع التكامل

يمكن التمييز بين نوعين من التكامل هما:

1. التكامل الرأسي:

هذا النوع من التكامل كلن سائدا في مرحلة الاستعمار، وكان يعمل على دمج اقتصاد دولتين أو أكثر، إحداهما الدولة المستعمرة وتمثل "المركز" والثانية الدولة المستعمرة ممثلة في "التابع" حيث أن كلا من الدولتين متباينتين في درجة التقدم الاقتصادي، وفي هذا الإطار من العلاقة بين الطرفين تتم العملية الإنتاجية على مرحلتين:

¹ BALASSA B., The theory of economic integration, George Allen, UNWIN, ITD, London, 1969, p. 01.

² عبد الوهاب حميد راشد، قراءات في التكامل الاقتصادي، الجوانب الفكرية والتجارب الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1982، ص 02.

تتم المرحلة الأولى في الدولة الأقل تقدماً "التابعة"، غالباً ما تكون عملية إنتاج مواد أولية تتم في المرحلة الموالية في الدولة المتقدمة "المركز" وتتمثل في تصنيع هذه المواد الأولية، ويؤدي هذا النوع من التكامل إلى تقسيم غير متكافئ للعمل الدولي وينتج عنه تبادل غير متكافئ بين كلا الطرفين¹.

2. التكامل الأفقي:

بدأ هذا النوع من التكامل بعد اتساع حركة التحرر الوطني والاستقلال خلال الخمسينات والستينات ويقوم هذا النوع من التكامل بين مجموعة أطراف متقاربة في درجة تطورها الاقتصادي وتوجهاتها السياسية، كما يقوم هذا النوع من التكامل على علاقة متكافئة ومصالح مشتركة وأسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل، ويسعى أطراف أو أعضاء هذا التكامل لتحقيق أهداف معينة يصعب على كل طرف أن يحققها بمفرده.

الفرع الثالث: طبيعة النظم الاقتصادية ودرجة تطورها

في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التكامل الاقتصادي وهي:

أ. التكامل بين الدول الرأسمالية:

تتميز هذه الدول بحرية الملكية وتطور وتنوع الهياكل الاقتصادية إلى جانب ضآلة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي واحتياج هذه الدول إلى منافذ وأسواق خارجية لتصريف فوائدها، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي بينها يدعو إلى حرية التجارة بين هذه الدول.

ب. التكامل بين الدول التي كانت تعتنق المذهب الاشتراكي:

إن هذه الدول تعمل على التدخل في الحياة الاقتصادية بصفة مباشرة، حيث أن حكوماتها تقوم بالدور القيادي والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وقد جاءت حاجة هذه الدول للتكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وتخلفها عن الدول الرأسمالية، وكانت هذه الدول تسعى إلى التكامل الاقتصادي لبناء هياكلها الإنتاجية في ذلك الوقت وفق مبدأ التخطيط بهدف بلوغ هيكل اقتصادي أمثل وزيادة إنتاجية العمل.

¹ للمزيد من التوسع أنظر: جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1985، ص 17.

ج. التكامل بين الدول النامية:

تتميز هذه الدول بعجز وسائل المنافسة وقوى السوق عن معالجة مشاكل تخلفها وتتدخل الدولة بدرجات متفاوتة في توجيه العملية الإنتاجية، كما تتميز هيكلها الإنتاجية بالتخلف وضعف علاقاتها التجارية البينية، ومن هنا كانت حاجة هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي للتغلب على مشاكل ضعف وتخلف الإنتاج وخلق نوع من التعاون فيما بينها، وإعادة بناء هيكلها الإنتاجية بحيث تصبح أكثر تنوعاً¹.

الفرع الرابع: التكامل والتعاون الاقتصاديين

يتضمن التعاون الاقتصادي الأفعال والأعمال التي تهدف إلى التقليل من التمييز أو إلى تحقيق قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة، مثل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي².

أما التكامل الاقتصادي فيشمل الإجراءات المؤدية إلى القضاء على بعض أوجه التمييز أي أن التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية تتم بوعي وإرادة آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة يهدف إلى إزالة التمييز لإنشاء كيان اقتصادي جديد.

حيث أن التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من الأدوات والسياسات التي تعمل على إجراء تعديلات وتغييرات هيكلية وسياسية في اقتصاديات البلدان المتكاملة فيما بينها، وبالتالي نجد أن هناك آثاراً تغييرية عميقة في التكامل الاقتصادي، في حين نجد التعاون الاقتصادي يعمل على إحداث تغييرات في اقتصاديات البلدان المتعاونة التي تخص المجال المتعاون فيه، وهذه التغييرات لا تكون هيكلية عميقة بالدرجة التي يحدثها التكامل الاقتصادي.

في حالة التعاون بين دولتين أو أكثر عند تخفيضاً لرسوم الجمركية مثلاً لا تحدث نفس المزايا عند الإزالة التامة لها كما هو الحال في التكامل الاقتصادي، كما أنه بإمكان دولة ما أن تقوم بعلاقات تعاون مع أي دولة من دول العالم عندما تكون المصلحة مشتركة ومتبادلة حتى وإن اختلفتا في أنظمتها الاقتصادية والسياسية.

¹ عبد الوهاب حميد راشد، قراءات في التكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 4 - 5.

² BALASSA B., op. cit., p. 2.

أما في حالة التكامل الاقتصادي فإنه يختلف عن التعاون، حيث لا يمكن أن تقوم دولة بالدخول في حالة التكامل مع مجموعة دول تختلف عنها في طبيعة أنظمتها الاقتصادية والسياسية، بل يشترط أن تكون الأنظمة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية في حالة تقارب على الأقل.

مما سبق يتضح أن الفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي يرتبط بالتغيرات والآثار العميقة التي يحدثها في كلا الحالتين في اقتصاديات الدول المتعاونة أو المتكاملة، إضافة إلى ذلك فإن التعاون الاقتصادي يمكن أن يكون بين مجموعة دول أو بين دولتين فقط أو يكون عالميا بأهداف متعددة¹.

يمكن أن نقول أن التعاون الاقتصادي يحمل طابع البساطة والسهولة في المجالات المراد التعاون فيها والذي يمكن أن يحصل بين قطرين أو أكثر دون قيام حالة تكامل اقتصادي، في حين نجد أن التكامل الاقتصادي يتميز بدرجة عالية من التعقيد في الأهداف والدوافع والآثار التي تنجر عنه، كونه يأخذ حالات التشابك والترابط بين أسواق وفروع الاقتصاديات.

في الأخير يمكن أن نقول أن التعاون الاقتصادي قد يكون مرحلة تمهيدية للتكامل الاقتصادي إذا توفرت الشروط التكاملية بين الدول التي تريد أن تتكامل انطلاقا من علاقاتها التعاونية وفي هذه الحالة يكون التكامل امتدادا للتعاون.

يتضح من كل ما سبق أن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من مجرد تعاون اقتصادي الذي يتخذ صورة المعاملة التفضيلية، أو التنسيق الجزئي بين بعض الدول، وفي نفس الوقت قد يتطور التكامل الاقتصادي إلى ما يسمى بالاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية.

الفرع الخامس: نظريات التكامل الاقتصادي

إن التكامل اختيار توجيهي حيث يمثل توجهها إستراتيجيا محددًا ينفذ من خلال عدد من السياسات والإجراءات وهو بذلك يوجد في مجال التطبيق دون مجال النظرية، غير أن التطبيق يجب أن يكون معتمدا على نظرية معينة تأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية.

يرى "فاينر" أن قطرين اتفقا على إلغاء الرسوم الجمركية وهما في هذه الحالة سيكونان أسوأ حالا من قبل، كما سيضران بالدول الأخرى بعدة طرق منها إلغاء الرسوم الجمركية وكذلك فقد الفرص البديلة.

¹ راجع فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 9.

أما الاقتصادي "بول كرومان" فيقول: "إن مناطق التجارة الحرة بين الدول المتجاورة سيخلق تبادلاً تجارياً أكثر مما يحولها إلى جهات أخرى، بينما التكامل بين دول غير متجاورة ومتباعدة جغرافياً سيؤدي إلى العكس، لأنه في الحالة الأولى طبيعي وفي الحالة الثانية غير طبيعي"¹.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أثراً متناقضين على النمو الاقتصادي بالنسبة للتكامل الإقليمي، سواء كان في شكل مناطق حرة أو اتحادات جمركية وهاذين الأثرين هما:

✓ الأثر التوليدي: ويتسم بطابع إيجابي لأطراف التكامل الإقليمي، كونه يسمح باستخدام أكفاً للموارد المتاحة داخل منطقة التكامل.

✓ الأثر التحويلي: رغم صعوبة قياسه، فإن له طابع سلبي بالنسبة للتجارة الدولية والاتحادات الجمركية وبمناطق التجارة الحرة، وبذلك يكون الأثر الصافي للاتحادات الجمركية هو محصلة هاذين الأثرين المتنافرين².

الفرع السادس: أشكال التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي له أشكالاً مختلفة وكل شكل له درجة من درجات التكامل الاقتصادي، وهذا الاختلاف يكون تبعاً لاختلاف الأعضاء، حيث قد تلغى جميع القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إمكانية إتباع سياسات مالية ونقدية واجتماعية موحدة وتداول عمله موحدة. في هذه الحالة يكون التكامل السياسي مواكباً للتكامل الاقتصادي، وفي الغالب يكون الدافع السياسي للتكامل أقوى من الدافع الاقتصادي، ويطلق على هذا النوع من التكامل "تكامل كامل" أي يشمل كافة الجوانب دون استثناء.

كما قد يكون التكامل الاقتصادي "تكاملاً جزئياً" أي أنه يشمل جوانب محددة ومثال ذلك الاتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل، وكل شكل من هذه الأشكال هو نوع من التكامل الجزئي حيث يعتبر الأكثر شيوعاً بين دول العالم، وفيما يلي نستعرض كل أشكال التكامل الاقتصادي³.

¹ منظمة العمل العربية، الأسس، النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، مكتب العمل العربي، 1996، ص ص 27 - 28.

² المرجع نفسه، ص 30.

³ F. KAHNERT and others, Economic integration among developing countries, Development centre studies, Paris, 1968, p. 11.

1. الاتفاقيات التفضيلية:

وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الاستيرادية وغيرها من القيود، التي تعوق حرجة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة (أو لأنواع منها) وذلك وفق قوائم سلعية وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجيع التبادل التجاري بين الدول. ومثل هذه الاتفاقيات لها شكل اتفاقيات التجارة والتبادل أو اتفاقيات للتعريف الجمركية أو اتفاقيات للدفع، كما قد تقتصر الاتفاقية على هدف واحد أو تضم أكثر من هدف، وتكتسي هذه الاتفاقيات أهميتها من سعي مختلف دول العالم للعمل على تنشيط التجارة فيما بينها ولزيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها¹.

2. منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

في هذا الشكل من التكامل الاقتصادي يتم إلغاء القيود والتدابير الإدارية والرسوم الجمركية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول المتكاملة²، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة بحقها في تحديد مستوى الرسوم الجمركية ونوعية القيود التجارية الأخرى في مواجهة الدول غير الأعضاء، وبالتالي فإن منطقة التجارة الحرة هي عبارة عن دمج أسواق السلع الوطنية للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة تتحقق داخلها حرية انتقال السلع الوطنية المنشأ بين الدول الأعضاء³، وذلك بموجب شهادة المنشأ التي تقوم على قواعد يتم الاتفاق عليها. ومنطقة التجارة الحرة لا تعمل على إلغاء القيود لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، كما أنه بإمكان أي دولة عضو إبرام أو تجديد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى خارج نطاق منطقة التجارة الحرة.

وبالرغم من ذلك فإن منطقة التجارة الحرة قد تواجه بعض الصعوبات أهمها تحديد دولة المنشأ لبعض السلع وما يرتبط بها من عمليات إعادة التصدير، حيث يتم إدخال بعض السلع من خارج منطقة التجارة الحرة إلى إحدى الدول الأعضاء التي تفرض ضريبة جمركية منخفضة أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة الحرة، ثم يتم بعد ذلك إعادة تصديرها إلى الدول الأعضاء الأخرى لتفادي رسومها

¹ فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 1990، ص 105.

² مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة 1997، ص 61 - 62.

³ كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1983، ص 20.

الجمركية المرتفعة، وتكون هذه العملية أكثر تعقيدا إذا كانت الدولة التي تدخل هذه السلعة عن طريقها تجرى عليها بعض العمليات الإنتاجية مما يصعب إجراء تحديد منشأ هذه السلعة، ويترتب عليه إغراق التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة¹.

3. الاتحاد الجمركي:

طبقا لاتفاقية "الجات" الأصلية التي وضعت عام 1947، يعني قيام اتحاد جمركي بين بلدين أو أكثر إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، الإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع التزام هذه الدول بتعريفه موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة، ومن أمثلة ذلك الاتحاد الجمركي لدول البنييلوكس "Benelux" منذ إبرامه بين بلجيكا ولوكسمبروغ في 25 جويلية 1921 لفترة خمسين سنة.

وإذا كان هذا الشكل يتم فيه إلغاء كافة الرسوم الجمركية والحواجز الإدارية بين الدول الأعضاء كما في منطقة التجارة الحرة ويضاف إلى ذلك توحيد الرسوم الجمركية لدول الاتحاد أمام العالم الخارجي، ولكن لا يتم تحرير انتقال اليد العاملة ورأس المال أي أن الاتحاد الجمركي يعمل على اندماج الأقاليم الجمركية وللدول المشتركة فيه لتصبح إقليميا جمركيا واحدا، وبهذا الإجراء يتم حل مشاكل منطقة التجارة الحرة الخاصة بإعادة التصدير وما يترتب عليها من انحراف للتجارة عن طرقها الطبيعية داخل منطقة التجارة الحرة.

في الاتحاد الجمركي يتم توزيع حصيلة الضريبة الجمركية الموحدة بين الأعضاء وفقا لطريقة معينة يتم الاتفاق عليها عند إنشاء الاتحاد، حيث أن حصيلة هذه الضريبة تكون شبه مملوكة للاتحاد بوصفه وحدة مستقلة عن الدول الأعضاء².

ولتجنب هذه المشاكل عادة ما يتم الاتفاق على تحديد السلع التي تتمتع بالإعفاء داخل منطقة التجارة، عادة ما تكون شاملة للسلع المنتجة بالكامل داخل منطقة التجارة الحرة أو التي يتم إنتاج جزء معين منها داخل نفس المنطقة، كما تشمل السلع التي لا تزيد فيها نسبة المواد الأولية المستوردة من خارج المنطقة عن نسبة معينة يتفق عليها، مع اعتبار المواد المستوردة من داخل المنطقة مواد محلية وفي أغلب الأحيان يتم إنشاء جهاز يتولى السلع المتبادلة بين الأعضاء، والتأكد من منشأها من خلال

¹ فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

شهادة المنشأ المصاحبة للسلعة والتي يقدمها منتج السلعة أو المصدر لها إلى جمارك الدولة المستوردة.¹

والواقع أن هناك العديد من النزاعات نشأ بين الدول الأعضاء بهذا السبب ومن أمثلة مناطق التجارة الحرة في العالم، منطقة التجارة الأوروبية المعروفة باسم "الإيفتا" ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. في الاتحاد الجمركي لا يمكن لأي دولة القيام بإبرام أي اتفاقية تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول خارج الاتحاد، حيث يتطلب ذلك حصولها على موافقة الدول الأعضاء على هذه الاتفاقيات وكل هذا من أجل حماية باقي الدول الأعضاء من تأثير مركزها التنافسي سلبياً، بسبب منح الدول غير الأعضاء مزايا تفضيلية أكبر، وكذلك لزيادة فاعلية التعريفات الجمركية الموحدة للاتحاد، وهذا يعني أن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تقليل التمييز فيما بين السلع، المنتجة محلياً والسلع المنتجة في دول أعضاء الاتحاد، وفي نفس الوقت يعمل على زيادة درجة التمييز في وجه السلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.²

4. السوق المشتركة:

في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي، وبالإضافة إلى إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية والإدارية كما في منطقة التجارة الحرة وتوحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي كما في الاتحاد الجمركي، فإنه يتم إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أي أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم فقط دمج أسواق السلع للدول الأعضاء، بل يتم أيضاً دمج أسواق عوامل الإنتاج وتصبح دول السوق المشتركة سوقاً واحدة تنتقل داخلها السلع الوطنية المنشأ بحرية تامة، كما يتمتع كل من العمال وأصحاب رؤوس الأموال بحرية الانتقال داخل السوق المشتركة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة وسوق أمريكا الوسطى المشتركة.³

5. الاتحاد الاقتصادي:

يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة تلي تحقيق السوق المشتركة وهي المرحلة قبل الأخيرة التي تسبق التكامل الاقتصادي الكامل، والاتحاد الاقتصادي خطوة أكثر تقدماً

¹ كامل بكري، التكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² لمزيد من التفاصيل أنظر:

HITEM S.A., "The possibilities of economic cooperation and integration between the European community and the Arab league", 1981, pp. 44 – 48.

³ مجلة الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

على طريق التكامل الاقتصادي في سبيل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية، حيث يتم بعد تحرير انتقال السلع وتوحي التعريف الجمركية إزاء العالم الخارجي يتم تنسيق السياسات في النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، المالية والنقدية الخاصة بالأعضاء ومثال ذلك المرحلة التي مر بها الاتحاد الأوروبي والتي حاول من خلالها الانتهاء من عملية تنسيق هذه السياسات خاصة النقدية والتي تعتبر الأصعب. هذا الشكل هو أعلى درجات التكامل إذ تكون فيه اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد، حيث يكون التخطيط للموارد الاقتصادية في أعلى مستوياته وتصبح التجارة بين الدول الأعضاء عبارة عن تجارة داخلية¹.

6. التكامل الاقتصادي الكامل:

يعتبر هذا الشكل، المرحلة النهائية والمثل للتكامل الاقتصادي إضافة إلى ما تم تحقيقه في الاتحاد الاقتصادي من خطوات، حيث تندمج اقتصاديات هذه الدول وتصبح كأنها اقتصاد واحد تسيطر عليه سلطة عليا "فوق قومية" أو "فوق قطرية" ويكون في يد هذه السلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية للدول المتكاملة حيث تكون فيها هذه القرارات ملزمة لكافة الأعضاء، وهذا الشكل يعتبر آخر مرحلة يمكن أن تتحقق فيها الوحدة الاقتصادية ومن خلالها تتخلى كل دولة عضو عن جزء من سلطتها القطرية لحساب السلطة الإقليمية الفوق قطرية وهذه الوحدة الاقتصادية الكاملة لم يعد يفصلها سوى بضع خطوات².

عندما وضع الاقتصاديون الأشكال الخمسة السابقة لم يشترطوا ضرورة أن تمر أي دولة تريد أن تسلك سبيل التكامل الاقتصادي وصولا للوحدة الاقتصادية، بهذه المراحل تباعا واحدة تلو الأخرى، لكن أجاز هؤلاء بل نصحوا أنه بإمكان أية دولة أن تتفادى شكلا أو أكثر من هذه الأشكال واشتروا لذلك ألا يكون الاختيار عشوائيا بل يتعين أن يدرس الوضع دراسة عميقة لكي يكون القرار متواكبا مع ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

في الأخير يمكن القول بأن أكثر أشكال التكامل الاقتصادي انتشارا هي الاتفاقيات التفضيلية باعتبارها الشكل الأول اتجاه إقامة اتحاد جمركي، حيث يتم في البداية تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات، وفي هذه الحالة تتم المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء سلع معينة من هذه الرسوم أو القيود إلى أن يتم إدراج بقية السلع ضمن هذا الإعفاء.

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² مجلة الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وينتهي الأمر بإقامة اتحاد جمركي كامل، وهو الشكل الثاني من أشكال التكامل الاقتصادي من حيث الأكثر شيوعاً.

ومن أمثلة الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات كثيرة نذكر منها مصر التي وقعت الكثير من الاتفاقيات التفضيلية بينها وبين العديد من دول العالم، في إطار جامعة الدول العربية وذلك من أجل تسهيل التجارة بينها وبين هذه الدول.

أما أقل أشكال التكامل الاقتصادي انتشاراً هو الاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية التامة، لأنه يعتبر أعلى وأرقى درجات التكامل الاقتصادي ويحتاج المرور بمراحل عديدة للوصول إليه، حيث يتطلب الوحدة السياسية بين أعضائه لنجاحه، وهو أمر صعب التحقيق وهناك تجربة قربت أن تصل إليه وهي الاتحاد الأوروبي.

الفرع السابع: مقومات التكامل الاقتصادي¹

نجاح التكامل الاقتصادي يجب توفر مجموعة من المعوقات تتمثل فيما يلي:

1. توفر موارد الثروة الطبيعية:

إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية، حيث يقوم التكامل على أساس تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد والتي توجد بين هذه الدول، فتكامل دولتين وأكثر تفتقران إلى موارد الثروة الطبيعية لن يعود بالفائدة على تلك الدول وهذا لعدم المساواة في المزايا والالتزامات، بل سيكون مجرد فتح أسواق هذه الدول لمنتجات دول أخرى، كما أن توفر هذه الثروات لا يعتبر عاملاً من عوامل نجاح التكامل، إذا لم يستغل أو يكون قابلاً للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل، إضافة لذلك فإن نجاح التكامل يعتمد أيضاً على تنوع تلك المصادر، حيث يتيح تنوع الموارد الطبيعية قرص التخصص واعتماد الدول على بعضها البعض مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

2. توفير الأيدي العاملة:

يعتبر توفير اليد العاملة المتخصصة والمدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 - 30.

كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، وبهذا يتم تحقيق أكفأ استخدام ممكن لليد العاملة، وبها يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام، ولن يتحقق هذا الانتقال لليد العاملة إلا إذا كانت مدربة تدريباً جيداً.

وتوفير اليد العاملة الفنية في الدول المتكاملة عادة ما يؤدي إلى تنمية الموارد الإقليمية والدول الأعضاء بصورة مشتركة، كما يتيح لها استخدام موارد ما بطريقة فعالة، أيضاً تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

3. توفر وسائل النقل والمواصلات:

إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء، ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية وتسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية.

إن توفير وسائل النقل والمواصلات يعتبر أمراً ضرورياً للتكامل، حيث أنها تعمل على ربط الدول بعضها ببعض وتساعد أيضاً في نقل وتصدير السلع والمنتجات الزراعية والسلع المصنعة من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، وعن طريقها يمكن كذلك تجميع الأيدي العاملة، كما تعمل وسائل المواصلات على تعزيز التعاون الاقتصادي بين المناطق المتجاورة أو المعزولة.

إنه من الضروري توفر وسائل النقل والمواصلات داخل كل دولة من الدول المتكاملة، وبين كل دولة ومجموعة الدول الأخرى الداخلة في نطاق التكامل.

4. توفر المناخ السياسي الملائم:

إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي، حيث أن ضعف الإرادة السياسية يؤدي حتماً إلى إسقاط التكامل الاقتصادي، أما توفر الإرادة السياسية فيكسر جميع العقبات التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي، حيث أن تقارب وجهات النظر السياسية بين قادة الدول يخلق جواً من الثقة، إلا أن هذا الجو لن يدوم إلا إذا كانت هناك أهدافاً مشتركة دائمة تتطلع لتحقيقها جميع شعوب هذه الدول سواء كانت اقتصادية أم سياسية.

5. إعطاء الوقت المناسب والكافي للدراسات والبحوث على كافة المستويات:

إن التكتلات التي تقوم على دراسات غير جادة غالباً ما يكون مصيرها الفشل والتفكك بعد وقت قصير، ومن هنا تظهر أهمية الدراسات والبحوث في هذا المجال، حيث أن الدراسة تستهدف معالجة

المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها لها تحديد المشكلة وعرض البدائل الممكنة، ثم تقييم تلك البدائل والتوصل إلى القرار الأمثل في ظل الظروف والعوامل المحيطة.

كما أن اختيار أسلوب التكامل الاقتصادي الملائم وفقا لظروف ومشاكل العمل المختلفة، من أهم العوامل المساعدة على نجاح تجربة التكامل.

إذ يلاحظ أن كثيرا من الدول النامية قد يدفعها طموحها إلى السعي لدرجات متقدمة من التكامل الاقتصادي لا يتناسب مع مرحلة التطور التي تجتازها، ومن ثم تكون النتيجة تعثر تلك المحاولات، مما يسبب إهدارا لمواردها الوطنية والتي هي في أشد الحاجة إليها، ومن هنا تبدو أهمية البحث عن أسلوب التكامل المناسب بين دولتين أو أكثر وذلك أخذا بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل دولة.

ويضاف إلى كل ما سبق من مقومات التكامل الاقتصادي، أن تكون هناك خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة وضرورة التجاور والترابط والامتداد الجغرافي، وتوفر حد أدنى من التجانس السياسي وتوقع تأمين وحماية المزايا الاقتصادية المرتقبة والدفاع عنها، وتوقع أو وجود خطر مشترك داخلي أو خارجي ووجود قطب أساسي لالتفاف دول التكتل حوله.

وما يمكن قوله هو أن رغم نجاعة وأهمية كل هذه المقومات لقيام تكامل اقتصادي ناجح، هو أن هناك أهمية لضرورة وجود مقومات أخرى منها تقارب مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول التي ترغب في التكامل، حتى لا تكون هناك تخوفات لدى الدول الأقل نموا من الدول الأكثر نموا وتهميش دورها في التكتل الاقتصادي والعكس بالنسبة للدول الأكثر نموا بأن لا تخشى من الدول الأقل نموا مما حققته من تنمية، وأن الدول الأقل نموا تسبب لها العديد من المشاكل والصعوبات إذا تم تحرير حركة السلع وعناصر الإنتاج، كما يجب التخلص من الاعتقاد القديم والذي يتمثل في أن العلاقة القائمة في ظل التكامل الاقتصادي تنحصر في طرف مستفيد وآخر غير مستفيد، ولكن يجب الاعتقاد بأن كل الأطراف تستفيد من هذا التكامل.

الفرع الثامن: أهداف التكامل الاقتصادي

يسعى التكامل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها اقتصادية وبعضها الآخر سياسية وعسكرية، إلا أن هناك صعوبات للفصل بين هذه الأهداف حيث يكون في غالبية الأحيان

للهدف الاقتصادي بعد سياسي يدفع نحو التكامل الاقتصادي، ويمكن حصر الأهداف الاقتصادية للتكامل فيما يلي¹:

1. توسيع حجم الأسواق:

تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكلة ضيق الأسواق وصعوبة تصريف الفائض من إنتاجها، وترى في التكتل الاقتصادي حلاً لمشكلة ضيق نطاق السوق، وعليه فبعد عملية التكامل الاقتصادي يصبح لدى الدولة سوق أوسع تشمل جميع الدول الأعضاء، ويترتب عن ذلك تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وغير المشغلة كما يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، حيث يشجع إتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تتخفف فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء².

2. تحسين شروط التبادل التجاري:

يعمل التكامل الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وذلك وفقاً لمصلحتها الخاصة، ويكسب الدول الأعضاء قوة تفاوضية أمام العالم الخارجي، خاصة عند عقد الاتفاقيات التجارية بما يحقق مصالحها بصورة أفضل³.

3. الاستفادة من اليد العاملة لتخفيض نسبة البطالة:

وهذا عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي، ويؤدي إجراء حرية انتقال اليد ما بين الدول المتكاملة إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين دول التكامل وهو ما يحقق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة في كل دولة.

4. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:

وذلك لما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائده، وكل هذا يعمل على الرفع من الإنتاج لتلبية

¹ لمزيد من المعلومات حول الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي أنظر:

محمد زاهي بشير ومصطفى عبد الله خشيم، أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي، يومية الشؤون العربية، العدد 78، 1994، ص 141.

² محسن حسنين حمزة، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث، مجلة مصر المعاصرة، العدد 326، أكتوبر 1971، ص 790.

³ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الطلب المتزايد ومن ثمة زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، ورغم ما للأهداف الاقتصادية من أهمية خاصة في دفع الدول نحو التكامل الاقتصادي، إلا أنه ليس من المنطق أو الواقع أن نتناسى الأهداف السياسية في قيام تكاملات اقتصادية، حيث أن الكل يتفق أن وراء التكامل الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية أهدافا سياسية لها تأثير كبير.

إن الصراعات القائمة بين أطراف المجتمع الدولي أو حتى الكتلت الاقتصادية الموجودة في العالم هي صراعات في أغلبها ذات أبعاد سياسية، ثم تأتي بعدها في المرتبة الموالية الأبعاد الاقتصادية.

إن العوامل السياسية يمكن أن تعيق أو تعمل على نجاح التكامل الاقتصادي بالرغم من وجود الدوافع الاقتصادية للتكامل، وعملية إعاقة أو إحباط التكامل يمكن أن تكون في بداية التكامل أو المراحل الوسطى أو حتى في المراحل النهائية للتكامل، وبالتالي فإن الأهداف الاقتصادية ضرورية ولكن ليست كافية في غياب الإرادة السياسية¹.

إن حل المشاكل الاقتصادية التي تعترض الدول في علاقاتها مع العالم الخارجي أو مع شركائها في التكامل الاقتصادي، غالبا ما تكون بوسائل سياسية أو تحت تهديدات وضغوط سياسية.

الفرع التاسع: آثار التكامل الاقتصادي

من أهم آثار التكامل الاقتصادي نجد:

أ. في مجال الإنتاج:

- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التوسع في المشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية المرتفعة عن المشروعات الأقل كفاءة، مما يحقق رفع مستوى معيشة الأفراد في تلك الدول وكذلك رفع مستوى رفاهيتهم.
- يتيح إمكانية قيام مشروعات كبيرة ليس من السهل على دولة منفردة أن تقوم بها.
- يمكن إعادة هيكلة الإنتاج والتخصص وتحقيق تخفيض كبير في التكلفة الإنتاجية.
- تنمية التجارة بين الدول الأعضاء.

ب. في مجال معدل التبادل الدولي:

- تؤدي عملية التكامل إلى تحسين مركز الدولة المتكاملة في قدرتها على المساومة وبالتالي يمكنها استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل، كنتيجة لكبير حجم الكميات المستوردة وتصدير

¹ BALASSA B., The theory of economic integration, op. cit., pp. 103 – 104.

السلع الوطنية بأسعار أعلى مما لو كانت كل دولة عضو تواجه الأسواق العالمية على انفراد، ويؤدي هذا إلى تحسن معدل التبادل الدولي السلعي للدول الأعضاء.

ج. في مجال إتساع حجم السوق:

- فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لاتساع السوق وكبير حجم المشروعات عند التكامل، فإنه يلاحظ أن الدافع الأساسي لقيام التكامل هو صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على امتصاص السلع المنتجة، ومن ثم فإن هذه السلع إذا لم تجد لها سوقا خارجية يمكن أن تستوعبها، فإن ذلك يؤدي إلى تكديسها وعدم تصريفها، مما يسبب خسائر وأضرار جسيمة للاقتصاد لذا يصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتوسيع نطاق السوق وخلق طلب إضافي جديد على السلع المنتجة في المشروعات الإنتاجية، ويمكن للتكامل أن يتيح الوسيلة الأفضل لذلك، حيث ينتج عنه اتساع السوق وفتح المجالات أمام منتجات كل منها في أسواق الدولة أو الدول الأخرى، وبالتالي تصبح جميعا كسوق واحدة، ويؤدي اتساع حجم السوق إلى قيام صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل¹.

المطلب الثاني: العولمة في النظام العالمي الجديد

شكلت مرحلة أعقاب الألفية الثالثة منعطفا حاسما في حركة مسيرة النظام العالمي الجديد، الأمر الذي حتم على دول العالم وتكتلاته الإقليمية اتخاذ قرارات جماعية وفردية صعبة وجزئية غير مسبوقة أحيانا، من أجل مواجهة متطلبات وآليات العمل خاصة بهذه الحقبة المعقدة والمتداخلة.

الفرع الأول: تنامي ظاهرة العولمة

ساهم تردي الأوضاع الاقتصادية خلال عقد الثمانينات في التشكيك في قدرة النظام الاقتصادي العالمي على تحقيق النمو المستمر، ومع بداية عقد التسعينات بدأ الحديث من جديد عن بروز نظام عالمي جديد واكب تغيرات جذرية على مستوى معادلات القوى العالمية، كاختفاء أكبر معسكر سياسي إيديولوجي اقتصادي في العالم ألا وهو المعسكر الشيوعي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منفردة على هرم المنظومة الدولية.

¹ بركات أحمد الفر، التكامل الاقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر، 1980، ص 7.

تزامن مع هذه التغيرات السياسية ثورة هائلة في نظم الاتصال والمعلومات وحركة عالمية مندفعة بقوة في مجال تحرير جميع هذه التغيرات لظهور مفاهيم ومسميات معاصرة. ليس من المستغرب أن تكون المصطلحات الجديدة مثل "العولمة" أو "الكوكبة" أو "الأقلمة" أو "القرية الصغيرة" مختزلة أو مختصرة في كلمة واحدة كتعبير عن حجم الاختزال والتقارب الكبير، الذي أخذ يربط كل الأطراف سواء كانت دولا أو تنظيمات إقليمية وعالمية شركات أو أفراد وجماعات¹.

الفرع الثاني: مفهوم العولمة

قد يكون من الصعب حصر تعريفات وتفسيراتها، إذ أنها عمليا ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوها المتعددة، لكن هذا الغموض الذي يكشف جوهر العولمة وتفصيلها الدقيقة لم يمنع الأدبيات من تحديد الخطوط الرئيسية وأهم الملامح المرتبطة بها. في هذا الصدد تعتبر العولمة نتيجة طبيعية ناجمة عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد، وتتغير تبعا للخصائص والوظائف التي يقوم عليها هذا النظام².

تبعا لهذا التعريف فإن العولمة تعني تغيير الاتجاه الذي يسير إليه العالم من المحافظة على النظام والأمن عبر التنظيمات والأخلاق العسكرية، إلى مهمة تحقيق الرفاه العالمي ونقل الثقافة في إطار التكامل الدولي وهيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب، أما من الناحية الهيكلية فيمكن أن يشار إلى أن العولمة هي النظام الذي يتراجع في ظلّه دور الدولة القومية وتتكمش فيها سلطة السيادة والغلبة في مواجهة قدرات الأفراد، مقابل تنامي دور القطاعات والشبكات الفردية الخاصة والمسجلة بقوة المعلومات وتقنية الاتصالات العاملة في إطار منظمات غير حكومية عبارة للقارات.

حسب "سيمون رايش Simon Riech" العولمة هي بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وتراجع وظائف الدولة وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر) وتكامل أسواق رأس المال.

ويضيف "فرانسيسكو فوكوياما Fransisko Fukuyama" بعدا آخر لمفهوم العولمة معتبرا إياها وسيلة لهيمنة القيم الأمريكية على العالم، وفي هذا الصدد يعتبر "فوكوياما" العولمة نتاجا للمعركة

¹ عبد الله إسماعيل صبري، الكوكبة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2، 1998، ص 8.

² ع. م. عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 25.

الأيدولوجية التي سادت العالم سيما خلال القرن العشرين والتي تمخضت عن انتصار الحداثة والديمقراطية، وبالتالي فإن النظام العالمي الجديد هو الإطار الهيكلي الذي يكفل انتشار الفكر الغربي الليبرالي والتقنية الغربية.

بينما يضع "ريتشارد هيجوت Richard Higgot" تعريفاً أكثر شمولية لظاهرة العولمة التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقاً تاريخياً تقع في إطاره جملة من الأحداث.

ويصف "هيجوت" العولمة بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل في طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعي، وفي ظل هذا فإن العلاقات الاقتصادية العامية سوف تستقر في نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد في آلية عملها على الترابط التقني المتلازم عبر الحدود الوطنية، وسيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنولوجية في العالم¹.

انطلاقاً من التعريفات التي ذكرناها يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة، تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما نحملة كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

مما سبق، يمكن اختصار المدى الأبعد لمفهوم العولمة بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية أمام مواردها وأولوياتها ورعاياها.

يبدو جلياً أن البعد الاقتصادي هو الجانب الأهم والأخطر على الإطلاق في مفاهيم العولمة وتطبيقاتها الجديدة رغم تنوعها وتفاوت تعريفها، وبناء على ذلك يمكن تحديد تضاريس خارطة العولمة الاقتصادية من خلال زاويتين رئيسيتين هما الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي بحيث تقف أمريكا على رأس الهرم ثم تليها أوروبا ثم اليابان، أما إدارة الاقتصاد العالمي أصبح يتحكم فيها الثالوث الاقتصادي العالمي والتكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.

¹ ر. هيجوت، العولمة والأقلمة، سلسلة محاضرات الإمارات (25)، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص ص 6 -

المطلب الثالث: العولمة المعالم والاتجاهات

عرفت المرحلة الراهنة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموماً والنظام الاقتصادي العالمي خصوصاً، تنبأ عن بداية قيام نظام اقتصادي معولم يتميز بمعالم اتجاهات تختلف عن تلك السائدة من قبل.

الفرع الأول: الاتجاهات العامة للعولمة

أصبح يتحكم العالم اتجاهان مترابطان وإن كانا منفصلين هما: العولمة والتحرير الاقتصادي، وهذان الاتجاهان ماضيان في تبديل الظروف وتشكيل السلوك الاقتصادي، على مستوى الأعمال والتجارة في العالم وعبره، وأصبحت أكثر التصاقاً وتأثيراً بمسارات الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمية بحيث أصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس بل ويرتبط بمدى المشاركة والانخراط بمسارات هاذين الاتجاهين.

أولاً: لا بد من الإشارة هنا، إلى أن اتجاه العولمة، الذي أصبح سائداً بل مسيطراً على العالم حالياً، لم يكن وليد الصدفة، وأن عودة الحلم الذي رافق الإنسان المهياً والمتطلع والساعي، منذ القدم لتوسيع مداه في التنقل والاتجاه والاستثمار والاستغلال والاستفادة والإقامة ونقل الثروات وتحقيق الأرباح وتأمين الأسواق وفتح آفاق أوسع أصبح ممكناً نتيجة لتفكك مجموعة الدول الاشتراكية، وتراجع مفهوم الاقتصاد المركز أو الموجه ليحل محله مفهوم اقتصاد السوق واعتماده كأداة أساسية للتنمية وبكل مكوناته وأدواته ومؤسسته وأهدافه ونشاطاته المعتمدة.

ثانياً: انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً، وماله من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة خاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقاً إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية، والاتجاه إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآلياته وكذا الليبرالية السيامية.

ثالثاً: الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، مما يدفع نمو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات.

رابعاً: من خلال إلقاء نظرة شاملة على الأوضاع العالمية، يمكن القول والملاحظة أن العالم أصبح أكثر غنى من ذي قبل، وأن الرقي التقني أصبح أكبر من ذي قبل وأكثر انتشاراً، وأن الفروقات الاقتصادية أصبحت أكثر حدة وشدة مما كانت عليه وأن توزيع الدخل العالمي أصبح أقل توازناً وأقل عدلاً، وأن هناك هوة كبيرة وكثيية مهيمنة على العالم، من المحتمل أن تمثل تهديداً جدياً للنمو المتحقق والتطور المستمر مستقبلاً وبالمقابل يمكن الملاحظة أن بلدان العالم أصبحت تتوزع بشكل على النمو التالي¹:

1. الدول الصناعية المتقدمة، التي التزمت بمبادئ الاقتصاد الحر سابقاً ودافعت عنه وعملت على نشره، وهي التي تقود التطورات العالمية وتصيغها بالشكل الذي يتناسب معها، فهي تمتلك مصلحة أكيدة وكامنة من تعميمها، نشرها واعتمادها من قبل أكبر عدد ممكن من البلدان فهذه الدول قد هيأت ذاتها مسبقاً وهي بالتالي مستفيدة منها ومعتمدة عليها كمحرك ودافع لتفعيل مداخلها الاقتصادية وتنشيط مؤسساتها القائمة.
2. الدول الصناعية الجديدة والتي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة وأحرزت تطورات عديدة بفضل عوامل كثيرة، هذه الدول استوعبت خلفيات عملية العولمة وهي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الانخراط والمشاركة الواسعة بالتطورات العالمية الجارية، وهي الآن تواجه منافسة قوية من الدول السابقة كما أنها تمثل منافساً هاماً له.
3. الدول التي كانت تعرف بالدول الاشتراكية أو صاحبة فكر الاقتصاد الموجه أو الموجه أو المركز، هذه الدول هي في مرحلة انتقالية وتحول مستمر في الغالب، ورغم القاعدة التقنية التي تمتلكها، فإن غالبيتها تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة نظراً للانقلاب السريع الذي أصاب اقتصادها وأدخلها في متاهات عديدة.
4. الدول النامية التي تعاني من مشاكل لانتقالية واجتماعية كبيرة، وهذه الدول في معظمها ما تزال تصارع وتتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة.

الفرع الثاني: معالم وسمات العولمة الاقتصادية

عند التأمل في المرحلة الحالية، نجد أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم والخصائص ما يميزه عن المراحل السابقة وإن كان تبعضها استمدت جذورها من الماضي ويمكن تلخيص هذه المعالم والخصائص كما يلي²:

¹ أوراق اقتصادية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، العدد 13، سبتمبر 1997، ص 186.

² Jacques ADDA, Mondialisation de l'économie, Tome 1, Casbah, Alger, 1998, p. 5.

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة، حيث انهارت القوى الشيوعية وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم يشهد نوعاً من تعددية الأقطاب Multi-polarsystem والأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان.

ووفقاً لهذه السيناريوهات فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة ويسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها، بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تليها كل من أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين¹، ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في التربع على القمة الهرمية وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ثانياً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل

إن وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية ساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق وبالتالي كان من شأن هذا زيادة درجة الاعتماد المتبادل "interdépendance" بين دول العالم المختلفة وينطوي هذا المفهوم على معنى تعاضد التشابك بين البلدان المتاجرة.

ثالثاً: التقسيم الجديد للعمل الدولي

اتسم النظام الاقتصادي العالمي بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي، تتمثل في تخصص بعض البلدان في المواد الأولية والسلع

¹ محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، 1996، ص 51.

الغذائية وتخصص بلدان أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلدان النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع بينما تتمتع البلدان المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية. وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة وما يحتاجه نوع من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة.

رابعاً: الثورة التكنولوجية وتعميق العولمة الاقتصادية¹

يشهد العالم حالياً ثورة عالمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة، وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية وبالخصوص في جانبها المعلوماتي دوراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

خامساً: تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات

أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط وعابرة للقارات أو القوميات، من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

سادساً: الترتيبات الإقليمية الجديدة

لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكلت أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريباً، نجد الاتحاد الأوروبي الذي أصبح أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية، والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر في يناير 1989 وتطور في فبراير 1991 ليضم كل من الولايات

¹ سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص 43 - 44.

المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك والمعروف باسم (النافتا) NAFTA، وهناك محاولات أخرى لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية.

وهناك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا، وغرب الباسيفيك، والذي يبرز دور النمر الآسيوية ومعهم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الجديد¹.

المطلب الرابع: آليات العولمة الاقتصادية

إن المتأمل للتحويلات الاقتصادية العميقة الحالية، يلاحظ أن هناك اتجاهات جديدة أصبحت تتحكم في أداء منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هذه الاتجاهات أدت إلى تحولات في وظائف آليات العولمة وخلق وظائف جديدة.

الفرع الأول: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ثلاثة أضلاع أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي ممثلاً بصندوق النقد الدولي، والنظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثم النظام التجاري الدولي ممثلاً في منظمة التجارة العالمية.

1. صندوق النقد الدولي:

تأسس عام 1944 وبدأ مزاوله نشاطه عام 1947، ويعتبر الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي وتسيير نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتصحيح الاحتلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

2. البنك الدولي:

أنشأ سنة 1944 بعد التوقيع على اتفاقية بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وبدأ أعماله سنة 1946، من أبرز أهدافه تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات فيها وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض.

¹ ناصف محمد حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995، ص 118.

وقد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة وفي المقابل باتت حصة الدول النامية متواضعة جدا، حيث أصرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين المالييتين¹.

3. منظمة التجارة الدولية (WTO):

شهد العالم مع مطلع سنة 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ، حيث تحولت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي يكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) وصندوق النقد الدولي (FMI)، كما ستتولى المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة الأوروغواي وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، وتعتبر منظمة التجارة العالمية حاليا المرجع التجاري الاقتصادي الأعلى الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية لمعظم الدول.

الفرع الثاني: التحول في وظائف آليات العولمة

يلاحظ في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة الاقتصادية.

أولاً: التحول في النظام النقدي الدولي

تتلخص أهم التحولات في النظام النقدي الدولي في ما يلي:

1. منذ انهيار نظام النقد الدولي الذي اتفق عليه في بريتون وودز، في عام 1971 وتقنين نظام التقويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة خصوصا في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة.
2. الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية وهي الدولار أصبح مصدرا للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية، استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام والعمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية، لهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب.

¹ شهاب محمد محمود، المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص 121.

3. تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، ومنها أنه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي خاصة في الأجل القصير والمتوسط، وبحكم أن سياسات الصندوق التي يضعها في برامجها تميل لأن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة النظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال¹.

ثانياً: التحول في النظام المالي الدولي²

هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر باعتباره مصدراً من مصادر التمويل الغير منشئة للمديونية، ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض.

ثالثاً: التحول في النظام التجاري الدولي

أهم ما ميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه وبعد سنة 1994 وبداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية، شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضاً السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنتجات والملابس إضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثالث: التحول في إستراتيجية التنمية

إن التحول من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير، هو نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة والفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية، ويأتي هذا التحول بصفة خاصة في عدد كبير من الدول النامية نتيجة تحقيقها معدلات نمو عالية وهي البلدان التي انتهجت إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة.

¹ سعيد النجار، النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة، 1996، ص 23.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 71.

المطلب الخامس: أدوات العولمة الاقتصادية

أصبح تنظيم وتسيير الاقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات بدل الدول وحركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، كل هذه الأدوات ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات

برزت الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير في أواخر القرن 19¹، تزايد عددها وفروعها مع نهاية التسعينات (1999)، حيث قاربت 60 ألف شركة أم و500 ألف مؤسسة أجنبية فرعية، ويرجع أصول 90% منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان وتسيطر على صناعة الإلكترونيات والتجهيزات الكهربائية والسيارات وإنتاج البترول والكيماويات والأدوية ووسائل الاتصال، باعتبارها من الآليات المساعدة في تحرير التجارة الخارجية بالنظر إلى حجم نشاطاتها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبالتالي تحكمها في التبادلات التجارية بالنظر إلى ضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80% من إجمالي مبيعات العالم.

لقد أدى ازدياد دور الشركات المتعددة الجنسيات إلى فرض رقابتها وهيمنتها على التجارة الدولية، وإلى بسط سيطرتها شبه الكلية على تدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج، مما يسهل لها عمليات تهريب رؤوس الأموال عن طريق عملية تحويل الأرباح والأموال بمختلف الطرق من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية المتطورة.

الفرع الثاني: الإقليمية الجديدة

مع مجموعة التغيرات والتحولات ومع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت الإقليمية الجديدة على نمو واضح، لكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية.

1. التكتلات الاقتصادية الكبرى:

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم السمات والأدوات التي تميز النظام العالمي الجديد وسنستعرض باختصار بعض النماذج منها:

¹ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، 2000، ص 133.

أولاً: التكتل الاقتصادي الأوروبي

هو من أكبر وأهم التكتلات الاقتصادية والذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة بعد 50 سنة من النشاط بدأ من مشروع شومان وصولاً للوحدة النقدية (اليورو)، مع بداية الألفية الثالثة¹.

ثانياً: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)²

جاءت اتفاقية نافتا سنة 1991 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989، هذا التكتل وخلافاً للتكتل الأوروبي يترك الباب مفتوحاً أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام، وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ابتداء من يناير 1989 جاء بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل الولايات المتحدة وكندا.

ثالثاً: التكتل الاقتصادي الآسيوي³

في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية، تعرف التكتلات في هذه القارة تطوراً وتغيراً مستمراً واهتماماً كبيراً سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الآسيوية الصاعدة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، ويهدف هذا الاتجاه إلى رغبة الدول الآسيوية لحماية نفسها من التكتلات الأخرى وخاصة من التكتلات الأمريكية والأوروبية ومن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وفي هذا الإطار يمكن إيجاد محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفيك، المحور الأول يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق آسيا والمعروفة باسم الآسيان ASEAN، والمحور الثاني نجده في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة اختصاراً باسم APEC والذي أصبح حالياً تكتلاً عابراً للأقاليم بحيث انضمت دول من خارج آسيا.

❖ رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN: وتتكون الرابطة من سبعة دول هي تايلاندا وسنغافورة

وماليزيا وبروتاي، وأندونيسيا والفلبين والفيتنام.

¹ أحمد علي غنيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص 98.

² TURP D., L'accord de libre échange nord américain, A. F. DI., Paris, 1992, p. 46.

³ خلاصة الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي 1994، القاهرة، 1995، ص ص 192 - 193.

❖ **تكتل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية APEC:** يتكون هذا التكتل من 13 دولة بعد أن انظم الفيتنام إليه سنة 1995 بالإضافة إلى دول رابطة الآسيان ASEAN نجد اليابان، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية ونيوزيلندا.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل بالدراسة والتحليل والمقارنة بين اتجاهين متناقضين في سياسة التجارة الخارجية وهما المذهب الحمائي والمذهب الحر، فالمذهب الحمائي يرى أنه من الضروري حماية الاقتصاد الوطني من بعض المؤثرات الخارجية وفقا لما تقتضيه السياسة العامة للدولة خاصة فيما يتعلق بحماية الصناعة الناشئة التي لا تقوى في بداية نموها على المنافسة الأجنبية، وهو ما يستلزم اللجوء إلى بعض الأساليب كالحواجز التعريفية أو غير التعريفية للحفاظ عليها.

يقدم أنصار المذهب الحمائي مجموعة من الحجج الداعمة لموقفهم في فرض الحماية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، إلا أنه من الضروري أن يتبين أفق النجاح في فرض الحماية على الصناعة المحلية وإلا فإنه سوف يظهر مستقبلا بأن الدولة تحمي صناعة لا يمكن لها في يوم من الأيام أن تقوى على المنافسة في حالة فتح السوق الوطني، وهو حال غالبية الدول النامية إن لم نقل كلها والتي اتبعت هذا المنهج لعقود من الزمن.

أما أنصار المذهب الحر فيرون ضرورة تحرير التجارة الخارجية من كل القيود التي من شأنها إعاقة تدفق السلع فيما بين الدول، كون أن ذلك يتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل، كما أن حرية التجارة تحول دون قيام وانتشار الاحتكارات كما تنمي بالمقابل روح الإبداع والمنافسة وتحقيق منافع على المستوى الدولي.

في حقيقة الأمر المذهبين هما وجهان لعملة واحدة وهو ما يتجلى من خلال تاريخ السياسة التجارية الدولية، فوجد أنه كلما تعرضت مصالح أنصار الحرية للخطر فإنهم ينقلبون على أنفسهم وينادون بضرورة فرض الحماية ويطالبون الآخرين بضرورة تحرير اقتصاديتهم، والتخلي عن الإجراءات الحمائية التي تحول دون توسع التجارة الدولية وتتسبب في أزمات اقتصادية للدول الصناعية.

وما يؤكد ذلك هو وجود مؤسسات دولية لتسيير التجارة العالمية والمتمثلة في الجات (GATT) وبعدها منظمة التجارة العالمية (OMC)، والتي منذ نشأتها تسهر على إرساء قواعد حرية التجارة وتمنع كل الممارسات التي تعيق حركة وانسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول خاصة النامية منها، والتي تحولت مع مطلع التسعينات إلى اقتصاديات منفتحة على العالم الخارجي لتبني قواعد اقتصاد السوق، وهو الأمر الذي ساهمت فيه مؤسسات رأسمالية أخرى بالضغط على الدول لتبني هذا المنهج والمتمثلة في صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) عن طريق

التدخل في السياسات الاقتصادية للدول المدينة التي تلجأ إليهما لطلب المساعدات المالية من خلال فرض شروط مقابل هذه المساعدات، وتمثل هذه الشروط في تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

هذه المؤسسات الثلاثة (OMC, BIRD, FMI) تشكل ما يعرف بثالوث العولمة وهو النظام الاقتصادي العالمي الجديد المؤسس عقب الحرب العالمية الثانية لإدارة اقتصاد العالم في الألفية الثالثة. بالنسبة للدول النامية ونظراً لحرصها الشديد على اتخاذ موقع يحقق لها أهدافها المرسومة لخطة التنمية المنتهجة، فإنها تلجأ إلى الرفع من دور سياستها التجارية سواء الأخذ بالحماية أو اللجوء إلى الحرية أو المزج بين السياستين بحسب الظروف والحالة التي تراها مناسبة لذلك، إضافة فإنها تقوم في نفس الوقت بانتهاج إستراتيجيات إنمائية تحقق لها العائد والمكسب لانتاجها الوطني من خلال اللجوء إلى الداخل أو الانفتاح على الخارج أو المزوجة بينها.

ولكون التجارة الخارجية عن طريق تفعيل الإستراتيجية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد، نجد الدول النامية تسعى جاهدة للرفع من قيودها للاستفادة من المكاسب التي تتيحها التجارة الخارجية في الساحة الدولية.

ومنه يمكن القول أنه على الدولة أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها، وأن لا تكون متطرفة نحو التقييد ولا مطلقة في التحرير أيضاً وإنما تكون وسطاً لتخدم مصالحها وتطلعات شعوبها المستقبلية.

الفصل الثالث:

تحرير التجارة الخارجية
الجزائرية في ظل التغيرات
والتكتلات الدولية والإقليمية

تمهيد:

بعد انهيار سياسة الاقتصاد الموجه، أصبحت الوجهة المفضلة هي اقتصاد السوق والاستثمار والأسواق المالية وعولمة التجارة، كان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذا التوجّه، وتعمل جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي، والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية، إضافة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها.

خلال كل هذه الصعوبات التي عاشتها البلاد، ظهر اقتناع السلطات الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق تحرير تجارتها، بعد أن قطعت شوطا كبيرا في القيام بعدة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ الغير مجدية في بداية الثمانينات، مما جعلها تفقد وقتا وفرصا ثمينة للنجاح في تلك المحاولات، ثم عرفت بعد ذلك نوعا حادا من الإصلاحات في بداية التسعينات، للتحويل إلى اقتصاد السوق الذي رافقته تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية، إلا أنه كان لا بد من القيام به من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الجودة في إنتاج السلع والخدمات حيث تم اللجوء إلى نصائح صندوق النقد الدولي الذي كان هدفها الحد من النتائج السلبية.

وعليه فقد اتجهت الجزائر انطلاقا من بداية التسعينيات إلى تبني مبدأ حرية التجارة الخارجية ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها من أجل الانفتاح على العالم الخارجي وتفاعلها ضمن التكتلات الإقليمية، مع إعادة النظر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومواصلة المفاوضات حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقيادتها بصورة سليمة والتي من شأنها فتح آفاق واسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بناء على معطيات السوق المحلي وواقع مؤسساتها الاقتصادية.

ذلك لأن الدور التنموي الهام الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية باعتباره الوسيلة الأساسية لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية.

كل هذا يوجب على الجزائر وضع إستراتيجية مستقبلية وآنية من خلال تطبيق سياسات تمكن من حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المرجوة، والتخلص تدريجيا من الاعتماد على قطاع النفط.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

لذا سنحاول في هذا الفصل عرض المسار الذي انتهجته الجزائر في سبيل تحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على العالم وللأجل ذلك اتبعنا الخطوات التالية:

- **المبحث الأول:** التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق
- **المبحث الثاني:** آثار الشراكة الجزائرية الأوروبية ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري
- **المبحث الثالث:** الجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية
- **المبحث الرابع:** أثر منظمة التجارة العالمية على سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق

بعد انهيار سياسة الاقتصاد الموجه، أصبحت الوجهة المفضلة هي اقتصاد السوق والاستثمار والأسواق المالية وعولمة التجارة وكان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذا التوجه وتعمل جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية، إضافة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها. فمن خلال الصعوبات التي عاشتها البلاد، ظهر اقتناع السلطة الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق تحرير تجارتها، بعد أن قطعت شوطا كبيرا في القيام بعدة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ غير المجدية في بداية الثمانينات وبشكل واضح مما جعلها تفقد وقتا وفرصا ثمينة للنجاح في تلك المحاولات، ثم عرفت بعد ذلك نوعا حادا من الإصلاحات في بداية التسعينات للتحويل إلى اقتصاد السوق الذي رافقته تغيرات كبيرة وعدم الاستقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية، إلا أنه كان لابد من القيام به من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الجودة في إنتاج السلع والخدمات.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد السوق ومبادئه

سننتقل إلى عرض مفاهيم اقتصاد السوق والمبادئ التي يركز عليها.

الفرع الأول: تعريف اقتصاد السوق

لم يعد مفهوم مصطلح "السوق" يعني المكان الذي تباع فيه السلع وتشتري¹، ولا المراحل التي تمر بها السلعة بين المنتج والمستهلك، بل تعدى ذلك إلى الطريقة المجردة التي تم بموجبها عمليات بيع السلع وسراؤها وتحديد أسعارها، دون الاهتمام بأية تغطية جغرافية معينة، فقد ينطبق على جزء من الاقتصاد أو على الدولة كلها أو حتى على الاقتصاد العالمي، واقتصاد السوق "لا يعني ترك إدارة النشاط الاقتصادي أو غلبته للقطاع الخاص، وإنما هو نظام متكامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويفترض توفر المعلومات وسرعة وحرية تداولها، كما يفترض أن تكون الأسواق حرة والوصول إليها متاح لجميع المتعاملين، كما أن وجود نظام السوق يجب أن يتيح المنافسة"².

¹ مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد، التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008، ص 59.

² مصطفى عبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

لقد اضطرت البلدان التي توجد في مرحلة انتقال إلى الاقتصاديات السوقية لتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي على الصعيد الكلي في نفس الوقت الذي كانت فيه منهمكة في تغييرات ضخمة لمؤسساتها¹، ويتسم هذا الانتقال بثلاثة عناصر: الاستقرار الاقتصادي، تحرير الأسعار والأسواق، التغيير المؤسساتي العميق، فبذلك وجب عليها تنفيذ سياسات استقرار في غمرة تغييرات عميقة في المؤسسات السياسية والإطارات النظامية لاقتصادياتها.

إن عملية التحول نحو اقتصاد السوق يصاحبها ظهور فئة اجتماعية متميزة تتمثل في أرباب العمل والتي بازياد نفوذها الاقتصادي والمالي ستبدأ أكثر فأكثر بالمطالبة بالانفتاح السياسي بغية المشاركة في اتخاذ القرارات والوصول للسلطة بهدف حماية وتكريس مصالحها الاقتصادية، بذلك كله نجد أن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تعني عموماً²:

- تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق وإعادة تخصيص الموارد الأكثر الاستخدامات فاعلية.
- تحقيق إدارة فعالة للمشروعات وكفاءة اقتصادية ويكون ذلك عادة من خلال الخصخصة.
- فرض قيود متشددة على الميزانية، مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة.
- إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد التنظيمية الشفافة لدخول السوق.

الفرع الثاني: مبادئ اقتصاد السوق

- **المصلحة الذاتية:** وهي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية، وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتقدير الدوافع الذاتية للفرد.
- **الحرية الاقتصادية:** ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء وفي أي وقت.
- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** ويقصد بها في الفكر الرأسمالي حق الفرد في امتلاك واستخدام وسائل الإنتاج المملوكة بالشكل الذي يتحقق مع مصلحته الشخصية، على هذا الأساس يقوم اقتصاد السوق بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها.

¹ لازاك بالسرويز أي آل Lezek Balcerowicz، "اقتصاديات انتقالية"، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 01.

² لمياء زكري وفضيلة عكاش، آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسبية بن بوعلی، الشلف أيام 16 و 17 ديسمبر 2008.

- المنافسة والمبادرة الحرة: حيث أن المنافسة تسمح بالديناميكية وتمارس على المستويين الوطني والدولي، أما المبادرة الحرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتتمى قدرات الإبداع، فالدول الأكثر تقدما هي التي تدافع عن المبادرة الحرة، المنافسة والسوق.

الفرع الثالث: موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاد السوق وذلك من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به، حيث تعمل على عرض الفائض من الإنتاج الوطني، فتحصل الدولة على موارد الصرف الأجنبي بالطلب على هذا الفائض من الأسواق الأجنبية من جهة ومن ثم تستطيع تمويل حاجات الاستهلاك النهائي للأفراد والاستهلاك الإنتاجي الضروري للمؤسسات من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والحصول عليها من الأسواق الأجنبية من جهة ثانية.

إن قطاع التجارة بنوعيه الداخلية والخارجية شأنه شأن قطاع الإنتاج، يعتمد على الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، التي تقتضي حرية الأفراد في ملكيتهم لكل أنواع الثروة المادية والتي يقرها القانون ويحميها ويترتب على هذه الملكية حق المالك في البيع والشراء والاستغلال في إطار القانون، كما تقتضي أيضا حرية الإنتاج والاستهلاك التي تعتبر نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية، فمالك عنصر الإنتاج له أن يستغله في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي يدفعه في ذلك للحصول على أكبر ربح ممكن.

إذا كانت التجارة الداخلية ترتبط بأسلوب الإنتاج السائد في المجتمع وبشكل الملكية والعلاقات الاجتماعية التي تعكس هذا الشكل، فهي بذلك عملية أساسية في النشاط الاقتصادي، وتلعب الدور الحاسم والمحرك في توجيهه وتؤثر في جميع نواحي الحياة الاقتصادية خاصة على مستوى الإنتاج وذلك من خلال تأمين تصريف المنتجات وتوفير الدافع إلى مواصلة الإنتاج، والحرص على تطويره وتقديمه.

المطلب الثاني: الجزائر واقتصاد السوق

الفرع الأول: تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق

كانت نية الجزائر للدخول في اقتصاد السوق ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 وفي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما إلى صندوق النقد الدولي حول السياسة الاقتصادية والمالية للجزائر في 21 أوت 1990، وقد وافق مجلس إدارة المؤسسات على هذه

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

السياسة في 03 جوان 1991¹، وبما أن الجزائر كانت تعول على أسلوب التخطيط في تسيير اقتصادها الذي يعتمد على التوجه المركزي من حيث توزيع عناصر الإنتاج في مختلف الاستخدامات، فإن تطبيق اقتصاد السوق لم يكن بالأمر الهين، حيث تكمن الصعوبة في إخضاع حرية اقتصاد السوق لقيود التوجه المركزي، فتغيير الاقتصاد من نظام موجه إلى آخر حر لابد من إحداث تغييرين كبيرين في العلاقات الإنتاجية القائمة ولابد من وقت للتكيف مع العلاقات الجديدة.

مما لا شك فيه أن دور الدولة في الاقتصاد يختلف في النظام الاشتراكي كما هو في النظام الرأسمالي، فلا تستطيع أن تكون المنتج والمسير، وفي نفس الوقت تؤدي وظائفها في تنظيم وممارسة السلطة وإرضاء جميع الأطراف (في مجال التربية، الصحة، البنى التحتية الاقتصادية والثقافية والعدالة والأمن... إلخ)²، كما تختلف الآثار والنتائج المترتبة عن ذلك في كلا النظامين حيث يتطلب بناء اقتصاد السوق من الدولة أن تنسحب من المجال الاقتصادي وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وذلك بتكريس مجموعة من المبادئ الليبرالية التالية³:

❖ **مبدأ حرية التجارة والصناعة:** قامت الجزائر بتكريس هذا المبدأ في المادة 37 من الدستور سنة 1996⁴، والتي تنص على أن "حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون".

❖ **خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية:** تطورت نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخصوصية، حيث انتقلت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات، ثم التخلص منها جزئياً أو كلياً، وتهدف هذه العملية إلى تكثيف النسيج الصناعي، إعادة التوازن للقطاعات وتخليص الدولة من الثقل المالي الذي يتسبب دائماً في الخسائر الدائمة للقطاع العام، ومن هنا تأتي وصفة صندوق النقد حيث يوصي بتصفية الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص⁵، وقد ظهرت فكرة الخصوصية في الجزائر لأول مرة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي نص على إمكانية فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين الخواص بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)، مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص 208.

² MOUHOUBI Salah, «L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques», Office des Publications Universitaires, Algérie, 1998, p. 51.

³ لمياء زكري، فضيلة عكاش، مرجع سبق ذكره.

⁴ www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

⁵ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 58.

الخواص، ثم صدر دستور عام 1996 الذي نص على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بذلك انطلقت عملية الخوصصة منذ سنة 1996 بمجموعة من المؤسسات وذلك بعد المصادقة على برنامج الخوصصة سنة 1995.

❖ **إزالة الاحتكارات العمومية:** دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، في سبيل إزالة الاحتكارات العمومية بصفة تدريجية وفتح معظم النشاطات التي كانت حكرا على الدولة أمام المبادرة الخاصة.

❖ **إلغاء النصوص المقيدة للاستثمار:** يتضح جليا أن الاستثمار الخاص في الجزائر طوال هذه الفترة عانى من الإقصاء والتهميش، فلم يسمح له بالتدخل سوى في القطاعات الثانوية، وأخضع لنظام رقابة صارم، ثم استمر الوضع إلى غاية صدور قانون الاستثمارات سنة 1993 وبذلك انسحبت الدولة بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات التي أخضعها لنظام قانوني استثنائي لتصبح بعد ذلك خاضعة لإجراءات بسيطة من شأنها تشجيع الخواص للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي الذي يعرف بأنه تلك المشاريع التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشراكه في رأس مال المشروع لجزء كبير له حق الإدارة، وحسب معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال¹.

❖ **تكريس مبدأ حرية الأسعار:** تتدرج عملية تحرير الأسعار في إطار بناء اقتصاد السوق، بحيث وجب التخفيف من حجم تدعيم الدولة للأسعار لأسباب سياسية أو اجتماعية، وتقادي أخطار التضخم، من أجل ذلك وفي سنة 1989 صدر القانون 12/89 المتعلق بالأسعار الذي اعتبر لبنة أولى في تحرير الأسعار، ثم بعدها تم التحرير الحقيقي لأسعار السلع والخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة، إلا أن الدولة تتدخل لتقيد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التمويل بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة².

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1989/29 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 1989، ص 758.

² ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003، ص 25.

❖ **مبدأ حرية التعاقد:** صدر القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والذي أخضعها للقانون المدني والتجاري، وبذلك أصبحت تتمتع بحرية في التعاقد.

لكن عند تغيير النظام الاقتصادي يجب أيضا تغيير المجتمع، ففي اقتصاد السوق مفهوم الملكية يصبح فكرة واضحة، فهناك الملكية الخاصة والعامة وكلاهما محميتان من طرف القانون وتصبح مسؤولية الفرد كاملة والمبادرة الخاصة أساسا لتكوين الثروة، وشيئا فشيئا تفقد الدولة احتكارها على الأنشطة الاقتصادية ثم عن احتكارها لاتخاذ القرارات سواء فيما يخص الاستثمار أو الاستهلاك¹.

المطلب الثالث: دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر، وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق سنستعرض هنا دوافع وأسس تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: دوافع التحرير التجاري

إن سياسة الحماية التي طبقتها الجزائر ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد غذائية وأولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير، فالانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد المبادرة ليس بالمهمة السهلة، حيث أن العادات الموروثة من النظام القديم تمثل مجموعة من القيود التي تعرقل سير التقدم، لكن ما زاد الأمور تعقيدا هو أزمة 1986 التي انهارت فيها أسعار البترول² وانفجرت أزمة المديونية وأدت إلى إختلالات اقتصادية خطيرة.

عرف الاقتصاد الوطني في ظل سياسة الاحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة الندرة التي مست السلع ذات الاستهلاك الواسع والسلع الوسيطة المستعملة من طرف المؤسسات العامة والخاصة ذات الطابع الاقتصادي، والتي نتجت عن سوء برمجة الصادرات وضعف التخطيط، إضافة إلى هذا فإن الاقتصاد لم يتمكن من تحقيق الاستقلالية المنشودة، بل على العكس زاد من التبعية نحو الخارج، مما أكد للدولة فشل نظام الاحتكار ودفع بها إلى التفكير في أسلوب جديد يحقق الاستقرار الاقتصادي والذي تمثل في انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي واكتفاءها بأداء السلطة الضابطة المقيدة، وإلغاء سياسة الاحتكار والانفتاح نحو الخارج وإحلال الخواص مكان الدولة في التجارة الخارجية.

¹ Nordine GRIM, L'Algérie internationale Transition, Casbah édition, Alger, 2009, p. 27.

² كل انخفاض في أسعار النفط بـ 01 دولار كلف الدولة 500 مليون دولار من إيراداتها النفطية.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

اعتبر دستور 23 فبراير 1989 النواة الأولى للتخلص من النظام الاشتراكي، وذلك بإلغاء جميع النصوص والمواد الخاصة به، كما تم إدخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد، حيث نص على القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما عدا الميادين الإستراتيجية وحرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب إضافة إلى إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة، ومن أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التحرير التجاري نجد أسبابا خارجية وأخرى داخلية منها:

أ. الأسباب الخارجية:

1. **التحولات الاقتصادية العالمية:** والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.
2. **انهيار الاتحاد السوفياتي:** وذلك سنة 1989 وتوحيد الألمانيتين سنة 1990 والذي أحدث صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي يتزعمها المعسكر الليبرالي والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.
3. **الأزمة البترولية لسنة 1986:** إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986¹، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار (عملة تسديد الصادرات الجزائرية) ما أوقع الاقتصاد الجزائري في أزمة.

ب. الأسباب الداخلية:

1. **أزمة المديونية:** إن المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة أساسا على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت الدولة باستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا أن سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات أدى إلى فقدان التوازن في الاستثمار وتطور الديون ومعدل خدماتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية من جهة، والنمو الديمغرافي وعدم فعالية

¹ NADIM Nour, Algérie : économie diversification, L'actuel n° 104, magazine de l'économie et du partenariat internationale, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie presse, Alger, juin 2009.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

طرق التسيير من جهة ثانية، كلها عوامل أدت إلى تصعيد الأزمة إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، تدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة¹ وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (3 - 1): تطور المديونية الجزائرية في الفترة (1990 - 1998)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26,588	26,636	25,886	25,024	28,850	31,317	33,230	31,060	30,261
ديون قصيرة الأجل	1,791	1,239	0,792	0,700	0,636	0,256	0,421	0,162	0,212
المجموع	28,379	27,875	26,678	25,678	29,486	31,573	33,651	31,222	30,473

المصدر: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 144.

نلاحظ من الجدول رقم (3 - 1) أن الديون تراجعت بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30,47 مليار دولار مقابل 31,22 مليار دولار بين سنتي 1997 و1998، فإن انهيار أسعار البترول وتراجع مداخيله أفرز ارتفاع في خدمات الديون، إضافة إلى تراجع الديون المتوسطة وطويلة الأجل إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30,26 مليار دولار مقابل 31,06 مليار دولار عام 1997، في حين ارتفعت في نفس الفترة قيمة الديون قصيرة الأجل إلى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون دولار عام 1997.

2. عجز الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية²، فبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة حيث نجد أنه ومنذ سنة 1967 كان الميزان التجاري الجزائري في حالة عجز دائم، لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 وهي السنة التي عاود فيها العجز.

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999 - 2000 ألفا ديزاين Alpha Design، باريس فرنسا، فيفري 2004، ص 4.

² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 244.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

3. التضخم: يشكل التضخم أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي استمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير¹، وقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد من خاصة وأنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في هذه الفترة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3 - 2): التضخم في الجزائر في الفترة (1980 - 1989)

الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم	9,2	14,7	6,2	6	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9	9,3
التضخم %										

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر على الموقع: www.ons.dz

الفرع الثاني: أسس التحرير التجاري

لقد كان لعملية التحرير التجاري أسسا لا تركز إلا عليها تمثلت فيما يلي:

أ. الخصخصة:

حاولت الجزائر تفعيل الخصخصة بسن العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما:

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة.

- المجلس الوطني للخصخصة.

ورغم أن هذه العملية (الخصخصة) باءت بالفشل نتيجة تعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وانعدام السوق المالي الحقيقي إضافة إلى الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، إلا أن القطاع الخاص يمثل حاليا في الجزائر حوالي 80% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويشغل أكثر من مليون عامل رسمي وحوالي 02 مليون إذا ما تم إحصاء العمال غير المصرح بهم لكنه بالمقابل يعاني من عدة عراقيل.

¹ أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42، 2008، ص 71.

ب. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في سنة 1993 ثم في 2001، تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

ج. الشراكة:

تعتبر الشراكة الأجنبية عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس المال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع، العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية، ولعل أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر هي الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الرابع: خصوصية التجارة الخارجية الجزائرية

بدأ التفكير الجدي في خصوصية التجارة الخارجية وضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، ولقد كان لهذا القرار عدة أسباب أهمها الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.

الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تولدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحل محل النفط في تمويل الاستثمارات العمومية، فها هي مداخل الجزائر الخارجية لا تكاد تغطي الاستيراد وها هي إجراءات التقشف تتخذ وديون جديدة تقترض وبدأ منحى البطالة في الارتفاع، وتمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في:

أ. الاختلالات الهيكلية:

- انهيار الإستراتيجيات الصناعية.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتمويل الخارجي.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

- ضعف القطاع الزراعي، حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87% من إجمالي الواردات.
- تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لعائدات البترول، فهو يمثل $\frac{1}{3}$ من الناتج المحلي للبلاد ويمده بـ $\frac{2}{3}$ من إيرادات الميزانية و98% من إيراداته الخارجية¹.

ب. الاختلالات المالية:

وتمثلت في:

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989 ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع الدين من 0,8 مليار دولار في 1985 إلى 1,48 مليار دولار في 1989 وارتفاع خدمة الدين.
- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12,7% من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة.
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان والتي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج وارتفاع الاستهلاك وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.
- الأزمات المالية التي لحقت المؤسسة العمومية وما رافقها من قروض غير مجدية.
- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، ودعم أسعار السلع والخدمات أمام انخفاض الإيرادات الضريبية وانخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية.

ج. الاختلالات الاجتماعية:

ارتفاع معدل البطالة الراجع إلى:

- النمو الديمغرافي.
- تدهور عملية استحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تسريح العمال.
- المرود السيئ لمنظومة التعليم، حيث أن 85% من العاطلين عن العمل شباب تقل أعمارهم عن 30 سنة.

¹ محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، إصدار مركز المشروعات الدولية، القاهرة، مصر، العدد 20، أبريل 2008، ص 41.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

كل هذه الاختلالات اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة من خلال برامج الإصلاح التي تقترحها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، إذ يتعلق الأمر بإتباع "برامج التثبيت الاقتصادي" أو "برامج التكيف الهيكلي" أو الاثنين معا.

1. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (من 1989/05/31 إلى 1990/05/30): نجأت الدولة

الجزائرية إلى إدخال إصلاحات اقتصادية ذاتية لكن دون جدوى، لهذا ومنذ ماي 1989 شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية عن طريق إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية¹، إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد وتركه لميكانيزمات السوق من أجل القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية.

وقد تجسدت مجموعة من الإجراءات عملت على تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحساس الذي يجلب العملة الصعبة حيث تم التوقيع مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي الذي يعرق على أنه إدخال تغيرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج، بهدف وضع حد للإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية² وبعد جملة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وافق هذا الأخير على تقديم 155,7 مليون وحدة سحب والتي استخدمت كليا في 1990/05/30³، إضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه الصندوق قدر بـ 315,2 مليون وحدة سحب خاصة وكان ذلك سنة 1989 وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي من أجل تخفيف عبء المديونية وخدمة الديون التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي وزادت خدمة الديون من 05 مليار دولار في 1987 إلى 07 مليار دولار في 1989.

تجسدت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية في إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة وتقليص تشكيلة السلع التي يحدد الدولة أسعارها كما بدأت منح الاستقلالية لـ 05 بنوك تجارية.

¹ مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 33.

² عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000 - 2009، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، العدد 12 فيفري 2009، ص 63.

³ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص 195.

وقد تمثلت إجراءات هذا الاتفاق في¹:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية لسنة 1990.
- إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة ما يخص السجل التجاري.
- استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص، مما مهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية من خلال قانون القرض والنقد (10/90) الذي يهدف إلى التخلص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء لاعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، إضافة إلى الحد من توسع القرض الداخلي وإصدار النقد وجلب الموارد الإيداعية ومنح البنك المركزي الاستقلالية التامة وإعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات، محاربة التضخم ووضع نظام مصرفي فعال وكذا إنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.
- القضاء على نمط التسيير المركزي الذي أثبت فشله في إيجاد أدوات التسيير المالي والنقدي حيث تم التركيز في هذا على إصلاح نظام الأسعار، الإصلاح النقدي والإصلاح الجبائي.
- إلغاء التفرقة بين المتعامل لخاص والعام حيث تمت المساواة بينهما فيما يخص القروض.

سجلت عدة نتائج لهذا الاتفاق تمثلت في:

- رغم قصر مدة هذا البرنامج والتي حالت دون تحقيق النتائج المرجوة منه في أغلب الحالات إلا أن الإنتاج الصناعي عرف نمواً ضئيلاً في 1990، ويعود هذا غالباً إلى الاضطراب في التمويل من المواد الأولية نتيجة التقشف.
- ضعف معدل استعمال طاقات الإنتاج الذي وصل إلى 5,2% بالنسبة للقطاع العام وأقل من 56% بالنسبة للقطاع الخاص.

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

- انخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27,67 مليار دولار سنة 1991، ثم إلى 26,7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة الديون من 73,9% سنة 1991 إلى 76,5% سنة 1992.

اعتبر عام 1990 سنة القطيعة مع النظام السابق، حيث تم إلغاء البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك انطلاقاً من المقولة التي ترى بأن التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين وهكذا اعتبر هذا الاتفاق عملية إصلاح جديدة للموارد الخارجية وتحريرها من القيود السابقة المفروضة عليها في مرحلة الاحتكار.

كما اعتبر قانون النقد والعرض نقطة بداية التحرير الجزئي للتجارة الخارجية بتكريسه إصلاحات جديدة في مجال التسيير، القرض والاستثمار وإلغاءه كل إجراءات الاحتكار المعمول بها من طرف الدولة عن طريق إعطاء فرصة للرأسمال الأجنبي بكل أشكاله للمشاركة في التنمية الاقتصادية ورفع كل القيود ما عدا القطاعات الإستراتيجية التي تحتفظ بها الدولة، إلى جانب فتح البنوك الأجنبية في الجزائر.

رغم كل ذلك فقد كان قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 أول إجراء رسمي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، حيث منح المشرع الجزائري الحق لتجار الجملة والوكلاء الحق في استيراد البضائع وإعادة بيعها، كما خول لهم الحق في فتح حسابات بالعملة الأجنبية لتسهيل عملية الاستيراد¹، فأصدر البنك الجزائري عدة أنظمة لتوجيه هذه العملية.

2. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (من 1991/06/03 إلى 1992/03/30): لجأت الجزائر

إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، حيث وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة²، تم سحب الثلاثة أقساط الأولى، أما القسط الرابع لم يتم الحصول عليه نتيجة عدم احترام السلطات

¹ قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 وفقاً للمادتين 40 و 41 منه.

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير التي تم الاتفاق عليها، ووفقا لهذا البرنامج تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات نلخصها فيما يلي¹:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة.

استكمل هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات².

فكانت الإنجازات المحققة ضمن هذا البرنامج كالتالي³:

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، خاصة المواد الأولية إلى جانب المواد الكمالية.
- هيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وفسح المنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات.

تحققت عدة نتائج خلال هذه الفترة تمثلت في الفائض، حيث بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دولار، كما حقق الميزان التجاري فائضا قدر بـ 4,70 مليار دولار كما بلغت الصادرات 12,3 مليار دولار والواردات 8,03 مليار دولار مع ارتفاع أسعار صرف الدولار من 21,82 إلى 23,25 دينار، أما انخفاض الجباية البترولية بين 1991 و1992 فقد أثر ذلك على ميزان المدفوعات حيث انتقلت من 24,1 إلى 16,1 مليار دولار.

¹ مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 132.

² بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004، ص 182.

³ مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 133.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إضافة إلى ذلك فقد تم تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما المحروقات منها من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع والذي تم عن طريق إحداث مجموعة من التعديلات القانونية، قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة التي أصبحت من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة، وفي هذا الإطار تم إصدار قانون (91-21) المؤرخ في 1991/12/04¹ والمتعلق بقانون المحروقات.

وقد سجلت صادرات المحروقات في الفترة (1989 - 1993) النتائج المبينة في الجدول

التالي:

الجدول رقم (3 - 3): صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1989 - 1993)

الوحدة: مليون دينار أمريكي

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي عائدات تصدير المحروقات	9095,70	11015,49	11975,96	10848,84	9590,10

المصدر: الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

انطلاقا من الجدول رقم (3 - 3) نلاحظ انخفاض الصادرات الجزائرية من المحروقات في كل من سنتي 1989 و 1993 بـ 9095,70 و 9590,10 مليون دولار على التوالي، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات من جهة وعلى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، بينما سجلت ارتفاعا في كل السنوات الباقية.

وقد سجلت خدمة الدين بالنسبة للصادرات مع السلع لهذه الفترة النتائج المبينة في الجدول

التالي:

الجدول رقم (3 - 4): نسبة خدمة الدين للصادرات مع السلع والخدمات خلال الفترة (1989 - 1993)

الوحدة: %

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات	69	66	74	76	86

المصدر: الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1991/63، ص 2392.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

من الجدول رقم (3 - 4) نلاحظ أن نسبة خدمة الدين للصادرات ترتفع كل سنة ابتداء من 1989 إلى 1993 لتصل إلى 86%، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وعرقل وتيرة النمو ودفع بالجزائر إلى الاستدانة لاستيراد المواد الغذائية إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار في نهاية سبتمبر 1991، وكان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات، ومن ثم أدى هذا التخفيض إلى ارتفاع التضخم.

ومن نتائج هذا البرنامج نجد¹:

- تحطم الاقتصاد الوطني بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع.
- الاعتماد على استيراد المنتجات التامة الصنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية، مما أدى إلى إغراق السوق بها.
- اكتساب البنوك كافة الامتيازات التجارية، مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.

ابتداء من عام 1992 وفي جو انعدام اليقين السياسي والصراع المدني والذي جعل المستثمرين الأجانب والمحليين يعزفون عن السوق الجزائرية، إضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل خارجي مع تباطؤ خطى الإصلاحات الهيكلية واتساع نطاق الإختلالات الاقتصادية الكلية، إذ بلغت نسبة أعباء خدمة الدين إلى إجمالي متحصلات الصادرات 80% مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بنسبة مخيفة واتساع نطاق الإختلالات المالية إذ بلغ عجز الميزانية 8,7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993 إلى جانب تفاقم الدين الخارجي وانخفاض أسعار النفط، وبالرغم من صدور قانون النقد والقرض والعديد من المراسيم تفلح في إخراج الاقتصاد الجزائري من الأزمة رغم ما يعكسه الميزان التجاري لهذه الفترة من فائض حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 5): تطور الميزان التجاري للفترة (1991 - 1993)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1991	1992	1993
الواردات	7681	8406	8788
الصادرات	12101	10837	10091
الميزان التجاري	4420	2431	1303

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك

¹ مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

يتضح من الجدول رقم (3 - 5) أن الميزان التجاري سجل فائضا رغم تناقصه على التوالي خلال السنوات (1991، 1992، 1993)، وهذا راجع لانخفاض الصادرات من سنة لأخرى خاصة مع تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

إن التحرير الفعلي للتجارة الخارجية تم بعد إصدار التعليمات رقم 1991/03¹ المؤرخة في 1991/04/21 والمتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين وإعطائهم الحرية الكاملة، مع توفر شرط التسجيل في السجل التجاري، وعموما ما يمكن قوله أن الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية امتازت بمرونتها حيث تمت عبر مراحل كالتالي:

❖ **إحلال احتكار القطاع الخاص مكان احتكار الدولة:** حل المتعاملين الاقتصاديين الخواص

محل الدولة في وظيفة التبادل الخارجي عن طريق التعاقد، فالدولة ترتبط معهم بشروط تكون إما عبارة عن عقود امتياز أو دفاتر شروط.

❖ **إعادة النظر في هيكل الصادرات:** التي تهدف إلى مضاعفة الصادرات خارج المحروقات عن طريق إعطاء حرية التصدير.

❖ **إعادة النظر في مناطق التبادل التجاري:** وتسعى هذه الإصلاحات إلى تنويع الموردين والمصدرين الأجانب، فنلاحظ أن دول أوروبا وخاصة فرنسا تهيمن على التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر لأسباب تاريخية كونها المستعمر القديم للجزائر وأنها من وضع حجر الأساس في التجهيزات الصناعية الوطنية وأسباب جغرافية تعود إلى قرب أسواقها من الجزائر.

❖ **إعادة التوازن للميزان التجاري:** يتعين إعداد دراسات جدوى حول الشراكة مع الخارج لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري، حتى تضع الجزائر حدا لاعتبارها مقاولا يعمل على تقوية اقتصاديات هذه الدول الشريكة على حساب الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى هذه التعليمات أصدرت الحكومة الجزائرية التعليمات 625 المؤرخة في 1992/08/18² والتي وضعت إجراءات حمائية تهدف إلى صيانة الإنتاج الوطني وتشجيعه إلى جانب توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تتعش الاقتصاد الوطني وتمكنه من تجاوز الأزمة، إضافة

¹ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

² المرجع نفسه، ص 225.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إلى الاقتصاد في العملة لتفادي زيادة أعباء المديونية هذا كله تنافى مع شروط صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية.

بهذه التعليلة أرادت الدولة أخذ زمام المبادرة للتدخل من أجل مراقبة وضبط التجارة الخارجية، حيث قيدت الواردات وهذا ما ساهم في الركود الاقتصادي وإضافة إلى هذا التقيد رفضت السلطات الجزائرية التفاوض مع الهيئات الدولية خاصة فيما يتعلق بجدولة الديون، فقد كانت حسبها المشكل الأول والأخير للوضع الاقتصادية التي آلت إليها الجزائر، كما أكدت أن المحروقات هي من سيعيد الاقتصاد الوطني إلى مساره.

واصلت الحكومة عملها وأنشأت شركات مختلطة وطنية وأجنبية وزاد اهتمامها بقطاع المحروقات الذي كان يقول عليه لكن انهارت أسعار النفط سنة 1993 إلى 11 مليار دولار ووصلت خدمة الدين إلى 9050 مليار دولار.

ووفقا لهذه التعليلة تم إنشاء لجنة من أجل متابعة عمليات المبادلات التجارية وتنظيمها في إطار عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني ضمن اتفاقية Stand-By في جوان 1991، والتي تتضمن تحرير التجارة الخارجية. قامت هذه اللجنة بتسيير الواردات إلى غاية أبريل 1994 تاريخ إلغائها.

خلال هذا البرنامج شهدت الجزائر وضعاً متأزماً سيطر عليه الاستعمال اللاعقلاني في العملة الصعبة وتزايد الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية، إضافة إلى التبعية للخارج في المواد الغذائية وآلات الإنتاج إضافة إلى ظهور عجز مالي قدر بنسبة 09% من الناتج الداخلي الخام مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام وتدهور شروط التبادل وحدوث اختلال على مستوى مميزات المدفوعات وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الصادرات واللجوء إلى الواردات، مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات وبلغ معدل التضخم نسبة 31% و21,6% خلال سنتي 1992 و1993 على التوالي.

لقد كان ارتفاع قيمة خدمة الدين القطرة التي أفاضت الكأس، حيث أصدرت الحكومة الجزائرية المرسوم التشريعي (12/93) الصادر في 1993/10/05¹ والمتعلق بالاستثمار والذي ألغى كل ما سبق من النصوص وفتح المجال أمام الاستثمار وأنشأت وكالة دعم وترقية الاستثمار إلى جانب هذه الوكالة، قامت الدولة بتقديم ضمانات قانونية للمستثمرين المحليين والأجانب لحمايتهم، مما سمح لهم بنقل عوائد رؤوس أموالهم إلى الخارج.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 1993/64 الصادرة بتاريخ 1993/10/10، ص 04.

3. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (من أبريل 1994 إلى مارس 1995): إن زيادة حدة الإختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق والتي عرقلت مسار جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي، إضافة إلى الارتباط الشبه كلي بقطاع المحروقات وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات سنة 1993 إلى 9510,10 مليون دولار أثر سلبا على ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني، إضافة إلى عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% سنة 1993 بعد أن كان 76% سنة 1992 والذي أثر على الحصيلة المتأتية من الصادرات وعجز الخزينة العمومية، كلها عوامل دفعت الجزائر إلى طلب مساعدات مالية للمرة الثالثة إذ وجدت نفسها مجبرة للجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل تجاوز الأزمة خاصة انخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض المداخيل وجعل الجزائر تلجأ للمديونية من أجل استيراد المواد الغذائية فألحقت أضرارا بجهاز الإنتاج وزادت الإختلالات، كل هذا أدى بالجزائر إلى تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوءها تمت الموافقة على الاتفاق الإستعدادي، هذه الرسالة تضمنت إستراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق، تمثلت فيما يلي¹:

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع نمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و 06% ومنه تخفيض معدل التضخم.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.
- وافق الصندوق منح الجزائر مساعدة مالية قدرت بـ 731,5 مليون حقوق سحب خاصة، مما أعاد ثقة المؤسسات المالية في الجزائر، فتمت عدة اتفاقيات من أجل جدولة ديونها، ولتحقيق هذه الأهداف تعين على الدولة استخدام مجموعة من الوسائل منها²:
- إعادة توازن الأسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عنها وفسح المجال أمام ميكانيزمات السوق.
- تخفيض قيمة الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

- اعتماد تحرير التجارة الخارجية والأسعار التي من شأنها تخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل.
 - العمل على دعم الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية لأن من شأنها المساهمة في تنويع الصادرات وترقيتها على المدى المتوسط ولقد تم تسطير ما سبق من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994¹، وبقيت حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة من خلال الاحتكار حتى سنة 1994 متكونة من الأجهزة التالية²:
 - التعريف الجمركية مع قيمة سقف أعلى تصل إلى 60%.
 - جهاز تخصيص يدير موارد بالعملة الصعبة التي تسمح بتوجيه واحتواء الواردات.
 - جهاز منع استيراد بعض المنتجات.
 - جهاز منع تصدير بعض المنتجات.
 - جهاز حماية يتم التعريف الجمركية ويشمل عند الحاجة إمكانية تثبيت حقوق تعويضية.
- وقد تمثلت أهم آثار هذا التعديل فيما يلي³:
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للنتائج المحلي إلى 4,4% مقابل 5,7% المقدر في البرنامج الحكومي.
 - رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح بين 20 و30% في مجال النقل، الهاتف والخدمات البريدية.
 - ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 40% وأسعار المحروقات بـ 15% من أجل تخفيف عجز نفقات الدولة التي قدرت بـ 25,7 مليار دولار.
 - لم يتحقق النمو المقدر بـ 3% بل وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0,4% إضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 2,5%.
 - وصل معدل التضخم إلى 29% مقابل 38% متوقعة في البرنامج.
 - تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.

¹ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² فريد بن يحي، ترجمة مشري إلهام، الاقتصاد الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 29.

³ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 141 و ص 142.

- عجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 4,71 مليار دولار.
- تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات.
- التخفيض من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية، عن طريق استخدام الموارد البشرية والاهتمام بالمساحات الصالحة للزراعة.
- التخفيض من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية، عن طريق استخدام الموارد البشرية والاهتمام بالمساحات الصالحة للزراعة.
- زيادة أسعار السلع الواسعة الاستهلاك نتيجة تحرير التجارة الخارجية إلى جانب الزيادة المحتشمة في الأجور خاصة للأجراء العموميين مع تدهور المداديل وغياب أدنى الخدمات الاجتماعية، كل هذا أدى إلى توسع ظاهرة الفقر، حيث أن هناك أكثر من 14 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى خط الفقر¹ وأكثر من 07 مليون جزائري يعيشون بأقل من 01 دولار يوميا.

4. برنامج التعديل الهيكلي (من 1995/03/31 إلى 1998/04/01): إن تقلبات أسعار النفط

وزيادة حدة المديونية وانخفاض احتياطي الصرف إلى 8,8 مليار دولار سنة 1998 وأقل من 07 مليار دولار في بداية 1999، كلها عوامل أدت إلى وضعية مزرية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح يعاني من اللاتوازن الداخلي والخارجي رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، ولمعالجة كل ذلك لم تجد الجزائر بدا من اللجوء كالعادة إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998².

وقد وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض وحدد مبلغه بـ 169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكالعادة وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه في الثلاث سنوات القادمة في إطار استقرار الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن عدة محاور من بينها³:

¹ بودلال علي، مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دفاتر MECAS، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2006، ص 282.

² مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 144.

³ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

1.4. إرساء نظام الصرف وتحرير المبادلات عن طريق:

- إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01.
- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أبريل وسبتمبر بنسبة 50%.
- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية.
- إعادة هيكلة الضريبة الجمركية بما يناسب مستويات الدخل المجاورة حيث تم تخفيضها بـ 50% كحد أقصى.
- إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.

2.4. تحرير الأسعار: وقد ركز هذا البرنامج على إعادة إصلاح دعم الأسعار للقطاع الفلاحي،

إضافة إلى تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل، ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشياً مع الأسعار العالمية.

3.4. المالية العامة والسياسة النقدية: حيث تم:

(أ) في مجال المالية العامة: توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال

الإعفاءات الضريبية، إضافة إلى إصلاح هيكل الضرائب الجمركية وتقليص الأجور.

(ب) في مجال السياسة النقدية: تطبيق أسعار فائدة موجبة ما عدا تلك المتعلقة بالسكن، تطوير

السوق النقدي، توسيع زيارة رأس مال البنوك، إشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك.

4.4. الشبكة الاجتماعية: وذلك بإنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب، بالتعاون

مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتشجيع الاستثمار الخاص بالسكن ووضع نظام خاص بالتقاعد المسبق والاهتمام بسوق العمل.

5.4. إستراتيجية إصلاح القطاع العام: يؤكد هذا البرنامج على استمرار عملية الخصخصة

ابتداء من السياحة، التجارة، النقل والصناعة الغذائية، كما استكمل هذا البرنامج تطهير 23 مؤسسة عمومية وإنعاشها وإنشاء قروض التصدير، واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة.

6.4. القطاع الزراعي: وتضمن هذا البرنامج التركيز على الزراعة برفع الدعم على أسعار

الحبوب وربطها بالأسعار الدولية، وتحرير أسعار المنتجات الأساسية كالقمح والحليب لإعطاء دفع لهذا القطاع.

وقد انعكست جميع السياسات المتخذة خلال هذه الفترة على التجارة الخارجية حيث سجل

الميزان التجاري النتائج التالية:

الجدول رقم (3 - 6): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة (1995 - 1999)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	10 761	9 098	8 687	9 403	9 164
الصادرات	10 240	13 375	13 889	10 213	12 522
الميزان التجاري	-521	4 277	5 202	810	3 358
معدل التغطية	95	147	160	109	137

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3 - 6) أن الميزان التجاري عرف معدلا سالبا خلال سنة 1995 بمبلغ 521 مليون دولار، لكنه وبفضل السياسات المنتهجة سرعان ما سجل معدلا إيجابيا قدر بـ 4277 مليون دولار سنة 1996 إلا أنه سجل انخفاضا خلال سنتي 1998 و 1999 بـ 810 مليون دولار و 3358 مليون دولار على التوالي.

المطلب الخامس: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2016)

بعد تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي تميزت الوضعية الاقتصادية بنوع من التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات واحتياطي الصرف ومعدلات التضخم وحجم المديونية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وكذا الإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، لكن مع هذا لم تتمكن المؤسسات الدولية من إحداث الإنعاش المرجو، لذا شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001¹ في انتهاج سياسة إصلاحية توسعية لم يسبق لها مثل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001 - 2014)، وقد تمثلت هذه البرامج فيما يلي:

¹ Youcef BENHAFSI, L'Algérie un développement pas comme les autres, édition HOUMA, Alger, 2008, p. 227.

الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2009)

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "PSRE" (Programme de Soutien à la Relance Economique) (2001 – 2004) الذي خصص له خلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو "PCSC" (Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (14 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى¹.

وخلال تطبيق هاذين البرنامجين كان الميزان التجاري كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 7): الميزان التجاري للفترة (2000 – 2009)

الوحدة: 10⁶ مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	البيان
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	29294	
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54741	60136	79298	45194	
الميزان التجاري	12585	9192	6816	11078	13775	24351	33285	32532	39819	5900	
معدل التغطية %	240,17	192,47	156,76	181,81	175,24	221,49	255,13	217,64	200,86	154,28	

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

من خلال الجدول رقم (3 - 7) نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 و2002 والذي نتج عن تذبذب الواردات مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، وما

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

يظهره معدل التغطية، كما أن الفائض المسجل في سنة 2000 والذي وصل إلى 12585 مليون دولار راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999 مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية، ثم بعد ذلك شهد هذا الفائض تزايدا مستمرا خلال سنوات (2003 - 2009) وهو ما يعكس زيادة قيمة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74,5 دولار أمريكي للبرميل عام 2007 مقابل 65,7 دولار عام 2006.

بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يواجه المصدر الجزائري صعوبات للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصعوبات المتمثلة في المواصفات القياسية ومعايير الصحة والسلامة ومواعيد دخول السلعة ونظام الحصص والرسوم الجمركية... إلخ، مما يضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام مثيلاتها الأوروبية، ويدفع الاتحاد إلى تغيير اتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فإن الجزائر ستستفيد أكثر، لأن استخدام الأورو كعملة موحدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية والشفافية في الأسعار مما سيؤدي إلى تنافس الدول الأوروبية من أجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة، وبالتالي تخفيض الأسعار وتحسين الجودة وهي نقاط في صالح الجزائر، لكن يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب لتجنب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع.

إن ما سبق ذكره يمكن تفسيره بالبرنامجين التمويين اللذين اعتمدتهما الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001 - 2009)، وهما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات. كل هذا كان له أثرا بارزا على الميزان التجاري خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه البرامج وأعطى دفعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني، ففي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2007، وصل نمو القطاعات خارج المحروقات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 8): نسبة نمو القطاعات (2001 - 2007)

الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاعات							
الفلاحة	10,0	6,8	5,0	3,1	1,9	4,9	5,9
الصناعة	1,7	2,5	3,0	2,6	2,5	2,8	1,1
البناء والأشغال	4,5	5,7	6,6	8	7,1	11,6	9,5
الخدمات	5,5	6,0	6,4	7,7	5,6	6,5	6,9

* (2004 - 2007) : Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009, 5^{ème} édition, édition, المصادر: édition KALMA communication, Alger, 2009, p. 18

* (2001 - 2003) : Projet loi de finance 2002.

من خلال الجدول رقم (3 - 8) نلاحظ أن القطاع الفلاحي شهد معدل نمو قدر بـ 5,9% سنة 2007، بينما كان النمو قويا في قطاعي البناء والخدمات، حيث بلغ معدله 9,5% و 7,7% في سنتين 2007 و 2004 على الترتيب.

إضافة إلى هذا فقد تطور أيضا نصيب القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام، حيث يظهر جليا في الجدول التالي وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002 و 2006.

الجدول رقم (3 - 9): تطور الناتج الداخلي الخام بالقطاعات

خارج المحروقات خلال الفترة (2002 - 2006)

الوحدة: مليون دينار جزائري

2006		2005		2004		2003		2002		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	القطاعات
20,44	704,95	21,59	651,0	21,8	598,6	22,9	550,6	21,1	505,0	نصيب القطاع العمودي من الناتج الداخلي الخام
79,56	2740,06	78,41	2364,5	78,2	2146,7	77,1	1884,2	76,9	1679,1	نصيب القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام
100	3444,11	100	3015,5	100	2745,4	100	2434,8	100	2184,1	المجموع

Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009, op. cit., p. 48.

المصدر:

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

من خلال الجدول رقم (3 - 9) نلاحظ أنه وعلى مدى الفترة (2002 - 2006) كان نصيب القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام يفوق بكثير نصيب القطاع العام، حيث نجد أنه بلغ 76,9% في سنة 2002 واستمر في الارتفاع إلى أن وصل 79% سنة 2006.

رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري، إلا أنه لا يمكن طمس حقيقة هشاشته واعتماده الكلي على عائدات البترول ونلمس ذلك طبعا من خلال هيكل الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لهما حسب المناطق الاقتصادية كالتالي:

1. هيكل الصادرات:

إن المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية يجد أنها تعتمد أساسا على المحروقات كما أسلفنا، وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 10): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000 - 2009)

الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	88	119	114
الطاقة والمحروقات	21 106	18 529	18 098	23 972	31 305	45 731	53 557	59 197	77 256	44 399
المنتجات الخام	44	37	51	50	90	134	195	169	334	178
منتجات نصف مصنعة	465	504	551	509	571	656	828	993	1384	659
سلع تجهيز الفلاحية	11	22	20	1	0	0	1	1	1	0
سلع تجهيز الصناعية	47	45	50	30	47	36	44	46	67	47
السلع الاستهلاكية	14	12	27	35	14	14	43	35	32	49
مجموع الصادرات	21 718	19 176	18 832	24 646	32 086	46 637	54 741	60 529	79 193	45 446

المصدر: (2000 - 2007) وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz

(2008 - 2009) على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم (3 - 10) هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات، إذ انتقلت من 21106 مليون دولار سنة 2000 إلى 23972 مليون دولار سنة 2003، لتقفز سنة 2005 إلى 45731 مليون دولار وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول، إذ بلغ سعره في الأسواق الدولية حوالي 60 دولار للبرميل، كما نلاحظ قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات فإنها لا تتعدى في كل السنوات ما يقارب 1000 مليون دولار والتي عرفت انخفاضا قدر بـ 32857 مليون دولار من سنة 2008 إلى سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة العالمية التي عرفها العالم، حيث لا تعتبر الجزائر في معزل عما يحدث في العالم، وإن لم تتأثر بالأزمة في بداية انتشارها، إلا أنها عرفت ذلك لاحقا من خلال انخفاض أسعار المواد الأولية بما في ذلك النفط والغاز نتيجة تراجع الطلب على هذه المنتجات ومن خلال انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة بسبب تراجع الطلب كذلك، وأخيرا من خلال تراجع الطلب على الخدمات ولاسيما السياحة.

أما فيما يخص تراجع نسبة صادرات التجهيز الفلاحي، فيمكن تفسيره بالإصلاحات المتخذة من طرف الدولة والتي كانت تسعى من خلالها إلى تنشيط قطاع الفلاحة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الذي شرع في تطبيقه فعلا ابتداءً من سنة 2000 والذي تم تدعيمه بمخطط التنمية الريفية منذ سنة 2004، فقد ساهما هذين المخططين في ارتفاع صادرات المواد الغذائية نسبيا من خلال تلك الفترة ومع ذلك بقيت هامشية بنسبة 0,2% من مجموع الصادرات الإجمالية.

2. هيكل الواردات:

تأخذ واردات المواد الغذائية حصة لا بأس بها من مجموع الواردات إضافة إلى سلع التجهيز وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 11): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000 - 2009)

الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5810
الطاقة والمحروقات	129	139	145	114	173	212	244	324	594	488
المنتجات الخام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394	1188

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

10248	10014	7105	4934	4088	3645	2857	2336	1872	1655	منتجات نصف مصنعة
229	174	146	96	160	173	129	148	155	85	سلع الفلاحة والتجهيز
15044	13093	10026	8528	8452	7139	4955	4423	3435	3068	سلع الصناعة والتجهيز
6096	6397	3751	3011	3107	2797	2112	1655	1466	1393	السلع الاستهلاكية
39103	39479	27631	21456	20357	18309	13533	12007	9941	9174	مجموع الواردات

المصدر: (2000 - 2007) وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz

(2008 - 2009) على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (3 - 11) نلاحظ أن الواردات في تزايد بشكل تصاعدي خلال الفترة (2000 - 2009)، حيث انتقلت من 9174 مليون دولار خلال سنة 2000 إلى 20357 مليون دولار سنة 2005 وصولاً إلى 39103 مليون دولار سنة 2009.

هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايداً معتبراً، وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من السياسات المنتهجة لإصلاحه إضافة إلى ذلك فهو يستحوذ على إمكانيات تقنية ويد عاملة إلى جانب العوامل المناخية المساعدة على الإنتاج.

أما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات إذ بلغت 3435 مليون دولار سنة 2001 بعدما كانت 3068 مليون دولار سنة 2000، لتقفز سنة 2009 إلى 15044 مليون دولار، وهذا يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الإنعاش الاقتصادي.

3. التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية:

يعطى التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية من خلال

الجدولين التاليين:

جدول رقم (3 - 12): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية
حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2002 - 2009)

الوحدة: %

السنوات	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009
المنطقة							
الاتحاد الأوروبي	56,06	58,99	55,55	56,81	52,2	53,2	52,8
دول أخرى من أوروبا	6,30	7,60	8,38	4,63	2,6	1,7	1,9
أمريكا الجنوبية	3,21	3,67	6,02	5,98	6,1	5,6	4,7
آسيا	7,85	7,21	8,54	11,43	15,6	17,5	19,2
دول عربية غير منتمية للمغرب العربي	3,05	3,17	2,60	1,96	2,3	1,8	3,0
دول المغرب العربي	1,06	0,83	0,75	0,92	1,0	1,0	1,2
دول إفريقيا	0,72	0,37	0,71	0,50	0,80	1,0	0,9

المصدر: (2002 - 2005) المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

(2007 - 2009) على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الجدول رقم (3 - 12) نجد أن الاتحاد الأوروبي يشكل النسبة الأكبر بالنسبة للتوزيع الجغرافي لواردات الجزائر والتي مع ذلك سجلت انخفاضا من 56,06% سنة 2002 إلى 52,8% سنة 2009، ثم تأتي دول آسيا في المرتبة الثانية ثم تليها في المرتبة الثالثة أمريكا الجنوبية التي سرعان ما بدأت تعرف تحسنا ملحوظا ابتداءً من سنة 2004، ثم دول أوروبا الأخرى الغير منتمية للاتحاد الأوروبي في المرتبة الرابعة، وقد احتلت المركز الخامس الدول العربية الغير منتمية للمغرب العربي والتي أخذت وارداتها تتذبذب من 3,5% إلى 2,6% إلى 1,08% لتعود إلى 3% سنة 2009 ثم دول المغرب العربي في المركز السادس وأخيرا دول إفريقيا وإن كانت نسبتها تكاد تنعدم.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية فيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 13): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية
حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2002 - 2009)

الوحدة: %

السنوات	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009
الاتحاد الأوروبي	64,28	59,14	57,78	53,75	44,60	52,04	52,01
دول أخرى من أوروبا	0,69	1,24	0,55	0,14	0,01	0,01	0,01
أمريكا الجنوبية	5,05	5,28	4,67	5,30	4,31	3,62	3,63
آسيا	2,42	2,22	2,20	2,81	6,66	4,75	4,75
دول عربية غير منتمية للمغرب العربي	1,32	1,37	1,90	1,36	0,80	1,00	1,01
دول المغرب العربي	1,33	1,04	1,06	0,86	1,26	2,04	2,05
دول إفريقيا	0,27	0,03	0,08	0,09	0,07	0,46	0,46

المصدر: (2002 - 2005) المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.
(2007 - 2009) وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz

من خلال الجدول رقم (3 - 13) نلاحظ أنه تبقى دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر بحصة تفوق 50% من الصادرات الجزائرية، كما أن الصادرات نحو آسيا عرفت تحسنا ملحوظا فمن 2,42% سنة 2002 إلى 6,66% سنة 2007.

ما يلاحظ أيضا بالنسبة للصادرات مع بلدان المغرب العربي فهي ضئيلة، لكن إذ أولت الجزائر جانبا من الأهمية لهذه المنطقة، فإن التعاون المغاربي من شأنه أن يسمح ببناء سوق لا بأس به، بالنسبة للدول الإفريقية فصادرات الجزائر اتجاهها لا تتعدى 0,46% طيلة هذه الفترة.

فيما يخص صادرات الجزائر للدول العربية غير المنتمية للمغرب العربي فهي في انخفاض محسوس، فقد انتقلت من 1,32% سنة 2002 إلى 1,01% سنة 2009 بالرغم من دخول الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة رسميا اعتبارا من تاريخ 01 يناير 2009 من أجل تسيير وتطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية.

تمثل المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حوالي 70% من التجارة الخارجية الجزائرية بمعنى أن معظم واردات الجزائر تأتي من الاتحاد الأوروبي، كما أن معظم صادراتها تتوجه

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إلى دول الاتحاد الأوروبي، في حين أن التعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر لا تتجاوز 3% من مجموع مبادلاته التجارية وهذا دليل على مدى تبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي. وقد عرف حجم التجارة الخارجية انخفاضا بـ 20% لينتقل من 100518 مليون دينار جزائري إلى 80222 مليون دينار جزائري في غضون سنة واحدة (أي من سنة 2008 إلى سنة 2009)، فإذا لم تكن لأزمة الرهن العقاري انعكاسات سلبية حادة على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة، فقد كان لها دورا في هذا الانخفاض، فالفضل في عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بصفة حادة بالأزمة يعود لضعف ارتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية الخارجية والدفع المسبق للديون الخارجية منذ سنة 2006 الذي انخفض من 15 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار إضافة إلى تكوين صندوق ضبط العائدات في سنة 2004 والذي كان الهدف منه ادخار الفائض الناجم عن فارق سهر النفط المرجعي في إعداد الميزانية وسعره الحقيقي على مستوى الأسواق النفطية، حيث بلغ رصيده 60 مليار دولار في أواخر 2009.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)

1. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "PCCE" Programme de consolidation de la croissance économique: جاء هذا البرنامج تكملة للبرنامجين السابقين اللذين تم ذكرهما بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار) وقد بررت الدولة انتهاجها لهذا البرنامج بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

أ. تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016):

سنعرض تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2010 - 2016) حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 14): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	40212	47300	50376	54903	58330	51646	46727
الصادرات	57762	73802	72620	65823	61172	35138	29668
الميزان التجاري	17550	26502	22244	10920	2842	-16503	-17059

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016)

عن طريق الموقع: www.bank-of-algeria.dz

ب. هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016):

يوضح الجدول التالي التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016).

جدول رقم (3 - 15): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016)

عن طريق الموقع: www.bank-of-algeria.dz

يتوضح من خلال الجدول رقم (3 - 15) أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016) ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية وكذا المنتجات النصف مصنعة و سلع الاستهلاك، حيث احتلت هذه السلع المراتب الأولى على الترتيب.

ج. هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016):

يوضح الجدول التالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016).

جدول رقم (3 - 16): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	51143	305	165	189	-	27	33
2011	71662	357	162	1495	-	36	16
2012	70751	314	167	1519	-	30	18
2013	63662	402	108	1608	-	25	18
2014	58362	323	110	2350	2	15	10
2015	33081	239	105	1685	-	17	11
2016	27887	327	84	1299	-	53	18

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016)

عن طريق الموقع: www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول (3 - 16) أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2016)، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات باستثناء المواد النصف مصنعة والتي لها حصة الأسد.

ما يمكن قوله هو أن الاقتصاد الجزائري ورغم طرح برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من أجل تنويع الاقتصاد إلا أنه ما يزال ريعيا، وربما يعود ذلك إلى أنه ورغم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر والشراكة الأجنبية، إلا أن المستثمرين الأجانب مازالوا يجدون صعوبات في عملية الاستثمار بسبب القرارات التي اتخذتها الدولة لتدعيم المنتج المحلي وتطوير المناخ الاستثماري وترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل حماية الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: آثار الشراكة الجزائرية الأوروبية ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري
لعل موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي شغل العديد من الخبراء ليس لطبيعة العلاقة بين الشريكين، وإنما للآثار التي تخلفها إيجابية كانت أو سلبية ومن هنا لابد من تسليط الضوء أكثر على هذه الشراكة.

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية

تدخل الشراكة الجزائرية-الأوروبية ضمن ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية والذي أطلق في برشلونة سنة 1995، لكن دخول الاتفاق حيز التنفيذ كان في سنة 2005، كما كان مفترضا الوصول إلى منطقة التبادل الحر مع حلول سنة 2010 لكن هذا لم يحصل لعدة عوامل جعلت الجزائر تخوض مفاوضات تمديد التفكيك الجمركي وبالتالي تأجيل إقامة منطقة التبادل الحر.

الفرع الأول: المفاوضات الجزائرية الأوروبية

بعد مؤتمر برشلونة الذي وضع اللبنة الأولى لاتفاق الشراكة خاضت الجزائر والاتحاد الأوروبي¹ منذ مارس 1997 عدة جولات من المفاوضات بخصوص الشراكة وجرت أول جولة يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل في ظل تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يرفضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا². ارتكز المحور السياسي والأمني حسب التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بينما شدد الجانب الأوروبي على احترام حقوق الإنسان واحترام مبادئ الديمقراطية.

من الناحية الاقتصادية، حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان يرى الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أولا في الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إتمام إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة في الجزائر.

¹ Greogory N. MANKIW, Mark P. TAYLOR, Principes de l'économie : Adaptation européenne, Edition de Bœck, Belgique, 2010, p. 65.

² زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

أما الجانب الاجتماعي فقد تضمن حسب التصور الجزائري وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوق الجالية الجزائرية وحفظ كرامتها.

كشفت هذه الجولة عن وجود فوارق كبيرة في المواقف من بعض القضايا، أما عن الجانب الاقتصادي والمالي فقد بقيت خطوطه العريضة دون تحديد لاختلاف وجهتي نظر الطرفين بين مسعى أوروبي داع إلى إنشاء منطقة التبادل الحر والتجارة ترفضه الجزائر لكونه يعكس منطقاً اندماجياً، وبين أمل الجزائر أن يتم ذلك على أساس "الشراكة بالتنمية" وأن تتغير نظرة الدول في الاتحاد الأوروبي للجزائر كونها مجرد "سوق"، كما حملت هذه الجولة انشغال الطرق الجزائري بخصوص محاولة تغيير تنقل الأشخاص بما يتنافى مع الأهداف التي تم تحديدها في مجال تنقل البضائع والخدمات.

وعلفت في نهاية هذه الجولة الأولى عقبات تتعلق بمسألة فتح الحدود أمام تدفق السلع الأوروبية وإزالة التعريفات الجمركية وهي مسائل لا تراها الجزائر ممكنة قبل أن تتمكن هي أولاً من تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها¹، ومما عزز الموقف التفاوضي للجزائر الجانب الجيو إستراتيجي وثروات الطاقة التي أصبحت تسد الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري-الأوروبي.

جاءت الجولة الثانية من المفاوضات حول الشراكة الجزائرية الأوروبية متزامنة مع مواصلة مفاوضات مشروع اتفاق الشراكة الأورو متوسطي في مالطا ودامت يومي 22 و 23 أبريل 1997، ومثلت امتداداً لجولة المفاوضات الأولى، حيث اتسمت أجواء الانطلاقة بالحذر من كلا الطرفين حول بعض النقاط الأساسية التي بقيت شائكة للتوصل إلى اتفاق نهائي حول الشراكة وبرزت هذه النقاط نجد مسألة التخفيض الجبائي الجمركي في الجزائر.

فعن الجانب الجزائري يمثل رفع الرسوم الجبائية أهم ضمانات لحاجيات الخزينة العمومية خاصة مع غياب الاستثمارات الحقيقية المنتجة الكفيلة بتنشيط السوق التجارية، وتنتظر الجزائر من الشركاء الأوروبيين توسيع قاعدة استثماراتهم التي اقتصر على قطاع الطاقة نحو القطاعات الأخرى لمساعدتها على تحقيق منطقة التبادل الحر في منطقة حوض المتوسط، بمعنى أن الجزائر تسعى إلى تفادي حدوث وضعية تدفق تجاري في اتجاه واحد برفع الرسوم الجبائية والجمركية لحماية

¹ زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إنتاجها المحلي من اكتساح السلع المستوردة لسوقها الداخلي أو الإبقاء على أقل تقدير على مستوى الرسوم المطبقة حينها دون تخفيض بحجة الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد أمنيا واقتصاديا. لم تكن هذه النظرة تلقى القبول لدى الطرف الأوروبي وأيضا لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أنفسهم، على أسس أن التخفيض الجبائي يعد من الشروط الأساسية لفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية بصفة فعلية وسبيلا للدخول في نظام منطقة التبادل الحر الذي سيحكم العلاقات التجارية داخل إطار حوض المتوسط، كما أنه لا يمكن تصور انخفاض في الأسعار وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين دون تخفيض الرسوم الجبائية، وقد ألمح الطرف الأوروبي صراحة إلى مسألتين حملتا أكثر مغزى وهما أن مسألة المشاريع الاستثمارية هي اختيار حر للمتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين الذين يرغبون في الاستثمار بالجزائر، وأن أوروبا تتمنى لو كانت للجزائر نسبة نمو مستقرة بين 5% و10% خارج قطاع النفط والغاز وهي إشارة إلى قصور الهيكل الإنتاجي وهشاشة القاعدة الصناعية بالجزائر.

في ظل المصالح المتضاربة ومحاولات الجانب الجزائري إقناع الجانب الأوروبي بجعل وضعية الجزائر محل معالجة خاصة بالنظر إلى الوضع الاستثنائي الذي تمر به مقارنة بجارتها تونس والمغرب، اختتمت الجولة الثانية من المفاوضات التي سمحت بتدقيق وجهات النظر لكل طرف، ثم توالى الجولات لاستكمال الملفات حول فتح المجال التطبيقي التعاون وتحديد ميادين تطبيق التعاون الجزائري الأوروبي والوسائل والكيفيات الخاصة في مجالات التعاون الصناعي والمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ثم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002 ثم دخل حيز التنفيذ في أول يوليو 2005، على أساس أن يتم تحقيق منطقة التبادل الحر وإلغاء كل الرسوم الجمركية مع مطلع سنة 2017.

الفرع الثاني: مضمون اتفاق الشراكة

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كغيره من الاتفاقيات التي وقعتها بلدان الحوض المتوسط في ظل مشروع الشراكة الأورو متوسطية، وهو يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أبريل 1976 في أنه شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية أو اجتماعية وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة.

أولاً: بنود اتفاق الشراكة

لقد احتوى اتفاق الشراكة الأورو جزائري على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك تغطي مختلف المجالات ومؤكدة بـ 110 مادة.

ثانياً: الإجراءات المرافقة لتنفيذ اتفاق الشراكة:

لقد تمحور اتفاق الشراكة على جوانب عديدة ومتشعبة، لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي وهذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة والوصول بهذه الاتفاقية لإقامة منطقة تبادل حر في غضون 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ومن أجل ذلك فقد تم وضع إجراءات انتقالية بهدف التخفيف من الآثار المباشرة على الدخول في منطقة التبادل الحر، خصوصاً أن الاقتصاد الجزائري في طور البناء.

إن التنقل الحر للسلع وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية التي قسمت إلى ثلاث قوائم إلى رزامة تفكيك جديدة وفق ما يلي:

1. القائمة الأولى:

تضم السلع الوسيطة والمنتجات نصف المصنعة للصناعة الكيماوية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء، وستخضع لتفكيك جمركي كلي فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويمثل استيراد هذه المواد 25% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.

2. القائمة الثانية:

تضم المنتجات الصيدلانية والغازية والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات الكهرومنزلية ومعدات النقل وقطع الغيار، وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ بمعدل تخفيض 20% كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

3. القائمة الثالثة:

تشمل هذه القائمة على المنتجات الجاهزة (سلع الاستهلاك)، وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات بمعدل تخفيض 10% كل سنة، وتمثل هذه القائمة 40% من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

الفرع الثالث: واقع الشراكة الأورو-جزائرية

سجلت المبادلات التجارية للجزائر سنة 2010 ما يقارب 97 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 14,5% عن سنة 2009 والتي قدرت بـ 14 مليار دولار.

بلغت المبادلات في عام 2009 ما قدر بـ: 83 مليار دولار مقابل 118 مليار دولار عام 2008 بانخفاض حدد بـ 29,6% وذلك بسبب تراجع الصادرات الناتج عن الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات، وتخضع العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة الموقع في الواحد والعشرين أبريل 2002 بـ: فالنسيا الإسبانية والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

من ناحية التبادل التجاري يمثل الاتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر باعتبارها تمثل منذ عام 2000 ما يزيد في المتوسط عن 50% من إجمالي مبادلات الجزائر، وحسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية فإن حجم التجارة بين الطرفين بلغ سنة 2010 ما قدر 45,4 مليار دولار أكثر من عشرين مليار دولار من الواردات و 28 مليار دولار من الصادرات. فبخصوص الواردات وحسب التصنيف الجغرافي فإن أوروبا تهيمن على 60% من مجمل الواردات الجزائرية، من بينها 89% من دول الاتحاد الأوروبي و 11% من الدول الأوروبية خارج الاتحاد.

الجدول رقم (3 - 17): حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

خلال الفترة (2005 - 2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المنطقة الجغرافية												
الاتحاد الأوروبي	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29684	25485	22179

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

يبين الجدول رقم (3 - 17) تطور ارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد خلال الفترة (2005 - 2016) ومع ذلك، فإن حجم الواردات يبرز تحكما أفضل في الرقابة على الواردات الجزائرية لسنتي (2009 - 2010) على التوالي.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إن بدء سريان الشراكة لم يحدث تغييرات بالنسبة للاتحاد الأوروبي باعتباره موردا متميزا للجزائر، ففي الواقع ارتفعت الواردات في القيمة والحجم ومع ذلك فإن تطور إجمالي مشتريات الجزائر القادمة من الاتحاد تكون غالبا متماثلة على المدى المتوسط، ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا للجزائر بنسبة 56% و53% قبل وبعد بدء سريان اتفاقية الشراكة منذ 2005.

وبخصوص صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فقد بلغت مليار دولار، منها 1,06 مليار دولار خارج المحروقات ويمثل الاتحاد 49% من إجمالي صادرات الجزائر، وقد عرفت الصادرات خارج المحروقات زيادة، حيث قفزت من 601 مليون دولار سنة 2005 إلى ما يفوق 01 مليار دولار سنة 2009 وتشكل الصادرات من المنتجات الصناعية المعفاة من التفكيك الجمركي كليا باتجاه الاتحاد الأوروبي أكثر من 90%، فيما أبرز التوجه نحو الانخفاض أي ما قيمته 569 مليون دولار سنة 2009 مقابل 1180 مليون دولار سنة 2008 وهو انخفاضا قدر بـ 51,5%.

هذا التهاوي يفسر بانخفاض كلي في الحجم بـ 31% إضافة إلى تراجع العملة وانخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

الجدول رقم (3 - 18): حجم الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 - 2016)

الوحدة: مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات المنطقة الجغرافية
16739	22976	40378	41277	39797	37307	28009	23186	41246	26833	28750	25593	الاتحاد الأوروبي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

يبين الجدول رقم (3 - 18) حجم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 - 2016) والذي عرف تطورا وارتفاعا منذ سنة 2005 ما عدا سنتي 2015 و2016، التي عرف خلالها حجم صادرات الجزائر نحو الاتحاد انخفاضا وتراجعا مقارنة بالسنوات الأخرى الماضية، ومنه يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي هو أهم مستورد للمنتوجات الجزائري أو هو السوق الأولى للجزائر خصوصا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري الأوروبي، كون أوروبا تعتمد على الجزائر في تلبية احتياجاتها من الطاقة بنسبة تفوق 16%.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إن فكرة إقامة شراكة شاملة مع الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة في علاقات الجزائر الدولية منذ إقرار التوجهات الجديدة في السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية في دستوري عام 1989 و1996، واللذين تضمنتا تحولات كبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث تم فيهما التأكيد على إنهاء احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي وفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص وكانت الخطوة الأكثر أهمية نظرا لما تكتسيه من حساسية شديدة في الوجدان الوطني والذاكرة الجماعية عند الشعب الجزائري، التي تكونت بفعل عوامل وتراكمات تاريخية تعود إلى العهد الاستعماري وهي إطلاق الدعوة إلى تشجيع الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية القطاعات التي تمثل الطابع الإستراتيجي السيادي للدولة، الذي سبق أن اتخذته الجزائر ورقة الضغط في علاقاتها الدولية وسلاحا ضد الغرب وهو قطاع النفط والغاز.

لم يكن الأمر سهلا كي تتقبل جيوب المعسكر الشيوعي فكرة اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية ورؤية أقطاب الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات تستثمر بكل حرية في الثروات الوطنية، لكن طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر حينذاك التي اضطرتها إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مرتين دفعت التيار الداعي إلى تحرير النشاط الاقتصادي من تبعية الدولة إلى مواصلة التمسك بهذا الخيار الذي جرى اعتباره مكسبا.

لم تكن إمكانيات الجزائر لأشغال الثروات الطبيعية كافية كما ولا نوعا لإحداث الانطلاقة الكفيلة بوضع البلاد على الطريق الصحيح للشروع بعدها في عمليات التنمية، وفي المقابل جهات أخرى سبق أن ارتبطت بالجزائر جغرافيا وتاريخيا تملك كل المقومات تنتظر فقط أن تتكون الإرادة السياسية عند الجزائريين لتعميق العلاقات نحو إرساء أسس شراكة إستراتيجية شاملة يكون طرفاها الجزائر من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

في الحقيقة لم يكن هذا النوع من المستوى في العلاقات يمثل سابقة بل سبقت إلى ذلك كل من تونس والمملكة المغربية بشكل انفرادي خالف اعتقادا مبدئيا واتفقا غير مكتوب بين دول الاتحاد المغربي حول شراكة "مغربية - أوروبية"، لذلك لم تجد الجزائر حرجا في إتباع نفس المسار الذي اتبعته دول الجوار المغربي بشكل منفرد.

الفرع الرابع: برنامج دعم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تشهد العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج التعاون والشراكة الذي يجمع بينهما تزايدا وتطورا ملحوظين خاصة بعدما تقرر توسيع هذا الاتفاق يشمل عدة ميادين مختلفة،

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

واستطاع الطرفان تطوير مسار الشراكة باعتماد الجزائر أدوات عمل تدخل ضمن السياسة الأوروبية للجوار وهذا بما يتماشى مع برنامج دعم اتفاق الشراكة.

ويعد برنامج دعم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار مشروع تعاون مع إنشاء منطقة للتبادل الحر الذي شرع فيه منذ سنة 2007 وبدأ تطبيقه بصفة رسمية سنة 2009، من ضمن أهم المشاريع التي أقامتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

إن هذا المشروع الذي قدرت قيمته بـ 40 مليون أورو يرمي إلى توفير كل أنواع الدعم التقني والمعرفي للإدارة والمؤسسة الجزائرية، حتى تتمكن من اكتساب الخبرة والقيام بمهامها المنوطة بها في هذا الاتفاق.

وعن أهم المشاريع التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى من برنامج الشراكة هو التوصل إلى تحقيق خمس توأمة مؤسساتية وهي:

- التوأمة التي تمت بين مصلحة الضرائب الجزائرية ومثيلتها الفرنسية.
 - مديرية المنافسة على مستوى وزارة التجارة ومجلس المنافسة مع مثيلتها في فرنسا وألمانيا وإيطاليا.
 - التوأمة التي كانت بين المؤسسة الجزائرية للمياه مع مؤسسة مثيلة لها من بلجيكا.
 - تتعلق التوأمة الرابعة بالإشهاد على المطابقة بين مؤسسات من وزارة الصناعة مع مؤسسات من فرنسا وألمانيا.
 - التوأمة الخامسة تخص الوكالة الجزائرية للصناعة التقليدية مع مثيلات لها من إسبانيا.
- وفي إطار نفس البرنامج أكد المسؤول على إنجاز 40 عملية تبادل الخبرة والدعم التقني، حيث استفاد عدد من الإطارات الجزائرية من دورات تكوينية ورحلات دراسة لمؤسسات أوروبية للوقوف على طريقة تسيير الإدارات وكيفية التعامل مع المشاكل اليومية.
- أما المرحلة الثانية من برنامج دعم الشراكة فيوجد هناك 10 مشاريع قيد الدراسة، بعضها وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنجاز منها مشروع التوأمة للمركز الوطني لتنمية الصيد البحري وكذا توأمة وزارة النقل فيما يخص أمن الطيران المدني، إضافة إلى توأمة وزارة الفلاحة فيما يخص العلامات التمييزية للجودة لبعض المنتوجات.

المطلب الثاني: آثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري

إذا كانت كل جوانب اتفاق الشراكة الأوروجزائري لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي بطبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة وأن الجزائر في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات¹.

الفرع الأول: الآثار النظرية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري

لاشك أن هناك واقعا جديدا سيواجه مختلف القطاعات كونها معرضة لمنافسة حادة، تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، هذه المنافسة لها نتائجها المتفاوتة من قطاع لآخر.

إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أين بين اقتصاديات البلدان المكونة للاتحاد الأوروبي واقتصاد بلد نامي منفرد. إن آثار الشراكة ستتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

أولاً: الآثار على القطاع الصناعي²

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركوداً بل تراجعاً في مستوى الإنتاج والتصدير. وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية.

¹ دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع والعشرون، ربيع 2002، ص 39.

² D. Josselin, B. Nicot, un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO et les PTM, revue européenne de géographie, 2003, p. 237.

أ. الآثار السلبية:

إن النظام الإنتاجي الجزائري لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الوطنية يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية، ومن أهم الآثار السلبية نذكر ما يلي:

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة و الضعيفة¹.
- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- أن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.
- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوروبية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.
- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها، وهذا ما سيضعف المنتج الصناعي الجزائري إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي، وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

ب. الآثار الإيجابية:

إن إقامة منطقة للتبادل الحر²، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي³:

¹ التوني ناجي، آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.

² A. MERAD-BOUDIA, Le partenariat euro-méditerranéen : un espace de demande effective à promouvoir, Monde en développement 2002, Tome 29.

³ قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، محاضرة أقيمت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.
- الانخفاض الجمركي يسهل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر يسهل على رفع كفاءة الأداء الصناعية¹.
- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتج الأوروبي.
- استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوروبية المفتوحة التي تتميز بحجم يصل إلى 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوروبي.
- يسمح الاتفاق بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي يتيحها الاتحاد الأوروبي لشركائه، مما يلزم الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيدي هذه الاستفادة على أرض الواقع.
- العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.
- مبدأ حماية المنتج الوطني، إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

ثانياً: الآثار على القطاع الزراعي

لقد عانى القطاع الزراعي، الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ 09% ويشغل حوالي 21% من اليد العاملة، التهميش والإهمال، وهذا في مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

¹ دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- ضعف المردود.
 - النقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات.
 - نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.
 - نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.
 - النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها.
- الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

أ. الآثار السلبية:

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع فأوروبا تضمن 78% من حاجتنا من المواد الغذائية، وتستقبل 48% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1,3 و 1,5 مليار دولار، هذا العجز يمكن أن ينضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى.

دون أن ننسى تمسك الاتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية المشتركة والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاعه الزراعي يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد، وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوروبية.

ب. الآثار الإيجابية:

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي¹ على القطاع الزراعي لا يعني خلوها من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها:

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، لحوم الأغنام ومن تم النفاذ إلى السوق الأوروبية، لكن تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والتنوعية في هذه المنتجات.

¹ قويدري محمد، أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي، محاضرة أقيمت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.

- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

ثالثا: الآثار المحتملة على قطاعي التجارة الخارجية والجمارك¹

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في مجالي التجارة الخارجية والجمارك مع دخول الاتفاق حيز التطبيق.

أ. الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية:

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات حيث تمثل نسبة 97 من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية وإيجابية أرصدة الميزان التجاري، لكن رغم هذا يبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع.

وإذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة، فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغيير كبير وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق، فالمبادلات مع بلدان الاتحاد الأوروبي سجلت خلال سنة 2005 نسبة 55,64% من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل سجلت نسبة 55,29% من مجموع الواردات الجزائرية آتية من بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى في استحوادها على السوق الجزائرية بنسبة 21,97%، بينما تحتل إيطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية.

من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات خاصة سلع التجهيز نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرنة لمؤسساتها.

¹ CATRICE GUESSOUM Henia, Doctorante en sciences économiques, Analyse des flux commerciaux et financiers entre UE et le Maghreb, Université Mohammed V – Rabat, Maroc.

² المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005 من خلال الموقع: www.douane.gov.dz.

ب. الآثار المحتملة على قطاع الجمارك:

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجبائية، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية¹، أي ما يعادل 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، الأمر الذي سينعقد قطاع الجمارك أهميته كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي.

ج. الآثار المحتملة عن تفكيك التعريفات الجمركية:

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر إلى خسارة تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الأوروبية.
- إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الاتفاق العام وهذا ما سيحدث اختلالا في مستوى الطلب العام.
- الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوروبية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة سوف يكون له أثرا على الاقتصاد الجزائري نظرا للوضعية التي لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح فإلغاء هذه الرسوم تعني بكل بساطة تحول السوق الجزائرية إلى "بازار" للسلع الأوروبية.

¹ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ص 95.

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه للإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي انطلقت فيها الجزائر، إضافة إلى دعمه لها من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري
بعد توضيحنا للآثار النظرية للشراكة الأوروجزائرية، سنتطرق لعرض الآثار الفعلية لهذه الشراكة مرة أخرى.

أولاً: الآثار على إيرادات الدولة¹

من الجانب النظري نجد أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطاً على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65% وتمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات.

وبالتالي فإن التحلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1,4 مليار دولار سنوياً أي بنسبة 2,2% من الناتج الإجمالي²، واحتمال انخفاض مقابل في النفقات العمومية وهذا بسبب انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي (التي تتجاوز نسبة 60%).

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ومنطقة التبادل الحر أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2015 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي (لسنة 2004)، أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل

¹ قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره.

² FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre l'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars, 2002.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

نفس الجهة (وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية، غير أنه وبعد مرور أكثر من 05 سنوات تبين أن إيرادات الدولة من الحقوق الجمركية قد تضاغت عكس ما كان متوقعا سنة 2005¹.

ثانيا: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري

إن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستتسأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة² على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي، لكن هذا لم يحدث في حالة الجزائر حيث حافظت على فائض في ميزانها التجاري.

الجدول رقم (3 - 19): الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2016)

الوحدة: مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
46727	51702	58580	55028	50376	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20357	الواردات
29668	34668	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	الصادرات
-17059	-17034	4306	9946	21490	26242	16580	5900	39819	32532	33157	25644	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz.

- إحصائيات بنك الجزائر: Bulletin N° 37 من خلال الموقع: www.bank-of-algeria.dz.

من خلال الجدول رقم (3 - 19) نلاحظ أن الجزائر حافظت على فائض ميزانها التجاري

رغم أن التوقعات كانت تشير إلى تحقيق عجز في المدى القصير، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط

¹ Ministère des finances, accord d'association avec l'union européenne, « Contenu et impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005, pp. 48 - 51.

² Béatrice HIBOU, Les forces cachées du partenariat Euro-méditerranéen critique international n° 18, 2003.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

في الأسواق العالمية من جهة وكذا ازدياد الطلب العالمي على النفط وتمديد عملية التفكيك الجمركي من جهة أخرى، للإشارة فإن الميزان التجاري للجزائر كان يعاني من عجز لفترات طويلة قبل أن يحقق فائض في السنوات الأخيرة باستثناء سنتي 2015 و2016 اللتان حقق فيهما الميزان عجز كما يوضحه الجدول أعلاه.

وما يمكن قوله أيضا أن سياسة الانفتاح الاقتصادي والشراكة الإستراتيجية أعطت مفعولها حتى ول وبشكل نسبي، لكون الصادرات الجزائرية مازالت مقتصرة على المحروقات.

أما بخصوص الإلغاء الفوري للحقوق الجمركية على المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، سيؤدي انخفاض أسعارها وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد أيضا من الاستفادة من زيادة مستويات الإنتاج، الاستهلاك وكذا زيادة الموارد الجبائية وهذا ما يتطلب تكييف النظام الجبائي وإصلاح الإدارة الضريبية بغية تحسين عملية التحصيل الضريبي وتفادي التهرب والغش الجبائي.

كما يؤدي تحرير المبادلات إلى التأثير الإيجابي على الإنتاج في المدى الطويل رغم ما يكلف هذا التحرير من فقدان الرسوم على الواردات خلال المرحلة الانتقالية، إلا أنه بإمكانه أن يشجع الصادرات ويؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، لاسيما وإن كان ذلك مرفقا بالجوانب النوعية للتنافسية والاستفادة من التحويل التكنولوجي والعمل وفق القواعد والمعايير الصحية والأمنية المعتمدة والمعمول بها في الدول الأوروبية وهذا لا يتأتى إلا بتبادل الخبرات والمعلومات بخصوص القواعد التقنية وقواعد حفظ الصحة والأمن وحماية المستهلك¹.

بالنسبة للجزائر نجد أن كثافة الواردات أكبر من الاتحاد الأوروبي من باقي العالم (لاسيما في سلع التجهيز والسلع المصنعة وبعض السلع الوسيطة كالمواد الكيماوية) وكذلك الحال بالنسبة للصادرات، حيث أن كثافة هذه الأخيرة أكبر من الاتحاد الأوروبي في قطاعات المنتجات النسيجية والألبسة والزراعات الغذائية².

إن آثار اتفاق التبادل الحر بالنسبة للاتحاد الأوروبي ضعيفة، كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية أدت إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر، بسبب المكاسب

¹ قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 06 - 07.

² لمزيد من الإطلاع أنظر: زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

المتعلقة بمؤشر الكفاءة - السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية، أما بالنسبة للصادرات فالجزائر لا تتمتع بميزة استثنائية في السوق الأوروبي ما عدا كونها الممون الرئيسي بالطاقة وهذا لعدم وجود مؤسسات يمكنها الاستفادة من السوق الأوروبي، وبالتالي سيكون الأثر الكمي للصادرات ضعيفا وبالمقابل وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار أيضا على الواردات الوافدة من الجزائر باعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الاحتفاظ بها، وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع متميز وأفضل لدخول لمنتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية.

إضافة إلى أن التجارة الأوروبية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد نظاما تفضيليا ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية ساعدت على خلق اقتصاد محمي ومدعم وريعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين يحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة¹.

وما يجب التنويه إليه أن هذا الاتفاق سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة وهذا يمثل تهديدا وتقييدا لحرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي.

وخلاصة القول أن التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبي.

ثالثا: آثار الاتفاق على القطاع الصناعي

تعتبر الصناعة العصب الذي تعتمد عليه أوروبا في اقتصادها مما يجعل المؤسسات الجزائرية أمام المحك إما البقاء أو الاندثار، تنشئ منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية ولعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوروبي واسع مفتوح.

¹ Ministère des finances, op. cit., p. 26.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية تتمثل في رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة ناهيك عن عدم مراعاتها المواصفات ومعايير الجودة.

وبالتالي فإن ما يجب أن تفكر فيه مؤسساتنا هو عامل الجودة والمواصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب أيضا، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي وبرزت علاقات اتفاقية من الجيل تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق¹.

وبالرجوع إلى مؤشر التنافسية نجد أن المؤسسة الجزائرية عموما بعيدة كل البعد عن هذا، وبالتالي فهي عرضة للانحدار لعدم اعتمادها على معايير تنافسية وتتمثل أساسا في:

- إحترام المواصفات العالمية.
- التكنولوجيا الحديثة.
- الجودة والإتقان.
- الأسعار المعقولة.

واستنادا أيضا إلى مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعة الجزائرية* في بعض القطاعات فإنها تتركز بشكل كبير في المواد الأولية (الطبيعية).

تتمتع الجزائر بميزة ظاهرة في بعض القطاعات المصنعة ذات الكثافة العالية في العمالة ثم صناعات كثيفة التقنية (المنتجات الصيدلانية) ثم صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (الألمنيوم، الصلب، الإسمنت، الأسمدة).

وعليه فمن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات الإنتاج الجزائري في المدى القصير، لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا إذا طورت من قدراتها العلمية

¹ يشير مصيطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 9-10 ماي 1999، ص 17.

* يسمح مؤشر الميزة التنافسية بقياس القدرة التنافسية على مستوى السلع الرئيسية، حيث يعتمد على قياس، الأهمية النسبية للمجموعة السلعية في الصادرات الصناعية المحلية إجمالا إلى الأهمية النسبية لهذه المجموعة على المستوى العالمي في الصادرات الصناعية العالمية، حيث إذا ما تجاوزت حصيلة هذه النسبة الواحد يشير ذلك إلى وجود ميزة نسبية في القطاع (i)، أما إذا كانت أقل من الواحد الصحيح فإنها تشير إلى عدم وجود ميزة نسبية في القطاع (i).

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

والتكنولوجية والصناعية، وبالتالي فإن انفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإن لم يصاحبه تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا المجال، فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري.

خلاصة القول هي أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع¹.

رابعاً: آثار الاتفاق على الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلاً في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فالدول المصدرة لرؤوس الأموال تستعمله كأداة للحصول على اليد العاملة الرخيصة وتجنب العراقيل التعريفية وغير التعريفية، بالإضافة إلى التمتع في السوق المحلي دائمة، أما الدول المستقبلة لرؤوس الأموال فتنتظر من وراء ذلك الاستفادة من وسائل التمويل وخلق مناصب الشغل وتحسين ميزانها التجاري... إلخ.

وعليه فإن درجة تركيز وطاقة استقطاب أو جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر عاملاً هاماً لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية الأورو-متوسطة والتي يمكن تفسيرها فيما يلي:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملاً هاماً لتقوية الاندماج.
 - تعتبر الاستثمارات الأجنبية مؤثراً يسمح باكتشاف الميزات المقارنة.
 - تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملاً من عوامل النمو.
- إن المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أنها كانت من الدول الأكثر تقييداً للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري.

بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية

¹ بشير مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات)، حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0,1% من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى الكثير من الاستثمارات ليصل إلى مرحلة النمو، وهو اقتصاد مصنف ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة (وهذا حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد (Heritage foundation) بالتعاون مع صحيفة (Wall street journal)*، إضافة إلى أنه اقتصاد تابع لصادرات المواد البترولية والغازية ويواجه العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات الذي يخضع لعوامل ليس للدولة ممارسة أية رقابة عليها (كتطور الأسعار العالمية للمحروقات، تقلبات أسعار الدولار وتطور معدلات الفائدة العالمية).

من هذا المنطلق يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك، من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية كما تؤدي أيضا إلى تنادي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي ومنه جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جنبي هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1994¹.

إن بلوغ هذا التوجه تعترضه صعوبات كثيرة نذكر منها:

- اتجاه رؤوس الأموال غالبا نحو مناطق أخرى وهو ما وقع فعلا حيث انتقلت الاستثمارات الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية، بعد تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق واندماجها في الاتحاد الأوروبي.

* لقد صنفت مؤسسة الأرت وهي هيئة دولية أمريكية في تقرير لها سنة 2005 والمتعلق بدرجة الانفتاح والحرية الاقتصادية الجزائر في الرتبة 114 عالميا من بين 161 دولة، نتيجة الطابع المركزي الذي لا يزال قائما وكذا السوق الموازية التي تلعب دورا متزايدا في الاقتصاد الجزائري.

¹ Abdelkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro-méditerranéen, publisud, Paris, 1995, p. 46

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

- ضعف القاعدة الإنتاجية بسبب تقادم أجهزة الإنتاج وفائض اليد العاملة بالإضافة إلى ضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على الأداء و المرودية.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية مواجهة المؤسسات الأوروبية.
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- ضعف الهياكل القاعدية للنقل.
- التكوين غير الكافي لليد العاملة.
- العراقيل الإدارية، عدم ملائمة المنشآت القانونية والمؤسساتية*.

فهذه العوامل لا تشجع على خلق مؤسسات جديدة وبالتالي جعلت المنطقة أقل جذبا واستقطابا للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ميل دول الاتحاد الأوروبي للاستثمار في دول شرق ووسط أوروبا، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن عامل القرب الجغرافي والثقافي والعوامل الأخرى غير الاقتصادية لا تكفي لجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنما المنافسة هي المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي لاختيار أو انتقاء الدول والقطاعات.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب من أهم المؤشرات الجاذبة للاستثمارات، وبالتالي عرف الإطار القانوني المنظم لهذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي عدة تعديلات في السنوات الأخيرة، ومن بين هذه الإجراءات نجد: المزايا الجبائية، إزالة كل الحواجز التي من شأنها أن تكون عائقا أمام هذه الاستثمارات كغياب الهياكل القاعدية للخدمات وعدم وجود التسهيلات البنكية وعدم انفتاح النظام البنكي بالإضافة إلى التكاليف العالية بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات، وتقل الإجراءات القانونية والجمركية¹.

وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل الدائمة ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي.

خامسا: آثار الاتفاق على مستوى التشغيل

يرتبط هذا الأثر بشكل وثيق بالاستثمار، حيث أن زيادة عدد المؤسسات في السوق يؤدي إلى خلق وظائف جديدة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالاستثمارات المنتجة هذا من جهة ومن جهة أخرى الآثار المترتبة عن سوق العمل.

* Voir aussi : Le MOCI, Moniteur du Commerce International, hebdomadaire, N° 1630, du 25 au 31/12/2003.

¹ زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 14 - 15.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تمويل العمل أو التسريح، فضلا عن أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد تؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي.

الفرع الثالث: تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي له آثار إيجابية وأخرى سلبية كنا قد تطرقنا لها سابقا، لكن التباين والتناقض سواء في المقومات أو في القيمة والقوة الاقتصادية يجعل هذا الاتفاق يكون في صالح طرف واحد لعدة أسباب:

1. الاختلاف الواسع في النقل البشري حيث يمثل عدد سكان الجزائر 8% من سكان الاتحاد وهذا الفرق قد يكون لصالح الجزائر، كما يمكن أن يشكل حجر عثرة أمامها في محاولاتها لاختراق الأسواق الأوروبية وإيجاد قدم فاعل فيها وذلك ناتج عن عدم تناظر حجم السوق من ناحية العرض والطلب.
2. الاختلاف في المكانة الاقتصادية، فالاقتصاد الجزائري صغير حيث لم يتجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 قيمة 47,9 مليار دولار، كما أنه اقتصاد تام يحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في الكثير من الاستثمارات ليتمكن من الوصول إلى مرحلة النمو المرجوة، كما أنه اقتصاد يعتمد أساسا على عائداته من صادرات المواد البترولية والغازية، في حين نجد دول الاتحاد الأوروبي التي تكاد تكون في أرقى درجة من درجات التكامل الاقتصادي، حيث يتكون من 28 دولة، ويعتبر الاقتصاد الأول في العالم وهو متقدم بذلك على الاقتصاد الأمريكي بما لا يقل عن 10% بحجم ناتج محلي يبلغ 8500 مليار دولار مقابل أقل من 8000 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.
3. التباين الواسع في أهمية المبادلات التجارية لكل طرف عن الآخر، ففي الوقت الذي نجد فيه الاتحاد الأوروبي يمثل 65% من التجارة الخارجية الجزائرية، نجد بالمقابل مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي.
4. عدم تناظر في المستوى المعيشي حيث أن نصيب الفرد الجزائري من الدخل يساوي 0,5% من متوسط دخل الفرد الأوروبي (حسب إحصائيات البنك العالمي لسنة 1998)،

وإذا قمنا بمقارنة نصيب الفرد الجزائري من الدخل مع متوسط نصيب الفرد الأوروبي، ولعل هذا كلف يبين الفرق الشاسع بين المستويين المتناقضين مما ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي لكل طرف سلبا أو إيجابا.

5. من خلال عرضنا لاتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية أن معظم الاتفاقيات المتوسطة الجديدة تقوم على تبادل المزايا بين الجانبين مع بعض التسهيلات الممكن حصرها في منح فترات انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقبلة لفترة تمتد إلى 12 سنة، وهذا عكس اتفاقيات التعاون لعام 1977 التي كانت تقوم على تقديم مزايا تفضيلية من طرف واحد، وعليه فإن تطبيق مشروع الشراكة سينتج عنه الانتقال من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد، والذي يؤدي إلى تقديم تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.

ومنه فلن يكون لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فائدة كبيرة على الاقتصاد الجزائري إذا كان الاتحاد الأوروبي سيعامل كل الدول الأخرى نفس المعاملة، في حين تلتزم الجزائر بإعطاء ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية، وبتخفيض الرسوم الجمركية خلال المرحلة الانتقالية ومن ثم إعفائها من كامل الرسوم بعد إنجاز منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل قيودا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي دون مقابل تحصل عليه الجزائر، ومن شأن ذلك أن يحرم هذه الأخيرة من مكاسب توزيع مصادر الواردات مما يشكل تكلفة إضافية على اقتصادها.

وبصفة عامة فإن لاتفاق الشراكة آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة قد تكون أكثر أهمية من غيرها نظرا لعدم قدرتنا على تقييمها في المدى القريب والقبلي، كما أن التكاليف التي قد يتكبدها الاقتصاد الجزائري هي مؤكدة ومباشرة أما المكاسب فهي غير مؤكدة وغير مباشرة، كما أنها قد لا تتأتى إلا على المدى المتوسط والبعيد.

المبحث الثالث: الجزائر ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء كتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما يتيح من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار، وفي ضوء ذلك برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: عرض أهم التجمعات الإقليمية العربية

بالإضافة إلى المسيرة العربية والجهود التي بذلت لمواجهة واقع التشتت عن طريق المحاولات التكاملية في إطار الجامعة العربية، ظهر مستوى آخر من التعاون (خارج نطاق الجامعة) ربما لتدارك التعثر الذي أصاب محاولات التكامل الاقتصادي العربي على المستوى الجماعي، تجسد هذا المستوى في التجمعات العربية الإقليمية المعاصرة التي ظهرت في شكل مؤسسي حديث وأخذت بعدا هاما داخل النظام العربي وأهمها مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي والتي سنعرضها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي

يعتبر مجلس التعاون الخليجي نموذجا للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتطور نوعيا في العمل العربي المشترك، وهو تجربة رائدة لا نختلف في جدواها وفعاليتها، ولقد كانت نقطة البداية في تشكيل هذا المجلس هي الاستجابة للتمائلات القائمة على مقاربات الهوية والثقافة، وتأسيس منظومة من المصالح المشتركة لذلك اتسمت مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج بالعمل من أجل تأكيد فكرة اللقاء الجامع¹.

تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 25 يونيو 1981 ككتل إقليمي عربي يضم كلا من الدول التالية: السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان².

1. أهداف مجلس التعاون الخليجي:

لقد حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي الأهداف كالاتي³:

¹ عدنان بسيسو، أضواء على الاقتصاديات العربية، دار العرب للنشر، القاهرة، 1992، ص 62.

² محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريف الجمركية مع دراسة س.ع.م.، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 275 - 276.

³ أنظر نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي المادة الرابعة.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

أ. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

ب. تعميق وتوثيق الروابط والعلاقات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

ج. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية، التجارة والجمارك والمواصلات، التعليم، الثقافة، الشؤون الاجتماعية والصحية، الإعلام والسياحة، التشريع والشؤون الإدارية.

د. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز البحوث العلمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

قطع مجلس التعاون الخليجي شوطا كبيرا في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، وذلك خلال العقدين الماضيين، حيث شمل هذا التطور جميع أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية.

الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي

تم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 كمنظمة إقليمية، تضم كل من المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا.

برز الاهتمام بأهمية التكامل الاقتصادي المغربي منذ أن أحرزت الجزائر استقلالها وإدراكا من القيادات السياسية آنذاك، ثم إنشاء اللجنة الاستشارية المغربية في تونس بتاريخ 1964/10/11 والتي تضم في عضويتها كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وقد نتج عن اللجنة عدة هيئات يطغى عليها الطابع الاقتصادي، ومن خلال البند الأول للجنة الاستشارية يظهر أن طموحاتها كانت أكبر من أجل خلق آليات لإنشاء مجموعة اقتصادية مغربية والتي كان من أهدافها¹:

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة في جميع الميادين.
- العمل من أجل توافق السياسات الجمركية وتنمية المبادلات التجارية.
- التنسيق بين دول المغرب العربي في السياسات الاقتصادية.

¹ عيسى حمد الفارسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه، معوقاته، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي كآلية تحسين وتفعيل الشراكة الأورو-عربية يومي 08 - 09 ماي 2004، جامعة سطيف.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

وعلى الرغم من استمرار اللجنة حتى عام 1975 إلا أن إسهاماتها في مجال التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء كانت ضعيفة جدل، بسبب غياب الإرادة السياسية وانسحاب ليبيا عام 1970، وبعد سلسلة من المعاهدات والبيانات الثنائية اجتمع دول المغرب العربي في زرالدة بالجزائر بتاريخ 10/06/1988 وأصدر بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة اتحاد مغاربي يهدف إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة بتبحث في سبل وكيفيات تحقيق ذلك، وهو ما تم التأكيد عليه فعلا خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فبراير 1989 حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد الاتحاد¹.

1. أهداف الاتحاد المغربي:

حددت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء الاتحاد الأهداف كما يلي²:

- أ. توثيق أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضهم البعض.
- ب. تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقهم.
- ج. مضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول المجموعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوصول إلى التكامل والتوحيد، كلما كان ذلك ممكنا.
- د. المساهمة في صيانة السلم القائم على العدل والإنصاف.
- هـ. توحيد النظم المالية والاجتماعية والعمل على حرية تنقل المواطنين عبر مختلف أقطار المغرب العربي وتمكينهم من التملك والإقامة.
- و. العمل على إنشاء مجال اقتصادي متكامل تلغى فيه الحواجز الجمركية والغير جمركية ويطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات، ولعناصر الإنتاج ذات المنشأ المغربي.
- ز. تنسيق السياسات الاقتصادية عن طريق وضع تسوية تكاملية تستهدف الوصول إلى خطة اقتصادية اندماجية.

¹ بوكساني رشيد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي، مجلة دراسات اقتصادية، دورية مفصلة تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية بالبصيرة، عدد 04 سبتمبر 2004، ص 90.

² أنظر إلى نص اتفاقية الإنشاء، ص 90.

2. معوقات الاتحاد المغربي:

على الرغم من وجود الاتحاد المغربي وعلى الرغم من انتماء دوله وباقي الدول العربية إلى الجامعة العربية التي يفترض أن تقوم بدورها التضامني العربي في مختلف المجالات، وعلى الرغم من انتماء دوله إلى هوية عربية إسلامية مشتركة، لغة مشتركة، ثقافة مشتركة إلا أن التوجهات التنموية لم تتجسد على أرض الواقع بالشكل اللازم وتبادل وجهات النظر بين الأنظمة السياسية قد حال دون تكامل مغربي عربي.

ولعل من أهم العقبات والمعوقات التي حالت ولا تزال تعمل على تعثر الاتحاد وتحقيق الأهداف التي تنشأ من أجلها ما يلي:

1.2. ضعف التكامل بين الاقتصاديات المغربية: هذا المعوق لا يمكن الاستعانة به في كل إجراء أو مسار للتكامل، لأن اقتصاديات هذه البلدان تتنافس على مستوى الأسواق الدولية خاصة بين تونس والمغرب¹.

2.2. العائق السياسي: إن عملية التكامل الاقتصادي المغربي، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغربية التي تقبل بمبدأ التكامل وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه كما يتطلب قدرا من التغيير السياسي والتنازل عن بعض مقومات السيادة لمصلحة الدول الأعضاء، ومن العوامل الأخرى وجود قوى اجتماعية ذات نفوذ سياسي في عديد من البلدان المغربية تتعارض مع سياسة التكامل المغربي².

3.2. التبعية الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي: تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات بلدان المغرب العربي تتم مع الاتحاد الأوروبي مقابل 1% من المبادلات مع بقية العالم، حيث تتمثل الصادرات المغربية عموما في البترول، الغاز، الفوسفات، الحديد بينما تستورد سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة، كما يجب الإشارة إلى أن مشكل العجز الغذائي أصبح الهاجس الكبير لمعظم دول المغرب العربي بسبب الزيادة السكانية، فقد وصلت فاتورة الواردات من الأغذية والمشروبات إلى 22,7 مليار دولار سنة 2008 مقابل 05 مليار دولار في 1995، وعليه يمكن القول بأن الاقتصاديات المغربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية وقد أدى نمط الصناعة في هذه

¹ BOUTARENE Nezha Yamina, L'Union économique et monétaire européenne et ses incidences sur le Maghreb, colloque international « Euro and countries economics opporitunities and threats », Université de Laghouat, 18 – 20 April 2005.

² صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي العربي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 73.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

الدول إلى زيادة الاعتماد على الدول الغربية في استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا، بما في ذلك الخبرة والخدمات الفنية¹.

4.2. معوقات تتعلق بالعلاقات الجزائرية - المغربية: وتعتبر من أبرز المعوقات في العمل

المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي من دون الجزائر أو المغرب بحكم ثقتهما السياسي والاقتصادي، فهذان البلدان الأكثر نفوذا في المنطقة، وهذه المعوقات بين البلدين يمكن أن تتلخص في الأزمة التي انفجرت بين الجزائر والمغرب في صيف 1994 مما أدى إلى غلق الحدود بين البلدين وكذا قضية الصحراء الغربية.

5.2. الصعوبات الكبيرة المواجهة في تمويل المبادلات الجهوية: وهذا راجع لعدم القابلية

لتمويل العملات الوطنية مع الإشارة إلى أن اتفاقية إنشاء بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، والتي تم إحياءها من طرف وزراء الاقتصاد والمالية في مارس 2002 لم تتم المصادقة عليها من طرف أي بلد مغاربي، ضف إلى ذلك غياب الاتصالات والمشاورات بين المتعاملين الاقتصاديين المغاربة وممثلي الغرف التجارية²، إلى جانب التعقيدات الروتينية التي تعرفها الإدارات المغربية في الاحتفاظ بسيطرتها التقليدية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية دون الاهتمام بما تتطلبه التنمية والتكامل الاقتصادي.

6.2. غياب سياسة منسقة للأسعار: إن سياسات الحكم التي تمارس في بعض الدول المغربية

أدت إلى وجود فوارق في الأسعار بين البلدان المغربية وهو ما يشجع على تهريب السلع إلى الدول المجاورة، الشيء الذي يضر باقتصاديات الدولة ويجشع على النشاطات الطفيلية من خلال القطاع الموازي، بالإضافة إلى التجارة في المواد والسلع الغير مشروعة (استفحال ظاهرة التهريب).

7.2. التقدم المتفاوت في اقتصاد السوق بين دول المغرب: خاصة بين المغرب وتونس من

جهة والجزائر وليبيا وموريتانيا من جهة أخرى، وهو ما أثر على تحقيق تقدم فعلي في تحريك عملية الاندماج، فليبيا والجزائر انتهجت التخطيط المركزي لتلبية احتياجات التنمية، مما أدى إلى سوء استخدام الموارد بفعل سياسات الأسعار وأسعار الصرف بينما اتبعت تونس والمغرب النظام الليبرالي الذي انعكس بدوره في شكل اختلافات فرعية أخرى.

¹ عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغربي بين الافتراض والواقع على الموقع:

WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERCES/EE898964-F7095.htm le (14/03/2015).

² محمد عباس محرز، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة الغرب، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2005/02، جامعة الشلف، ص 19.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

لقد اتضح أن محاولات الدول المغربية لإقامة كتل اقتصادي لم يحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، بل أن النتائج في مجملها كانت سلبية أو متواضعة، لذلك فقد تكون نقطة البداية في تحقيق التكامل بين الدول المغربية هو تنمية التجارة الخارجية البينية المغربية وإزالة كافة العوائق التجارية التي تحول دون تحقيق ذلك.

وما يجب الإشارة إليه في هذا المقام، هو أن كل توقعات المستقبل القريب لا تشير بأي خير للدول العربية والمغربية على وجه الخصوص، خاصة إذا أبقيت على طريقتها الانفرادية في إطار التعامل الاقتصادي الدولي، وهو حال دول الاتحاد المغربي الذي أصبح حبرا على ورق فقط.

الفرع الثالث: مجلس التعاون العربي

تم تأسيس مجلس التعاون العربي في 16 فبراير 1989، كمنظمة إقليمية تضم كل من الأردن، العراق، مصر، اليمن حيث نلاحظ أنه أنشئ في نفس فترة إنشاء اتحاد المغرب العربي، ومع انتهاء هذا المجلس رسميا فإن ذلك لا يتعارض مع محاولة دراسة هذه التجربة العربية.

1. أهداف إنشاء مجلس التعاون العربي:

حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء مجلس التعاون العربي أهدافه كما يلي¹:

أ. تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والإمكانات والخبرات.

ب. تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات الاقتصادية المالية، الصناعية، الزراعية، النقل، الطرقات، المواصلات، والاتصالات، البحث العلمي والتكنولوجيا والشؤون الاجتماعية والصحة.

ج. تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة. السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

¹ أنظر إلى المادة 02 من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي.

- د. السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.
- هـ. تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

2. التعثر:

هذا التجمع لم يعد له وجود من الناحية العملية، إلا أنه من الناحية النظرية يمكن القول أن هذا المجلس عبارة عن كيان اقتصادي كان يستهدف دعم الجهود الوجدوية الاقتصادية العربية نحو تحقيق الحلم العربي (السوق العربية المشتركة)، وقبل ذلك كان يستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي التدريجي بين الدول الأعضاء فيه.

من المفيد هنا الإشارة إلى أن الإعلان بقيام المجلس جاء تجسيدا وتتبوجا لتطور العلاقات والمصالح المشتركة التي كانت قائمة بين الدول الأعضاء الأربعة، حيث كانت معالم تلك العلاقات تتمثل في تزايد حجم التبادل التجاري الذي كان مستهدفاً أن يصل عام 1989 أي (عام التأسيس) إلى 500 مليون دولار بين الأردن ومصر ومليار دولار بين الأردن والعراق، ضف إلى ذلك حجم العمالة المصرية في كل من الأردن والعراق.

من خلال ما سبق يتضح أن إعلان قيام مجلس التعاون العربي جاء تتبوجا للتطور السريع في العلاقات الثنائية بين الدول الأربعة، والمؤكد هو أنه لو كتب الاستمرار لهذا المجلس لكان يخدم الهدف الأسمى للأمم في الوحدة، حيث جاء ليؤكد أن قيامه ينسجم مع ميثاق الجامعة العربية، ولكان له أن يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، بل ولعب دوراً محورياً في دعم وتطوير التكامل الاقتصادي العربي في إطاره الشمولي، لكن للأسف انتهى عقد هذا المجلس إبان الاجتياح العراقي للكويت في 1990/08/02.

المطلب الثاني: تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها حيز التنفيذ

انطلاقاً من المعوقات التي ذكرناها سالفاً والتي وقفت عائقاً أمام محاولات الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، ونظراً للمتغيرات الإقليمية والدولية وآثارها على المنطقة العربية كان لابد على الدول العربية إعادة بناء تكامل اقتصادي مبني على أسس جديدة يجمعها خاصة في ظل انتشار وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم¹.

¹ جان شارل رواو، التحديات للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، الطبعة 01، ترجمة مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 1995، ص 214.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

وفي ظل الفرصة التي منحتها المنظمة العالمية للتجارة عام 1994 لإقامة التكتلات والاتفاقيات الإقليمية والاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الجات والخاص بالدول النامية والتكتلات الإقليمية والذي يمنح فترة عشرة سنوات لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي¹، برزت أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات العالمية.

الفرع الأول: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد منطقة التجارة الحرة العربية خطوة كبيرة إلى السوق العربية المشتركة، ذلك الحلم الذي لطالما راود الشعوب والحكومات العربية لفترة طويلة، حيث شهدت الأعوام التي سبقت التأسيس انخفاض حجم التجارة العربية من 10% إلى ما يقارب 3% من الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول نموا كبيرا في ثقلها الاقتصادي في العالم، كما سجلت التجارة العربية البيئية ما قيمته 15,5 مليار دولار عام 1997 بنسبة قدرت بـ 10% من حجم التجارة العربية الإجمالية².

لذا أصبح القانون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تمليها تحريات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فقد بات من اللازم تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية، ضف إلى ذلك تكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية إلى جانب زيادة حجم التبادلات التجارية وتنويعها في:

1. تخلق المنطقة مجالا واسعا ومناخا مناسبا في تحقيق التعاون في علاج المشكلات الخاصة بالبيئة ومنه التلوث.

2. تساعد المنطقة على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والتعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وزيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم وزيادة القدرة على المفاوضات³.

3. زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع والخدمات المستوردة داخل منطقة التكتل الاقتصادي.

¹ أنظر التقرير الاقتصادي الموحد 2004، الفصل 12، ص 02.

² Fond Monétaire Arabe, « Zone arabe de libre échange », <http://www.medea.be/index.html?doc=286>, page consultée le 16/05/2015.

³ بهجت أبو النصر، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة 11 - 13 نوفمبر 2007.

4. الزيادة الملموسة في إنتاجية عناصر الإنتاج وحجم الاستثمار والتجارة البينية¹.

إن يمكن القول أن منطقة التجارة الحرة العربية لها أهمية كبيرة كونها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي ترفع من شأن المنافسة الاقتصادية والعولمة، بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث وتغيرات دولية متلاحقة.

الفرع الثاني: إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 في دورته رقم 19 بتاريخ 19/02/1997 البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، ويتم تنفيذها اعتبارا من أول جانفي 1998 إلى غاية 2007، ثم وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 68 على تخفيض الفترة الزمنية لتنتهي في 2005/01/01².

قدم مشروع منطقة التجارة العربية الحرة في إطار مداوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995، وبناء على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر، سوريا والسعودية، ثم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري يؤدي إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ويراعي أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية، وكانت مذكرة الجامعة العربية قد طرحت ثلاث بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة كما يلي:

1. دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية.

2. ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، وإقامة منطقة تجارة ثنائية يتم من خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً وفقاً لإطار موحد يحتوي على مبادئ وقواعد محددة ثم ربط هذه المناطق ببعضها.

¹ أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة 01، دار المسيرة للطباعة، عمان، 2010، ص 228.

² HADRI Mahieddine, La grande zone arabe de libre échange, seconde conférence du femise, Marseille, 23 – 30 mars 2001.

3. التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال فترة يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

الاقتراح الثالث هو الذي قامت الدول العربية بتثبيته لأنه يؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك المنشود بالسرعة والكيفية المطلوبتين لإقامة كيان اقتصادي عربي قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية.

الفرع الثالث: أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يهدف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى¹:

1. تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.
2. التنسيق بين النظام والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع عريضة للعلاقات.
3. توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.
4. التنسيق ما بين المصاريف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
5. تشجيع الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.
6. تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والأطراف وصولاً إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
7. الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.
8. وضع الأسس لقيام كتل اقتصادي عربي له مكانته في الساحة الاقتصادية الدولية.

إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل المستجدات الدولية المعاصرة وتعاضم دور التكتلات الاقتصادية الدولية بصورة لم يسبق لها مثيل تشكل حصناً للاقتصاديات العربية تتحصن فيه وتحتمي به، للتقليل إلى أكبر حد ممكن من الانعكاسات السلبية للتحديات العالمية الجديدة شريطة توافر مجموعة من العوامل والشروط لإنجاح المنطقة حسب رأي الخبراء الاقتصاديين.

¹ مصطفى الكفري، منطقة التجارة العربية الكبرى، على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp.aid=2927> (1e 15/05/2015).

الفرع الرابع: الشروط الأساسية والموضوعية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تحتاج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى أن تستند لمجموعة من المرتكزات والتي يمكن اعتبارها شروطاً أساسية وعوامل مساعدة يرتكز عليها التكتل الاقتصادي في مرحلة إنشائه وهي لازمة لإنجاحه، كما تعمل على تفعيل الجهود التكاملية وتضمن لها الاستمرار بفعالية في المستقبل القريب والبعيد.

ولعله من المفيد إلقاء الضوء على هذه الشروط، والتي سوف نميز منها بين الأساسية والموضوعية.

أ. الشروط الأساسية:

نوجزها فيما يلي:

1. توفر الإرادة السياسية: حيث يلاحظ أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد صدر على مستوى رؤساء وملوك الدول العربية ومذلك وزراء الخارجية ووزراء المالية والاقتصاد في الدول العربية وهو ما يعني أن الإرادة السياسية متوفرة ووجودها أمر ضروري لقيام هذه المنطقة، ذلك أن عملية التكامل الاقتصادي هي سياسية واقتصادية في آن واحد.

2. السند القانوني: وهو عنصر متوفر في هذه المنطقة، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في 1981، وهذه الاتفاقية تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة العربية وهي ملزمة للدول الأعضاء، فمن الناحية القانونية تلتزم الدول الراغبة في الانضمام أن توقع أولاً على الاتفاقية كي تصبح طرفاً فيها وتلتزم بتطبيق البرنامج.

3. البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة: يعتبر وجود برنامج زمني لأية منطقة تجارية حرة أمراً ضرورياً للاعتراف بها وخاصة من قبل منظمة التجارة العالمية، ولقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة كمنهج متبع خلال فترة زمنية مدتها عشر سنوات وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل ابتداء من جانفي 1998 وتنتهي في عام 2007، وحتى تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية دخلت حيز التنفيذ عام 2005 أي قبل الموعد المحدد بعامين¹.

¹ مصطفى قصابوي، مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية، على الموقع:

4. توفر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل لتسوية المدفوعات: وهي مسألة ضرورية لتمويل التجارة البينية وما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراء المقاصة بين معاملات الدول الأعضاء، وبالتالي إتاحة نظام الائتمان التجاري بين دول المنطقة على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي من قيام المنطقة وهو زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء¹.

5. حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية: يعتبر مقوما أساسيا لإنجاح المنطقة ونقصد به التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات دون اختيار مجموعة من السلع، وإلا تفقد المنطقة أهم مقومات قيامها ناهيك عن اختيار سلع معينة دون الأخرى مسألة تتعارض مع اتفاقية الجات وآليات عمل منظمة التجارة، وهو ما يقتضي توفر التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

6. تحرير خدمات النقل وحرية استخدام الموانئ والمطارات: وهو مقوم أساسي ويدعم المقوم السابق ذكره، حيث من الضروري أن تتعهد الدول المكونة لمنطقة التجارة الحرة بتوفير التسهيلات اللازمة لحركة النقل داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء والتي تعمل على نقل السلع بسهولة ويسر وهذا لتحقيق انسياب وتدفق السلع المتداولة في نطاق منطقة التجارة الحرة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية وهو ما يؤدي إلى نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ب. الشروط الموضوعية:

عموما تشكل الشروط الموضوعية الآتية ذكرها مناخا ملائما لنجاح المنطقة، ويمكن رصدها وجمعها على النحو التالي:

1. تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي: هذا الشرط موضوعي يعمل على ترسيخ مبدأ الإنتاج المحرك للتجارة ذلك لأن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءته يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء وتزايد قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع الإنتاجية للتصدير، وبالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء والانتقال إلى الاقتصاديات التكاملية².

¹ كمال رزيق، منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع، بحث مقدم إلى المنتدى الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية-العربية أيام 8 - 9 ماي 2004، جامعة سطيف.

² عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة 01، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 139.

2. تقارب مستويات التطور الاقتصادي: ذلك لأن الدول التي تتقارب فيها مستويات التطور الاقتصادي تتوزع مكاسب التكامل فيها بشكل متقارب وأكثر عدالة، وبالنسبة للدول العربية فهي متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي ومستويات تراكم رأس المال وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي.

3. تكوين التجمعات الاقتصادية العربية: كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ودول اتفاقية أعادير*.

4. الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية: التي تعتبر من الخطوات الهامة والديناميكية المؤيدة إلى الإسراع بإقامة واستكمال المنطقة، إن العمل على تحرير التجارة الثنائية يراها القادة العرب أنها الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة.

5. تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي: حيث يلاحظ أن عقدا الثمانينيات والتسعينيات قد شهدا تطبيق عدة برامج للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة سواء في الدول النفطية أو الغير نفطية، حتى وإن أدت في بعض الدول العربية إلى زيادة معدلات البطالة وتفاقم مشكل المديونية¹ إلا أنها كانت متشابهة وقائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.

6. توفر إنتاج سلعي قابل للتداول والتجارة البينية: ونعني بذلك أن تمتلك الدول العربية الأعضاء قواعد إنتاجية زراعية وصناعية تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة، وأن تتمتع هذه السلع بالجودة وبأسعار تنافسية.

7. توفر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق والحرية الاقتصادية: لأن منطقة التجارة الحرة لا تقوم إلا على مبادئ الحرية الاقتصادية وتعميق آليات السوق، لأن تطبيق القيود على حرية تدفق السلع وحرية تحديد الأسعار والتحويلات وحركة رؤوس الأموال، تؤدي إلى عرقلة إقامتها ويلاحظ في هذا المجال أن الدول العربية الأعضاء تتقارب نظمها الاقتصادية وتتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات السوق وإن كانت بمستويات تطبيقية متفاوتة مما ساعد إلى حد كبير في غزالة أحد أهم معوقات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى².

* اتفاقية وقعت بتاريخ 2001/05/08 بين الدول التالية (المغرب، الأردن، تونس، مصر) بأغادير المغربية بموجبها يتم إنشاء منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول واحتوى على 34 مادة.

¹ مقلع عقل، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعمولة، دار الفارس للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 187.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 153 - 154.

الفرع الخامس: فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للدول العربية

في هذا الإطار لابد من التأكيد على أن الفوائد التي يمكن أن تحققها إقامة منطقة تجارة حرة عربية لا تمثل فقط مكسبا للصالح العربي العام، ولكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية وأن الفائدة الأكثر أهمية لكل من الأقطار العربية تتمثل في عرض الإنتاج الصناعي والغير صناعي على مناخ المنافسة بعد فترة زمنية طويلة من تحصينه بالحماية الجمركية، وتحقيقها لمكاسب دوت بذل جهود إضافية لتطوير نوعية الإنتاج واكتساب القدرة على مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي.

وعموما يمكن إدراج مجموعة من المكاسب والفوائد التالية¹:

1. توسع حجم السوق الداخلية.
 2. إمكانية مضاعفة القدرات العربية.
 3. توفير الاستقرار الاقتصادي.
 4. إمكانية تطوير الاقتصاديات العربية وتنويع القاعدة الإنتاجية.
1. تهيئة البيئة المناسبة والمناخ الاستثماري الملائم لتحقيق الاستثمارات العربية المشتركة.

المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بالنسبة للجزائر فقد أبدت اهتماما بارزا للموضوع من خلال تعاملها مع عدة إجراءات.

الفرع الأول: إجراءات الانضمام

قامت الحكومة الجزائرية في 03/08/2004 بتوقيع تصديقها على اتفاقية تنمية التجارة وتسيير التبادل التجاري العربي²، بعد التصديق على نص الاتفاقية أعلنت الجزائر في القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض سنة 2007 عن انضمامها رسميا لهذه المنطقة³، حيث قدمت للأمانة العامة لجامعة الدول العربية هيكل التعريف الجمركية المطبق لديها حتى تاريخ 31/12/2008 وصورة من التوجيهات الكتابية الصادرة عن وزارة المالية إلى إدارة الجمارك والمنافذ الجمركية لتطبيق الإلغام التام للرسوم والحقوق الجمركية ذات الأثر المماثل⁴.

تم إيداع وثائق التصديق بتاريخ 31/12/2008 ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في جانفي 2009.

¹ عصام الزعيم، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإثراء الاقتصادي، على الموقع: www://islamifi.go.formun.net/t18481-top, consultée le 25/05/2015.

² أنظر إلى الجريدة الرسمية العدد 49 بتاريخ 18/08/2004، ص 05.

³ جريدة المساء، حوار مع وزير التجارة الجزائري بتاريخ 07/02/2009.

⁴ أنظر إلى المنشور الوزاري 1769 الصادر عن المديرية العامة للجمارك المؤرخ في 03/12/2008.

الفرع الثاني: طرق التعاون الإداري المطبقة مع الجزائر

إن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر، تنحصر فقط في البضائع التي يكون منشأها الجزائر أو هذه الدول، من أجل ذلك ولتفادي ممارسات الغش وللحفاظ على حقوق الخزينة العمومية، قامت المديرية العامة للجمارك بتحديد ومراقبة المنشأ ويتم ذلك وفق ما يلي:

أولاً: معايير تحديد المنشأ

حسب مفهوم الاتفاقية وكذا برامجها التنفيذي، تعتبر المنتجات التالية منشؤها الجزائر أو إحدى الدول العربية¹.

أ. البضائع المحصل عليها كلياً:

وتتمثل في:

1. المنتجات المعدنية المستخرجة من أراضي الجزائر ومن قاع بحرها كالبترول والغاز.
2. المنتجات الزراعية التي تم جنيها أو حصادها هناك.
3. الحيوانات الحية التي تربت أو ولدت هناك.
4. المنتجات التي تم استخراجها من الحيوانات التي تمت تربيته.
5. النفايات عن العمليات التصنيعية في الجزائر.
6. المنتجات المستخرجة من التربة البحرية أو من باطنها.
7. المنتجات التي تم تصنيعها على ظهور سفن مصانع تابعة لإحدى دول المنطقة، شريطة أن تكون السفن مرقمة ومسجلة في الجزائر أو إحدى الدول العربية.
8. منتجات صيد البحار والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من بحار خارج المياه الإقليمية للجزائر أو إحدى الدول العربية العضو بواسطة سفنها.

¹ لمزيد من التفصيل أنظر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم:

1687 المؤرخ في 15/02/2007.

1702 المؤرخ في 06/06/2006.

1707 المؤرخ في 06/09/2007.

ب. البضائع غير المحصل عليها كليا أو المصنعة:

تعتبر عمليات التصنيع أو التحويل التالية غير كافية لاكتساب صفة المنشأ:

1. العمليات البسيطة المتعلقة بالفرز، التصنيف، المطابقة، الغسل، الطلاء والنقطة.
2. تغيير الألفة وتقسيم الطرود وجمعها.
3. التعبئة البسيطة في زجاجات أو قوارير، العلب.
4. وضع علامة أو بطاقة على المنتجات حتى وإن كانت من أصناف مختلفة، ما دامت العديد من مكونات المزيغ غير مستوفية لشروط اكتساب المنشأ المحدد في البرنامج.
5. ذبح الحيوانات وغيرها.

لتحديد ما إذا كانت هذه العمليات غير كافية لإضفاء صفة المنشأ على المنتج، تؤخذ بعين الاعتبار كل العمليات التي تم إنجازها على المنتج في دولة من دول المنطقة، أو في مجموع دول المنطقة.

ثانياً: النقل المباشر والحقوق الجمركية

مما ورد في المراسلة الجمركية أن النظام التفضيلي الممنوح بموجب الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي يطبق فقط على المنتجات التي يتم نقلها مباشرة بين دول المنطقة كما أنه يمكن القيام بنقل المنتجات التي تشكل إرسالية واحدة عبر أقاليم أخرى عند الاقتضاء، عن طريق التخزين المؤقت في هذه الأقاليم شريطة أن تبقى هذه المنتجات تحت رقابة السلطات الجمركية لبلد العبور أو التخزين وألا تطرأ عليها عمليات أخرى غير التفريغ أو إعادة الشحن أو أية عملية أخرى تهدف إلى الحفاظ على حالتها.

بالنسبة للحقوق الجمركية فإن المواد التي ليست لها صفة المنشأ المستعملة في تضييع منتجاتها منشأها الجزائر أو إحدى دول المنطقة، لا تستفيد لا في الجزائر ولا في أي دولة أخرى من دول المنطقة من رد الحقوق الجمركية أو إعفاء منها بأي شكل من الأشكال.

تجدر الإشارة إلى أن مبدأ منع رد الحقوق والرسوم الجمركية أو الإعفاء منها لا يطبق خلال الثلاث سنوات الأولى لدخول الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي حيز التطبيق بعبارة أخرى يتم تنفيذ هذا المبدأ ابتداء من 2012/01/01.

ثالثاً: إثبات المنشأة

يتم إثبات المنشأة عن طريق شهادة منشأة مطابقة للنموذج المرفق في الملاحق والصادر عن الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الوثيقة الأساسية لإثبات المنشأة التي تستفيد من الامتيازات التعريفية الممنوحة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر. تعتبر هذه الوثيقة ضرورية للقيام بعملية جمركة البضائع التي منشؤها دول المنطقة وترفق كذلك بالبضائع ذات المنشأ الجزائري المصدرة نحو دول المنطقة، وذلك بهدف الاستفادة من النظام التفضيلي.

أما فيما يخص إصدار شهادة المنشأة ومدة صلاحيتها، فإنه يتم إصدارها والتأشير عليها من طرف السلطات المؤهلة لبلد التصدير بناء على طلب كتابي يعده المصدر أو ممثلة المؤهل تحت مسؤولية المصدر، وهذا أثناء عملية التصدير للمنتجات موضوع الشهادة ويجب أن تملأ شهادة المنشأة باللغة العربية ويمكن لمصالح الجمارك اشتراط ترجمتها.

فيما يخص الجزائر فإن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة هي المخولة لتسليم شهادة المنشأ، بعد تسليمها تخضع الشهادة إجبارياً لتأشيرة مصالح الجمارك التي تمت فيها عملية التصدير، كما تجدر الإشارة إلى أن مدة صلاحية شهادة المنشأ محددة بـ 06 أشهر ابتداءً من تاريخ إصدارها، كما يجب التحقق من صحتها ومدى مطابقتها للشروط المحددة والمتعلقة باكتساب البضائع المتبادلة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر صفة المنشأ.

المبحث الرابع: أثر منظمة التجارة العالمية على سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفترض حداً أدنى من التنمية الاقتصادية ومستوى معين من الحكم الراشد، بحيث يكون دور الدولة واضحاً ومؤثراً وقويًا خاصة في مجال الإشراف على الإصلاحات وسن التشريعات وتوفير المناخ الضروري للاستثمار المحلي والأجنبي. إن دفاع الجزائر عن مصالحها التجارية يحتم عليها أن تكون عضواً في هذه المنظمة خاصة إذا ما علمنا أن التجارة الخارجية للجزائر تتم في معظمها مع مجموعة تمثل عناصر فاعلة في المنظمة (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية).

سنحاول في هذا المبحث تناول موضوع انضمام الجزائر لهذه المنظمة من خلال التطرق إلى المراحل والخطوات الإجرائية للانضمام وكذا انعكاسات الانضمام على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إيماناً منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يفرض الاتحاد والتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيه أجل هذه الدول، وقد دخلت مثل بقية الدول النامية الأخرى في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانيزماته على المعاملات الدولية ويحتم على الدول الاندماج والانضمام إلى المنظمات العالمية والتكتلات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للاندماج إلى هذه المنظمة كان لزاماً عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من قبل أعضاء المنظمة والشروع في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف وهو ما قامت الجزائر بتطبيقه على أرض الواقع.

الفرع الأول: عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تطبيق جملة من الشروط وتوفير مناخ ملائم على المستوى الوطني وعلى اعتبار أن الجزائر جزء من العالم لا يمكن لها أن تعيش منعزلة عنه، أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية أن تولي اهتماماً كبيراً للانضمام إلى هذه المنظمة وبالتالي التخلي عن النظرة الأحادية الضيقة خصوصاً وأن الاقتصاد الجزائري يتوفر على قدرات اقتصادية هائلة، ونعليه فإن الجزائر لم تقدم طلباً للانضمام إلى المنظمة إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تقادي الانضمام إليها وبقيتها على الهامش خاصة بعد انتقالها

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق والهدف الأساسي للمنظمة.

أولاً: عوائق تأخر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

يعتبر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمراً واجباً تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني لأنها إن تأخرت وأغلقت أبواب الانخراط، ستكون مجبرة إلى الخضوع للمنظمة دون القدرة على فرض أي شرط من شروطها في ميدان التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها معها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري.

ومن أهم العوائق التي أدت إلى تعطل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية نجد عدة أسباب اقتصادية وسياسية يمكن ذكر أهمها فيما يلي¹:

1. غياب إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة.
2. عدم إعطاء المفوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه، وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير والاعتبارات الأيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي ويعطي الأولوية للاعتبارات السياسية.
3. من أهم العوائق التي حالت دون الانضمام الترسنة القانونية في الميدان التجاري والتي بقيت متأخرة، حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين و التحسيس بأهمية الانضمام والشروع في التحرير الاقتصادي، في حين أهمل الإصلاح التشريعي.
4. عدم الاستقرار المؤسسي والإطار التشريعي، وكذا البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.

¹ أنظر في هذا الصدد:

- جلاطو جيلالي، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان الجزائري تصدر عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، الجزائر، العدد 1، جويلية 1998، ص 69 - 71.

- سليم سعادي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "معوقات الانضمام وأفاقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 77 - 80.

5. احتكار قطاع التجارة الخارجية وهذا الأمر يتنافى مع فلسفة ومبادئ منظمة التجارة العالمية القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل القيود.

6. لم تتناول اتفاقية الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية، في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتج، لذا رأت أن انضمامها للاتفاقية في وقت سابق لا يخدم مصالحها.

7. عدم وجود إستراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاعين الصناعي والزراعي، أي عدم تجديد بنية صناعية وزراعية جديدة.

بعد الحديث عن العراقيل والأسباب التي كانت وراء تأخر الجزائر للالتحاق بركب الدول المتقدمة واندماجها في المنظومة التجارية العالمية، من الضروري التطرق إلى أهم الدوافع التي كانت وراء طلب الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: دوافع طلب الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

إن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، ومشاركتها في دورة الأوروغواي بصفة عضو ملاحظ إلى جانب مصادقتها على البيان الختامي لجولة الأوروغواي في عام 1994 والذي تم من خلاله الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية، هو خير دليل عن نيتها الصريحة في الانضمام إلى هذه المنظمة والاستفادة من مزاياها ولهذا الغرض قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996¹.

لقد اختلفت آراء المحللين حول عملية انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، ففريق يرى أنه خيار عقلائي لا بد منه لأجل تتبع ومواكبة الوقائع الاقتصادية العالمية، بحجة أن الانضمام سوف يمكنها من المشاركة في صياغة وبناء النظام التجاري الجديد ويجعلها تحتل مكانتها بالإسهام في تطوير الاقتصاد العربي، وفريق آخر يعارض فكرة الانضمام بحجة أنه يسبب تقييد الحرية إصدار القرارات الاقتصادية نظراً لارتباط هذه القرارات بالسياسة الاقتصادية الدولية المبنية على تحرير الاقتصاد من القيود غير الملائمة لحرية التبادل التجاري.

إن من بين الحتميات التي دفعت الجزائر لطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ما يلي:

¹ BOUZIDI M'HAMSADJI Nachida, 05 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, Edition ENAG, Algérie, 1998, p. 31.

1. اعتبار الجزائر عضوا ملاحظا سابق في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) وبعد ذلك عضوا ملاحظا أيضا في منظمة التجارة العالمية (OMC)، كان عاملا مشجعا ومساعدة لها.
2. التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية، يؤهلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
3. الاستفادة من التكنولوجيات العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.
4. تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع عملية الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي، فالاتفاقيات المبرمة مع هذا الأخير وخاصة المتعلقة منها بالنظام الجمركي دفعت بالجزائر إلى طلب الانضمام للمنظمة والاستفادة من قوانينها خاصة إذا علمنا أن طلب الانضمام هذا كان في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي نظرا لوجود التناقص بينه وبين المنظمة¹.
5. إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الدولية قد يترتب عليه إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفات الجمركية عند لأقصى حد وأدنى حد والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرون على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق²، ومن جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

¹ مولة عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13 - 14 ماي 2001، ص 220.

² ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة "أسباب الانضمام، النتائج المترتبة ومعالجتها"، الجزائر، دار المحمدية، 2003، ص 135.

6. إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضائها، مما يعود على اقتصادياتهم بالفائدة ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية.

7. الانضمام للمنظمة يرسم ويوضح الرؤيا المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى، وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية محكمة بالاعتماد على الخبرات المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية أو ثروات طبيعية متوفرة.

8. إن مشاركة الجزائر في أشغال التجارة العالمية يسمح لها بتحديد مكانتها بين الدول السائرة في طريق النمو، كما يعد انضمام الجزائر وسائر الدول الساعية للانضمام فرصة لمحاولة تغيير قواعد المنظمة التي لا تزال تخدم مصالح الدول المتقدمة.

9. الاستفادة من انفتاح السوق الوطنية على الصادرات الأجنبية، ومن الدخول إلى السوق الدولية بمنتجات وطنية تنافسية.

10. إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سوف يساعد المنتجين الجزائريين ويشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية، بحيث ينعكس ذلك على المستوى الاقتصادي العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي¹.

11. انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يسمح لها بالحضور في مختلف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كما يسمح لها بالاستفادة من عدة مزايا من بينها:

❖ المعاملة التفضيلية (حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير).

❖ تخفيض معدلات التعريفات الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية).

12. انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يسمح لها بالتمتع بالمعاملة وفق مبدأ الدولة الأكثر رعاية (مبدأ تعميم المزايا)²، في مجال المبادلات التجارية مع كل الأطراف المتعاقدة دون تمييز، كما يسمح كذلك للجزائر بالاستفادة من هذه المزايا التي تمنحها الأطراف المتعاقدة إلى جانب أن صادراتنا تصبح مؤمنة من كل إجراء تعريفي أو غير تعريفي، كأن تفرض عليها رسوم تعرفل تصديرها.

¹ فضل علي منتى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 196 - 197.

² صلاح الدين حسن السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، لبنان، دار وسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص 222.

13. إن المشاركة في أعمال منظمة التجارة العالمية تمكن من الاستفادة من المساعدات التقنية الضرورية لتنمية صادراتنا.

14. لا شك أن البلدان النامية ومن ضمنها الجزائر ستستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية، كما أنها ستستفيد من صنع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية.

وفي هذا السياق يزعم البعض من معارضي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن اتفاقية الأوروغواي جاءت لخدمة مصالح البلدان المتقدمة، وأنه لا خير فيها ولا نفع منها للبلدان النامية حيث ترغمها على فتح أسواقها لمنافسة أجنبية لا تقوى على الصمود في مواجهتها وهذا الرأي في حقيقة الأمر محل جدل كبير.

الفرع الثاني: شروط انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يلزم على الدول القيام بتطبيق جملة من الشروط والجزائر واحدة من بين هذه الدول، ومن بين الشروط والتنازلات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة على هذه الدول الساعية للانضمام فيها نجد ما يلي¹:

- تخفيض التعريفات الجمركية وثبيتها.
- تقديم المزيد من التنازلات لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها مع الأخذ بعين الاعتبار حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة، وتطوير قدرتها التنافسية في فترة محددة.
- تجانس الأوضاع الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- التزام الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بإجراءات ضريبية اتجاه السلع المستوردة، من بينها المعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية والسلع المستوردة في مدة قصيرة لا تتعدى السنة.

باعتبار أن الجزائر واحدة من بين الدول الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإنها قد شرعت في تنفيذ تلك الشروط المذكورة، بالإضافة إلى ذلك فإنها ملزمة بتنفيذ ومراعاة نوعين من الشروط لانضمامها إلى هذه المنظمة وهذين الشرطين هما:

¹ جلاطو جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66 - 67.

أولاً: الشروط العامة

إن الدخول والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مفتوحا لكل دولة تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وتقبل بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول إلى الأسواق الخارجية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك أكثر الأسواق إغراء في إفريقيا، فهي في موضع جيد للتفاوض حول الانضمام إلى هذه المنطقة.

ثانياً: الشروط الخاصة

تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب إلى المدير العام لمنظمة التجارة الدولية تبين فيه نيتها في الانضمام إلى المنظمة وذلك في ظل ما تمليه أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة، وقد تضمن هذا الطلب تقريراً مفصلاً حول السياسة التجارية والوضع الاقتصادية للجزائر وبصدور نتائج هذا التقرير تكون الجزائر مرة أخرى مجبرة على تقبل الأهداف الأساسية للمنظمة، وحسب المؤشرات فالتغيرات المطلوبة لدخول بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية تتعلق بما يلي:

1. الحقوق الجمركية:

إن الجزائر ملزمة بتخفيض الجمركية في أول الأمر وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل لقاء جولة طوكيو، حيث أنه بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ستعتمد إدارة الجمارك على المادة 07 من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية، بعد ما كان هذا التقييم جزائياً في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

2. المرور إلى اقتصاد السوق:

إن المرور إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل لذلك ينبغي على الجزائر القيام بعدة أشغال بحيث يجب عليها أولاً الاستمرار في إعادة هيكلة اقتصادها بصورة شاملة في جميع الميادين، إضافة إلى هذا هناك شروط أخرى تلتزم الجزائر بها وتتمثل في:

- إجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء الأساسيين والقيام بالتنازلات اللازمة في الميادين الثلاثة (السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية) إلى جانب ضرورة تطوير سياسة تعريفية متلائمة والتعريفات الجمركية المطبقة من طرف الدول الأعضاء في المنظمة.

- تقديم شبه مذكرة للأطراف المتعاقدة تحتوي على معلومات حول عدة مسائل خصوصا قواعد تسيير القطاع الاقتصادي، التجاري، الفلاحي، الصناعي، سياسة الخوصصة، معدل الفائدة، صعر الصرف وسياسة الاستثمار وكذا المعلومات المتعلقة بالرسوم الجمركية والرقابة والإطار النظامي للمؤسسات الذي يحكم الصادرات والواردات.

الفرع الثالث: خطوات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

عقب استقلالها مباشرة استفادت الجزائر وكبقية البلدان النامية من تطبيق نظام "التوكيل التجاري"^{*} المتضمن قوانين الجات منذ مارس 1965 وبهذا أصبحت مطالبة باحترام القواعد والمبادئ العامة لكنها غير ملزمة باحترام التدابير الخاصة بالإجراءات التجارية مثل التبليغ عن ممارستها التجارية، كما كانت لها الحرية الكاملة في وضع سياساتها الجمركية لأنها لم تكن طرفا متعاقدا واستمرت الجزائر في هذه السياسة إلى غاية الثمانينات¹.

إلا أنه وبهدف تدارك الوضع الاقتصادي الوطني ومحاولة من السلطات الوطنية إيجاد الحلول المشتركة مع الأطراف المتعاملة معها وخاصة المجموعة الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، ونظرا لأهميته التبادل بين الجزائر والمجموعة الأوروبية فإنه من الضروري الدخول في التفاوض مع الشركاء الاقتصاديين بهدف برنامج إصلاحى هيكلي يتماشى والظروف المرحلية، وكانت أول مرحلة قامت بها الجزائر آنذاك هو تقديم طلب العضوية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، إلا أن هذا الطلب رفض آنذاك سنة 1987 لأسباب من بينها²:

- غياب سياسة تجارية واضحة نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، حيث أن الجزائر كانت تعتمد في تجارتها الخارجية بنسبة 97% على المحروقات.

- الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي الذي ساد الجزائر والذي كانت آثاره وخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لهذين السببين ولأسباب أخرى أجبرت السلطات الجزائرية على وضع ملف طلب العضوية في الأدرج، إلا أنه مع ختام جولة الأورجواي والإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية شكلت وزارة التجارة في تلك الفترة لجنتين لتحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة وكان ذلك بتاريخ 07 نوفمبر 1994.

^{*} ويعني عدم إجبارية الالتزام بكل القيود وبالمقابل بدون أن تلتزم الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات باحترام بنود الاتفاقية اتجاه هذه الدول.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، 2003، ص ص 132 - 133.

² OUKASI Ghania, adhésion à l'OMC : Les algériens patrinent, le quotidien d'Oran, 20/2/2001, pp. 10 - 11.

وهاتين اللجنتين هما:

أولاً: اللجنة الوزارية المشتركة

في السابع من نوفمبر 1994، قام وزير التجارة بإعداد لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإعداد ومتابعة ملف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الدولية وتتكون هذه اللجنة التي يرأسها وزير التجارة من 22 عضو ينتمون إلى الوزارات والمؤسسات التالية:

وزارات: العدل، المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والحرف التقليدية، النقل والتخطيط.

مؤسسات: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد

الجزائري للتقييس والحماية الصناعية، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

وتتلخص مهمة هذه اللجنة الوزارية في إعداد ما يلي¹:

- تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بانطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر وأطراف منظمة التجارة العالمية.
- تحديد القطاعات والمنتجات التي يجب حمايتها وتحريرها.
- تقييم مدى تأثير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على مستوى مختلف النشاطات الاقتصادية.
- تنفيذ الاقتراحات المقدمة والمتعلقة بالتخفيضات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات.
- تنفيذ مشروع المذكرة المساعدة حول تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية وأبعاد تحريرها.
- تنظيم مشاركة الأطراف الاجتماعية (النقابات، أرباب العمل) في هذا الملف.

وإلى جانب اللجنة الوزارية المشتركة تم تشكيل لجنة ثانية تتمثل في:

ثانياً: لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية

تعد لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية ثاني لجنة شكلت من قبل وزارة التجارة لتعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة الوزارية المشتركة، وقد شكلت هذه اللجنة في نفس التاريخ الذي تم فيه تكوين اللجنة الأولى، وتتلخص مهمة لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية في اقتراح الإجراءات العملية

¹ Ministère du commerce : Les perspectives d'adhésion à l'OMC, Direction des études et du commerce extérieur, 1996, p. 08.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

وتحديد وقواعد وطرق العمل في كل المجالات التي تهم التجارة الخارجية من قريب أو من بعيد، لأن قرار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية كان يتراوح بين مؤيد ومعارض. أما سيرورة عملية المفاوضات الجزائرية مع منظمة التجارة العالمية فتتمت على النحو التالي:

ثالثا: المسار التفاوضي لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

قبل الحديث عن أهم الخطوات التي اتبعتها الجزائر لأجل تحرير تجارتها الخارجية والاندماج مع المحيط الاقتصادي العالمي بقصد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يجب الإشارة على أنه بالرغم من أن الجزائر لم تكن عضوا في اتفاقية الجات، إلا أنها استفادت كبقية البلدان النامية مباشرة بعد الاستقلال من تطبيق نظام التوكيل التجاري المتضمن قوانين وقواعد الجات منذ مارس 1965. هذا وقد منحت للدول النامية المطبقة لقواعد الجات عضوية الملاحظ من أجل المشاركة في جولة الأورجواي شريطة أن تعلن نيتها بالانضمام وهذا قبل 30 أبريل 1987¹، وفي هذا الموعد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الجات، الشيء الذي سمح لها بالمشاركة في جولة الأورجواي (1986 - 1993).

في سنة 1993 تم طرح ملف الانضمام على طاولة المفاوضات، حيث تم تنظيم ندوة في الجزائر حول سبل الانضمام وضع أثناءها سؤال مركزي يتعلق بإمكانية انضمام الجزائر إلى اتفاقية الجات، ورغم وجود آراء تؤيد الانضمام نظرا للموقع الإستراتيجي للجزائر، إلى أن نتيجة الندوة وصلت إلى عدم إمكانية الانضمام في تلك الآونة بالنظر إلى هيكل صادراتها (95% إلى 97% محروقات، حوالي 5% خارج المحروقات) مما يجعلها تقدم أكثر مما تستفيد.

في الثاني عشر أبريل 1994 إلى غاية الخامس عشر منه انعقد مؤتمر مراكش الذي انبثقت عنه منظمة التجارة العالمية، حيث تحصلت الجزائر على كرسي الملاحظ.

بعدها وبتاريخ 07 نوفمبر 1994، قام وزير التجارة بإعداد لجنة وزارية متكونة من كل الهياكل المهمة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كلفت هذه اللجنة بصياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية وأبعاد تحريرها².

بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في الفاتح من جانفي 1995 وفي الثلاثين من نفس الشهر ونفس السنة، أخذت المفاوضات شكلا يتماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية إثر الاتفاق مع الأطراف

¹ ناصر داداي عدون، مرج سبق ذكره، 2003، ص 3.

² Ministère du commerce, Les perspectives d'adhésion à l'OMC, op. cit., p. 08.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

المتعاقدة على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، ويترأس هذه اللجنة سفير الأرجنتين لدى منظمة التجارة العالمية.

في 14 نوفمبر 1995 خضع ملف الانضمام لدراسة مجلس الحكومة، حيث قرر هذا المجلس إعادة دراسة المذكرة من جديد.

أعربت الجزائر بصراحة عن نيتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال القرار الذي اتخذته مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة التي تحتوي سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في نهاية شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، لتقوم بعدها السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية منظمة التجارة العالمية في 05 جوان 1996، وتم توزيعها على كل الدول الأعضاء في المنظمة¹، ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996.

وهذه اللجنة تم إنشاؤها بقرار من رئيس الحكومة والتي يترأسها وزير التجارة ومجموعة الدوائر الوزارية المعنية مباشرة بعملية المفاوضات، والتي بلغ عددها 23 وزارة مشكلة من حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا.

بعد تلقي سكرتارية المنظمة المذكرة النهائية، قامت منظمة التجارة العالمية بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين بالمنظمة، هذا الفريق مكلف بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وبعد شروع هذا الفريق بدراسة الملف تلقت الجزائر السلسلة الأولى من التساؤلات بلغ عددها 174 سؤال من قبل 05 أطراف أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضو، وقد طرحت الأسئلة من قبل الدول التالية²:

- دول الاتحاد الأوروبي طرحت 123 سؤالا، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري ونظم حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجبائي وغيرها.

- سويسرا طرحت 33 سؤالا حول الأنظمة الضريبية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال.

¹ كورتل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة، سطيف، 29 - 30 أكتوبر 2001.

² BOUCHELACHEM Khaled, Adhésion de l'Algérie à l'OMC : réalités et perspectives, institut supérieur de commerce et administration des entreprises, 1^{er} cour de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002, p. 07.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

- اليابان طرحت 09 أسئلة تمحورت في مجملها حول نظام مكافحة الإغراق ونظام الوقاية والقيود الكمية عند الاستيراد.
- أستراليا طرحت 08 أسئلة تعلقت على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق، والاتفاقات الجهوية والثنائية.
- إسرائيل طرحت سؤالاً واحداً تعلق بمقاطعة الجزائر لها، وكان نص السؤال: « هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل التي هي عضو في منظمة التجارة العالمية، وهل تستطيع الجزائر أن تحدد النظام التجاري الذي تطبقه على هذا البلد»، وكان جواب الجزائر كالتالي: « إن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية، وتطبق على مختلف المستويات المقاطعة التي أقرتها على السلع ذات الأصل الإسرائيلي، هذا الإجراء ذو طابع سياسي وليس تجاري، وإن المقاطعة مطبقة بناء على مقتضيات الأمن الوطني استناداً إلى ترتيبات المادة 21 من الجات والمادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة الخدمات المتعلقة بالاستثناءات العامة».

في 05 جويلية 1997 تم رد الأجوبة على السلسلة الأولى من الأسئلة (174 سؤال) إلى المنظمة، وذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض ودراستها من طرف مجلس الحكومة.

في أوت 1997 وصلت السلسلة الثانية من الأسئلة (170 سؤال) طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركزت على نفس محاور السلسلة الأولى، وكان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين.

خلال الفترة من 13 إلى 15 أكتوبر 1997، انعقد بالجزائر لقاء ضم حوالي 300 مسؤول وخبير مقرررين سياسيين اقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي عدة منظمات عالمية، وكان موضوع اللقاء هو انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، كما ارتكزت المفاوضات في هذا اللقاء على ثلاثة محاور أساسية هي:

- الإعلانات الزراعية.

- تحرير الخدمات.

- تجارة السلع.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

انتهى اللقاء باستخلاص أن اندماج الجزائر في الاقتصاد الدولي والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي لا يعتبر خيارا وإنما حتمية يجب التأقلم معها، بالنسبة للجزائر عليها الحصول على أحسن اتفاقية ممكنة للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات.

اتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة بانعقاد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وذلك يومي 22 و 23 أبريل 1998 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا)، ومن خلال هذا الاجتماع تعهد كل من رئيس البعثة الجزائرية ووزير التجارة آنذاك على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بهذه المسائل لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة¹.

كما أكد على عزم الجزائر للانضمام إلى المنظمة مكان على ضرورة الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، لذلك تعكف لجنة العمل على التحضير للرد على أسئلة أخرى إضافة إلى التحضير للمرحلة القادمة التي ستكون ثنائية بين كل دولة تريد الحصول على معلومات حول مجمل خصائص الاقتصاد الجزائري.

في نهاية سنة 1999، شرعت الجزائر في المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات الثنائية الأطراف والتي تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام، ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بسياتل والذي شاركت فيه الجزائر لم تستأنف المفاوضات وتوقفت رغم تأكيد وزير التجارة على استئنافها سنة 2000².

بعد توقف المفاوضات أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية من جديد وكان ذلك في أواخر جويلية 2001، ليعاد تقديمها إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وهكذا استمر النقاب بين الجزائر والمنظمة بشكل بطيء نوعا ما، لكن مع صدور الأمر الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 الخاص بالتعريف الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات العملية الأولى والفعلية للانضمام إلى المنظمة، وقد حدد الأمر الرئاسي أربعة معدلات أساسية للسلع المستوردة، وهذه المعدلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع حقوق جمركية وصولا

¹ BOUCHELACHEM Khaled, op. cit., pp. 07 – 08.

² عباس قويدر، براهمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، 2005، ص 62.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إلى المستوى الأكبر المتمثل في 30% مرورا بمستوى ضعيف آخر متوسط، وهذا النظام يعتمد على مبدأ الدول الأكثر تفضيلاً¹.

في 07 فيفري 2002 تم انعقاد ثاني اجتماع مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وقد أكد وزير التجارة آنذاك بخصوص هذا الاجتماع أنه ترك انطبعا جد حسن لدى مجموعة العمل المتكونة من ممثل 43 دولة وأنها كشفت اهتماما بالغا للملف الجزائري، حيث قدمت الجزائر لأول مرة عروضاً أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، وبعد هذا الاجتماع تلقت الجزائر حوالي 353 سؤال من الدول الأعضاء في المنظمة.

وخلال الفترة الممتدة من 25 أبريل إلى 07 ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بجنيف، حيث اعتبر وزير التجارة آنذاك الاجتماع بمثابة بداية حقيقية للمفاوضات مع المنظمة مؤكداً أن الجزائر ستفاوض على أساس مقترحاتها، كما صرح بأن المفاوضات المشتركة بين الجزائر ومجموعة العمل التي تضم دولا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وسويسرا وأستراليا والأرجواي وكوبا ستعقد اجتماعها الرابع في شهر أكتوبر من عام 2002²، وما تجدر الإشارة إليه أنه خلال هذا الاجتماع وصفت الاقتراحات الجزائرية من قبل الأطراف المفاوضات بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها.

في 15 نوفمبر 2002 تم انعقاد الجولة الرابعة لمفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة بجنيف، ومن أهم ما جاء في هذه الجولة إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزيف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة مع الإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية وهي (5%، 15%، 30%) مع تساهل في السعر الثابت الأعلى 30%، كما أقر خلال هذه الجولة إخضاع التعريفات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين منظمة التجارة العالمية³.

في 20 ماي 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة للمفاوضات بقيادة وزير التجارة الجزائري آنذاك، وقد تركزت هذه الجولة حسب تصريح وزير التجارة على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر على أساس مذكرة تم تسليمها في شهر جويلية من نفس

¹ عباس قويدر، براهمي عبد الله، المرجع السابق، ص 62.

² BOUCHELACHEM Khaled, op. cit., p. 08.

³ سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

السنة، إضافة إلى وثائق أخرى، كما اهتمت هذه المحادثات من جهة أخرى بتطوير وتصديق خطة التغييرات القانونية والتشريعية في الجزائر حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة، وقد أشارت بعض المصادر أن عدد الأسئلة التي تلقتها الجزائر إلى غاية نوفمبر 2003 بلغت حوالي 1200 سؤال¹.

سادس جولة من المفاوضات انعقدت بتاريخ 2003/11/28 بوفد جزائري يتكون من 28 عضو يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في منظمة التجارة العالمية برئاسة وزير التجارة، وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع تأهيل الإطار التشريعي المنظم لقطاع التجارة الخارجية إلى جانب محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة، كما تم خلال هذه الجولة تعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية بأمر رئاسي وهي المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة وبراءات الاختراع وهي قوانين التزمت الحكومة الجزائرية بها قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة.

أما الجولة السابعة من مفاوضات انضمام الجزائر فقد انعقدت بتاريخ 25 جوان 2004 وقد تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية، حيث أعلن وزير التجارة آنذاك أن الجزائر أحرزت تقدما جيدا في المفاوضات وأصدرت معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

عرفت الجزائر مرة أخرى في 25 فيفري 2005 انعقاد الاجتماع الثامن والذي سبق التمهيد له في 11 جانفي 2005 وقد جاء هذا الاجتماع بعد التغيير في تركيبة رئاسة مجموعة التفاوض الموكل إليها ملف انضمام الجزائر²، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو تقديم الجزائر لعروض مفاوضات وهي العروض التعريفية الثالثة المقترحة للمنتجات الفلاحية والرابعة للخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة أي من 0 إلى 20% للقطاع الصناعي وما بين 0% و25% للقطاع الفلاحي، وهذا يبتعد كثيرا على المدى الذي تطبقه الجزائر والذي يصل إلى 45% وبالتالي يتنافى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل³.

¹ نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر، الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص 140.

² Etat d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession de l'Algérie à l'OMC, 31/01/2010
<http://www.wto.org/french/thewto-f/ace-f/al-algerie-f.htm>

³ عباس قويدر، براهمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 63 - 64.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

أما بخصوص الجولة التاسعة لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فقد عقدت بتاريخ 21 أكتوبر 2005، إلا أنها لم تحرز أي تقدم يوحى بالانضمام للمنظمة. بعد حوالي ثلاث سنوات انعقدت الجولة العاشرة في 17 جانفي 2008، حيث نقلت خلال هذه الجولة نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة من 150 نقطة إلى 08 نقاط، عززت الجزائر خلال هذه الجولة قدرتها التفاوضية بالتوقيع على 06 اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروغواي، سويسرا، فنزويلا، أستراليا، البرازيل وكوبا وسط تأكيد من وزير التجارة الجزائري أنه لا يوجد من البلدان العضوة في منظمة التجارة العالمية من سيعارض انضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحولات هامة حيث رفعت هذه التحولات نظام التجارة الخارجية الجزائرية إلى المستوى المعمول به دوليا ووفق الأسس التي تسير عليها المبادلات الدولية.

بعدها انعقدت الجولة الحادية عشر في 05 أبريل 2013، حيث استعرض أعضاء منظمة التجارة العالمية المفاوضات الثنائية بشأن السلع والخدمات واستعرض فريق العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، باستعراض نظام التجارة الخارجية الجزائرية من خلال التقرير المنقح وكذا التطورات التشريعية.

انعقدت الجولة الثانية عشر بتاريخ 31 مارس 2014 والتي جمعت كل من أعضاء منظمة التجارة العالمية وأعضاء الفريق الجزائري المكلف بالتفاوض، حيث رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالنقد الكبير الذي أحرزته الجزائر في تعديل نظامها التجاري وأعربوا عن تأييدهم القوي لانضمامها السريع إلى المنظمة.

من كل سبق يتضح أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين ومدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة، مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

المطلب الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري
يترتب على انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية تمارس آثارها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إن تحرير التجارة الخارجية وفق منظمة التجارة العالمية يخلف آثارا سلبية حادة وللتخفيف منها يتحتم على الجزائر كدولة نامية خاضعة لمنطق القوة الاقتصادية غير المتكافئة، أن تبذل جهودا كبيرة في سبيل إعادة هيكلة الاقتصاد بهدف رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وزيادة وتيرة الإنتاج الحقيقي. سنتناول هنا مختلف الآثار المترتبة على الانضمام في ظل اتفاقيات التجارة في السلع والخدمات، وكذا حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الأول: الانعكاسات على القطاع الصناعي

1. الآثار الإيجابية:

- إن الحديث عن تأثير القطاع الصناعي بالانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يدفع بالضرورة إلى الحديث عن تأثير قطاع المحروقات، فهذا القطاع مستثنى من المفاوضات وهو أو أثر إيجابي على الصناعة الوطنية، إذ يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة والمساس به قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى آثار غير مرغوب فيها¹.
- إن تخفيض الرسوم الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات من مستلزمات الإنتاج الوسيطة، وهو ما يساهم في انخفاض تكاليف الإنتاج ويقوي القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية.
- إن عدم التمييز بين الاستثمار المحلي والأجنبي في إطار المنظمة سيحفز الاستثمار الأجنبي ويزيد من التراكم الرأسمالي وتقل التكنولوجيا، وهو ما يسمح برفع مستوى تأهيل الموارد البشرية وبالتالي الرفع من فرص التصدير، وكل هذا مرتبط بتهيئة البيئة الملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.
- تحسين كفاءة أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تسمح به الصناعات الأجنبية.
- سهولة إيجاد المنافذ لتسويق المنتجات لتحفيز المؤسسات على الرفع من مستويات الجودة، بالإضافة إلى تفعيل القطاع الخاص من خلال الاحتكاك مع الشركاء الأجانب².

¹ A. BENBITOUR, L'Algérie au 3^{ème} millénaire défis et potentialités, édition Marinour, Alger 1998, p. 82.

² ZATLA R. – BOUKLIA H., Investissements directs – étrangers et convergence CREAD, N° 46, 1999, p. 195.

2. الآثار السلبية:

- إحدى أوجه قصور الصناعة الجزائرية هو الانخفاض الشديد لصادراتها خارج قطاع المحروقات، بحيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال 2% من إجمالي الصادرات.
- أهم عيوب الصناعة الجزائرية هو عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية بسبب ارتفاع التكاليف الخاصة بالإنتاج، واعتماد جزء كبير منها على استيراد مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى تواضع المستوى التكنولوجي المستخدم بالإضافة إلى التأخر الذي تشهده المؤسسة الصناعية الجزائرية في مجال الإدارة والتسويق الدولي.
- إذا لم يستطع القطاع الصناعي التكيف بسرعة قبل انتهاء مهلة الإعفاءات، سيدفع بالصناعات التي تشكو من ضعف القدرة على المنافسة إلى توقيف نشاطاتها، وقد أوقف العديد من رجال الأعمال الجزائريين نشاطاتهم خاصة في مجال صناعة الأحذية وبعض الألبسة الجاهزة، فحسب إحصائيات وزارة التجارة سنة 2004 تبين أن 30% من المؤسسات الخاصة والعامة سوف تزول بعد الانضمام وأن 30% سوف تتاح لها فرصة التأهيل وفقا للمنافسة الأجنبية وأن 30% من المؤسسات الجزائرية سوف تتمكن من مواجهة المنافسة الدولية.

الفرع الثاني: الانعكاسات على القطاع الزراعي

إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيترك آثارا مختلفة على القطاع الزراعي سنوضحها فيما يلي:

1. الآثار الإيجابية:

- إن استخدام الفنون والتقنيات الإنتاجية الحديثة سوف يسمح برفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.
- إن إزالة القيود الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية سيمنح المزارعين والمصدرين الجزائريين فرصا أكبر للتصدير.
- أمام المنافسة الشديدة التي سوف يواجهها القطاع الزراعي، فإن تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من شأنه تخفيض حدة التبعية الغذائية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.
- استفادة الإنتاج الزراعي الجزائري من كافة المزايا الخاصة بدعم تصدير المنتجات الزراعية.

2. الآثار السلبية:

- يؤكد المختصون ونتيجة لإلغاء الدعم ستعرف أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل: الحبوب، السكر، اللحم، الحليب، ارتفاعا بنسب تتراوح بين 4% و10% خاصة بعد تحويل القيود الكمية إلى قيود تعريفية على الواردات الزراعية، إن مثل هذه الإجراءات سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الزراعية الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2,5 مليار دولار سنويا، وهو ما ينذر بتبعية شبه كلية للخارج في مجال الحبوب والحليب والسكر والزيوت¹.
- يشير خبراء منظمة التجارة العالمية إلى أن إزالة الدعم عن هذه المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع السعر الدولي للقمح بحوالي 7% والحبوب الأخرى من 1% إلى 7% واللحوم من 5% إلى 10%، وبالتالي يتطلب هذا الوضع الحرج اهتماما إستراتيجيا بتنمية الإنتاج الزراعي ورفع مستويات الأداء فيه وتحسين الفنون الإنتاجية من آلات وأسمدة وري بالإضافة إلى حل إشكالية العقار الفلاحي وملكية الأراضي وهي قضايا أولها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أهمية كبيرة من أجل مواجهة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: الانعكاسات على قطاع الخدمات

إن تحرير تجارة الخدمات في ظل الظروف الراهنة سوف ينعكس سلبا على القطاع في الدول النامية نظرا لإحراز الدول الصناعية على ميزة نسبية في إنتاجها، بسبب تفوقها العلمي والتكنولوجي والإداري، لذا تطالب الدول النامية بعدم التسرع في تحرير أسواقها في وجه الخدمات الأجنبية. بالنسبة لحالة الجزائر، فإن آثار الانضمام ستختلف من قطاع إلى آخر وقد يكون من الصعب تقدير الآثار الكلية على تحرير تجارة الخدمات. تظهر أهمية تحرير قطاع الخدمات إذ أدرنا وزن وأهمية الخدمات في الاقتصاد الوطني، فنسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تمثل في المتوسط حوالي 34% وتوظف حوالي 55% من اليد العاملة.

¹ A. BENBITOUR, op. cit., p. 84 – 85.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

على مستوى المبادلات الخارجية، فإن حساب الخدمات يتميز بعجز مستمر، فصادرات الخدمات الجزائرية متواضعة إذ يمثل 2% من إجمالي الصادرات، أما الواردات فتشكل 17% من إجمالي الواردات، ويشكل النقل البحري والأنواع الأخرى من النقل نسبة مرتفعة من إجمالي صادرات الخدمات بحوالي 45%، كما يمثل 30% من إجمالي واردات الخدمات.

في سنة 2000 بلغ العجز في قطاع الخدمات الجزائرية 4,5 مليار دولار، في حين حققت مصر فائضا قدر بـ 2,4 مليار دولار والمغرب 1,3 مليار دولار وتونس 1,6 مليار دولار.

إن ضعف صادرات الخدمات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الذي بلغ 2% مقارنة مع (مصر 7%، تونس 5,6%) يوضح بأن قطاع الخدمات في الجزائر لازال يعاني من اختلالات ويتطلب اهتماما متزايدا ضمن السياسة الاقتصادية الوطنية خلال السنوات المقبلة ليتمكن هذا القطاع من مواجهة المنافسة الأجنبية في المستقبل، ولعل الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية سيساعد في مواجهة التأخر الذي يعاني منه قطاع الخدمات.

1. الآثار الإيجابية:

- يسمح الاتفاق في مجال الخدمات تحديد الالتزامات للقطاعات الخدمائية المسموح للأجانب بممارستها، بحيث لا يشكل ذلك أثرا سلبيا على تجارة الخدمات الوطنية.
- إن تحرير سوق الخدمات سيمر عبر خصوصية القطاع مما يؤدي إلى توفر شروط المنافسة، و بروز الكفاءات والمهارات في التسيير.
- فيما يخص خدمات القطاع المصرفي ففي حالة تحرير الأسواق المالية سيكون هناك تغيير في طريقة العمل والتسيير وفقا للمعايير التي تعمل بها الأجهزة المصرفية في الدول المتقدمة، وهو ما يسمح بإمكانية المنافسة مع المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية.
- إن بلوغ المستوى الدولي في مجال الخدمات المصرفية يفتح إمكانية تصديرها بسبب توحيد المعايير الدولية لأداء العمل المصرفي، والخدمات المرتبطة به.
- بالنسبة لسوق التأمينات فيعرف منافسة أجنبية قوية يمكنها أن ترفع من مستوى الخدمات المحلية.
- تملك الجزائر إمكانيات مالية وموقعا جغرافيا متميزا يمكنها من تنمية قدراتها في مجال النقل بأنواعه المختلفة، وبالتالي تنمية صادراتها من خدمات النقل التي تمثل 45% من إجمالي صادرات الخدمات.

- يتوقع من تحرير قطاع السياحة للخواص المقيمين وغير المقيمين أن يؤدي إلى تنمية حقيقية لهذا القطاع نظرا للإمكانيات السياحية غير المستغلة، كما أنه يشارك في امتصاص البطالة وتنمية وتطوير الصناعات التقليدية والصناعة الفندقية.

2. الآثار السلبية:

- إن تحرير الأسواق المالية قد يؤثر سلبا على استقلالية السياسة النقدية من حيث قدرتها على تجنب الاضطرابات التي قد تحدثها حرمان رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الضغوطات التي قد تحدث لسعر صرف العملة الوطنية.
- احتمال تعرض المؤسسات المصرفية الصغيرة في ظل المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية إلى الخسارة أو إلى تغيير نشاطاتها.
- صعوبة المنافسة في مجالات الخدمات الأخرى مثل السياحة والاتصالات والاستثمار في مجال التشييد والبناء، فكل هذه النشاطات التي قد يساهم فيها المقيمون المحليون يجب توفيرها بنفس الدرجة والمستوى الذي يقوم الموردون الأجانب بتوفيرها، ومع التأخر الذي يشهده قطاع الخدمات يتطلب من الآن مشاركة الأجانب في مجالات مثل الصحة والسياحة والتأمين والبنوك من أجل تهيئته للمنافسة الدولية واستغلال الفترة الانتقالية والامتيازات الممنوحة خلالها ليتسنى امتصاص الانعكاسات السلبية عند التحرير الكامل لقطاع الخدمات، وعند هذا المستوى يفترض أن يكون هذا القطاع في مستوى الكفاءة والقدرة على المنافسة الأجنبية.

الفرع الرابع: الانعكاسات على حقوق الملكية الفكرية والتجارية

تلتزم اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بضرورة تعديل القوانين والتشريعات الوطنية لتتفق مع الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتجارية وضرورة إبلاغ الأعضاء بذلك، كما تؤكد الاتفاقية على سن التشريعات الخاصة بالمخالفات والجزاءات وأسلوب التقاضي، فيحق للدولة التي تثبت أنها تعرضت لخرق حقوق الملكية لديها أن تتخذ إجراءات عقابية ضد الطرف المعني¹.

¹ الصادق بوشناقفة، تحرير التجارة الخارجية أفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 179.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

إن البلدان النامية ومنها الجزائر معنية بالدفاع عن حقوق الملكية الفكرية والصناعة والعلامات التجارية سواء الأجنبية منها أو المحلية، وضرورة محاربة كل أنواع التقليد للمنتجات سواء في مجال الصناعات الإلكترونية أو صناعة الأدوية أو الأجهزة الكهربائية وقطاع الغيار، وسوف يترتب عن ذلك:

- صعوبة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، ففي السابق كانت الدول النامية بإمكانها حيازة التكنولوجيا بأساليب معينة، كالمساعدات الفنية أو الهبات أو حيازتها في ظل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، أما في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية فأخذت طابع قانوني وتجاري، إذ يمكن الحصول عليها إما عن طريق الشراء أو أساليب الحيازة القانونية الواضحة ممثل الحصول على ترخيص بالحق في إنتاجها وبيعها أو الحيازة من خلال الاستثمار المرتبط بها.
- بالنسبة للجزائر وعلى مستوى التأطير القانوني تم إنشاء الديوان الوطني لحقوق المؤلف سنة 1974، بالإضافة إلى سن تشريع لمطابقة القانون الجزائري بالقانون الدولي في مجال حماية الحقوق الأدبية والفنية في سنة 1997.
- وما يظهر أن انضمام الجزائر إلى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ليس له آثارا سلبية بما أنه سيحارب التقليد والغش التجاري والصناعي، ويمكن من حماية الأعمال الأدبية والفنية والعلمية للأدباء والعلماء.

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن قوله كخلاصة لهذا الفصل هو أن قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري، غير أن برامج وخطط التنمية الاقتصادية لم تعط هذا القطاع ما يستحقه من عناية واهتمام، وإنما اكتفت بتحديد الأهداف العامة له والتي لم يتحقق معظمها إذ ظل الميزان التجاري من غير المحروقات يعاني من عجز كسر ومتزايد.

إنه ومع نهاية الثمانينات وبالخصوص بعد أزمة النفط لعام 1986، اتجهت الجزائر شيئاً فشيئاً نحو تبني سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية والتفتح على العالم الخارجي وعدم الاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات) معلنة بذلك عن بداية مرحلة جديدة وهي الدخول إلى اقتصاد السوق، سنة 1990 لتعرف بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية إلى غاية سنة 1994 أين تم التحرير التام.

هذا وقد تم خلال هذا الفصل إبراز مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الانفتاح، وذلك من خلال دراسة وضع التجارة الخارجية والذي يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بقيت الصادرات خارج المحروقات ضئيلة ومحتشمة رغم جهود الدولة لترقية هذا النشاط، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة ضئيلة من الدول من جهة، ومن جهة أخرى بقاء قطاع الخدمات في وضعه الركودي والمندهور وبالتالي تسرب للعملة الصعبة وهو ما يؤكد أكثر فأكثر عدم نجاعة الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية.

كما تم خلال هذا الفصل التطرق إلى اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية، حيث لم يكن تأثير هذا الاتفاق سلبياً على الاقتصاد الجزائري كما كان يتوقعه الكثيرون، ويبرر ذلك بتمديد الفترة الانتقالية، لكن من جانب آخر لم يعط الاتفاق ما كان منتظراً منه خصوصاً ما تعلق بالاستثمار الأوروبي في الجزائر حيث يبقى ضعيفاً ومنحصراً في قطاع المحروقات.

حيث بينت الإحصائيات أن مستوى الإيرادات الجمركية ارتفع بشكل كبير جداً، ضف إلى ذلك فقد حافظ الميزان التجاري على الفائض المسجل، كما أن مستويات البطالة انخفضت نسبياً، هذه المؤشرات تبين أن حجم التأثير لم يكن بالصورة المتوقعة، وبالنسبة للآثار المحتملة لوصول مرحلة الشراكة إلى منطقة التبادل الحر تبدو وأنها لا تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني في وضعه الحالي،

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

لكن في حالة تأصيل الاقتصاد وتكييفه وفق الآليات الجديدة يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

عالجنا كذلك في هذا الفصل موضوع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع سنة 2009، وهي رغبة الجزائر في إبراز التعاون مع الدول العربية لإقامة كتل اقتصادي إقليمي، حيث تظهر النتائج أنه من الواضح ستكون لمنطقة التبادل الحر آثارا ستجعل الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى بنيته الهيكلية عرضة لمجموعة من الآثار المتوقعة خاصة تلك الناجمة عن عملية إلغاء الرسوم الجمركية وانخفاض جزء من موارد ميزانية الدولة، ومنها ما هو ذو صبغة إيجابية متعلقة بتحقيق مستويات من المنافسة وإعادة التأهيل للنسيج الصناعي، وقد تحدث في وقت متأخر نسبيا مما يعني تحمل الاقتصاد الوطني للآثار السلبية لفترة طويلة.

في هذا الفصل كذلك عالجنا موضوع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والذي لا يزال في إطار المفاوضات، هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة من ناحيتين:

الناحية الأولى: المساعدة على استكمال الإصلاحات الاقتصادية وتهيئة القطاعات الإنتاجية للتنمية والمنافسة.

الناحية الثانية: تتمثل في الاستفادة من المزايا التي تتيحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية.

لقد أصبح موضوع الانضمام لهذه المنظمة ضروري، إذ لا يمكن بقاء الجزائر خارج نظام الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

لقد احتلت المفاوضات الجزائرية مع منظمة التجارة العالمية أهمية بالغة، حيث شخّصت الحالة الاقتصادية للجزائر أكثر وسمحت بالوقوف على نقاط القوة والضعف الكثيرة عند المفاوضات الأجنبية، وهو ما يسمح للجزائر باستغلال المزايا التي تكسبها بانضمامها المرتقب إلى المنظمة.

إنه من المتوقع أن تتأثر كافة القطاعات من الانضمام، فالقطاع الصناعي شهد تغيرات كبيرة من خلال برنامج التصحيح الهيكلي واتجاهه نحو إعادة تأهيل القطاع العام في جزء منه وخصوصة البعض وحل البعض الآخر مع ضرورة تحسين مستوى خدمات التسيير والإدارة والاعتماد على التجهيز الصناعي والتكنولوجي لمنافسة الصناعات الأجنبية والرفع من وتيرة التصدير وإحلال السلع المنافسة للواردات.

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

كما يتوقع أن يشهد القطاع الفلاحي تأثيرات في اتجاه ضرورة القيام بإصلاحات تقي من الآثار السلبية المرتقبة من الانضمام، لقد بدأت السلطات ومنذ سنة 2000 بالاهتمام بهذا القطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث حضي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بغلاف مالي قدره 56 مليار دينار (11%) من إجمالي مبلغ برنامج الإنعاش الاقتصادي لنفس السنة.

كما تكمن الإشارة في أن القطاع الفلاحي يجب أن يستغل إلى أبعد الحدود المزايا التي تمنحها المفاوضات، خاصة قضايا الدعم المسموح بها في مجال الأبحاث العلمية ومقاومة الآفات والتدريب والاستثمارات، والدعم المقدم للتسويق والترويج، والتي ستدفع بالقطاع إلى استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة ورفع مستوى الاستثمار، وبالتالي القدرة على رفع مستوى الإنتاج الزراعي وإمكانية المنافسة الأجنبية.

من المتوقع كذلك أن يشهد قطاع الخدمات بكافة فروعه وأنشطته تغيرات مهمة والمواءمة مع التوجيهات والمعايير التي يفرضها منطوق الاتفاقية الدولية ضمن منظمة التجارة العالمية. إن قطاع البنوك والمصاريف والتأمينات يشكل في الجزائر الواجهة الأولى التي يمكن من خلالها مواجهة التأثيرات المختلفة لتحرير هذا القطاع والسماح للبنوك الأجنبية بتقديم خدماتها المالية التي تتميز بارتفاع مستويات الأداء المصرفي، فالجهاز المصرفي في الجزائر مطالب بالتكيف السريع واستغلال التفضيلات والفترة الزمنية المتاحة لتقديم الخدمات المالية بنفس المستوى الذي تقدمه المصارف الأجنبية وكل ذلك من أجل محاولة تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي والمساهمة المستقبلية في إرساء سوق مالي متطور في الجزائر يساعد على التنمية الاقتصادية، لأنه في الحالة المعاكسة ستجد مؤسسات مصرفية عديدة نفسها عاجزة ومجبرة على الزوال والاندثار تاركة المجال للمؤسسات الأجنبية ويصدق هذا الكلام بالنسبة لقطاع النقل والسياحة والصحة والتعليم والتشييد والبناء.

أما فيما يخص حقوق الملكية الفكرية الصناعية والتجارية، فقد تكون الآثار الإيجابية واضحة لأن التشريعات والنصوص المعمول بها في الجزائر لا تبتعد كثيرا عن تلك التي تقترحها المفاوضات. من كل ما سبق، يهدف الانضمام للمنظمة العالمية لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر فعالية على المستوى الخارجي، فلا يمكن أن يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي بدون تغيير الخصائص الهيكلية للتجارة الخارجية للجزائر، وقد يتحقق ذلك من خلال مساعدة النظام الجمركي الذي سيتكيف مع توجهات المنظمة، فالدول المتقدمة ملزمة بتثبيت التعريفات الجمركية وتخفيضها تدريجيا، وهو ما يساعد

الفصل الثالث تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات والتكتلات الدولية والإقليمية

على إزالة القيود أمام صادرات الدول النامية، وهي فرصة للصادرات الجزائرية يجب استغلالها وتمييتها.

من جهة أخرى، إن عقدة تقليل الواردات في إطار المنظمة لا يمكن حلها إلا من خلال إستراتيجية إحلال الواردات (فالنظام التجاري الدولي لا يسمح بتقييد الواردات)، وهو ما يسمح للجزائر أن تجد لنفسها موقعا ينعكس إيجابيا على مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع وفقا لمعادلة تنمية الصادرات تقليل الواردات في ظل الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المالية، النقدية والتجارية الدولية.

الفصل الرابع:

مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

للاقتصاد الجزائري

تمهيد:

الهدف من هذا الفصل هو بناء مصفوفة محاسبة اجتماعية (SAM) خاصة بالاقتصاد الجزائري، والتي ستكون بمثابة قاعدة بيانات تستعمل لحل نموذج التوازن العام القابل للحساب، قبل البدء في إعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، سوف نقوم بتقديم عرض موجز لتطور الاقتصاد الجزائري، يليه تعريف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومختلف الحسابات المكونة لها مع إعطاء البنية النظرية التي تتشكل منها، كما سنتطرق إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تحليل مركبات الإنتاج وأهميتها في تعريف مضاعفات النشاط، يليه تحليلاً سيتناول كل من مضاعفات الإنتاج وكذا مضاعفات الدخل.

هذا التحليل سوف يسمح لنا أيضاً بتسليط الضوء على دور الطلب النهائي في النمو الاقتصادي وأثاره على الدخل.

وفي الأخير سوف نقوم بقراءة شاملة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية، واستخلاص بعض الخصائص للاقتصاد الجزائري.

وللإلمام بكل هذه الجوانب قمنا بإتباع الخطوات التالية:

- **المبحث الأول:** لمحة مختصرة عن تطور الاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثاني:** مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.
- **المبحث الثالث:** مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تحليل مركبات النشاط.
- **المبحث الرابع:** مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد الجزائري لسنة 2013.

المبحث الأول: لمحة مختصرة عن تطور الاقتصاد الجزائري

في هذا التذكير المختصر لتطور الاقتصاد الجزائري، سوف نحاول تتبع المراحل الأساسية في عملية التنمية.

المطلب الأول: الفترة 1963 - 1967

تلا استقلال الجزائر فترة انتظار تميزت بالركود الاقتصادي وكذلك الضعف المالي للدولة، ما ميز هذه الفترة هو التأميم في المجال الزراعي (الأراضي المسيرة ذاتيا)، حيث تم إحالة تسيير هذه الأراضي المؤمنة إلى الوكالة الوطنية للإصلاح الزراعي، مما يضمن الإمداد لهذه الأراضي المسيرة ذاتيا بالمدخلات الضرورية وتسويق إنتاجها.

على غرار القطاع الزراعي فإن التسيير الذاتي مس أيضا قطاع الصناعة وهذا لتدارك رحيل المسؤولين الأجانب في القطاع الخاص، إلا أن هذا النوع من التسيير لم يمس إلا بعض الصناعات الصغيرة مثل الصناعة الغذائية، استغلال المحاجر، وصناعات الخشب.

كما عرفت هذه الفترة بعض الإنجازات في مجال الصناعات الثقيلة نذكر منها: إنشاء مؤسسة سوناطراك عام 1963 والشركة الوطنية للحديد والصلب عام 1964.

المطلب الثاني: الفترة 1967 - 1979

بعد فترة الانتظار التي تميزت بالتسيير الذاتي، جاء مبدأ استيلاء الدولة على الاقتصاد الوطني ليؤكد نفسه حيث يتميز هذا المبدأ بتعميم ممتلكات الدولة عن طريق تأميم ثروات البلاد، الأراضي، والممتلكات الشاغرة، فضلا عن احتكار الدولة للنظام المالي، البنكي، والتجارة الخارجية. كما نجد عنصر التخطيط الذي انبثق من هذا المبدأ من خلال سلسلة من المخططات التنموية التي مولت بشكل كبير عن طريق إيرادات المحروقات.

في مرحلة أولى (1967-1971): تم توجيه الاستثمارات نحو إنتاج السلع الوسيطة و السلع التجهيزات الموجهة للزراعة (الجرارات، الآلات الزراعية، الأسمدة)، والعمارات والأشغال العمومية (الشاحنات، أنواع الفولاذ، الإسمنت).

في مرحلة ثانية (1972 - 1979): تم تنويع وسائل الإنتاج، صناعة العتاد والآلات للأشغال العمومية إكمال إنتاج المعدات، بينما في مجال السلع الاستهلاكية ف سجل تطور في إنتاج الأجهزة المنزلية (التلفزيون، جهاز الراديو،...)، حيث خصص متوسط 64,96% من نفقات الاستثمار للقطاع

الصناعي، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فإن مجهودات الدول انحصرت في تجهيز المستثمرات بما في ذلك أراضي التسيير الذاتي.

تعتبر هذه الفترة الأحسن من حيث النمو الاقتصادي، نذكر بعض المؤشرات على سبيل المثال: معدل النمو للإنتاج المحلي الإجمالي الذي كان 7% كمتوسط سنوي، استهلاك الفرد الذي ارتفع بنسبة 4,5% سنويا بالقيمة الحقيقية ومعدل البطالة انخفض من 25% سنة 1967 إلى 19% سنة 1978. هذا الجهد المبذول من أجل الاستثمار وتحويل الاقتصاد الوطني تم بالاعتماد على القروض الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع رصيد الدين الخارجي من 0,95 مليار دولار أمريكي عام 1970 إلى 17 مليار دولار أمريكي عام 1980، أي تضاعفت بمقدار 17 مرة خلال عشرية واحدة، أما بالنسبة لخدمة الديون فقد ارتفعت من 0,05 مليار دولار أمريكي في سنة 1970 إلى 3,9 مليار دولار أمريكي سنة 1980، أي قد تضاعفت بحوالي 78 مرة.

هذا الاستعمال المكثف للتمويل الخارجي ترتبت عنه آثار ضارة جداً على الاقتصاد الوطني عندما أصبحت الأوضاع في سوق النفط والأسواق المالية الدولية غير مواتية، ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات.

في الأخير نخلص إلى أن هذه الفترة قد تميزت بإنشاء بنية صناعية لقطاع عمومي مهم من جهة وحدوث تزايد سريع في الديون الخارجية.

المطلب الثالث: الفترة 1979 - 1988

شهدت هذه الفترة عمليات إعادة الهيكلة الصناعية الأولى (إعادة الهيكلة المالية والمؤسسات العمومية عام 1982)، والتي قسمت الشركات الكبيرة إلى كيانات اقتصادية صغيرة تتبع مهمة محددة (الإنتاج، التسويق، التوزيع)، كذلك تميزت هذه الفترة بالتباطؤ في الاستثمارات لصالح الاستهلاك وكذلك إيجاد حل لمشكلة ما تبقى إنجازها من المخطط الرباعي (1974 - 1977).

عرف القطاع الصناعي خلال الفترة (1979 - 1984) تقدم متواصل مع معدل نمو متوسط وصل إلى 12% سنوياً، لم يكن هذا النمو القوي مفيد للاقتصاد الوطني، كونه لم يسمح بنقل التكنولوجيا للصناعة، هذا الفشل مرده أساساً الإجراءات المعتمدة في الاستثمار (المفتاح في اليد، المنتج في اليد) التي لا تعزز نقل التكنولوجيا، والتي لا تزال واحدة من أوجه قصور التنمية الاقتصادية الجزائرية.

انهيار أسعار النفط عام 1986 كشف عيوب هذه السياسة التنموية وجعلها مرئية، والتي تعود إلى الخلل الوظيفي والتقلبات في الجهاز الاقتصادي، هذا الانخفاض في العائدات النفطية (13 مليار دولار في سنة 1985، 7,7 مليار دولار سنة 1986) ترافق مع هبوط قيمة الدولار، مما أدى إلى ارتفاع خدمة الديون والكبح بطريقة فضيحة للواردات من سلع تجهيزات الآلة الصناعية (انخفاض بـ 30% بين سنة 1985 و 1987).

هذه الحالة كان لها أثرا على تلبية الاحتياجات الاجتماعية التي أصبحت أكثر صعوبة لمجتمع اعتاد على رعاية الدولة اجتماعيا.

المطلب الرابع: الفترة 1988 – 2001

بدأت هذه الفترة مع إصلاحات اقتصادية مست الشركات العمومية (الاستقلال الذاتي للمؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المشاركة)، كما اتسمت ببداية خجولة لتحرير الاقتصاد من خلال عملية الانسحاب التدريجي للدولة، وإعادة تأهيل القطاع الخاص.

اقترح تنظيم جديد للقطاع العام مع إنشاء الشركات القابضة التي تحل محل صناديق المشاركة وبدأت إعادة الهيكلة الصناعية التي كان هدفها تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المخطط الصناعي الجديد، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تعثرت هذه الإصلاحات بسبب مشكلة الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني (14,6 مليار دولار سنة 1984، 24,6 مليار دولار سنة 1987، 26 مليار دولار سنة 1991 و 31,3 مليار دولار سنة 1995)، كما أن خدمة الدين أصبحت تتقدم بسرعة فائقة، فقد انتقلت من 33% من الإيرادات الخارجية سنة 1984 إلى 55% سنة 1987 ثم 75% سنة 1989 لتصل إلى 95,5% سنة 1995، وقد أدى هذا الوضع بالحكومة إلى إقامة اتصالات مع صندوق النقد الدولي لنزع فتيل هذه الأزمة من الديون عن طريق إعادة جدولتها وبالتالي تجنب حالة توقف الدفع.

تم الاتفاق الأول لمدة عام واحد (أفريل 1993 – أفريل 1994) المسمى بـ (ستاند باي) الموقع مع صندوق النقد الدولي، من أجل دعم برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي (انخفاض قيمة الدينار، تحرير الأسعار، إلغاء الإعانات).

الاتفاق الثاني وقع مع صندوق النقد الدولي (ماي 1995) لمدة ثلاث سنوات، وجاء مطابقا للشروط التي تمس سيما تحرير التجارة الخارجية، قابلية التحويل التجاري للدينار وكذا خصصة المؤسسات العمومية.

بعد توقيع هذين الاتفاقين، تم إعادة جدولة الدين الخارجي من نادي باريس (الدين العام) ونادي لندن (الدين الخاص)، مما أدى إلى تأجيل جزء من آجال الاستحقاق لفترة 1994 - 1998 وجعلت من الممكن التمويلات الاستثنائية بجدول أعمال 16 مليار دولار والتي أضيف إليها 2,6 مليار دولار قروض من صندوق النقد الدولي.

في الفترة 1994 - 1998 انخفضت خدمة الدين الخارجي من 95,5% سنة 1995 إلى 42% سنة 1996 وإلى 29,8% سنة 1997 ثم ارتفعت مجددا عام 1998 لتصل إلى مستوى 46% بسبب انهيار الأسعار العالمية للنفط الخام الذي انتقل من 19.80 دولاراً للبرميل عام 1997 إلى 13,5 دولار عام 1998.

انطلاقاً من سنة 2000، عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً ملحوظاً ومع نهاية هذا العام كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.5% وإجمالي الفائض في الميزان التجاري 11.14 مليار دولار.

إن المحافظة على أسعار النفط الخام عند مستوى متوسط 28,7 دولار للبرميل الواحد سنة 2000، سمح بانتعاش احتياطات الصرف التي انتقلت إلى 19,9 مليار دولار (مقابل 4,4 مليار دولار سنة 1999).

كما انخفضت في هذه السنة أيضا نسبة خدمة الدين الخارجي بشكل ملحوظ حيث بلغت 19% منه في حين كانت 39% سنة 1999 ويرجع هذا الوضع بدرجة كبيرة للإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات فتغيرها يؤثر بشكل كبير على عمليات تسديد مستحقات خدمة الديون، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد بقي في مستوى جد مرتفع بمعدل 30% من السكان النشطين اقتصاديا.

نتائج سنة 2000 ستدمج في سنة 2002 خاصة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع إلى 4,1% يدعمها أسعار النفط وأيضا برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 525 مليار دينار، بما في ذلك 380 مليار دينار في إطار المرحلة الأولى من التنفيذ المتعلقة بالفترة 2001 - 2002.

المطلب الخامس: الفترة 2002 - 2014

انطلاقاً من هذه الفترة استجابت الجزائر لمتطلبات العولمة ساعية في نفس الوقت إلى أن تتوافق مع التحديات الجديدة وبانت تعد أحد أهم الشركاء الاقتصاديين في منطقة جنوب المتوسط، باعتبار أنها رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وثاني ممون بالطاقة لأوروبا بعد روسيا، ورابع أكبر قوة اقتصادية في إفريقيا والوطن العربي، هذه المعطيات ما هي إلا دلالات على ما أصبحت عليه جزائر اليوم، فما قيل عن إنجازات الجزائر من الفترة الممتدة بين 1999-2010 لم يتم تحقيقه منذ الاستقلال، فما هو إلا نتاج مسيرة بناء دولة عصرية، ففيما كان العالم يحصي خسائر الأزمة المالية كانت الجزائر تفخر بحصيلة النتائج المحققة على مختلف الأصعدة، تدابير حكيمة أثبتت نجاعتها وفعاليتها في حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية فببلوغ سنة 2014 تكون الجزائر قد نفذت ثلاث برامج مسطرة تم اعتمادها منذ سنة 2001.

الفرع الأول: البرنامج الأول للفترة (2001 - 2004)

هو برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي خصص له غلاف مالي قدر بـ 16 مليار دولار، وكان يهدف إلى تثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، يركز هذا البرنامج على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية ومن أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم تسليط الاهتمام في هذا البرنامج على جملة من الأمور والإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، حث الاستثمارات وتويعها كما أولت الحكومة اهتمامها بالبيئة وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة إلى جانب تكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة والإبقاء على التوازن الطبيعي وحماية الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: البرنامج الثاني للفترة (2005 - 2009)

خصص له غلاف مالي قدر بـ 130 مليار دولار وهو برنامج تكميلي لدعم النمو بوجه عام وبصفة خاصة على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا، فهو يهدف إلى فك العزلة عن الجنوب وتخفيف الضغط على الشمال، فحسب الإحصاء الوطني للسكان والسكن الذي أجرته الجزائر سنة 2008 فإنه من بين 34.8 مليون نسمة من الجزائريين يقطن 80 بالمائة منهم في المدن الشمالية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من أجل إعادة التوازن الديمغرافي

عبر مناطق الوطن، لاسيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطابا للتنمية، كما أهتم هذا البرنامج كذلك وعلى غرار البرنامج الأول بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم، الأشغال العمومية، إضافة إلى أنه تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني.

الفرع الثالث: البرنامج الثالث للفترة (2010 - 2014)

هو برنامج لتوطيد النمو الاقتصادي خصص له غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار، وقد خصصت نسبة كبيرة من هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة، كما كرس فكرة التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة (جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية، العدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال)، برمجة بناء 11 ميناء.

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقها مع المخططات الاقتصادية والبرامج ليس لها مثل في تاريخ الجزائر هو الأمر الذي جعل اقتصاد الجزائر في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا بين اقتصاديات دول المنطقة، فهذه البرامج سعت لتدارك التأخير في جميع القطاعات، والغاية من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني وتحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعدا لخوض هذه التجربة.

هناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية، وكذا الرغبة الحقيقية للإقلاع بالاقتصاد الوطني وتحقيق نمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا قطعت الجزائر أشواطاً لا مجال للمقارنة بينها وستكون بلا شك رائدة لمكانتها في إفريقيا ومركزها الإستراتيجي ووزنها لدى الكتلة الأوروبية، فإن لم نقل أنها ستكون الأولى إفريقيا فإنها ستكون الأولى في علاقاتها مع الكتلة الأوروبية والعالم الخارجي.

المبحث الثاني: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

المطلب الأول: تعريف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (« Social Accounting Matrix » SAM)

تعتبر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية نظاما محاسبيا شاملا وموسعا لتمثيل اقتصاد معين في فترة زمنية معينة، فهي أداة تحليلية في المحاسبة الوطنية لقياس وعرض وتحليل وتفسير المنافع والتكاليف في اقتصاد مجتمع معين، وذلك لغرض تقييم أدائه وتحديد مدى إسهامه في تحقيق رفاهية المجتمع، وحسب التفصيل الذي وردت به في نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة¹ (SCN 1993) فإن المصفوفة تشمل ستة أنواع من الحسابات الرئيسية وهي: عوامل الإنتاج، الوحدات الاقتصادية، القطاعات الاقتصادية، المنتجات، تراكم رأس المال والعالم الخارجي، ويكون ذلك في شكل جدول أو مصفوفة مربعة، تعطي صورة شاملة ورقمية عن أهم الجوانب الاقتصادية الكلية لاقتصاد معين في فترة زمنية معينة².

تنتمي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلى عائلة الجداول الاقتصادية، كجدول المدخلات والمخرجات، والجدول الاقتصادي العام، فهي من جهة توفر عرضا دقيقا لمختلف التعاملات والمبادلات التي تحدث في اقتصاد معين، ومن جهة أخرى توفر لمتخذي القرارات الإطار المحاسبي لتحليل السياسات الاقتصادية وسهولة اختيار السياسة المناسبة³.

تأتي بيانات المصفوفة ومعطياتها من حسابات الدخل الوطني، والجداول الاقتصادية المختلفة كجدول المدخلات والمخرجات، بيانات التعداد، المسوحات الأسرية، معطيات المالية العامة وإحصائيات التجارة الخارجية كميزان المدفوعات مثلا، ويتضمن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة إرشادات وتوجيهات خاصة بإنشاء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

ليس من السهل إعطاء مفهوم محدد لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية، إلا أنها تشكل إطارا محاسبيا بالغ الأهمية، وذلك لأنها تسمح بتفصيل كل الحسابات الاقتصادية من خلال توضيح التدفقات الخاصة بالإنتاج لكل الفروع الإنتاجية، وعوامل الإنتاج اللازمة وكذلك حسابات المداخل والنفقات لمختلف الوحدات الاقتصادية⁴، ويكون ذلك بنظام الإدخال المزدوج إذ يتم تمثيل كل حساب داخل

¹ Nation Unies, « Système de comptabilité nationale, SCN 1993 », New York, p. 507.

² Fofana Ismaël, « Elaborer une matrice de comptabilité sociale pour l'analyse de l'impact des chocs et politiques macroéconomiques », CIRPEE, université Laval, Québec, 2007, p. 5.

³ Decaluwé Bernard et autres, « La politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable », la presse de l'université de Montréal, Canada, 2001, p. 123.

⁴ Nation Unies, op. cit, p. 508.

المصفوفة بصف وعمود، حيث يمثل الصف الإيرادات أو المداخيل ويمثل العمود النفقات أو المصاريف، ويجب أن يتساوى مجموع التدفقات للصف مع مجموع التدفقات للعمود.

وبالرغم من أن للمصفوفة شكلا عاما وهيكل متعارف عليه إلا أنه يمكن التفصيل فيها وتقسيم كل حساب رئيسي إلى حسابات فرعية، أو بإضافة حسابات أخرى جديدة ويكون ذلك وفقا لطبيعة الاقتصاد المدروس والإشكالية التي تم تحديدها، وكذلك وفقا لتوفر المعطيات والإحصائيات.

وقد تم التفكير لأول مرة في إنشاء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في سنوات الستينات، حيث قام فريق بحث بجامعة كمبردج في إطار برنامج للنمو (Program for growth) بإنجاز مصفوفة للاقتصاد الإنجليزي، والتي تم استعمال بياناتها كمعطيات لحل النماذج الأولى من نماذج النمو (Cambridge growth models) فكانت تستعمل لأغراض أكاديمية، أما التطبيقات العملية الأولى لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية فكانت في منتصف السبعينات حيث قام فريق بحث في المكتب الدولي للعمل (BIT) بإنشاء مصفوفة للاقتصاد السيريلانكي وذلك تحت إشراف الاقتصاديان Richard Stone و Geery Pyatt، وتم إعطاء أهمية للمداخيل التي تحققها قطاعات وفروع الإنتاج وإعادة توزيعها بين مختلف الأعوان الاقتصاديين في هذا البلد¹. ومن أهم الاستعمالات لهاته المصفوفة في واقعنا اليوم توفير كل المعطيات والمعلومات والإحصائيات اللازمة لفترة مرجعية معينة، حتى يتم إيجاد الحلول العملية والعديدية لنماذج التوازن العام القابل للحساب وغيرها من النماذج الاقتصادية الكلية.

المطلب الثاني: البنية النظرية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية

تمثل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية على شكل جدول مربع ذو مدخلين بالنسبة لسنة محددة، يتم تسجيل مختلف التدفقات المحاسبية من إيرادات ونفقات الاقتصاد المدروس. تعطى الإيرادات في الصفوف (يرمز لها بـ i) والنفقات في الأعمدة (يرمز لها بـ j). ليكن t_{ij} عنصر عام من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعرف على أنه نفقة الحساب j والذي يتكون من إيرادات الحساب i ، التوافق الداخلي للطابع المحاسبي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية مضمون بالنسبة لكل حساب، الإيرادات العامة متطابقة مع النفقات العامة، كما سنرى في حالة الحساب k :

$$\sum_j t_{ij} = \sum_i t_{ki}$$

مجموع النفقات = مجموع الإيرادات

¹ Decaluwé Bernard et autres, op.cit., p. 126.

عادة، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بالنسبة لاقتصاد مفتوح تتكون من خمس أنواع من

الحسابات:

- حسابات الأنشطة أو حسابات الإنتاج.
- حسابات السلع والخدمات أو حسابات المنتوجات.
- حسابات عوامل الإنتاج.
- حسابات المؤسسات الداخلية (الأسر، الشركات، الدول) والخارجية (بقية العالم).
- حساب ادخار-استثمار المشترك لجميع المؤسسات.

لا توجد بنية خاصة أو وحيدة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية وهذا لسببين على الأقل: الأول يأتي من كون الأهداف المسطرة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية والمتبعة من طرف المحلل هي إلى حد كبير متنوعة، أما السبب الثاني يخص ترتيبات محددة تملئها طبيعة البيانات المتوفرة. وتكمن خصوصية المصفوفة في المرونة التي تتميز بها، إذ يمكن تفصيل وتجزئة كل حساب رئيسي إلى حسابات فرعية، كما يمكن إدراج حسابات جديدة كالقطاع المالي أو النشاطات الإنتاجية المنزلية، فإدراج مثل هذا النوع من التفصيل لا يتطلب تغيير الهيكل العام للمصفوفة، والذي يظهر في شكل جدول مربع كجدول المدخلات والمخرجات، فهي توضح التدفقات المحاسبية في فترة زمنية معينة لاقتصاد معين، وهذه التدفقات تكون في شكل إيرادات على الأسطر ونفقات على الأعمدة حيث يكون مجموع الأسطر مساويا لمجموع الأعمدة لكل حساب إذ هي تستخدم نظام الإدخال المزدوج¹، الجدول رقم (4 - 1) يبين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية منمنمة لفهم سير عملها وقراءتها.

الجدول رقم (4 - 1): مثال عن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاقتصاد مفتوح								
نفقات								
المجموع	بقية العالم	تراكم رأس المال	الحكومة	عائلات	شركات	العوامل	السلع	الأنشطة
إجمالي المبيعات							الإنتاج الإجمالي	الأنشطة
الطلب الكلي	الصادرات	الاستثمار	استهلاك الحكومة	استهلاك العائلات				طلب السلع الوسيطة

¹ Fofana Ismaël, op.cit, p 6.

العوامل	القيمة المضافة								دخل العوامل
شركات			التحويلات			الأرباح الإجمالية			دخل الشركات
عائلات			التحويلات		توزيع الأرباح	الأجور			دخل العائلات
الحكومة	الضرائب غير المباشرة	التعريفات	ضرائب الشركات	ضرائب المباشرة		عامل الضرائب			إيرادات الحكومة
تراكم رأس المال			ادخار الحكومة	ادخار العائلات	أرباح				الادخار المحولة من الخارج
بقية العالم		الواردات	التحويلات للخارج	التحويلات للخارج		عامل خدمة الواردات			مدفوعات النقد الأجنبي
المجموع	مجموع التكاليف	العرض الكلي	صادرات العائلات	صادرات الشركات	صادرات الشركات	صادرات العوامل			إيصالات صرف العملات الأجنبية

المصدر: Reinert, K. A. and Roland-Host, D.W. (1997), Adapted from Piermartini R. and Teh R. (2005).

الفرع الأول: حساب عوامل الإنتاج (Factors)

حساب عوامل الإنتاج يتكون من العمل ورأس المال ويمكن تقسيم كل منهما إلى حسابات فرعية، إذ يمكن تقسيم العمل مثلا إلى عمل مؤهل وعمل غير مؤهل، ويكون ذلك حسب متطلبات الدراسة وتوفر المعطيات، وتظهر مداخل وعائدات مبيعات خدمات هاته العوامل في الأسطر (أنظر السطر رقم (3) من الجدول رقم (4 - 1)، وتوزيع هذه المداخل على أصحاب عوامل الإنتاج من مختلف الوحدات الاقتصادية يكون عبر الأعمدة وهذا ما يتضح من العمود رقم (3) من الجدول رقم (4 - 1).

الفرع الثاني: حساب الوحدات الاقتصادية (الأعوان الاقتصاديون أو الوكلاء) (Agents)

يشمل هذا الحساب أنشطة العائلات، الشركات، الحكومة، والعالم الخارجي، وتتكون إيرادات الحساب من مداخيل عوامل الإنتاج، التحويلات الحكومية، الضرائب والتحويلات من العالم الخارجي أما النفقات فتتمثل في الإنفاق على الاستهلاك، الضرائب، الادخار، والتحويلات ما بين الوحدات الاقتصادية والتحويلات الخارجية.

فالعائلات تستقبل المداخيل من خدمات عوامل الإنتاج التي تمتلكها من عمل ورأس مال، كما تستقبل التحويلات من قبل الوحدات الاقتصادية وهذا ما يظهر في السطر رقم (5) من المصفوفة، وفي المقابل تدفع العائلات ضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، وتنفق على استهلاك السلع والخدمات وتدفع التحويلات لباقي الوحدات الاقتصادية، والمتبقي من الدخل يتم ادخاره في حساب تراكم رأس المال وهذا ما يتضح من خلال العمود رقم (5) من المصفوفة الممثلة في الجدول رقم (4 - 1) دائما. كما تحقق الشركات أرباحا من النشاطات الإنتاجية التي تمارسها ومداخيل التحويلات من قبل الوحدات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يتم توضيحه في السطر رقم (4)، وهذا الدخل يتم إنفاقه على الاستهلاك الوسيط، ودفع تكاليف الكراء، والضرائب، واشتراكات الضمان الاجتماعي، والفوائد لملاك الأصول المالية وأصحاب الأسهم، والتي تكون كلها في شكل تحويلات ما بين الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى تحويلات للعالم الخارجي ويتم ادخار المتبقي من الدخل في حساب تراكم رأس المال وهذا ما يوضحه العمود رقم (4).

أما حساب الحكومة فإنه يستقبل مداخيل من مختلف الوحدات الاقتصادية الأخرى، وتتمثل في الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى مداخيل التحويلات من الوحدات الاقتصادية وهذا ما يظهر في السطر رقم (6)، ويتم إنفاق هذه المداخيل على شراء خدمات الإدارات العمومية والتحويلات والإعانات للعائلات والشركات والعالم الخارجي، والدخل المتبقي يتم وضعه في حساب تراكم رأس المال كادخار للحكومة وهذا ما يوضحه العمود رقم (6).

الفرع الثالث: حساب الأنشطة (Activities)

يتكون حساب الأنشطة من مداخيل المبيعات للسلع والخدمات في السوق المحلي والخارجي، وهو ما يتضح في السطر رقم (1)، ويتم إنفاق هاته المداخيل على شراء السلع الوسيطة والمواد الأولية وعوامل الإنتاج بالإضافة إلى دفع الضرائب وهذا ما يتم توضيحه في العمود رقم (1).

الفرع الرابع: حساب (السلع والخدمات) (Commodities)

يمثل حساب المنتجات متجرا كبيرا يقوم بشراء السلع والخدمات من الأنشطة الإنتاجية المحلية والأجنبية على طول العمود رقم (2)، وبيعها للعائلات والحكومة والشركات والعالم الخارجي على الصف رقم (2).

الفرع الخامس: حساب تراكم رأس المال (الاستثمار/الادخار) (Capital Accumulation)

يشمل حساب رأس المال على مدخرات العائلات، الشركات، الدولة، والعالم الخارجي، وهذا ما يوضحه السطر رقم (7)، وتتمثل النفقات في الإنفاق على الاستثمار وذلك بالتراكم الخام للأصول الثابتة، والتغير في المخزونات، والأموال المحولة للخارج وهذا ما يتم توضيحه في العمود رقم (7).

الفرع السادس: حساب العالم الخارجي (Rest of the World)

يمكن إدراج حساب العالم الخارجي مع حسابات الوحدات الاقتصادية التي تم ذكرها سابقا، وتشمل إيراداته المداخل من حساب السلع والخدمات الواردة (أي الواردات)، والتحويلات من قبل الوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتم توضيحه في السطر رقم (8)، أما النفقات فتشمل الصادرات والتحويلات لمختلف الوحدات الاقتصادية وهذا ما يتم توضيحه في العمود رقم (8).

وأخيرا يمثل السطر رقم (9) مجموع النفقات لكل حساب عبر الأعمدة، ويمثل العمود رقم (9) مجموع الإيرادات لكل حساب عبر الأسطر، وتكون المصفوفة متوازنة عندما يتساوى مجموع النفقات مع مجموع الإيرادات.

وعليه فإن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية عبارة عن تحليل لكل العمليات المحاسبية التي تجري في فترة معينة وعادة ما تكون سنة، وتمكننا المعلومات التي تقدمها من تحليل أثر السياسات الاقتصادية، فهي تسهل على متخذي القرارات اختيار السياسات المناسبة.

هنالك مشكلتان تطرحان حين نعمل على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية: مشكل المعطيات ومشكل المنهجية، من أجل ملاءمة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، نحتاج مصادر مختلفة للمعطيات: الحسابات الوطنية، تحقيقات الأسر (الاستهلاك، استعمال الدخل)، مخطط المؤسسات (أجور العوامل) ... إلخ.

هذه المعطيات ليست دائما متوفرة أو غير متوافقة فيما بينها، بسبب أخذها من مصادر مختلفة، لذلك يجب إكمال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بواسطة المعطيات للتحقق من التناسق المحاسبي.

المطلب الثالث: إغلاق مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

المناهج الإحصائية المختلفة المستخدمة في بناء حسابات الفروع والقطاعات المؤسسية تترجم بواسطة وجود فرق بين أرصدة مختلف الحسابات، إعداد مختلف الحسابات يترافق مع مراجعة منهجية الاتساق العام للنظام. هذا هو تحقيق توازن العرض واستخدامات الحسابات بواسطة توازن حسابات المنتجات يحقق التوازن العام النهائي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

المطلب الرابع: توفيق وموازنة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

الخطوة التي تلي تطوير أو بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي تحقيق التوازن بين جميع مداخل المصفوفة التي تكون عن طريق حسابات النفقات والإيرادات، أي تحقيق التوازن بين كل القيم الإجمالية للأعمدة والصفوف على التوالي. ولكن قبل بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الدقيقة التي يمكن اعتبارها كمجموعة البيانات المناسبة لنموذج التوازن العام القابل للحساب، فهي تحتاج إلى بعض التعديلات التي يجب اتخاذها، من أجل توفيق المصفوفة مع نموذج التوازن العام القابل للحساب، عرض مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التجميعية لاقتصاد ما تعتبر عنصر مهم قبل تمهيد الطريق من أجل مناقشة معادلات نموذج التوازن العام القابل للحساب الأساسي.

كما ذكرنا في وقت سابق، يتم بناء إطار مصفوفة المحاسبة الاجتماعية على أساس مزيج بين إثنين من الأفكار المتميزة في الاقتصاد والتي هي مستمدة من إطار المدخلات والمخرجات والإطار المحاسبي الوطني. في إطار المدخلات والمخرجات يعرض لنا النظام كيف أن مخرج في صناعة ما هو في الواقع مدخلا لصناعة أخرى، شراء مدخلات وسيطة من قبل قطاع ما يمثل بيع نفس المدخلات من قبل قطاع آخر.

نظريا، يتم تمثيل حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في شكل مصفوفة مربعة حيث يتم عرض المدخلات (الإيرادات) والمخرجات (النفقات) لكل حساب كصف وعمود متناظرين من المصفوفة. بقدر ما هو الإطار المحاسبي، الإيرادات الإجمالية حسب الصفوف والنفقات الإجمالية من قبل الأعمدة بالنسبة لكل حساب يجب أن يحقق التوازن الذي يتبع مبادئ القيد المزدوج في ضبط الحسابات (مسك الدفاتر) بينما المعاملات بين الحسابات التي تظهر في الخلايا وكل خلية تمثل الدفع من حساب الصف إلى حساب العمود. من أجل الحصول على التوازن الكلي، كل من هذه الحسابات يجب أن يكون متوازن والتوازن هنا يعني أن مجموع جانب الأعمدة يكون مساويا لمجموع جانب الصفوف.

فيما يلي، نقدم تقنية الموازنة التي تجعل من الممكن التوفيق بين هذه المعلومات من أجل تحقيق توازن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. هذا الأسلوب يقلل من التغييرات على قاعدة البيانات باستخدام أسلوب RAS، وهي تقنية تستخدم على نطاق واسع في موازنة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، طريقة RAS تستخدم على نطاق واسع كمنهجية لتحقيق التوازن في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. هي طريقة تكرارية من التعديلات الثنائية النسبية للصفوف والأعمدة التي تم تطويرها بشكل مستقل عندما تصبح المعلومات الجديدة لمجاميع صف وعمود المصفوفة متاحة (متوفرة) وتحتاج إلى تعديل مع المصفوفة الحالية تقنية RAS التي أعطيت من قبل (Schnieder and Zenious (1990)) يمكن أن تظهر على النحو التالي:

نعتبر المصفوفة M_{ij} ، حيث M_j هو شعاع مجاميع العمود، من خلال هذه المصفوفة يمكن الحصول على معاملات المصفوفة A_{ij}^0 كما سنرى أسفله:

$$A_{ij}^0 = M_{ij}/M_j \quad \text{Eq (1)}$$

بضرب قبل وبعد هذه المصفوفة بواسطة الشعاعين، r_i و s_j ، يتم الحصول على المصفوفة الجديدة A_{ij}^1 . هذين الشعاعين هما شعاعا مجاميع الصف المستهدف والعمود. مصفوفة المعاملات هذه هي الآن مهيأة للخضوع لسلسلة من عمليات الضرب المتكرر، وهو ما يمكن ملاحظته من المعادلات (2) من خلال (4f) بضرب مصفوفة المعاملات الأولية بواسطة عمود الصف ومن ثم نشق التالي:

$$A_{ij}^1 = r_i A_{ij}^0 s_j \quad \text{Eq (2)}$$

العملية التكرارية هي على النحو التالي، ويمكن رؤية ذلك أدناه، يتم ضرب المصفوفة الأصلية للمعاملات بواسطة صف مجموع العمود المستهدف، M_j^* من أجل الحصول على المصفوفة F_{ij} .

$$F_{ij} = A_{ij}^0 M_j^* \quad \text{Eq (3)}$$

يتم تمثيل مجاميع صف هذه المصفوفة بواسطة الشعاع u_i . نسبة u_i^* إلى u_i هو المضاعف r_i . بضرب r_i و F_{ij} نتحصل على F_{ij} جديد. يتم الحصول على شعاع الصف v_j لمجاميع العمود واستخدامها لحساب المضاعف s_j ، ثم نقوم بضرب F_{ij} و s_j . يمكن رؤية تسلسل العملية بأكملها في المعادلة (4a) حتى (4f) أدناه:

$$u_i = \sum_j F_{ij} \quad \text{Eq (4a)}$$

$$r_i = u_i^*/u_i \quad \text{Eq (4b)}$$

$$F_{ij} = r_i F_{ij} \quad \text{Eq (4c)}$$

$$v_j = \sum_i F_{ij} \quad \text{Eq (4d)}$$

$$s_j = v_j^*/v_j \quad \text{Eq (4e)}$$

$$F_{ij} = s_{ij}F_{ij} \quad \text{Eq (4f)}$$

العملية التكرارية في المعادلات (4a) حتى (4f) ثم نستمر حتى يتم استفاء الشرط $u_i = u_i^*$ و

$v_j = v_j^*$ في تلك المرحلة، يتم افتراض المصفوفة F_{ij} بأنها تكون أحسن تقدير للخلفية الحقيقية

للمصفوفة M_j^* .

المبحث الثالث: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تحليل مركبات النشاط

المطلب الأول: الفائدة من تحليل مركبات النشاط

التقسيم التقليدي لاقتصاد إقليم ما إلى قطاعات أو فروع النشاط الاقتصادي يخفي الترابط بين الأنشطة فيما بينها. للتغلب على هذا القصور، يمكننا تعريف مركبات النشاط. المركب نشاطي هو سلسلة من الأنشطة المترابطة فيما بينها القبلية والبعدية من نشاط مباشر أو نشاط قاعدي أو أيضا النشاط الحركي، من أجل تعبئة وظيفة اقتصادية معينة، ويمكن عرض الوظائف التالية: إنتاج السلع والخدمات، تغذية السكان، بناء، تبادلات،... إلخ. وهكذا، كل مجمع يشتمل على:

- نشاط مباشر موافق لإنتاج السلع والخدمات الذي يستجيب مباشرة للوظيفة الاقتصادية.
- الأنشطة غير المباشرة القبلية (توفير المدخلات والمواد الخام اللازمة للنشاط المباشر).
- الأنشطة غير المباشرة البعدية (تحويل المنتجات من النشاط الأساسي الذي يتمركز في الإقليم المعني).
- الأنشطة التي يسببها الإقليم المعني باستخدام الإيرادات من الأنشطة المباشرة وغير المباشرة.
- النشاط الحركي وجميع الأنشطة التابعة تشكل مجمع النشاط.

المطلب الثاني: حدود تحليل مجمعات النشاط

عدم وضوح الحدود الفاصلة بين مجمعات النشاط وقياس الأنشطة الناجمة عن استخدام العائدات المتأتية من مجمع النشاط هو إجراء تعسفي، فإنه يكون بدلالة عدد من الدورات المعينة، بمعنى أن الأنشطة تؤدي بدورها توزيعات الدخل وما إلى ذلك، كما تجدر الإشارة إلى أن تحليل مجمعات النشاط غير قادرة على وصف استخدام الإيرادات من الأنشطة المباشرة وغير المباشرة.

المطلب الثالث: أهمية مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تعريف مضاعفات النشاط

الفرع الأول: مضاعفات ليونتيف

تقيس المضاعفات أثر تجريب طلب إضافي، مضاعفات ليونتيف تأخذ بعين الاعتبار الروابط الإنتاجية القبلية والبعدية، ذلك مطلوب على وجه الحصر للاستهلاك الوسيطي، من المسلم به أن كل

إنتاج قطاعي يتطلب الاستهلاك الوسيط بنسب ثابتة، نرسم له بـ a_{ij} لدينا إذا: $X_{ij} = a_{ij} + X_j$

حيث X_{ij} تمثل الإنتاج في القطاع i المباع للقطاع j كاستهلاك وسيطي، و X الإنتاج الإجمالي للقطاع j .

في هذه الحالة نفترض أن الاقتصاد مغلق وأن الطلب النهائي والوسيطي يتم تلبية احتياجاتهما من الإنتاج المحلي.

التوازن بين العرض والطلب في كل قطاع يكتب كما يلي:

$$X_i = \sum_{j=1}^n a_{ij} X_j F_i$$

حيث F يمثل شعاع الطلب.

$$X = AX + F$$

$$(I - A) X = F$$

$$X = (I - A)^{-1} F$$

حيث $(I - A)^{-1}$ هي مصفوفة مضاعفات ليوننتيف.

تعطينا مصفوفة مضاعفات ليوننتيف مجموعة من المضاعفات نذكرها كالاتي:

- مضاعفات تمثل الأثر الناتج عن تغيرات الإنتاج المحلي على الإنتاج المحلي مع مراعاة التفاعلات بين الاستهلاك الوسيطى لجميع القطاعات.
- مضاعفات تمثل الآثار الناتجة عن الاستهلاك الوسيطى للقطاعات على إنتاجها.
- مضاعفات تعبر عن أثر تغير الإنتاج المحلي على القيمة المضافة للفرع (التي تعكس التفاعلات بين الاستهلاك الوسيطى لجميع الفروع).
- مضاعفات تساوي أثر الطلب الكلي للسلعة i على الإنتاج المحلي للسلعة i (بما في ذلك الهوامش التجارية).
- مضاعفات مساوية لتأثير تغير الطلب الكلي للسلعة i على الطلب الإجمالي.
- مضاعفات أثر تغير الطلب الإجمالي للسلعة i على القيمة المضافة للفرع.
- المضاعفات الأكثر صلة بالموضوع هي (مضاعفات القيمة المضافة تحت تأثير الطلب الإجمالي) و (مضاعفات الإنتاج تحت تأثير الطلب الإجمالي).

الفرع الثاني: مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

النشاط سوف يكون له آثار إيجابية تدفع الاقتصاد المحلي أو الآثار ستكون أكثر حركية أو النشاط يكون أكثر تكاملا إذا سمح تطوره بالتوسع في الأنشطة الأخرى وزيادة الإيرادات للسكان المحليين. هذا يعني أنه يتطلب استهلاكات وسيطية ذات إنتاج محلي وأنها تنتج استهلاكات وسيطية لفروع إنتاج أخرى وإيرادات ضمن أنشطة سببها محليا، مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أو مضاعفات الأنشطة الحركية تساعد على فهم هذا الواقع.

مضاعف النشاط الحركي هو النسبة بين قيمة الكمية (الإنتاج، القيمة المضافة والعمالة) المقاسة على مستوى المجمع والقيمة من نفس الكمية في النشاط المباشر. على سبيل المثال، نفترض أن مضاعف القيمة المضافة للمجمع الرئيسي هو 2.5 وهذا يعني أن إنشاء واحد دج في الزراعة يؤدي إلى 1.5 دج في الأنشطة المرتبطة القبلية والبعدية على المستوى المحلي. وبالمثل، إذا كان مضاعف العمالة في المجمع الرئيسي هو 4، وهو ما يعني أن خلق فرصة عمل في الزراعة يولد ثلاث وظائف أخرى في النشاطات القبلية والبعدية على المستوى المحلي.

هذا المضاعف سوف يكون صغير إذا كان جزء كبير من الأنشطة القبلية والبعدية هي خارج منطقة الدراسة أو إذا كانت العائدات الناتجة تتسرب خارج هذه المنطقة أو إذا تم استخدامها لشراء المنتجات المستوردة.

الفرع الثالث: الفرق بين مضاعفات النشاط الحركي ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومضاعفات

ليوننتيف

رأينا أن مضاعفات ليوننتيف تعكس فقط الاستهلاك الوسيطى لقطاعات النشاط أو الزيادة في الإنتاج، بسبب زيادة الطلب وتترجم أيضا من خلال الزيادة في العمالة ورأس المال الموظف وبالتالي تتضاعف الإيرادات المتولدة ونتيجة لذلك، زيادة أخرى للاستهلاك الوسيطى والنهائى.

من ناحية أخرى، تفترض هذه المضاعفات أن الاقتصاد مغلق أو الاقتصاد المحلي هو فضاء مفتوح على بقية العالم، بعض الاستهلاكات الوسيطية أو النهائية يتم استيرادها من الخارج ويتم تصدير جزء من الإنتاج إلى الخارج.

مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لديها ميزة دمج كل هذه العناصر حيث يتم حسابها من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بواسطة النمذجة، النموذج المستخدم يتطلب عدد محدد من فرضيات العمل:

- تؤخذ التفاعلات أو التبادل مع الخارج بعين الاعتبار (الاقتصاد المحلي ليس مغلق) ؛
- أنشطة الإنتاج يتم تحريكها بواسطة الطلب، وهذا يعني أن الطلب ناجم عن العرض وبالتالي لا يوجد أي قيد للإنتاج ؛
- الأسعار لا تؤخذ في الحسبان أي إهمال أثر السعر للزيادة في الطلب، ونحن نفترض ضمنيا أن العرض المحلي والوطني من السلع والخدمات غير مرن تماما ومن الواضح أن هذا ليس هو الحال في واقع الأمر ؛
- روابط الإنتاج والإيرادات القبلية والبعدية تؤخذ بعين الاعتبار.

في ظل هذه الافتراضات، يمكننا أن نضع:

$$X = MX + H \quad (1)$$

حيث M مصفوفة المعاملات التقنية لمجموعة الحسابات الداخلية (وهذا يعني كل الحسابات باستثناء حساب الإدارة) و H شعاع عناصر الطلبات الخارجية.
من خلال العلاقة (1) لدينا:

$$(I - M) X = H$$

$$X = (I - M)^{-1} H$$

$(I - M)^{-1}$ هي مصفوفة مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

الفرع الرابع: نتائج حساب المضاعفات

1. حساب مضاعفات الإنتاج:

تعطي مضاعفات الإنتاج مجموع الآثار المباشرة وغير مباشرة للتغير في الطلب النهائي لسلعة على الاقتصاد الكلي. تحليل الجدول رقم (1) من الملحق (3) المتعلق بمضاعفات الإنتاج، يظهر لنا القطاعات التي لديها مضاعفات إنتاج كبير مثل قطاع المحروقات، الخدمات والأشغال العمومية البترولية، الصناعية الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو، التعدين واستغلال المحاجر، صناعة النسيج، الملابس والجوارب وهي على التوالي: 2,092، 2,074، 1,942، 1,907، 1,839 تظهر هذه النتائج أن كل الجهود المبذولة لإنعاش القطاع الصناعي بواسطة الطلب النهائي يتطلب حتما تغييرا في بنية الآلة الإنتاجية عن طريق تشجيع استخدام المدخلات المصنوعة محليا.

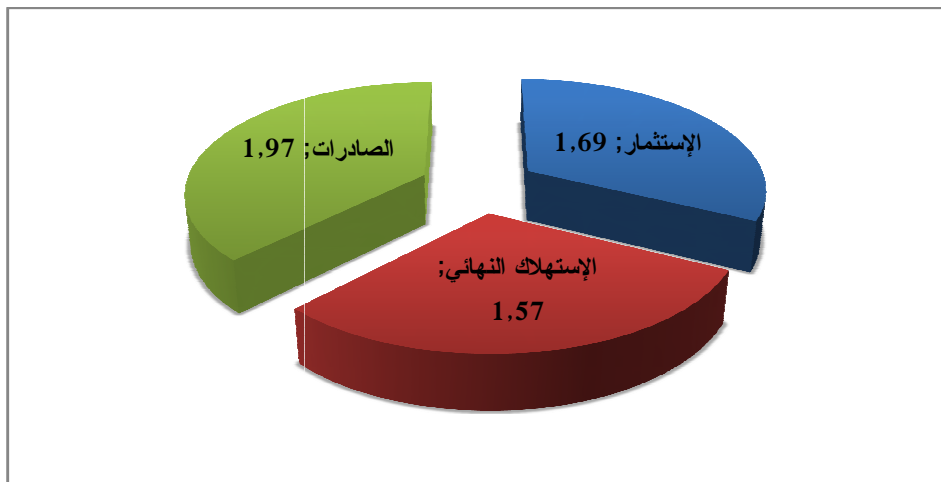
2. حساب مضاعفات الدخل:

حساب مضاعفات الدخل معطى بواسطة مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، تحليل النتائج الملخصة في الجدول رقم (1) من الملحق (3) يبين بأن قطاع المحروقات يبقى وبشكل بعيد المولد الأول للدخل، بحيث لديه مضاعف دخل يقدر بـ 24,016، متنوع بعيد جدا من طرف كل من قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية مع مضاعف 4,635 وقطاع الصناعة الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو مع 2,975.

قطاعات الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت والتعدين واستغلال المحاجر وقطاع صناعة النسيج، الملابس والجوارب لديها مضاعفات دخل جد معتبرة 2,79، 2,586، 2,351 على التوالي، أما بقية القطاعات الأخرى فلديها مضاعفات أقل من 2. هذه النتائج تدل على أن خلق الثروة يظل خاضعا لمنتجات البترول وبعض القطاعات ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنحنى رقم (4 - 1) يعرض مضاعفات الدخل حسب عنصر الطلب النهائي، من خلال هذا المنحنى، نلاحظ بأن الصادرات لها المضاعف الأكبر (1,97) وهذا ما يؤكد النتائج المعلق عليها في الأعلى، يعني هيمنة قطاع المحروقات في توليد الدخل، هذه الحالة لها تأثير في زيادة المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الاستثمار الذي يأتي في المرتبة الثانية في توليد الدخل مع مضاعف (1,69) وهذا يفسر بتسارع الاستثمار في هذه الفترة. أما الاستهلاك النهائي فيستحوذ على مضاعف (1,57).

الشكل (4 - 1): مضاعفات الدخل حسب عنصر الطلب النهائي (بواسطة وحدة الطلب النهائي)



المرجع : من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 1 من الملحق رقم 3

المبحث الرابع : مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد الجزائري لسنة 2013

في هذا الجزء، سوف نقوم بعرض رقمي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2013، اختيار هذه السنة (2013) كسنة مرجعية يفسر على أساس توفر معطيات جدول مدخلات-مخرجات (TIO) المنشور من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2013.

المطلب الأول: مصادر البيانات المستعملة

المصادر المستعملة لبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تخص أولا جدول مدخلات-مخرجات (TIO) 2013 الذي هو أصلا جدول يمثل توازن موارد استخدام السلع والخدمات ومختلف المعطيات الخاصة بالاستهلاكات الوسيطة وتحليل القيمة المضافة لتعويض الأجور والفائض الخام للاستغلال. يتكون هذا الجدول من 19 قطاع نشاط حسب التصنيف الوظيفي المنشأ من طرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (AESAs) وكذلك جدول خاص بحساب الإنتاج وحسابات (استغلال شركات التأمين - استغلال البنوك - الأعمال العقارية - الإدارة العمومية)، المصدر الثاني للبيانات المستعملة هو الجدول الاقتصادي العام (GET, 2013). في هذا الجدول، تتركب البيانات من أربعة حسابات: حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، حساب الدخل والنفقات وحساب الاستثمار.

حسب تصنيف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري، الجدول الاقتصادي العام لسنة 2013 يشتمل على خمسة عملاء: الشركات وأشباه الشركات، الأسر والمؤسسات الفردية، الإدارات العمومية، المؤسسات المالية وبقية العالم.

إلى جانب هذين المصدرين للبيانات الهامين في إنشاء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بصفة عامة، استعملنا أيضا منشورات أخرى للديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى تقارير الوضع الاقتصادي المنشورة من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES).

المطلب الثاني: حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2013

تشتمل المصفوفة التي قمت ببنائها على أربعة عشر نشاط قطاعي الناشئة عن المجموعات 19 لقطاعات النشاط لجدول مدخلات-مخرجات (TIO) 2013، وتتمثل هذه القطاعات في: قطاع الزراعة ويحتوي على، الغابات والصيد (01)¹، قطاع المحروقات (03) كذلك فرع الخدمات والأشغال العمومية البترولية (04).

¹ الأرقام بين قوسين تمثل رموز الفروع حسب تسمية قطاعات النشاط من طرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (AESAs).

يتركب القطاع الصناعي من مجموعة الفروع ذات الطابع الصناعي لجدول مدخلات- مخرجات (TIO) 2013 يعني: صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية (06)، صناعة مواد البناء (07)، الصناعية الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو (09)، الصناعة الغذائية (10)، صناعة النسيج، الملابس والجوارب (11)، صناعة الجلود والأحذية (12)، صناعة الخشب، الورق والفلين (13)، صناعات متنوعة (14)، التعدين واستغلال المحاجر (05).

يحتوي قطاع الخدمات على النقل والاتصالات (15)، التجارة (16)، الفنادق، المقاهي، المطاعم (17)، الخدمات المقدمة للمؤسسات (18)، الخدمات المقدمة للأسر (19)، والخدمات غير التجارية، الخدمة العامة المنتجة والمشتراة خصوصا من طرف الدولة وكذلك الجزء المشتري بواسطة الأسر.

الفرع الأخير في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يخص القطاع الذي يجمع بين كل من فرع الماء-طاقة (02) والعمارات، الأشغال العمومية (08).

نفس اختيار هذه المجموعة لطبيعة الإشكال المدروس والمتمثل في أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني وطبيعة النموذج المستخدم الذي يتطلب على الأقل عشرة قطاعات وكذلك لطبيعة خصائص الاقتصاد الوطني أين يحتل قطاع المحروقات مكانة جد هامة.

أما الحسابات الأخرى لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية فهي المنتجات المركبة الأربعة عشر الموافقة للقطاعات الأربعة عشر المذكورة أعلاه. مصطلح المنتج المركب يشير إلى المنتج ذو المنشأ المحلي ومن الأصل أجنبي من نفس الطبيعة، بعد ذلك أربعة حسابات لعملاء المؤسسة يبقى علينا معرفتها: المؤسسات المالية وغير المالية، الأسر والمؤسسات الفردية، الدولة وبقية العالم.

بقية الحسابات تخص حسابين وهما حساب الضريبة على القيمة المضافة والحقوق الجمركية على الواردات وحساب الضريبة على الدخل والحسابات المتبقية بالنسبة لعاملي الإنتاج: اليد العاملة ورأس المال وأخيرا حساب خاص بالادخار-استثمار.

قبل البدء في القراءة بالنسبة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى ذكر بعض الملاحظات الخاصة بالعلاقة بين بعض الحسابات الخاصة بمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومختلف مصادر المعطيات المستعملة:

- الجزء الأكبر من المعلومات الواردة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي مأخوذة مباشرة من جدول المدخلات-المخرجات لسنة 2013 مثل قيم الإنتاج حسب النشاط،

- الأجور، الفائض الخام للاستغلال، الضرائب المرتبطة بالإنتاج، الضرائب على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية والواردات.
- بالنسبة لقطاع الخدمات، قمنا بتصحيح تعويضات العمل بالأجور المدفوعة من طرف المؤسسات المالية، مؤسسات التأمين والأعمال العقارية، كذلك الفائض الخام للاستغلال للمؤسسات المذكورة أعلاه بسبب أن هذه الأخيرة تعتبر كعملاء غير منتجين في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري.
- الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية، التأمينات والشؤون العقارية تدخل في الاستهلاك الوسيط لقطاع الخدمات لنفس الأسباب المذكورة أعلاه، مفادها أن هذه الشركات نظرا لطبيعتها كعملاء غير منتجين، ليس لديها استهلاك وسيطي.
- الضرائب المرتبطة بالإنتاج لقطاع الخدمات، تم تصحيحها بتلك الخاصة بالمؤسسات المالية، التأمينات والشؤون العقارية.

المطلب الثالث: قراءة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2013

سوف نقوم بعرض لقراءة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بالنسبة لكل حساب والممثلة في مصفوفة المجاميع القطاعية في الجدول رقم 2 من الملحق رقم 3.

الفرع الأول: قراءة حسابات النشاطات

الوسيلة المناسبة لبدء قراءة المصفوفة هي فحص الحساب رقم 1 من مصفوفة المجاميع القطاعية (1 - 14) لفروع نشاطات الإنتاج.

عمود الحساب الأول (النشاطات) يعطينا التفصيل حول تكاليف الإنتاج لمختلف النشاطات، فالنشاطات ككل تدفع 9810397 مليون دينار جزائري كقيمة مضافة للعمالة ورأس المال، مجموع العمود الأول يعطينا التكلفة الإجمالية لإنتاج كل النشاطات والتي تقدر بـ 4356047.5 م دج، تباع قيمة الإنتاج بالكمال إلى حساب المنتجات المركبة للنشاطات (السلع) من أجل الاستهلاك المحلي.

حساب (قطاع الفلاحة) يعطي تفصيل حول تكاليف الإنتاج الفلاحي، بحيث تقوم الفلاحة بدفع 18767 م دج كأجور، و1451492 م دج كدخل رأس المال (الفائض الخام للاستغلال)، و7503 م دج كضرائب مرتبطة بالإنتاج، مجموع هذا العمود كذلك يعطي التكلفة الإجمالية للإنتاج الفلاحي والتي

تقدر بـ 2031618 م دج تباع قيمة الإنتاج بالكامل إلى حساب (المنتجات الفلاحية المركبة) من أجل الاستهلاك.

قراءة أعمدة الحسابات الأخرى 2 (الماء، الطاقة، العمارات والأشغال العمومية)، 3 (المحروقات)، إلى غاية الحساب 14 (الخدمات) مماثلة لحساب (الفلاحة)، التكلفة الإجمالية للإنتاج للحسابات 2، 3... 14 هي على التوالي 50880.6 م دج، 61219942.2 م دج... 2977646 م دج.

الفرع الثاني: قراءة حسابات المنتجات (السلع)

في العمود الخاص بالسلع (أو المنتجات المركبة) في مصفوفة المجاميع القطاعية والتي تضم الحسابات من (15 - 29) سوف نجد كل ما اشترى من السوق المحلية والواردات، بالإضافة إلى مشتريات المنتجات المركبة في السوق المحلية والتي تقدر بـ 4356047.5 م دج، و 5634685.42 م دج من السوق العالمية، قراءة بقية الحسابات (16 - 29) مماثلة للعمود الخاص بالسلع.

الفرع الثالث: قراءة حسابات المؤسسات

نستهل قراءة حسابات المؤسسات، بتلك الخاصة بالأسر والمؤسسات الفردية، حيث أن العمود رقم 4 في مصفوفة المجاميع القطاعية يعرض مختلف نفقات هذا الحساب والتي بلغت 11036448.7 م دج، فنجد أن الأسر قد دفعت خلال سنة الدراسة ما قيمته 1037187.14 م دج في إطار الضرائب المباشرة والاشتراكات الاجتماعية، وما قيمته 5675936 م دج كاستهلاك نهائي لمختلف المنتجات والذي يمثل بدوره عنصرا مهما من نفقات الأسر. أما بالنسبة للادخار الخام للأسر فقد قدر خلال هذه السنة بمبلغ 4145057.98 م دج، أما بالنسبة لموارد الأسر (السطر 4) فوصلت إلى 11036448.7 م دج.

نجد مداخل الدولة في السطر 5 والتي تأتي أساسا من تحصيل الضرائب المختلفة، الضرائب المباشرة القادمة من الأسر والشركات وقد حققت في مجموعها قيمة 6342739.96 م دج، وتشكل الضرائب الغير مباشرة جزءا مهما من مداخل الدولة وتتكون من الضرائب المرتبطة بالإنتاج والضريبة على القيمة المضافة والحقوق الجمركية والضرائب على الواردات.

نقوم بإنهاء قراءة حسابات المؤسسات بالحساب الخاص ببقية العالم، الموارد الحالية لهذا الأخير (السطر 6) تأتي من الواردات الجزائرية والتي تقدر بـ 5634685.42 م دج، والمكونة أساسا من المنتجات الصناعية، أما بقية الإيرادات فتتألف من التحويلات المدفوعة إلى بقية العالم والتي تخص

الفوائد وإيرادات الممتلكات والشركات، بالنسبة للنفقات الحالية الخاصة بحساب بقية العالم (العمود 6) تخص المنتجات المصدرة من طرف الجزائر والتحويلات المدفوعة للأسر والشركات والدولة.

المطلب الرابع: بعض الخصائص للاقتصاد الجزائري من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

الفرع الأول: سياسات التجارة الخارجية وبنية الحواجز الجمركية للاقتصاد الجزائري

عرفت سياسات التجارة الخارجية للجزائر عدة مراحل، بدءا من احتكارات الدولة الكلية على التجارة الخارجية، مروراً بإصلاحات سنة 1988 بتأسيس البرنامج العام للواردات، إلى غاية التحرير الكلي لعمليات التصدير والاستيراد في عام 1994.

منذ هذا العام، قامت الجزائر بتنفيذ برنامج التحرير لتجارتها الخارجية الذي يقوم على المبدأ العام لحرية الاستيراد لجميع العمليات الاقتصادية ورفع جميع القيود المفروضة على الصادرات باستثناء عدد قليل من المجالات لحماية تراثها الفني، الأثري أو التاريخي.

عرفت التبادلات الخارجية للجزائر هيمنة كبيرة لقطاع المحروقات بالنسبة للصادرات (97%) سنة 2002، أما فيما يخص الواردات، المنتجات الزراعية، المنتجات نصف مصنعة و سلع التجهيزات الصناعية فتمثل أهم المنتجات المستوردة.

عرف هيكل الحواجز الجمركية للجزائر إصلاحا في جانفي 1992 وذلك عن طريق إدخال التسميات الجديدة المنسقة للوصف والترميز للبضائع، هيكل التعريف الجمركية أبقى على سبع معدلات (0,3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%) والمعدل الأقصى انخفض من 120% إلى 60%، هذه المعدلات من الحقوق الجمركية، أضافت ضريبة تعويضية شبه ضريبة قيمة وضريبة الإجراءات الجمركية المثبتة عند 2,4%.

في 2001، خفضت الحواجز الجمركية إلى ثلاث معدلات (5%، 15%، 30%). من حيث القيمة الاسمية، هذا التفكيك الجزئي حول المتوسط البسيط غير المرجح من 23,4% إلى 17,5%، يثبت أن الاقتصاد الجزائري في حالة من الانفتاح مقارنة مع دول أخرى تشارك أيضا في عمليات التكامل الإقليمي، مثل المكسيك والشيلي والتي متوسطات الحماية الاسمية عندها هي 33% و 27% على التوالي¹، هذه الحالة تفاقمت أيضا من قبل العديد من الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على العديد من المنتجات المستوردة.

¹ Voir Y. Benabdellah et M.Y. Boumghar : Ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation. Document de Femise N° FEM 22-37, Avril 2005.

في بعض الأحيان، متوسط الحماية الإسمي المذكور أعلاه لا يتوافق في الواقع مع متوسط المعدلات المذكورة للواردات. على سبيل المثال في سنة 1995، متوسط المعدلات المذكورة هو بالكاد 12%، في حين أن المتوسط النظري وصل إلى 27%¹.

النهج المعتمد لتقديم معدلات الرسوم الجمركية في نموذجنا لا يعتمد على الشبكة الرسمية للتعريف الجمركية، ففي الواقع الرسوم الجمركية المجموعة تم إقرارها بقيمة الواردات بالنسبة للقطاعين المستوردين (الزراعة والصناعة)، وبالتالي نحصل على رسوم جمركية قيمية اصطناعية تكون أكثر واقعية من الرسوم الجمركية الرسمية بسبب الإعفاءات الضريبية المختلفة المذكورة أعلاه.

¹ Decaluwé B. Cokburn J ; Vézina S : Etude sur le système d'incitation et de protection effective de la production algérienne, octobre 2001.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تطرقنا في مرحلة أولى إلى مختلف المراحل التي مرت بها التنمية الاقتصادية الجزائرية وكذلك خصائص الاقتصاد الوطني، من خلال التركيز على جوانب معينة من النظام الإنتاجي الجزائري وترابطها مع المدخلات المستوردة.

في مرحلة ثانية، قمنا بتصميم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، والقيام بتقديم قراءة مفصلة لها، القراءة التي ساعدتنا في استخراج عدد معين من العناصر المميزة للنظام الإنتاجي الوطني. من ناحية أخرى، التحليل الفني للعلاقات الاقتصادية للنظام الإنتاجي الوطني مع بقية العالم، بالتركيز على مسألة طبيعة المدخلات المستخدمة، يتيح لنا التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- اختبار مضاعفات الإنتاج أثبت بأن القطاعات المستهلكة للمدخلات المستوردة لديها المضاعفات الكبيرة، في قطاع الصناعة والصناعة الغذائية مما يدل على ضرورة التغيير في النظام الإنتاجي نحو الصناعات المستهلكة للمدخلات المنتجة محليا.
- أظهرت مضاعفات الإنتاج بأن الصادرات (المحروقات) من أكبر المولدات للدخل، وأثر الطلب النهائي على الصادرات يؤدي إلى خلق القيمة المضافة في بقية الاقتصاد على عكس الاستثمارات التي يبقى أثرها محدود بقطاعات معينة.

إعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أثارت العديد من الصعوبات، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم توفر وتفاوت مصادر البيانات، صعوبة أخرى، وهي ليست بالصغيرة، وذلك بسبب الجهد الكبير المطلوب لمعالجة البيانات لجعلها متسقة ومتوافقة مع متطلبات بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. تجدر الإشارة إلى أن القراءة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تسمح لنا بتسليط الضوء حول مختلف الاستنتاجات الرئيسية:

- يتميز تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالمساهمات الغالبة لكل من قطاع المحروقات والخدمات.
- النفقات موجهة أساسا للاستثمار، ثم يأتي بعدها كل من استهلاك الأسر والصادرات. في الأخير، وراء أهدافها الوسيطة، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المبنية تستخدم كقاعدة بيانات في بناء نموذج التوازن العام القابل للحساب، كما أنها توفر أيضا جميع المعلومات المطلوبة لمعايرة النموذج وستشكل الحالة المرجعية لإجراء التحليلات اللاحقة.

الفصل الخامس:

مفاهيم عامة حول نماذج

التوازن العام القابلة للحساب

تمهيد:

تعتبر النماذج الاقتصادية الكلية من أهم الطرق المناسبة لتحليل الآثار الناجمة عن الأزمات والصدمات المفاجئة والتغير في السياسات والمتغيرات الاقتصادية كالتغير في النفقات الحكومية أو الأزمات البترولية أو تحرير التجارة، وبالنظر إلى التأثير المتبادل بين سلوكيات الوحدات الاقتصادية (أو الأعوان الاقتصاديين أو الوكلاء) فإن التدفقات التي تتجم عن هذا التشابك بينها يندرج في إطار التوازن العام، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل الاقتصاد المدروس من جميع جوانبه وطبيعة العلاقات بين مختلف الوحدات الاقتصادية فيه. على هذا الأساس كانت نماذج التوازن العام القابلة للحساب وسيلة من أهم الوسائل التحليلية للنماذج الاقتصادية الكلية، وذلك للتمكن من عرض الاقتصاد في صورة شاملة مع توضيح مختلف القنوات التي من خلالها ينتقل التأثير بين الوحدات الاقتصادية إثر حدوث الصدمات والأزمات في قيمة المتغيرات الاقتصادية الكلية في نموذج التوازن العام القابل للحساب لتمثيل ما يمكن حدوثه في الواقع الاقتصادي.

إن هذه النظرة للنظام الاقتصادي تم التنظير لها لأول مرة من قبل الاقتصادي الفرنسي Leon Walras في سنة 1877، وتم وضع استنتاجات وفرضيات وقواعد من هذه النظرية الالراسية من قبل Debreu.G و Arrow.K.J (1954) جعلت النموذج في صيغة رياضية أي في شكل معادلات، ومع تطور الجداول الاقتصادية المحاسبية في المحاسبة الوطنية غدت مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تمثل الجدول الذي يشكل الإطار المحاسبي الأمثل لتوفير أغلب المعطيات التي يتم استعمالها كمتغيرات في النموذج، وقد ساهم تطور الإعلام الآلي وبروز البرمجيات في جعل نموذج التوازن العام قابلاً للحساب.

وعليه سنتناول في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للنمذجة والمحاكاة بصفة عامة، ونمذجة التوازن العام القابل للحساب بصفة خاصة، وسنتطرق أيضاً لأهم المراحل التي تطورت بها نماذج التوازن العام القابلة للحساب، وأهم المراحل اللازمة لإنشائها مع تمثيل سلوك الوحدات الاقتصادية فيها، وكذلك مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تطرقنا إليها في الفصل الرابع مع الإطار الذي توفره لإنشاء نموذج التوازن العام القابل للحساب حتى يكون متوافقاً مع الاستخدامات المختلفة لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، أو مختلف التغيرات والصدمات الطارئة في متغيرات النموذج. كما سنتطرق إلى نماذج التوازن العام القابلة للحساب في تحليل السياسات، مع ذكر مختلف الصدمات، السياسات والتعديلات اللازمة لذلك.

ولعرض كل ما ذكرناه اعتمدنا على الخطوات التالية:

المبحث الأول : عموميات حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب

المبحث الثاني : مراحل تطور نماذج التوازن العام القابلة للحساب وطريقة إنشائها

المبحث الثالث : الأساس النظري لنموذج التوازن العام القابل للحساب

المبحث الرابع : أشكال نماذج التوازن العام القابلة للحساب

المبحث الخامس : نمذجة التوازن العام القابل للحساب

المبحث السادس : الصدمات، السياسات والتعديلات

المبحث السابع : إيجابيات وسلبيات نماذج التوازن العام القابلة للحساب

المبحث الأول: عموميات حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب

Computable General Equilibrium Models (CGEM)

يعتبر نموذج التوازن العام القابل للحساب نظاما متشابكا من المعادلات الرياضية الآنية التي توضح وتصور طبيعة سير وعمل اقتصاد ما، ويستند في تحليله إلى النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية للتوازن العام، فهو عبارة عن ترجمة رياضية تحتوي على وصف تفصيلي للتقنيات الإنتاجية، سلوك المستهلك وتفضيلاته، الموارد المتاحة والمتطلبات، وصف سلوك الأمثلية لوحدات القرار الاقتصادي أو الوحدات الاقتصادية¹ (وتتمثل بصفة عامة في العائلات، الشركات، الإدارات العمومية والعالم الخارجي والتي سنتطرق لتعريفها لاحقا)، ويتم تحديد الكميات المنتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية وعوامل الإنتاج اللازمة بصفة آنية في كل الأسواق التي تشكل هذا الاقتصاد، وعند مستوى معين من الأسعار النسبية يتم افتراض التوازن بين العرض والطلب، وهذا ما يقصد بالتوازن العام إذ هو حالة تشمل كل الأسواق في الاقتصاد وتعرف بوجود شعاع من الأسعار النسبية ونظام توظيف للسلع ومدخلات الإنتاج في الاقتصاد بحيث تتحقق أمثلية القرار لكل الوحدات الاقتصادية في ظل قيود الموارد والتقنيات المتاحة.

المطلب الأول: بنية نموذج التوازن العام القابل للحساب

يتكون نموذج التوازن العام القابل للحساب من أربعة وحدات اقتصادية، والمتمثلة في: العائلات، الشركات، الإدارات العمومية (الدولة)، والعالم الخارجي. وتعرف الوحدات الاقتصادية بأنها عبارة عن مجموعة من الأعوان الاقتصاديين تسير حسب سلوك اقتصادي مماثل أو متقارب خلال ممارستها لوظائفها الاقتصادية، وتعرف الوحدة الاقتصادية بكونها الوحدة الأولية لتصنيف القطاعات المؤسساتية في اقتصاد معين، وهي مركز اتخاذ القرار الاقتصادي المدعوم بالاستقلالية² (لا يسعنا المجال في هذا البحث إلى التفريق بين التعاريف والمفاهيم الواردة في نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة SCN ونظام الحسابات الاقتصادية الجزائري SCEA بل سنكتفي بالمفاهيم الأساسية اللازمة لشرح سلوك هذه الوحدات في نماذج التوازن العام القابلة للحساب).

¹ Decaluwé Bernard et autres, « La politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable », la presse de l'université de Montréal, Canada, 2001, p. 9.

² Labidi Mourad, manuel de comptabilité nationale, OPU, Alger, 1987, p 45

الفرع الأول: العائلات

العائلة هي اللبنة الأساسية لهذا القطاع وتتكون من مجموعة من الأشخاص يعيشون ضمن سكن واحد¹، كما يتم ضم المؤسسات الفردية إلى هذا القطاع كالتجار الصغار، الحرفيون، الأطباء، المحامون وغيرهم، وتتمثل وظيفتها الأساسية في الاستهلاك وإنتاج السلع والخدمات². تهدف العائلات إلى تعظيم منفعتها، وهي عبارة عن دالة متزايدة للاستهلاك، فكلما استهلكنا أكثر كلما زادت المنفعة، لكن عند مستويات مرتفعة من الاستهلاك يصبح من الصعب زيادة المنفعة بزيادة الاستهلاك فتبدأ في التناقص وكل هذا تحت قيد أساسي وهو قيد الميزانية أو قيد الدخل، وتحدد قيمة الدخل تبعاً لقيمة العمل الذي تقدمه هذه العائلات، سعر الفائدة، ومعدل الأجر، ويتم اتخاذ عائلة نموذجية للتعبير عن باقي مجموع العائلات، أو يتم اتخاذ مجموعة منها عندما يتم التمييز بين بعضها البعض في شكل فئات من حيث مستوى التعليم، مستوى الدخل، طبيعة العمل الذي تمارسه³ وغيرها من المعايير.

الفرع الثاني: الشركات

تعرف الشركات بأنها الوحدات التي يكون نشاطها الأساسي إنتاج السلع والخدمات⁴ (يتم التفرقة بين الشركات وأشباه الشركات المالية وغير المالية في الأنظمة المحاسبية). إن هدف الشركات هو تعظيم أرباحها، مثلما هو الحال في النماذج القياسية الكلية ويتم استعمال دوال الإنتاج للتعبير عن التقنيات المستعملة والربط بين مدخلات العملية الإنتاجية من عوامل الإنتاج والتي تنحصر في أغلب النماذج في العمل ورأس المال، وفي بعض النماذج يتم إضافة الأرض والمواد الأولية وغيرها من العوامل، فعند إنشاء النموذج يتم اختيار هاته العوامل وفقاً للاستعمالات التي يرغب فيها وكذلك وفقاً لطبيعة الاقتصاد المدروس. وعندما تكون الشركات في سوق منافسة تامة نعتبر بأن الأسعار والأجور وأسعار الفائدة كمعطيات في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، فنقوم بوصف الاختيارات والتفضيلات التي تقوم بها الشركة النموذجية والتي نعبر بها عن باقي الشركات، وهذه الأخيرة تحدد الإنتاج والعوامل الإنتاجية التي تراها لازمة لتعظيم ربحها.

¹ Nation Unies, « Système de comptabilité nationale, SCN 1993 », New York, p. 112.

² Labidi mourad, cours de comptabilité nationale , OPU, Alger, 1979, p 129

³ Epaulard Anne, « Modélisation de la Macroéconomie », Dunod, Paris, 1997, p. 85.

⁴ Labidi Mourad, « Manuel de comptabilité nationale », op. cit., p. 114.

الفرع الثالث: الإدارات العمومية (الحكومة أو الدولة)

تمثل الإدارات العمومية الدولة أو الحكومة، ويتمثل دورها الأساسي في تقديم الخدمات غير المسوّقة التي تقدم بصورة مجانية أو شبه مجانية، وتعمل على إعادة توزيع المداخل عن طريق الضرائب والرسوم والمساعدات، وفي نماذج التوازن العام القابل للحساب كما في النماذج القياسية الكلية يتم اعتبار دور الدولة خارجياً عن النموذج، وهذا لا يعني أن الدولة لا تلعب دوراً في الاقتصاد، بل هي تقوم بدور الإنفاق الحكومي، وبتشغيل جزء من اليد العاملة وتدفع لها الأجور، وتدفع للعائلات المنح والإعانات والتعويضات، ولتمويل كل النفقات تقوم الدولة بفرض الضرائب والضمانات الاجتماعية¹.

الفرع الرابع: العالم الخارجي

يحتوي العالم الخارجي على مجموعة من الوحدات الاقتصادية غير المقيمة² والتي لها علاقات مع الوحدات المقيمة، وهو يتكون من عائلات، شركات، إدارات عمومية، وغيرها من الهيئات. وتعتمد أغلب نماذج التوازن العام القابل للحساب على النظرية التي اقترحها³ Paul Armington (1969) والذي اعتبر بأن السلع التي ينتجها البلد والسلع المستوردة عبارة عن مواد قابلة للإحلال، فالمستهلكون يفضلون الاختيار بين السلع المحلية والسلع المستوردة بالاعتماد على الأسعار النسبية، أما بالنسبة للصادرات فهي من واردات البلدان الأخرى وتتأثر بتنافسية المواد المصدرة. وفي حالة افتراض أن رؤوس الأموال تتحرك بحرية تامة فإن سعر الفائدة يتحدد في الاقتصاد العالمي، فيتم اعتباره خارجياً في النموذج، وهذا ما يبعد النموذج عن إطاره النظري بما أن أحد الأسعار في الاقتصاد المدروس يتحدد بصفة خارجية⁴.

المطلب الثاني: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يتم إيجاد الحل العددي للنموذج بالاستعانة ببيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وهي عبارة عن جدول محاسبي يعتمد على نظام الإدخال المزدوج المعروف في المحاسبة الوطنية لتمثيل اقتصاد ما

¹ Epaulard Anne, op. cit., p. 86.

² يتحدد مفهوم الإقامة من خلال التعريف للقطر الاقتصادي الذي يشمل القطر الجغرافي للبلد مضافاً إليه الوحدات الاقتصادية المقيمة بالخارج ومستبعداً منه الوحدات الاقتصادية الأجنبية المتواجدة داخل القطر الجغرافي للبلد.

³ Paul Armington: اقتصادي بالبنك العالمي والذي قام في سنة 1969 بشرح فكرته من خلال دالة المرونة الإحلالية الثابتة، والمعروفة بدالة CES.

⁴ Epaulard Anne, op. cit., p. 102.

في فترة زمنية معينة (وذلك بتمثيل الإيرادات لكل حساب عبر أسطر هذا الجدول والنفقات عبر الأعمدة)، وهذا ما يجعل النموذج قابلا للحساب، ويتم حل نظام النموذج من المعادلات الآنية المتشابكة بالاستعانة ببرمجيات حاسوبية ذات لغة واضحة وسهلة الاستعمال، وبهذا يكون نموذج التوازن العام القابل للحساب تطبيقا رقميا لنظرية التوازن العام على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

ونجد أن أغلب معادلات النموذج هي مستوحاة من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالأخص من النظرية النيوكلاسيكية للتوازن العام والتي تحدد كيفية تأثر الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع والخدمات بتغيرات الأسعار في كل الأسواق المشكلة للاقتصاد المدروس، وفي المقابل فإن تحليل سلوك الوحدات الاقتصادية يندرج في إطار التحليل الاقتصادي الكلي، وبذلك يستمد نموذج التوازن العام وسائل تحليله وأساسه من النظرية الاقتصادية الجزئية بهدف تحليل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية¹.

ويصمم نموذج التوازن العام القابل للحساب في الغالب لدراسة موضوع محدد، وتبعاً لطبيعة الموضوع يتحدد نوع وشكل ودرجة التفصيل في النموذج، فيمكن الاختيار بين النموذج الستاتيكي والديناميكي، والنموذج ذو القطاع الواحد والنموذج متعدد القطاعات، وبين نموذج الاقتصاد الواحد والنموذج المتعدد الاقتصاديات. وبما أن نماذج التوازن العام القابلة للحساب تتدرج في إطار نظرية التوازن الوالراسي فإنه يمكن إدخال تعديلات وتغييرات على النماذج طبقاً لخصوصية الاقتصاد المدروس، وذلك من خلال وضع فرضيات خاصة بسلوك الوحدات الاقتصادية أو النشاطات الإنتاجية في الاقتصاد ومعرفة مدى تأثير التغيرات الناتجة عن السياسات الاقتصادية والأزمات والصدمات على الاقتصاد المدروس من خلال النتائج التي يتم الحصول عليها بفضل النموذج².

المطلب الثالث: التوازن وحل النموذج

بمجرد تحديد الطلب والعرض بالنسبة لكل السلع، يتم الحصول على توازن الاقتصاد الكلي بالنسبة للأسعار التي تحقق المساواة بين العرض والطلب آنياً في كل الأسواق.

التقنية المستعملة لحل النموذج هي المعاييرة، هذه التقنية تحتاج إلى احترام بعض المراحل:

- علينا بناء قاعدة بيانات للسنة المرجعية تسمى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.
- يتم مطابقة توازن النموذج مع قاعدة البيانات، ويجب علينا إيجاد قيم جميع المعلمات الهيكلية لهذا التطابق، غالباً ما لا يسمح العدد القليل من المعادلات بالتحديد الكلي للمعلمات حيث أن

¹ Samuelson Alain « Les grands courants de la pensée économique », OPU, Alger, 1993, p. 142.

² Epaulard Anne, op. cit., 1997, p. 83.

- استخدام القيم الخارجية في كثير من الأحيان يستمد من دراسات الاقتصاد القياسي أو من الأدبيات الاقتصادية، حين يتم حساب جميع المعلمات الهيكلية فإن حل النموذج بواسطة المحاكاة العددية يعطينا بالضبط قيم قاعدة البيانات.
- بمجرد أن يعطينا النموذج الحالة المرجعية، نقوم باستعمالها من أجل تحليل الآثار الناجمة عن التغيير في السياسة الاقتصادية وبعدها نقوم بمقارنة نتائج الحالة الجديدة مع معطيات السنة المرجعية.
- المرحلة الأخيرة تتمثل في قياس حساسية النتائج لقيمة المعلمات الهيكلية المختارة من طرف النموذج¹.

¹ Sur cette dernière étape, voir Abdelhalek, T. et Duffor, J.M. (1998) : « Statistical Inference for Computable General Equilibrium Model with Application to a Model of Macroeconomic Economy », The Review of Economics and Statistics LXXX, 520 – 534.

المبحث الثاني: مراحل تطور نماذج التوازن العام القابلة للحساب وطريقة إنشائها

تم الانتقال من الشكل النظري لنموذج التوازن العام الو الراسي إلى نموذج التوازن العام القابل للحساب بعدة مراحل متعاقبة، وبفضل أعمال كثيرة قدمها الاقتصاديون، تم وضع فرضيات خاصة أبعدت شكل نموذج التوازن العام القابل للحساب عن النموذج النظري، لكن مع الحفاظ على أهم المبادئ الأساسية التي تم تبنيها في النموذج النظري وأهمها:

- الأسعار هي التي تتغير بصفة تجعل التوازن آتيا في كل الأسواق فيكون العرض فيها مساويا للطلب.

- كل وحدة من الوحدات الاقتصادية (العائلات، الشركات، الإدارات العمومية، العالم الخارجي، التي تطرقنا لتعريفها سابقا) تسلك سلوكا أمثل، فالمستهلك يعظم دالة منفعة والمنتج يعظم دالة ربحه، وذلك تحت قيود معينة، كقيد الميزانية بالنسبة للمستهلك، والقيود التقنية في مؤسسة المنتج. وتكمن الصعوبة في حل النموذج الذي تم بناؤه على هذه الأسس النظرية في آنية العمليات الاقتصادية، وفي تراكم أسواقه المختلفة والتي تجعل من وجود حالة التوازن في حد ذاتها إشكالية يجب حلها، ويتم ذلك بوضع شروط مرتبطة بتفضيلات الوحدات الاقتصادية، والإمكانيات التقنية للإنتاج¹.

ظهر أول جيل من نماذج التوازن العام القابلة للحساب في منتصف سنوات الخمسينات، وحتى بداية السبعينات من القرن الواحد والعشرين، وتم تطوير هذه النماذج لتحليل بعض السياسات الاقتصادية قبل اتخاذها، ومع غياب إمكانية إيجاد حل رقمي كانت الدراسات محدودة في هذا المجال فتم استعمال النماذج المبسطة التي يمكن التعامل معها كما يلي:

- يتم كتابة النموذج المبسط، وهو بالضرورة نموذج غير خطي لأن معادلات النموذج مرتبطة بسلوكيات وتفضيلات الوحدات الاقتصادية والتي تهدف إلى الحالة المثلى.

- من أجل إيجاد حل للنموذج، نقوم بجعله نموذجا خطيا.

- وباستعمال النموذج الخطي يتم تحليل أثر التغيرات التي تحدثها السياسات الاقتصادية.

ويتمثل المشكل الأساسي في هاته المقاربة في أنها لا تمكننا إلا من إحداث تغيرات كبيرة في

السياسات الاقتصادية، لأن النموذج مبسط وخطي.

¹ Epaulard Anne, op. cit., p. 81.

ومن بين هذه النماذج التي تم إنجازها نموذج Johansen Leif (1960)¹ لدراسة النمو الاقتصادي في النرويج، ونموذج Harberger (1962)² لدراسة أثر السياسة الجبائية على أرباح المؤسسات في الولايات المتحدة، وتستعمل هذه المقاربة كأداة تحليلية لدراسة الآثار الناجمة عن تطبيق السياسات الاقتصادية في الأجل الطويل مثل تحرير التجارة الخارجية، إدخال نوع جديد من الضرائب في النظام الجبائي، وغيرها من السياسات الاقتصادية. فاستعمال نماذج التوازن العام القابلة للحساب قد فتح الباب أمام نوع جديد من التحليل في السياسات الاقتصادية في الأجل الطويل على عكس النماذج القياسية الكلية، والتي يفضل استعمالها للتنبؤ وتحليل السياسات الاقتصادية الظرفية في الأجل القصير. فنماذج التوازن العام القابلة للحساب تأخذ بفرضية أن الأسواق تتوازن فيما بينها بسبب الأسعار، فيكون هذا النوع من النمذجة ملائماً إذا كانت هذه الفرضية مبنية على الأجل الطويل، لذلك يفضل استعمال هذه النماذج لتحليل السياسات الاقتصادية في الأجل الطويل³.

في سنة 1967 اقترح الاقتصادي والرياضي Herbert Scarf خوارزمية تسمح بحل النموذج دون اللجوء إلى مرحلة تحويل معادلات النموذج إلى معادلات خطية، لأن ذلك كان يفقر النموذج من بعض خصائصه، وفي سنة 1954 واصل كل من Arrow. K.J. و Debreu. G.⁴ البحث في هذا المجال، وبرهنا على إمكانية وجود التوازن ولكن من دون إيجاد تعريف له: « التوازن موجود لكن لا نعرفه ».

وما يقترحه Scarf هو طريقة حساب عددية لتوازن النموذج، ويستعمل من أجل ذلك : التحليل الرياضي، بحوث العمليات، والإعلام الآلي، ولم يكن Scarf أول من فكر في حل نظام معادلات النموذج بل سبقه إلى ذلك اقتصاديون اشتراكيون في بداية القرن العشرين لإيجاد حل عددي لنموذج التوازن العام القابل للحساب، ول يتم استعماله لحل مشكلات التخطيط في الاقتصاديات الاشتراكية، إذ تساءل الاقتصادي Enrico Baron في مقال له نشر سنة 1908 حول إمكانية حل النموذج ومختلف

¹ أنظر إلى:

Johansen Leif, « A multi-sectorial study of economic growth », North-Holland, Amsterdam, 1960.

² أنظر إلى:

Harberger A., Muet P.A., « The incidence of corporation income tax », Journal of political economy, vol.70, 1962.

³ Epaulard Anne, op. cit., p. 82.

⁴ أنظر إلى:

Arrow K. J., Debreu G., « Existence of an economic equilibrium for a competitive economy », Econometrica, 1954.

الصعوبات الرياضية التي تواجه ذلك، وكذلك ضرورة توفير الكم الهائل من المعلومات الإحصائية من أجل ذلك.

وأول من أستعمل خوارزمية Scarf من أجل حل نموذج التوازن العام القابل للحساب هو الاقتصادي Shoven والاقتصادي Halley سنة 1973¹، وكان الهدف هو المقارنة بين فعالية مختلف الضرائب في الولايات المتحدة وأثرها على الأرباح، ثم أصبحت هذه النماذج مستعملة من أجل دراسة آثار الإصلاح الضريبي في بلدان أخرى، وخاصة في إنجلترا والمكسيك عندما بدأ العمل بنظام الرسم على القيمة المضافة في بداية سنوات الثمانينات، وكذلك تم استعمال نماذج هذا الجيل الثاني من أجل دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاديات المنفتحة نحو الخارج، ومشاكل النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

وأول نموذج تم تطبيقه على البلدان النامية قدمه كل من Robinson و Adelman سنة 1978² في كوريا الجنوبية³.

ومقارنة مع نماذج الجيل الأول، فإن نماذج الجيل الثاني قد تميزت بكثرة استعمال المفاهيم التي قدمتها النظرية الاقتصادية الجزئية، وكذلك كثرة التفاصيل المتعلقة بالقطاعات المشكلة للاقتصاد وإمكانية تكييفها بكل مرونة مع مختلف التغييرات التي تملها السياسات الاقتصادية المتنوعة. غير أن نماذج الجيل الثاني تميزت بأنها غير ديناميكية، فهي نماذج ستاتيكية (ثابتة أو ساكنة) ولا يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار توقعات الوحدات الاقتصادية⁴.

في سنوات الثمانينات والتسعينات، انصب الاهتمام حول إمكانية جعل نماذج التوازن العام القابلة للحساب ديناميكية ولها بعد زمني، وسوف نقوم بشرح الخطوات التي تم إتباعها من قبل الاقتصاديين لإدخال هذه الديناميكية في نماذج التوازن العام القابلة للحساب:

¹ أنظر إلى:

Shoven B. J., J. Walley, « Applied general equilibrium models of taxation and international trade », journey of economic literature 22, 1007-1051, 1973.

² أنظر إلى:

Adelman I., S. Robinson, « Income distribution policy in developing countries: A case study of Korea », Oxford University press, Oxford University, 1978.

³ Decaluwé Bernard et autres, op. cit., p. 2.

⁴ Epaulard Anne, op. Cit., p. 84.

– **السبب الأول :** من أجل تحديد السياسة الاقتصادية الأحسن في الأجل الطويل ولكن بالطريقة التي تجعل الاقتصاد يعود لحالة التوازن بعد اتخاذ هذه السياسة، وكذلك لمعرفة الأجل الذي يتم استغراقه للوصول إلى هذا الهدف.

– **السبب الثاني :** هو أن تفضيلات الوحدات الاقتصادية في فترة زمنية معينة مرتبطة بتفضيلات فترات مستقبلية أي بالتوقعات المرتبطة بها.

وقد أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد على أن سلوكيات الوحدات الاقتصادية وخاصة سلوكيات الاستهلاك والادخار، تتأثر بهذه التوقعات المتعلقة بالدخل في جميع مراحل الحياة.

ويتم اعتبار أن التوقعات رشيدة أي أن الوحدات الاقتصادية في لحظة توقعها تستعمل كل المعلومات المتوفرة، وهذا ما يؤثر كثيرا في نوعية النتائج التي يقدمها النموذج.

إن إدخال الديناميكية على نماذج التوازن العام القابل للحساب قد وسع من مجالات استعمالها وتطبيقاتها، وتتمثل بعض هذه التطبيقات في دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية المتعلقة بالجباية، كما يمكن دراسة وتحليل مشاكل التمويل في الأجل الطويل لنظام الضمانات الاجتماعية والتقاعد في حالة اقتصاديات ذات الفئة السكانية المعمرة، ولدراسة المعايير التي يتم الاعتماد عليها لفرض الضرائب للتقليل من إفراز الغازات السامة والمواد الملوثة للبيئة والمناخ، بالإضافة إلى تطبيقات في مجال التجارة الخارجية كتلك الخاصة بدراسة الإصلاحات التجارية، الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، والاتفاقيات التجارية الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف¹.

وبالرجوع إلى فرضيات نموذج التوازن العام القابل للحساب للجيل الثالث نجد أن:

– الوحدات الاقتصادية تعظم سلوكها الأمثلي في آجال زمنية معينة ؛

– التوقعات رشيدة ؛

– كل الأسواق تكون في حالة توازن ؛

ويحدد الاقتصاديون ثلاث مراحل في الانتقال من نماذج التوازن العام الستاتيكية إلى النماذج

الديناميكية:

– إدخال فرضية الإحلال غير التام بين عناصر الإنتاج أو المنتجات؛

– اعتبار الأسعار غير مرنة؛

– معالجة العلاقة بين المتغيرات الاسمية والمتغيرات الحقيقية.

¹ Epaulard Anne, op. cit., p. 85.

وبهذه الميزات الثلاث نرى بأن نماذج هذا الجيل تختلف عن أساسها النظري في نموذج التوازن العام الوالراسي.

وفي أواخر القرن الماضي ظهرت نماذج التوازن العام القابل للحساب التي أصبحت تستعمل حالياً، وتم فيها التخلي عن فرضية أن: « الأسعار هي التي تتغير في الأسواق نحو الاتجاه الذي يضمن التوازن بين العرض والطلب »، وقد اقترح (1993) Laffargue¹ نموذجاً اعتبر فيه أن التشغيل غير كامل حيث خصص حصة من اليد العاملة النشطة وأعتبرها في حالة بطالة، كما أعتبر أن العائلات لا تستطيع الدخول إلى الأسواق المالية بسبب عدم توفر المعلومات الكافية، ففي هذا الجيل من النماذج تم اعتبار سوق العمل غير متوازن، ولا يتم إزالة اللاتوازن وتلاشيته مع مرور الزمن في المدى البعيد.

وقد أوضح الاقتصاديون الكينزيون الجدد الأسباب التي تفسر عدم توازن سوق العمل بفعل قوى السوق، والسبب الرئيسي هو عدم توفر المعلومات، وكذلك بسبب المفاوضات على الأجور بين المؤسسات والعمال والنقابات، فالمؤسسة عندما تريد تشغيل العمال لا تتوفر لديها المعلومات الكاملة فيما يخص مواصفات العامل الذي يمكن الاعتماد عليه في المستقبل، وبمجرد إدخال هذا العامل تعجز المؤسسة عن مراقبة الجهد الذي يبذله، فمن مصلحة المؤسسة في ظل عدم توفر المعلومات أن تجعل الأجور مرتفعة عن أجر التوازن في سوق العمل وتشجع الأجور المرتفعة على العمل الجاد والبذل والعطاء وتجذب أحسن العمال نحو المؤسسات، والنتيجة المحصل عليها هي أن هذه الأجور التي تحددها الوحدات الاقتصادية لا تحقق التوازن في سوق العمل.

تم استعمال هذه الآليات في تحديد الأجور بكثرة في نماذج الجيل الرابع، بالإضافة إلى فرضيات أخرى أبعدت نماذج الجيل الرابع عن بعض فرضيات النموذج النظري الوالراسي وفسحت المجال أمام الاقتصاديين لدراسة حالات أكثر واقعية وبذلك أصبحت تحاليل السياسات الاقتصادية أكثر أهمية مما كانت عليه في نماذج الجيل الثالث².

¹ Laffargue J.P., « Fiscalité, charges sociales, qualifications et emplois. Etude à l'aide d'un modèle d'équilibre général de l'économie française », Economie et prévision, n° 125, France, 1993.

² Epaulard Anne, op. cit., p. 85.

المبحث الثالث: الأساس النظري لنموذج التوازن العام القابل للحساب (CGEM)

يرجع الأساس النظري لنماذج التوازن العام القابلة للحساب إلى نظرية التوازن العام التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية، والتي كان من أهم روادها الألماني Gossen Heinrich (1854)، الإنجليزي Stanley Jevons (1871)، والنمساوي Menger Carl (1871) وخاصة الفرنسي Léon Walras (1874 - 1877) والذي يرجع له الفضل في الصياغة الأولى لنموذج التوازن العام التنافسي¹، والذي أصبح يسمى بعدها بنموذج التوازن العام الوالراسي².

انبثق هذا النموذج من نظرية والراس الخاصة بالتوازن العام والتي تدخل في إطار النظرية الاقتصادية الجزئية، ويقول Shumpeter Joseph عنها: « إن فكرة والراس بسيطة للغاية وهي أنه يجب اعتبار الاقتصاد ككلية، بحيث لا يمكن وصف وتحليل أي جزء منها بمعزل عن الأجزاء الأخرى، وهكذا أعطى للنظرية الاقتصادية تنسيقاً وترابطاً عاماً، مع الاعتراف بأن ذلك مقابل فرضيات تبسيطية قوية كالمنافسة التامة³، والمرونة الكاملة للأسعار، إذ يمكن تحليل الاقتصاد ككل على أساس تحليل كل الأسواق، وبهذا الصدد نعلم أن النظرية الجزئية تعنى بعدد كبير من الأسواق، بعدد السلع والخدمات الموضوعة قيد الإنتاج والبيع والشراء، بما فيها وسائل الإنتاج والأصول المالية، أما النظرية الكلية فإنها لا تعنى إلا بعدد ضئيل من الأسواق، ويتم التوصل إليها بعد تجميع مختلف الأسواق الجزئية، ويكون الاقتصاد في حالة توازن عندما تتوازن هذه الأسواق المتعددة، ولكن هذه الأسواق ليست معزولة عن بعضها البعض، بل هي مترابطة ومتشابكة، أي أن كل حركة في إحداها تؤدي إلى تحرك أو رد فعل من طرف الأخرى وهذا يعني أن التوازن العام أو الكلي لا يكون إلا واحداً وهو التوازن المتزامن لكل الأسواق، وهو يأخذ بعين الاعتبار كل التفاعلات والارتباطات بين هذه الأسواق⁴.

¹ يفترض ليون والراس في نموده أن المنافسة التامة تسود كل الأسواق.

² Decaluwé Bernard et autres, op. cit., p. 9.

³ تتميز المنافسة التامة بوجود :

- عدد كبير من المنتجين، كل منهم ينتج جزءاً ضئيلاً من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق و خروج أو دخول أي منتج لن يؤثر على العرض الكلي.
- تجانس السلع التي يعرضها المنتجون مما يستبعد أي شكل من أشكال الدعاية والإعلان.
- وجود سعر واحد في السوق و يتحدد عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب لتحقيق وضعية التوازن.
- عدم وجود عراقيل تمنع المنتجين من الدخول إلى السوق أو الخروج منه.

⁴ إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 51.

وقد كتب هندرسون وكندت قائلين: «إن الضرورة لوجود نظرية التوازن العام تنتج عن المشاكل التي يثيرها التحليل الاقتصادي الجزئي من جراء الموضوع الذي اتخذته التحليل لنفسه، وهو دراسة النشاطات الاقتصادية للأفراد أو الجماعات»¹.

ولذلك كان هدف ليون والراس هو إنشاء نظرية للتوازن العام حيث يتم تحليل مختلف التوازنات الجزئية لمختلف الأسواق بشكل آني، وقد تابع هذا التحليل وحسنه كل من باريتو وبارون وهيكس، وفي منتصف الخمسينات من القرن الواحد والعشرين تم وضع النموذج في صيغة رياضية أكثر تطوراً وذلك بفضل أعمال Arrow.K.J و Debreu. G (1954) وأعمال MC Kenzie L.W. (1981)².

وتعتمد طريقة تحليل ليون والراس على النظرية الاقتصادية الجزئية كأداة يستمد منها وسائل التحليل الأساسية المستعملة كمفاهيم وفرضيات، وفي المقابل تعتمد على النظرية الاقتصادية الكلية من حيث الأهداف والنتائج المحصل عليها³.

ومن الضروري اعتبار جميع الأسعار وجميع الكميات المشتراة والمباعة في نفس الوقت كمتغيرات وتظهر هنا نظرية التوازن العام وكأنها تفسير للنظام النسبي للأسعار، سواء كانت أسعار المنتجات أم أسعار عوامل الإنتاج⁴. ويتم الاعتماد على الأسعار النسبية أو الحقيقية لأن تغيراتها في السوق هي التي تحدث تغيرات في الكميات المنتجة أو المستهلكة، ويتم التعبير عنها بدلالة سعر سلعة ما وعادة ما يتم اختيارها كعملة يتم القياس بها، أما استعمال الأسعار الاسمية أو المطلقة فليس له أثر على كمية الإنتاج أو الاستهلاك فمثلاً إذا تغيرت كل الأسعار بنفس النسبة فإن ذلك لن يؤثر في كمية الإنتاج أو الاستهلاك، وبتعبير آخر فإن التضخم الذي يعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار يبقى خارجاً عن نظام النموذج المدروس لأنه لن يؤثر تأثيراً حقيقياً عليه، وهذا ما يبعد التحليل عن الخداع النقدي أو عدم حيادية النقود.

ولتقديم تفسير لهاته النظرية علينا أن نعتد على قانونين أساسيين، فالقانون الاقتصادي الأول هو مساواة العرض والطلب، إذ يكون السوق متوازناً عندما تكون الكمية المعروضة والكمية المطلوبة عند سعر معين متساويتين، والقانون الاقتصادي الثاني هو قانون التكبير أو التعظيم الأقصى للربح

¹ Henderson J.U. et Quand R.E., « Microéconomie », Dunod, Paris, 1974, p. 2.

² Decaluwé Bernard et autres, op. cit., p. 9.

³ Samuelson Alain, op. cit., p. 243.

⁴ بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 362.

والمنفعة، أي التصرف العقلاني للوحدات الاقتصادية أو سلوك الأمتلية الذي يؤدي إلى التوازن على المدى البعيد.

وعلى ذلك وضع فرضية تتعلق بالنقد: وهي أنه حسب أصحاب نظرية التوازن العام، علينا أن نعتبر أن النقد ليس إلا وسيلة للتبادل وأنه يفيدنا في قياس القيم فقط ولا يطلب لنفسه، وبعبارة أخرى فإنه يكفي أن نفترض بأن سلعة ما كسلعة معيارية ووسيلة للتبادل، ويتم اعتبار سعرها كوحدة قياس، فتكون الأسعار الأخرى نسبية مثلما تم توضيحه سابقا.

وانطلاقا من هذان القانونان الأساسيان، وهاتاه الفرضية، نقوم بتحليل تكوين التوازن العام، وذلك بأن نقدم المحتوى الأساسي لطريقة والراس، ويكون ذلك بأن نعتبر نوعا واحدا من الأسواق وليكن سوق السلع والخدمات الاستهلاكية لأن معالجة الأسواق الأخرى (كأسواق عوامل الإنتاج، الأصول المالية...) تتم بنفس الطريقة.

وانطلاقا مما رأينا نستخلص أن والراس اعتمد على بعض الشروط التي يصعب من دونها قبول نموذج التوازن العام، ويصعب فهم تكوين الأسعار وتكوين التوازن وهي:

المطلب الأول: السوق معمم

بما أن نموذج التوازن العام يفترض أنه ليس هناك سعر محدد وأن كل الأسعار متغيرة في آن واحد فإننا نجد الحاجة ماسة إلى سوق معمم، أي أنه على كل طالب أن يكون باستطاعته معرفة مسالك الأسعار في كل وقت وفي كل الأسواق وذلك ليتسنى له أن يتصرف فيها بوقت واحد، وهذا يفترض أيضا أن يكون على علم كامل، ولديه شبكة واسعة لجميع المعلومات، ونستطيع أن نسرد هنا رأي أحد أصحاب نظرية التوازن العام¹ حيث قال: « إن القسم الأكبر من الهيكل التحليلي الذي نستعمله قائم على الرؤى والفرضيات التي نقلت من إثبات كل مراقب، كما أن رؤية الاقتصاد كمركب واسع للأسواق المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا حيث تكون فيها الأسعار والكميات المتداخلة قائمة على سلسلة من الفرضيات لم يثبتها حتى الآن أي منهاج واقعي ».

¹ وهو الاقتصادي "ر. أ. كوين" في كتابه "نظرية التوازن العام"، طباعة جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، 1963، ص 12.

المطلب الثاني: توافق وآنية العمليات الاقتصادية

إن قيام التوازن العام يعتمد على الفرضية القائلة بأن جميع عمليات الإنتاج وتوزيع المداخل وإفائها تعمل بصورة آنية فعلى كل منتج أن يكون باستطاعته أن يلائم بين مخططات الإنتاج، ومخططات طلب عوامل الإنتاج، مع تطور جميع الأسعار وذلك بصورة آنية، كما هو الحال بالنسبة للمستهلك الذي عليه أن يلائم بين مخططات استهلاكه وتطور الأسعار، فإذا انعدمت هذه الآنية سيكون هناك انحراف بالنسبة لمنطقية التوازن العام¹.

المطلب الثالث: اقتصاد بلا نقود

وهي فرضية مهمة بالنسبة لسير نموذج التوازن العام، إذ يتم اعتبار النقد سلعة معيارية فأى سلعة منتجة يمكن أن تقوم بوظيفة النقد وسعرها يساوي الوحدة، فنحصل عن طريق نظام المعادلات في النموذج على أسعار نسبية فيما بينها للسلع، فنحصل على أسعار نسبية وليس على أسعار مطلقة. ولقد قال الكلاسيكيون الجدد بأن القوى الحقيقية للعرض والطلب تدفع إلى تكوين نظام للأسعار النسبية وأن دور العملة لا يأتي إلا بعد التكلفة ليحدد المستوى المطلق للأسعار أي أن المقابل العددي يترك المجال للنقد.

فمثلاً: إذا كانت دوال العرض والطلب تحدد السعر النسبي للسلعة 1 بالنسبة للسلعة 2 وهذه النسبة تعادل 2، فيقابل المقدار من السلعة 1 إثنين من السلعة 2 للإجاص، ولو فرضنا أن كمية النقد هي أربع وحدات فنستطيع الافتراض بأن الثمن النقدي للمقدار من السلعة 1 يكون 4 وأنه بالنسبة للسلعة 2 يكون 2، فالأسعار النقدية تتبع الأسعار النسبية وهكذا نستطيع أن نقول أن مضاعفة كمية النقد لا تؤثر في قيمة ثوابت دوال العرض والطلب للسلع والعوامل.

وكما يقول جون باتيست ساي: « بما أن تدخل النقد ليس إلا حجباً للعبة القوى الحقيقية فعلى أن نقول بأن النقد ليس إلا غطاء »².

¹ بن آشنهو عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 368.

² المرجع نفسه، ص 403.

المطلب الرابع: شروط وجود التوازن وشروط وحدته

لقد أتقن الكلاسيكيون الجدد ومنذ كتاباتهم الأولى في تحليل التوازن العام، وذلك باكتشاف الشروط الرياضية لوجوده ووحدانيته، فبالرجوع إلى معادلات النموذج في حد ذاته والتي تصف لنا مميزات الإنتاج والاستهلاك يوجد حل واحد لهذا النموذج، وهو الذي يعبر عن حالة التوازن العام التنافسي فعندما يتساوى عدد المعادلات مع عدد المتغيرات يكون التوازن العام التنافسي موجودا بهذا الحل الرياضي لنظام المعادلات.

ويجب توفر ثلاث ميزات لكل من الإنتاج والاستهلاك من أجل جعل هذا التوازن موجودا:

- ثبات مردودات الحجم وعدم تزايدها في الإنتاج: وهذا لتفادي الحالة التي يعجز فيها المنتجون عن تغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة عندما ترتفع الأسعار كثيرا فيتوقف العرض.
- توفر السلع والخدمات في السوق: وهذا لتفادي الحالة التي ينعدم فيها الاستهلاك.
- يفضل المستهلكون الحصول على سلة متنوعة من المنتجات والسلع وهذا لتفادي تغير اختياراتهم كليا بسبب تغير الأسعار¹.

ونلاحظ من خلال هذه الفرضيات القوية أن التوازن عبارة عن حالة مثالية ويتم البحث عن السبل التي توصل إليه، والهدف من كل ذلك هو تحسين وضعية الوحدات الاقتصادية التي تسلك سلوكا أمثلًا بتعظيم منفعتها أو أرباحها لتصل إلى الحالة الاقتصادية المثلى لها. ونقول عن وضعية اقتصادية معينة بأنها في الحالة المثلى، أو بأنها حالة الفعالية الاقتصادية في الإنتاج (أو في الاستهلاك) إذا لم يكن هناك وضعية أخرى بديلة لها حيث يؤثر إنتاج (استهلاك) منتج (مستهلك) معين في زيادة أو نقصان إنتاج (استهلاك) منتج (مستهلك) آخر أو مجموعة من منتجين (مستهلكين) آخرين.

والاقتصاد الذي تهيمن فيه حرية التبادل والمنافسة التامة كما يفترض في نموذج التوازن العام التنافسي (أو الوالراسي) يؤدي إلى الاقتصاد الأفضل أي إلى الحالة المثلى الاقتصادية، أو الفعالية الاقتصادية، وتتميز هذه المرحلة بتوفر معيار باريتو وذلك نسبة إلى الاقتصادي الإيطالي Vilfredo Pareto وهو مهندس مختص في علم الاجتماع، فهو من جاء بمحتوى نظرية الحالة المثلى الاقتصادية عندما اعتلى كرسي أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة لوزان بعد ليون والراس سنة 1896.

¹ Decaluwé Bernard et autres, op. cit., p. 13.

وحسب باريتو فإن حالة وضعية التوازن هي في الوقت نفسه حالة مثلى في الاقتصاد أي الحالة التي لا نستطيع أن نفضل فردا على غيره من دون أن نضر في الوقت نفسه بفرد آخر، وكل تغيير لهاته الحالة يكلف بقدر ما يجني.

فعندما تكون الموارد المختلفة مخصصة بصفة مثلى نتساءل باستعمال معيار باريتو عما إذا لم يكن من المفضل أن يرتفع مثلا إنتاج منتج معين للأقمصة على حساب مجموعة من العمال، أو مثلا أن تمتلئ سلة عائلات تسكن شمال البلاد على حساب مستهلكين آخرين من الجنوب¹.

وبهذا المعيار يتم افتراض سلوك الأمثلية لوحدات القرار في الاقتصاد، فالعائلات والشركات والإدارات العمومية، والشركاء في التجارة الخارجية يتصرفون وفق سلوك يؤدي بهم إلى الحالة المثلى الاقتصادية وذلك بتعظيم منفعتهم أو ربحهم ليتحقق التوازن العام، ويبقى الهدف الأساسي من هذا التحليل هو تحديد مستوى تحسن وضعية الأفراد نتيجة تغييرات محدثة أو تغييرات متوقعة² وكذلك مستوى الرفاه الاجتماعي نتيجة هاته التغييرات وإعادة توزيع المداخيل والثروة بين هؤلاء الأفراد.

¹ Decaluwé Bernard et autres, op. cit., p. 16.

² عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 126.

المبحث الرابع: أشكال نماذج التوازن العام القابل للحساب

تأخذ نماذج التوازن العام أشكالاً مختلفة من حيث الجانب الزمني، حيث يكون للنماذج الاقتصادية عموماً بعد زمني في شكل سلسلة من السنوات أو مجموعة من الفصول أو غيرها من الفترات كما نجدتها تصف سلوك عينة من المتغيرات كالعائلات مثلاً فيكون البعد هو عدد العائلات في العينة.

وتتقسم نماذج التوازن العام إلى:

المطلب الأول: النماذج الستاتيكية

وهي التي تحتوي على متغيرات مرتبطة بفترة واحدة، إذ لا تستعمل المتغيرات المتأخرة مثلاً لتفسير الظاهرة المدروسة، كجداول المدخلات والمخرجات التي تستعمل المعاملات التقنية من أجل تحديد التوازن النقطي بين العرض والطلب.

فالنهج الستاتيكي النسبي، يدرس كيف أن أي تغيير في السياسة يغير المتغيرات الداخلية، فهو يهتم بتمييز الفرق بين التوازن الأولي والنهائي للاقتصاد وليس بالانتقال من حالة التوازن الأولي إلى النهائي، بكم تختلف الأسعار، الإنتاج، التجارة والرفاه بين التوازن الأولي والنهائي للاقتصاد، ومعظم نماذج التوازن العام القابلة للحساب نسبياً هي ستاتيكية في طبيعتها نظراً لأنها من الناحية النظرية بسيطة وأسهل حسابياً للحل.

المطلب الثاني: النماذج الديناميكية

وهي تستعمل متغيرات لفترات زمنية سابقة في شكل متغيرات متأخرة، وتعتبر هذه النماذج أكثر تصويراً للأثر الذي تسببه الظواهر والسلوكيات وقيم المتغيرات السابقة على المتغيرات في الفترة الحالية للنموذج.

كثيراً ما قيل أن آثار تحرير التجارة ليست ستاتيكية، بل ديناميكية إلى حد ما في طبيعتها، وبالتالي من المحتمل أن تكون الآثار المتوسطة وطويلة الأجل مختلفة عن الآثار قصيرة المدى، ولذلك هناك ما يبرر أخذ نموذج التوازن العام القابل للحساب بعين الاعتبار الجوانب الديناميكية لإصلاحات السياسة التجارية في سياق اقتصاد ما.

المبحث الخامس: نمذجة التوازن العام القابل للحساب لتحليل السياسات

في كتابه الشهير "عناصر الاقتصاد الخالص"، قام الاقتصادي الفرنسي ليون والراس Leon Walra (1834 - 1940) بتطوير فكرة التوازن العام، بدلا من نهج التوازن الجزئي المارشالي تحت شرط ثبات العوامل الأخرى، حيث جادل بأن جميع الأسعار والسلع في جميع الأسواق يتم تحديدها معا من خلال تفاعلها مع بعضها البعض، فقد استعمل نظام المعادلات الآتية لوصف التفاعل بين الأفراد المشترين والبائعين في جميع الأسواق وأكد أن جميع المقادير ذات الصلة (أسعار وكميات كل السلع وعامل الخدمات) يمكن تحديدها معا عن طريق حل هذا النظام¹. في بداية الأمر كانت هذه الفكرة غير قابلة للتنفيذ بسبب الصعوبات الحسابية، لكن لاحقا جعل تطوير الخوارزميات والتطبيقات الحاسوبية من الممكن حل مجموعة معقدة من المعادلات الآتية لمجموعة من الأسعار والكميات وأظهرت النسخة المحسوبة لنظرية التوازن العام.

في تحديد خصائص نموذج التوازن العام القابل للحساب، كتب روبينسن (Robinson 1989) عن التفاعلات بين العوامل الاقتصادية المختلفة في الأسواق التي تعرض وظيفيا، حيث يفترض أن يتصرف كل وكيل فردي على النحو الأمثل²، الوكلاء الاقتصاديون هم، على سبيل المثال، المنتجين، التجار، الأسر، الخ. يتم تحديد الوكلاء الاقتصاديون في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تعتبر قاعدة البيانات الرئيسية لنموذج التوازن العام القابل للحساب، الذي يقدم سردا كاملا لمسار تدفق الدخل في الاقتصاد، وهذا هو كل من جانبي العرض والطلب لجميع الأسواق في الاقتصاد والتي يتم تحديدها جنبا إلى جنب مع جميع المقادير الإسمية في تدفق مسار الدخل في إطار نموذج التوازن العام القابل للحساب.

بسبب صرامتها الحسابية والقدرة التحليلية الواسعة، أصبحت نماذج التوازن العام القابلة للحساب معيارا تقنيا في تحليل السياسات للنظر في آثار الاقتصاد الواسعة الناتجة عن التغييرات في السياسة على مدى العقدين الماضيين، حيث تم تطبيق هذه النماذج مع ارتفاع مشاكل التكيف الهيكلي، السياسات الضريبية، والتجارية وسياسة الاقتصاد الكلي، السياسة الزراعية، توزيع الدخل، وقد أصبحت معيارا لنجاح كل من الباحثين الأكاديميين و وحدات صنع سياسة البلدان النامية (Hanson and

¹ Koutsoyannis A., Modern Microeconomics Second Edition. Macmillan Education Ltd., London, (1987) pp. 484-517.

² Robinson S., (1989) Multisectoral Models. In Holis Chenery and T.N. Srinivas (Eds), Handbook of Developments Economics. Volume II, North Holland.

(Robinson 1998 ; Devarajan, Lewis, and Robinson 1994) مصطلح " قابلة للحساب " يشير إلى حقيقة أنه لأغراض تطبيق حل النموذج يمكن حسابه (Lofgren 2000).

نماذج التوازن العام القابلة للحساب تختلف كثيرا عن بعضها البعض في العديد من الطرق والتي يمكن تصنيفها وفقا لذلك، على سبيل المثال: بعضها واسعة النطاق نماذج متعددة الأغراض، والبعض الآخر على نطاق صغير نماذج لقضايا محددة وهي تختلف أيضا من حيث الأشكال الوظيفية، بلد التطبيق والقضية المعالجة، مثل الوقت، التجارة الخارجية، والقطاع الحكومي (Shoven and Whalley 1992).

على خطى روبينسن (1989) وويلنبوكل (1994)، صنف ثيسان (1998) نماذج التوازن العام القابلة للحساب التجريبية إلى مجموعتين مختلفتين على أساس تطورها التاريخي، الخلفية النظرية والغرض من الدراسة. هذه هي نماذج التوازن العام القابلة للحساب الالراسية ونماذج التوازن العام القابلة للحساب الكلية، بالإضافة إلى ذلك يتم تصنيف النماذج أيضا على أساس تقنيات تحديد المعلمة (التقدير) إلى نماذج قائمة على تقنية المعايرة (تقدير المعلمات القطعية) ونماذج قائمة على أساس التقدير القياسي للمعلمات، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن معظم نماذج التوازن العام القابلة للحساب تستخدم بعض المعلمات، والتي تقدر بالاقتصاد القياسي، إلا أنه تقريبا جميع النماذج تستند على تقنية المعايرة (Sadoulet and Janvry 1995)، كما ناقش كو (Ko 1993) أيضا وبدقة تجمع نماذج التوازن العام القابلة للحساب باستخدام نفس الأسلوب من التفكير.

المطلب الأول: نماذج التوازن العام القابل للحساب الالراسية

بدأت هذه المجموعة من النماذج مع عمل هيربرجر، الذي طوره في قطاعين إثنين من العوامل لأرقام نموذج التوازن العام لتحليل السياسة الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950، وقد حفزت أعمال سكارف على المزيد من تطوير النمذجة من خلال مساهمته في حساب التوازنات الاقتصادية، من خلال خوارزميته حيث أنشأ علاقة بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية للتوازن العام، كما واصل كل من شوفن وهالاي وهما طالبا سكارف في جامعة يال، تطوير تقنية التطبيق وكذلك النموذج المصنف أولا في هذه المجموعة (Shoven and Whalley 1992).

الهدف الرئيسي لنموذج التوازن العام القابل للحساب الالراسي هو تحليل الآثار الكمية للتغيرات في السياسة الخارجية، لاسيما الضريبة الوطنية وسياسات التجارة الدولية على التخصيص

الأمثل للموارد، الكفاءة، والرفاه (Thissen 1998). الملحقات الهامة الأخيرة في هذا المجال هي من غينسبورغ وكيزر (1997)، حيث قاما بتحليل الخلفيات النظرية لتطبيق نماذج التوازن العام بدقة وأظهرها كيف يمكن للمفاهيم الرئيسية أن تجد طريقها إلى التطبيق.

وتعتبر أعمال توماس هارنل (1997) في إطار مشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP) هي أيضا إضافة هامة في هذا المجال، ويكمن الهدف الرئيسي من هذا المشروع في تسهيل التحليلات الكمية في قضايا السياسة العامة على أساس عالمي، حيث تكون التكلفة الأولية لتطوير النموذج جمع البيانات والمعايرة مرتفعة للغاية بالنسبة للنماذج متعددة السلع ومتعددة الأقاليم، فهي تسهل على الباحثين في جميع أنحاء العالم، من خلال إطار عام للنموذج وقاعدة بيانات مشتركة. عدد كبير من الأعمال قد تم منذ بداية هذا المشروع في عام 1992، حتى الآن باستخدام مرافق قاعدة البيانات والنمذجة في إطار هذا المشروع وذلك بالتركيز على جوانب مختلفة على المستوى الإقليمي والعالمي، ويمكن رؤية دراسة هذه النماذج في أعمال هارنل (1997).

وقد حل لوتز (1998) الآثار المحتملة لتوسع الإتحاد الأوروبي ليشمل بعض دول أوروبا الشرقية وأيضا إصلاحات السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي باستخدام مرافق قاعدة البيانات والنمذجة لمشروع تحليل التجارة العالمية، كما قام كل من بايار، دياو ويلدن (2000) بتطوير نموذج للتوازن العام متعدد الأقاليم باستخدام تقنيات النمذجة وقاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية لدراسة قضايا تحرير التجارة، النمو، تراكم رأس المال بين مختلف المناطق، مثل، تركيا، الإتحاد الأوروبي، الشرق الأوسط، والإقتصادات الإنتقالية، ويمكن أيضا أن ننظر إلى عدد من الدراسات المماثلة في Brockmeier et al (1998).

المطلب الثاني: نماذج التوازن العام القابل للحساب الكلية

المحاور الرئيسية لهذه المجموعة من النماذج هي قياس نتائج توزيع الدخل في المدى القصير، آثار النمو القطاعي والميزان التجاري، وأصل هذا النوع من النماذج مرتبط بنموذج النمو المتعدد القطاعات لجوهانسن (1960)، الذي يقال بأنه قد وضع نموذجا من 19 قطاع إنتاجي لتحديد مصادر النمو الاقتصادي للاقتصاد النرويجي (Kehoe 1996)، حيث أنه جعل كل المعادلات خطية لنموذج التوازن العام للاقتصاد المغلق في الأساس وقام بحل خطي تقريبي بواسطة معكوس مصفوفة بسيطة (Ahammad 1995)، بالإضافة إلى ذلك نجد النموذج الشهير (ORANI) لاقتصاد مفتوح لأستراليا

(Higgs 1988)، ويمكن النظر إلى المسح الشامل لهذا النوع من النماذج في أعمال كل من بوال ولاوزون (1990) وفانسنت (1990)، وقد استخدمت هذه النماذج في وقت لاحق على نطاق واسع في دراسات أخرى في البلدان النامية.

المطلب الثالث: منهج الاقتصاد القياسي

بدلاً من التقنية الشائعة باستخدامها المعايير في نمذجة التوازن العام القابل للحساب، دعا جورجينسن إلى استخدام المواصفات العشوائية في النموذج وتقدير الاقتصاد القياسي المباشر لمعاملات النموذج.

قدم لأول مرة تقدير الاقتصاد القياسي للمعاملات في إطار نموذج التوازن العام القابل للحساب في أعمال جورجينسن وهيدسون (1975)، وفي وقت لاحق قام جورجينسن (1984a) وجورجينسن وسليسينيك (1984b) بتحسين هذا النهج بشكل ملحوظ، كما قام حسان وحلام (1996) بتطوير نموذج للسودان على أساس هذا المبدأ، وذلك بتصنيف النموذج الأصلي في نماذج فرعية وتقدير المعاملات قياسياً. لكن (Ahammad 1995) قد علق بأن هذه المجموعة من النماذج ليست حقاً توازن عام لكنها في طبيعتها هي نماذج فرعية صغيرة للاقتصاد القياسي الكلي التي تتدرج في النموذج، وليس هناك آلية ذاتية في ذلك التي يمكن أن تحقق المساواة في العرض والطلب من العوامل والاندماج الكامل لتقدير نموذج الاقتصاد القياسي للإنتاج والاستهلاك ضمن إطار متسق لنموذج التوازن العام القابل للحساب هو لم يأت بعد.

المطلب الرابع: نموذج التوازن العام القابل للحساب والاقتصاديات النامية

منذ أوائل عام 1980، تم القيام بعدد كبير من الأعمال باستخدام هذه التقنية للنمذجة مع مساعدة برامج الكمبيوتر المتطورة، مثل نظام النمذجة الجبري العام (GAMS)، وعملية (رزمة) النمذجة الجبرية العامة (GAMPACK)، إلخ. حتى النوع الصغير من نماذج التوازن العام القابلة للحساب يمكن حلها أيضاً في إطار يستند إلى برنامج جدول البيانات، مثل ميكروسوفت إكسل، ومن بين المعاهد والمؤسسات البحثية الرائدة والعامة في مجال تطوير هذه التقنية للنمذجة وتطبيقاتها في الدول النامية نجد المعهد الدولي للبحوث في السياسة الغذائية (IFPRI) والبنك العالمي، وكذا بعض الجامعات مثل:

جامعة موناخ بأستراليا وجامعة بيردي بالولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت مساهمات كبيرة لتطوير وتطبيق النمذجة بالتوازن العام القابل للحساب.

وقد تم توسيع مجال تطبيق هذه التقنية للنمذجة لتستعمل في شرح القضايا البيئية التي أصبحت أكثر توترا الآن، على سبيل المثال نذكر استخدام تيال وويلبت (1993) نموذج التوازن العام القابل للحساب في تفسير أسباب الاستغلال المفرط واستنزاف الغابات المطرية في الكاميرون، كما أوضح ويلبت (1994) دور الاقتصاد الكلي، السياسات القطاعية والإقليمية في حماية الغابات المطرية في البرازيل بمساعدة نموذج التوازن العام القابل للحساب، من جهة أخرى قام أيضا كل من لوفجران وروبينسون (2000) باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لتحليل أثر السياسة الضريبية على إزالة الغابات في الاقتصاد الإقليمي لسومطرة باندونيسيا.

بعض الدراسات الحديثة على غرار النموذج الموضوع لهذا الغرض من الدراسة مقدمة هنا بإيجاز، لوفجران (2001b) قام بوضع نموذج لدراسة قضايا السياسات التجارية في مالاي، حيث تم تحليل جهود البلاد للتخفيف من حدة الفقر وضعف الاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتمثل الصدمات الخارجية في تغير السعر العالمي للتبغ، المواد الأساسية للتصدير من البلاد، المنتجات البترولية والتقلبات في سعر الصرف الحقيقي، استخدم في هذا النموذج 33 نشاط إنتاجي، من بينها 11 نشاط فلاحي كما تم تصنيف الأسر في أربعة مجموعات، إثنين ريفية وإثنين حضرية وهي كافية إلى حد ما للنظر في آثار توزيع الدخل، ويعد نموذج مالوي مشابه لنماذج التوازن العام القابلة للحساب التقليدية التي تركز على التجارة في الدول النامية، حيث أظهرت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة الضعف الشديد للاقتصاد الملاوي اتجاه صدمات الأسعار الخارجية كما بينت النتائج أيضا أن الصدمة التي تجمع بين انخفاض أسعار التبغ وارتفاع أسعار النفط تفرض عبئا شديدا على السكان.

وضع ووبست (2001) نموذج لتتزانيا لتحليل آثار سياسات التعديل الهيكلي على النمو الاقتصادي العام، أداء القطاعات، الرفاه، وتوزيع الدخل، حيث نفذت في هذه الدراسة محاكاة السياسة التجارية وسعر الصرف مع التركيز بشكل خاص على الزراعة.

سابكوتا وشارما (1999) قدما نموذجا للتوازن العام القابل للحساب للنيبال، حيث تم تحليل أثر تحرير السياسة التجارية على مجموعات مختلفة من الأسر، في هذا النموذج تم تصنيف النشاطات الاقتصادية الكلية إلى 10 قطاعات مختلفة، حيث نجد منها 5 نشاطات فلاحية، كما تم تصنيف الأسر إلى مجموعتين، فقيرة وغير فقيرة كما قام كل من صديقي وإقبال (1999) بوضع نوع مماثل من

نماذج التوازن العام القابلة للحساب لتحليل آثار تخفيض التعريفات الجمركية على توزيع الدخل على مختلف الفئات الأسرية، في هذه الدراسة تم تصنيف الاقتصاد الباكستاني إلى خمسة قطاعات اقتصادية واسعة وتم محاكاة الآثار أساساً من حيث التغيرات في مكونات الدخل الرئيسية.

في نموذج التوازن العام الستاتيكي لسوريا، قام ب. لوك (2001) بدراسة لسيناريوهات مختلفة لتحرير التجارة التفضيلية مع الإتحاد الأوروبي، حيث ركز على آثار إصلاح التعريفات الجمركية على ميزانية الحكومة، وقد خلصت الدراسة إلى أن خسائر الإيرادات الحكومية الناتجة عن التخفيض في الرسوم الجمركية على واردات الإتحاد الأوروبي كبيرة نوعاً ما، ولكن لا يزال يمكن التحكم فيها. استخدم جو (1994) نموذجاً للتكشف في إطار ديناميكي لدراسة آثار الزمن للصدمات الخارجية وسياسات التكيف في الفلبين، وخلص إلى أن هناك حاجة إلى تدابير تكميلية خاصة بالإصلاح الضريبي المحلي كما قام جو وديفراجان (1998) بتقديم نموذج مماثل، لتحليل استجابة الاقتصاد الفلبيني لصدمة شروط التبادل التجاري، وتحرير التعريفات الجمركية والتغيرات في السياسات المالية. كما قام هريسون وآخرون (1997) باستخدام نموذج متعدد الأقاليم، حيث وجدوا بأن تنفيذ جولة الأوروغواي لها تأثير سلبي على الرفاه في بلدان منطقة الشرق الأوسط، ونجد كذلك الدراسة التي قام بها هوزو ولوك (2001) بشأن تحرير التجارة في الأردن بتطبيق نموذج ستاتيكي بحيث قام هوزو بالتحقيق في آثار سيناريوهين للسياسة التجارية للأردن والمتمثلين في تنفيذ جولة الأوروغواي وإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي باستخدام نموذج ستاتيكي (Devarajan et al. 1990)، أما العمل الذي قام به لوك (2001) فيركز على الآثار المالية لاتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والأردن، ويناقش الاستجابات المالية التي تهدف إلى التغلب على الخسارة في الإيرادات الحكومية، مثل تبسيط ومواءمة معدلات الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومع ذلك فإن هذه النماذج لا تأخذ في الحسبان الآثار عبر الزمن بسبب تراكم رأس المال.

المطلب الخامس: نماذج التوازن العام القابل للحساب المطبقة على التجارة الدولية

عموماً فيما يخص التجارة الدولية يوجد هنالك منهجان مستعملان في بناء نماذج التوازن العام

القابلة للحساب المطبقة عليها:

الفرع الأول: المنهج الأول

يخص بناء نموذج متعدد الدول حيث كل عضو من هيكل التكامل ينمذج في التفصيل وهم مترابطون فيما بينهم بواسطة التدفقات التجارية، على سبيل المثال يمكن أن نذكر نموذج بيات وراوند (1984) لماليزيا وبناء النموذج الشهير "ORANI" من طرف هيكس (1988) لأستراليا. كما استعمل كل من كيمبال وهاريسون (1984) ومورقان (1989) النماذج المتعددة الأقاليم من أجل تحليل آثار الضرائب، أما هالي (1982) فقام ببناء نموذج متعدد الأقاليم من أجل تقييم السياسة التجارية بين أربعة كتل إقليمية: الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وبقية العالم، كذلك قام جوناس وهالي (1989) بتقديم نموذج توازن عام قابل للحساب للمحافظات الكندية موجه نحو دراسة أثر السياسات الحكومية، كما قام ديرادوف وستارن (1981) ببناء نموذج لتقييم التبادلات التجارية، والذي يعتبر النموذج الأكثر معرفة فيما يخص تحليل المشاكل المرتبطة بتحرير التبادلات، ويتألف من 34 بلد صناعي وسائر في طريق النمو، لقد أستعمل من أجل تقييم الآثار الناجمة عن تخفيض الحواجز الجمركية والمعوقات غير الجمركية.

وفي الأخير نقوم بذكر نموذج MIRAGE (Modeling International Relationships in Applied General Equilibrium) الذي تم بناؤه من طرف مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CEPII (2002) من أجل تقييم السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي مع محيطه، "MIRAGE" هو عبارة عن نموذج توازن عام قابل للحساب متعدد القطاعات ومتعدد الأقاليم، فهو يتضمن عناصر المنافسة غير التامة، تمايز المنتجات والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: المنهج الثاني

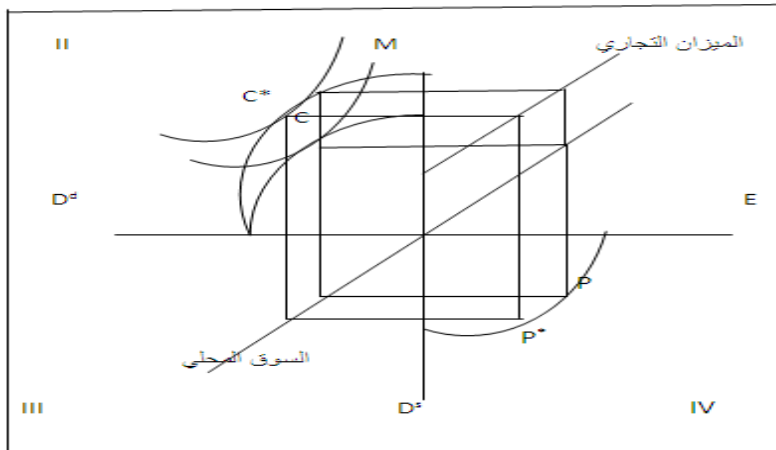
يتضمن بناء نموذج للدولة حيث يتم نمذجة فقط الشريك الذي يهمها عن كثب، يمكن لهذا النموذج الإلمام فقط بآثار التكامل وذلك بقياس السياسة التجارية لهذه الدولة اتجاه شركائها بحيث يتم تضمينها في النموذج. في هذا القسم من النماذج، يمكن أن نذكر نموذج بوادوي وتريدينيك (1978) لكندا والنموذج الشهير لدفريس، ميلو وروبسن (1982) الخاص بتركيا. من بين أهم الصعوبات التي تواجه نماذج التوازن العام القابلة للحساب المخصصة لتقييم التغيرات في السياسات التجارية هي اختيار قيم المرونات الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات، ومن بين أحد الإجراءات المستخدمة لاستخراج قيم هذه المرونات هي تقديرات الاقتصاد القياسي، أو

غياب السلاسل الطويلة بما فيها الكفاية خاصة في الدول النامية من أجل القيام بهذه التقديرات، مما يدفع بالمنهج إلى الاستفادة من الأدبيات الاقتصادية من أجل العثور على القيم الصحيحة، وتعد دراسة كل من روبيرت ستارن، جوناتن فرانسيس وشوماشر (1976) من بين المراجع الأكثر استعمالاً من أجل تقدير مرونة التجارة الخارجية.

في نسبة السعر P^d/p^m ينتج الاقتصاد عند النقطة P ويستهلك في النقطة C. تشكل هذه الحالة للتوازن الأولي لتأثير تدفق رأس المال المشروحة بمساعدة الشكل البياني رقم (1-5)، فمن المفترض أن هناك تدفق رؤوس الأموال الإيجابي، الذي يواكب التعديل في الاقتصاد، وعليه فإن الآثار المحتملة ستكون تحولا عموديا لكل من خط الميزان التجاري وحدود إمكانية الاستهلاك بواسطة مبلغ مساوي لتدفق رأس المال (الشكل رقم (1-5))

نقطة توازن الاستهلاك الجديدة تنتقل من C إلى C* مع زيادة في الطلب لكل من D و M وزيادة في نسبة السعر P^d/p^m ، تحولات السعر النسبي لصالح السلعة المحلية يسبب زيادة في الإنتاج للسوق المحلية وانخفاض في الإنتاج للصادرات مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، هذه الظاهرة الأكثر شيوعا تسمى المرض الهولندي (Oyejide 1993 ; Devarajan et al 1997).

الشكل البياني رقم (5 - 2): توازن الاقتصاد الكلي في حالة زيادة تدفق رأس المال الأجنبي



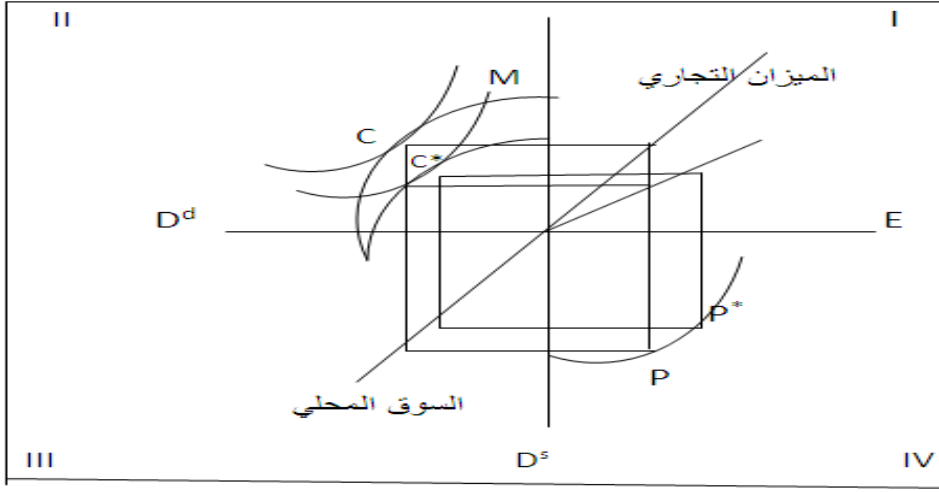
المصدر: Sadoulet and Dejanvry 1995 ; Devarajan et al 1997

المطلب الثاني: معدلات الصدمات التجارية

معدلات الصدمة التجارية على الاقتصاد، ممثلة في الشكل رقم (3-5)، يمكن تفسيرها بواسطة الزيادة في السعر العالمي للسلع المستوردة، والتي تولد أثرا فوريا يتبين لنا من خلال التحول نحو اليمين لخط الميزان التجاري، هذا ما يشكل التدهور في معدلات حالة التجارة، فلنفس الكمية من صادرات البلاد يمكن الآن شراء كمية أقل من الواردات، كما أن حدود إمكانية الاستهلاك في الربع الثاني تستدير إلى الداخل، وتصبح نقطة الاستهلاك الجديدة هي C*، وعليه نسجل عرضا أقل في الاستهلاك لكل من الواردات والسلع المحلية.

في الربع الرابع، مستوى توازن الإنتاج الجديدة هو في P^* ، الصادرات زادت من أجل توليد النقد الأجنبي لدفع ثمن الواردات الأكثر تكلفة و P^d/p^e زاد أيضا لجذب الموارد بعيدا من D إلى E، حيث كان هناك انخفاض في القيمة الحقيقية لسعر الصرف (Devarajan et al 1997 Sadoulet and Dejanvry) (1995).

الشكل البياني رقم (5 - 3): توازن الاقتصاد الكلي في حالة تغيرات سعر السوق العالمي



المصدر: Devarajan et al 1997

في تحديد حالة التوازن الجديد، قيمة σ ، مرونة الإحلال بين الواردات والسلع المحلية أمر حاسم، إثنين من الحالات القصوى هما $\sigma = 0$ ، عندما تكون السلع كمالية، و $\sigma = 0$ عندما تكون السلع هي بدائل مثالية، في الحالة الأولى كما هو موضح في الشكل، سيكون هناك انخفاض في كمية السلع المحلية المنتجة والمستهلكة وانخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي، في الحالة الثانية الارتفاع في أسعار السوق العالمية للواردات سوف يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك للسلع المحلية، كما أن إنتاج السلع المحلية بدوره سوف يزيد وسعر الصرف الحقيقي سوف تزيد قيمته، عندما $\sigma = 1$ لن يكون هناك أي تغيير في أي من سعر الصرف الحقيقي أو هيكل الإنتاج في الاقتصاد (Sadoulet and Dejanvry 1995).

بالنسبة لمعظم البلدان النامية على ما يبدو $\sigma > 1$ ، حتى خلال المعدلات السلبية لصدمات التجارة انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي دائما ينصح به.

المطلب الثالث: تخفيض الضرائب التجارية

تفرض الدولة الضرائب على التجارة من ناحية لحماية مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية، ومن ناحية أخرى لأنها تستخدم كمصدر دخل للحكومة.

ويهدف التصنيع لإحلال الواردات، استخدمت معظم البلدان النامية إعانات التصدير، ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية والقيود الكمية كوسيلة للحماية، ولكن في وقت لاحق أثبتت هذه السياسات بأنها تشوه عملية التنمية الاقتصادية وتكون منحازة خصوصا ضد الزراعة (Bautista and Valdes 1993)، إزالة هذه السياسات التشويهية ومواءمة هيكل الحوافز كان واحدا من الأهداف الرئيسية لسياسة التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكن هذه التعديلات في السياسة لديها المفاضلة مع توازن إنفاق الإيرادات للحكومة.

إلغاء الضرائب على التجارة يحتاج إلى تعديل الإنفاق الحكومي ليتوافق مع انخفاض الإيرادات أو بطريقة أخرى زيادة ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل لتعويض خسارة العائدات، على الرغم من أن فرض الضريبة يؤثر سلبا على المستهلكين.

المطلب الرابع: تخفيض قيمة سعر الصرف والقدرة التنافسية للصادرات

سعر الصرف الإسمي ER ، هو سعر وحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية (تعريف صندوق النقد الدولي)، في حين أن سعر الصرف الحقيقي، RER يعرف بأنه سعر الصرف

$$RER = \frac{ER}{P^d} \text{ : ويمكن التعبير عنه كما يلي:}$$

حيث P^d هو السعر المخفض للعملة المحلية وعلى نطاق أوسع يقبل تعريف RER بأنه نسبة

$$RER = \frac{P_T}{P_{NT}} \text{ : سعر السلع التجارية إلى السلع غير التجارية:}$$

حيث P_T هو سعر السلع التجارية و P_{NT} هو سعر السلع غير التجارية (Schiff and Valdes 1998).

يمكن أن يستخدم سعر الصرف الحقيقي أيضا كمؤشر للقدرة التنافسية الدولية لبلد ما (Edwards 1988).

الزيادة في سعر الصرف الحقيقي يمثل انخفاضا في درجة القدرة التنافسية الدولية للبلاد، على العكس من ذلك فإن الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي يمثل تحسنا في القدرة التنافسية الدولية للبلاد.

$$RER = \frac{ER \cdot P^S}{P} \text{ : الصيغة المستخدمة دائما في التقدير التجريبي لـ } RER \text{ هي كما يلي:}$$

حيث، P^S هو المتوسط المرجح لسعر السلع التجارية، $PE + x \cdot PM + m$ ، حيث m و x هما حصص الواردات والصادرات في التجارة الخارجية، و PM و PE هي مؤشرات أسعار الدولار للواردات والصادرات على التوالي.

تخفيض قيمة العملة يساعد على تحسين ميزان الحساب الجاري للبلد من خلال التأثير على سعر الصرف الحقيقي، كما لها تأثير فوري، حيث أن تخفيض قيمة العملة يدفع أسعار السلع القابلة للتبادل بالنسبة إلى السلع غير القابلة للتبادل صعوداً ويقلل من الامتصاص، كما أنه يؤثر على نقل الموارد من القطاع غير التجاري إلى القطاع التجاري، مما يؤدي إلى خلق فائض في العرض من السلع التجارية، وتشجع أيضاً المستهلكين على التحول من السلع القابلة للتبادل إلى السلع الغير قابلة للتبادل، أي خلق فائض في الطلب على السلع غير التجارية، هذا الفائض في العرض من السلع القابلة للتبادل يساعد البلاد على تحسين توازنها أمام القطاع الأجنبي من خلال المزيد من الصادرات، كما أن الطلب الزائد في القطاع غير التجاري لا يمكن أن يتحقق من خلال زيادة الواردات. يدعم القطاع غير التجاري حالة التوازن الجديدة من خلال تعديل الأسعار لكنه لا يعكس الوضع، كذلك فإن تخفيض قيمة العملة يحول الموارد من القطاع غير التجاري إلى القطاع التجاري ويساعد على تحسين التوازن الخارجي للبلد (Soderstern and Reed 1994). تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي كان واحداً من المكونات الرئيسية لسياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمجموعة سياسات التكيف الهيكلي ومعظم البلدان التي قامت بسياسة التكيف الهيكلي قد نفذته من خلال تخفيض قيمة سعر الصرف الإسمي في بداية اعتماده.

تخفيض قيمة العملة هو مفهوم إسمي ويهدف إلى استعادة التوازن في سعر الصرف الحقيقي عن طريق ضبط سعر السلع المحلية القابلة للتبادل بالنسبة لسعر نفس السلع التي تنتج في بلدان أخرى، وهذا يعني أنه يقلل من الأسعار النسبية بالتقليل من قيمة صادرات البلاد والسلع المنافسة للواردات (Soderstern and Reed 1994)، كما أنه قد يزيد من الإنتاج للصادرات والسلع المنافسة للواردات وكذلك الدخل الوطني شريطة أن تكون هناك بطالة في الاقتصاد، وقد يقلل أيضاً من الامتصاص المباشر من خلال تأثيره على توزيع الدخل.

المبحث السابع: إيجابيات وسلبيات نماذج التوازن العام القابل للحساب

المطلب الأول: الإيجابيات

يفضل وضع توازن عام عندما يتم تجريب سياسة لنمذجة آنية على بعض البلدان، أو بعض القطاعات، فهو يسمح بالأخذ بالاعتبار استهلاك جميع السلع من قبل بقية العالم وبالتالي يسمح بتقدير تأثير الدخل من المعاملة التفضيلية غير المتبادلة، وهو أمر غير ممكن عن طريق تحليل التوازن الجزئي، كما يمكن لنموذج التوازن العام النقاط الآثار المشتركة بين القطاعات.

تهمل نماذج التوازن الجزئي آثار الموازنة بعد التحرير وتعمل من خلال التحولات فيما بين القطاعات، تعديل عامل الأسعار وتغير أسعار الصرف، أما نموذج التوازن العام فيعالج هذه القضايا بشكل معقول. ربما هي سمة مهمة ولكنها مفيدة جداً لنموذج التوازن العام وهي الانضباط في التفكير حول كيفية عمل الاقتصاديات في الواقع، وهذا شرط حيوي لوضع السياسة السليمة، ويعكس طابع "التوازن العام" لنظام التوازن العام القابل للحساب الترابط بين المتغيرات الاقتصادية، حيث أن كل تغيير يؤثر على مجموعة من العناصر الأخرى في الاقتصاد يعتبر من سوء وضع السياسة، فعلى سبيل المثال نفترض أن فرض ضريبة تصدير على مادة خام بالضرورة يكون شيء جيد للاقتصاد ككل نظراً لأنها تشجع التصنيع عن طريق خفض السعر المحلي للمواد الخام التي هي مدخلات في الصناعة التحويلية، وسوف تظهر محاكاة "التوازن العام الحاسوبي" أيضاً، من بين الأمور الأخرى، فإن تخفيض الأسعار المحلية سوف يؤدي إلى انخفاض دخل المنتجين للمواد الخام (ربما شريحة ذوي الدخل المنخفض في المجتمع) وربما أيضاً إلى انخفاض العرض كذلك، وعليه فإن آثار تموج هذه التغييرات في السياسة العامة بحاجة إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار عند الحكومات لدراسة الخيارات المتاحة أمامهم.

الأداة المساعدة لبناء التوازن العام القابل للحساب في فهم التفاعلات المعقدة وغير المتوقعة في بعض الأحيان في اقتصاد ما لا ينبغي الاستهانة بها.

المطلب الثاني: السلبيات

النتائج حساسة للمرونة المستخدمة، التي هي ثابتة في حالة معينة، (مرونة الإحلال الثابتة بين الصادرات من أصول مختلفة)، التي تترتب عليها آثار قوية لتقدير إنشاء التجارة أو تحويل التجارة.

ينص افتراض أرمينجتون على أن السلع المستوردة والمصدرة هي بدائل ناقصة للمنتج المحلي والسلع المستخدمة، ومن الضروري أن يأخذ في الاعتبار حجم التجارة البينية، بينما يتم تجنب درجة عالية من التخصص غير الواقعي. يتم تجميع السلع المستوردة (المصدرة) والمنتجة محلياً (المطلوبة) إلى سلعة مركبة جديدة باستخدام عوائد ثابتة للقياس مثل دوال مرونة الإحلال الثابتة (CES) ومرونة التحويل الثابتة (CET)، مما قد يؤدي إلى الإفراط في تقدير آثار معدلات التبادل التجاري. ويستند هذا النموذج على افتراض المنافسة الكاملة، وغياب إخفاقات السوق وعدم التحذبات في الإنتاج، بيد أن المنافسة المثالية ليست ميزة للغالبية العظمى من المنتجات المتداولة في السوق العالمية، إن الجدير بالذكر أن هذا العيب موجود في جميع المنهجيات، ويفترض أن تكون العوامل غير متحركة عبر الحدود الوطنية، ومع ذلك فإن تنقل رأس المال يعد أحد العوامل الأساسية لتسريع العولمة، وهكذا فإن تجاهل حركة رأس المال عبر الحدود (خاصة عندما تحدث استجابة لفرص السوق الإضافية) هي إحدى نقاط الضعف الرئيسية للأسلوب. مرونة الإحلال الثابتة تقود مكاسب الكفاءة وعامل الإنتاجية إلى المنافسة الدولية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن نماذج التوازن العام القابل للحساب قد تطورت وأصبحت تختلف عن نموذج التوازن العام الالراسي التنافسي والذي يعتبر أساسه النظري، فقد أصبحت تتميز بالمرونة وتمكن مستعملها من إيجاد حل بالمحاكاة حسب الإشكالية المدروسة، إذ يمكن التخلي عن الفرضيات القوية التي وضعها ليون والراس كالمنافسة التامة، والتشغيل الكامل للموارد وغيرها من الفرضيات وذلك حسب طبيعة الاقتصاد المدروس ونوعية الإشكاليات المطروحة وكذلك حسب نوعية المعطيات المتوفرة.

تكن أهمية مرونة نماذج التوازن العام القابل للحساب كذلك في إمكانية تفصيل المعطيات المتعلقة بالوحدات الاقتصادية أو القطاعات المشكلة للاقتصاد المدروس، وذلك للتمكن من استغلال كل المعلومات المتوفرة التي قد تفيد في إنجاز النموذج واستعماله لتحليل الإشكالية التي تم تحديدها، وتعتبر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الإطار المحاسبي الذي يتم الاعتماد عليه في ذلك.

مقارنة بالنماذج القياسية فإن نماذج التوازن العام القابلة للحساب لا تتطلب السلاسل الزمنية الممتدة لعدة مشاهدات، بل تتطلب المعطيات الخاصة بفترة الأساس المرجعية كمصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وتعتمد على أسس نظرية مستمدة من النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية معا.

وبذلك تعتبر نماذج التوازن العام القابل للحساب وسيلة تحليلية لمعرفة سبيل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية حتى يتم الحكم على سياسة ما إن كانت أفضل أو أسوأ من غيرها، فالهدف هو تحسين وضعية الأفراد نتيجة تغيرات محدثة أو تغيرات متوقعة، لذلك تم اختيار نموذج التوازن العام القابل للحساب من بين النماذج الاقتصادية الأخرى لتحليل أثر السياسات التجارية والانفتاح التجاري والصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري، إذ أن هذه المتغيرات تعتبر خارجية في النموذج على اعتبار أن قيمتها تتحدد حسب عوامل مختلفة في الأسواق العالمية وتفرض على البلد الصغير وهو "الجزائر" الذي يتأثر بها حسب فرضية الاقتصاد الصغير المنفتح كما سنرى في الفصل الموالي

الفصل السادس:

نموذج التوازن العام القابل

للحساب المقترح للاقتصاد

الجزائري

تمهيد:

لقد أصبح استعمال نمذجة التوازن العام أمرا شائعا من أجل تحليل السياسات على نطاق واسع بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، ففي البلدان النامية تستخدم نماذج التوازن العام عادة لتحليل مجموعة واسعة من قضايا السياسة العامة.

فمن تطبيقات السياسة في نطاق إستراتيجيات التنمية على المدى الطويل على النمو وتوزيع الموارد، إلى الإصلاحات الضريبية والسياسة التجارية، وكما أشار دي ميلو (1988)، فقد احتلت مسألة سياسة التجارة الخارجية مكانة أساسية في معظم التطبيقات حتى في تلك التي لا تركز على التجارة الخارجية، فهي تلعب دورا أساسيا في تحديد نتائج محاكاة السياسة.

على مدى العقود الماضية، هنالك عدة فوائد نتجت عن تطبيقات نمذجة التوازن العام القابل للحساب (CGE) بالنسبة للبلدان النامية ويمكن تفسيرها بالعديد من العوامل:

أولا: من المناسب استخدام نمذجة التوازن العام القابل للحساب عند تحليل التغييرات في السياسات والصدمات الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد ككل.

ثانيا: لم يعد من الصعب بناء نماذج التوازن العام القابلة للحساب وذلك من خلال تطوير قواعد البيانات الإحصائية في العديد من البلدان النامية، مثل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

ثالثا: تم إزالة القيود الحسابية على تنفيذ نماذج التوازن العام القابلة للحساب بفضل التقدم في تقنيات الحل العددي (Bandara 1991).

نموذج التوازن العام القابل للحساب الخاص بالاقتصاد الجزائري الذي نود استخدامه في بحثنا هذا هو عبارة عن مجموعة من المعادلات الآنية غير الخطية المقدمة من طرف (Lofgren et all 2002)، أين نجد عدد المعادلات مساويا لعدد المتغيرات الخارجية.

تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: وصف النموذج
- المبحث الثاني: الصيغة الرياضية للنموذج
- المبحث الثالث: تنفيذ النموذج واختبار الاتساق
- المبحث الرابع: تصميم المحاكاة ووصفها
- المبحث الخامس: نتائج النموذج

المبحث الأول: وصف النموذج

مثل معظم نماذج التوازن العام القابلة للحساب الأخرى، نموذج التوازن العام القابل للحساب الجزائري ينتمي إلى مجموعة نماذج التوازن العام القابلة للحساب التقليدية التي تركز على التجارة في البلدان النامية التي وصفت من طرف (Dervis, De Melo and Robinson, 1982)، فهو من النماذج الستاتيكية المقارنية، الذي يسمح بتنفيذ مجموعة من عمليات محاكاة السياسة لتغير السياسات والظروف الخارجية الأخرى، وقياس تأثير هذه التغييرات. يوفر كل حل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك دخل الأسر، الأسعار، العرض والطلب على العوامل والسلع وبيانات الاقتصاد الكلي، في نموذج التوازن العام القابل للحساب الخاص بالجزائر، قمنا باستعمال 14 نشاط إنتاجي مع اثنين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال، ويحتوي حساب المؤسسات على الأسر، الحكومة والشركات وهناك حسابات أخرى في النموذج هي الاستثمار، الادخار، الضريبة على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية وبقية العالم.

المطلب الأول: النشاطات الإنتاجية

يعتبر إنتاج السلع من قبل مجموعة من الأنشطة ويفترض أن كل نشاط ينتج سلعة واحدة، ويتلقى حساب النشاط الإيرادات من بيع السلع ويدفع للمدخلات الوسيطة والأجور (الإيجارات) إلى العوامل الأولية. يمر نظام الإنتاج في خطوتين: في الخطوة الأولى، يتم الجمع بين العمل ورأس المال لإنتاج القيمة المضافة وفي الخطوة الثانية يتم الجمع بين القيمة المضافة والمركبات الوسيطة للنتاج المحلي.

المطلب الثاني: المؤسسات المحلية

يتم توزيع عامل الدخل المنتج في عملية الإنتاج بين أصحابه، حيث يذهب دخل العمل فقط إلى الأسر ويتم توزيع دخل رأس المال بين الأسر، الشركات والحكومة في حصص ثابتة، كما تتلقى الأسر التحويلات من الحكومة والتحويلات من بقية العالم، ويتم استخدام هذا الدخل لدفع الضرائب إلى جانب الاستهلاك والادخار.

كجزء من عملياتها الجارية، تستقبل الحكومة التحويلات الجارية من بقية العالم، الضرائب المباشرة (من الأسر والشركات)، والضرائب غير المباشرة (الحقوق الجمركية على الواردات

والضريبة على القيمة المضافة)، تستعمل الدولة هذه الإيرادات لشراء سلة الاستهلاك الثابتة، التحويلات للأسر والادخار، حيث يتم التعامل مع الادخار الحكومي باعتباره الفرق المتبقي بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية والتحويلات

تتلقى الأسر تحويلات من بقية العالم ويتم احتساب صافي المدخرات الأجنبية في حساب رأس المال باعتباره عنصرا من مجموع المدخرات، كميات الاستيراد والتصدير هي ذاتية في النموذج وفرضية البلد الصغير مطلوبة لكل من حالات الصادرات والواردات. من جانب الطلب المحلي، اختلافات الجودة بين السلع المحلية والواردات تعتبر من خلال افتراض الإحلال غير التام بين الإنتاج المحلي والواردات، أما من جانب الإنتاج المحلي، اختلافات الجودة تعتبر من خلال افتراض التحويلات غير التامة بين الصادرات والإنتاج المحلي المباع محليا.

المطلب الرابع: قيود النظام

تشمل قيود النظام أو قواعد الإغلاق التوازن في السلع الأساسية، العوامل، وأسواق صرف العملات الأجنبية، التوازن في أسواق السلع يتطلب أن إجمالي العرض من السلع يساوي الطلب الكلي عليها، حيث عرض السلع في السوق هو مركب من الواردات والنواتج المحلي المباع محليا، في حين يتألف الطلب الكلي على السلع من الطلب النهائي (طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار) والطلب على المدخلات الوسيطة.

بالنسبة لعامل الأسواق، يفترض نموذج الأساس أن إجمالي العرض من كل عامل معطى بينما الأجور (الإيجارات) هي متغيرات الموازنة بين الكميات المطلوبة والمعروضة، بدلا من ذلك يمكن افتراض الأجور الثابتة ويمكن السماح للبطالة في نموذج الاقتصاد. في نموذج التوازن العام القابل للحساب الخاص بالجزائر، يسمح بالبطالة والعمل هو متنقل في مختلف القطاعات، حيث يفترض ثبات مخزون رأس المال لكل قطاع على حدة.

في ميزان الحساب الجاري، يفترض ثبات المدخرات الأجنبية وسعر الصرف كمتغير موازنة، أما بالنسبة لتوازن الاستثمار - الادخار فيفترض النموذج أن مجموع الاستثمارات يعدل لكي يتوازن مع مجموع المدخرات لتحقيق التوازن في نموذج الاقتصاد.

المبحث الثاني: الصيغة الرياضية للنموذج

تهدف هذه الدراسة تقدير آثار الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري نتيجة تحرير التجارة الخارجية أو الانفتاح التجاري والروابط الكمية للركود وعدم الاستقرار الاقتصادي، فجوهر نموذج التوازن العام القابل للحساب للاقتصاد الجزائري المقدم في هذا القسم رياضيا، هو عبارة عن مجموعة من المعادلات الآتية غير الخطية المستخدمة من طرف (Lofgren et al 2002)، أين نجد عدد المعادلات مساويا لعدد المتغيرات التابعة (الداخلية)، ومن أجل الملائمة يتم تصنيف المعادلات في أربعة كتل أو مجموعات وهي: الأسعار، الإنتاج والسلع، المؤسسات وقيود النظام والتي تمثل كالأتي:

المطلب الأول: كتلة السعر

نظام السعر للنموذج غني، وذلك أساسا بسبب أنه يفترض وجود اختلافات في الجودة بين السلع من أصول ووجهات (الصادرات والواردات والنواتج المحلية المستخدمة محليا) مختلفة. هذه الكتلة تحتوي على معادلات الأسعار مع المتغيرات الداخلية التي تصف جانب الطلب والعرض للنموذج كالتالي:

الفرع الأول: سعر الواردات

ويمثل بالمعادلة (1) كما يلي:

$$PM_c = p w m_c (1 + t m_c) \cdot EXR \quad (1)$$

حيث PM_c السعر المحلي للسلع المستوردة، $t m_c$ هو معدل التعريفية الجمركية على الواردات، $p w m_c$ سعر الاستيراد بالعملة الأجنبية و EXR سعر الصرف.

سعر الاستيراد في وحدات من العملة المحلية هو الثمن المدفوع من قبل المستخدمين المحليين للسلع المستوردة (باستثناء ضريبة المبيعات)، المعادلة (1) تنص على أن التحول من الأسعار العالمية لهذه الواردات يأخذ بعين الاعتبار أسعار الصرف والرسوم الجمركية على الواردات بالإضافة إلى تكاليف المعاملات لكل وحدة من الواردات. المجال من المعادلة هو مجموعة من السلع المستوردة (مجموعة فرعية من مجموعة السلع)، يتضمن النموذج معادلة واحدة تمثل (1) لكل سلعة مستوردة، ويتسم كل من سعر الصرف وسعر الاستيراد المحلي بالمرونة، في حين أن التعريفية الجمركية وسعر الاستيراد العالمي ثابتان، وينبع ثبات السعر العالمي للاستيراد من افتراض "البلد الصغير"، وينطبق هذا

على جميع وارداتها، لأن افتراض حصة التجارة العالمية للبلد المنمذج هي صغيرة جدا لدرجة أنها تواجه منحنى عرض مرونة لا متناهي في الأسعار العالمية السائدة.

الفرع الثاني: سعر الصادرات

ويمثل بالمعادلة (2) كما يلي:

$$PE_c = pwe_c(1 - te_c) \cdot EXR \quad (2)$$

حيث PE_c هو السعر المحلي للسلع المصدرة، te_c هو معدل ضريبة التصدير، pwe_c هو سعر التصدير بالعملة الأجنبية و EXR سعر الصرف.

سعر التصدير في وحدات من العملة المحلية هو الثمن الذي يتلقاه المنتجين المحليين عندما يبيعون إنتاجهم في أسواق التصدير، هذه المعادلة هي مماثلة في البنية لتعريف سعر الاستيراد، غير أن الفرق الرئيسي هو أن الضريبة وتكلفة مدخلات التبادل التجاري تخفض السعر الذي يتلقاه المنتجين المحليين من الصادرات (بدلا من الإضافة إلى الثمن المدفوع من قبل الطلبات المحلية من الواردات).

الفرع الثالث: السعر المركب (المستهلك)

ويمثل بالمعادلة (3) كما يلي:

$$PQ_c QQ_c = [PD_c QD_c + PM_c QM_c](1 + tq_c) \quad (3)$$

حيث QQ_c هي الكمية المعروضة للسوق المحلي، سعر السلع المركبة PQ_c هو السعر المدفوع من قبل الطالبين المحليين، QD_c كمية السلع المنتجة محليا والمباعة محليا، QM_c كمية السلع المستوردة و tq_c هو معدل ضريبة المبيعات.

الامتصاص هو مجموع الإنفاق المحلي على السلع الأساسية بأسعار الطلب المحلي، المعادلة (3) تعرف بأنها تشتمل على ضريبة المبيعات، ويعبر عن الامتصاص كمجموع الإنفاق على الناتج المحلي والواردات بأسعار الطلب، PD_c و PM_c . الأسعار PD_c و PM_c تشتمل على تكلفة مدخلات التبادل التجاري ولكن تستبعد ضريبة المبيعات على السلع. المعادلة (3) تنطبق على جميع السلع التي يتم استيرادها و/أو المبيعات المحلية من الناتج المحلي (إتحاد مجموعة السلع المستوردة والسلع المحلية).

الفرع الرابع: قيمة المخرجات المحلية (الناتج) المسوقة

ويمثل بالمعادلة (4) كما يلي:

$$PX_c \cdot QX_c = PD_c QD_c + PE_c QE_c \quad (4)$$

حيث PX_c سعر الإنتاج الإجمالي من السلع، QX_c الكمية الإجمالية المسوقة من الناتج المحلي من السلع، QE_c كمية الصادرات.

لكل سلعة منتجة محليا، قيمة الإنتاج المسوق عند أسعار الإنتاج هو كما جاء عبارة عن مجموع قيم المبيعات المحلية والصادرات (هذه القيمة لا تشمل قيمة إنتاج الاستهلاك المنزلي)، تقدر قيمة المبيعات المحلية والصادرات بالأسعار التي تلقاها الموردون، PDC و Pec .

الفرع الخامس: سعر النشاط

ويمثل بالمعادلة (5) كما يلي:

$$PA_a = \sum_{c \in C} PX_{ac} \theta_{ac} \quad (5)$$

حيث PA_a سعر النشاط (إجمالي الإيرادات لكل وحدة نشاط)، PX_{ac} هو سعر الإنتاج للسلعة c للنشاط a . θ_{ac} العائد من إخراج c لكل وحدة من النشاط a . الإيرادات الإجمالية لكل وحدة نشاط، سعر النشاط، هو العائد من بيع الإنتاج أو مخرجات النشاط، يعرف بأنه غلة لكل وحدة نشاط مضروبا بأسعار السلع الأساسية لنشاط محدد، مجموع كل السلع، وهذا يسمح للأنشطة بأن تنتج سلع متعددة.

الفرع السادس: سعر القيمة المضافة

ويمثل بالمعادلة (6) كما يلي:

$$PVA_a = PA_a - \sum_{c \in C} PQ_c ica_{ca} \quad (6)$$

PVA_a سعر القيمة المضافة ويعرف بأنه الباقي من إجمالي الإيرادات المعدلة للضرائب وتكاليف المدخلات الوسيطة.

PA_a سعر النشاط a .

Ica_{ca} كمية c لكل وحدة من إجمالي المدخلة الوسيطة للنشاط a .

$c \in C$ حيث: C هي السلع.

المطلب الثاني: كتلة الإنتاج والتجارة

كتلة الإنتاج والتجارة تشمل أربع فئات: الإنتاج المحلي واستخدام المدخلات، تخصيص الناتج المحلي للاستهلاك المنزلي، السوق المحلية، والصادرات، تجميع العرض إلى السوق المحلي (من الواردات والإنتاج المحلي المباع محليا)، وتعريف الطلب على المدخلات التجارية التي يتم إنشاؤها من قبل عملية التوزيع.

الإنتاج المنفذ من النشاطات الذي يفترض أنه يخضع لتحقيق أقصى قدر من الأرباح لتكنولوجياتها، بأخذ الأسعار (لمخرجاتها، المدخلات الوسيطة، والعوامل) كما أعطيت، وبعبارة أخرى فإنه يعمل في إطار المنافسة التامة.

في تعريف تكنولوجيا الإنتاج، استخدام معامل ثابت ودوال كوب دوغلاس للإنتاج كان شائعا في أوائل الدراسات التطبيقية للتوازن العام القابل للحساب، ولكن في الدراسات الحديثة دوال الإنتاج لمرونة الإحلال الثابتة أصبحت تستخدم على نحو أكثر (Bautista and Robinson 1996, Robinson and all.1997, Robinson, El-Said, and San 1998, Lofgren 2001a) ، فاستخدام مرونة الإحلال الثابتة له ما يبرره على أرض الواقع لأنه لا يفرض أي قيود مسبقة على قيمة مرونة الإحلال بين العوامل δ في مقابل مرونة الإحلال الوحدوي بين العوامل لدالة الإنتاج كوب دوغلاس، بالنسبة لدالة مرونة الإحلال الثابتة، δ يمكن أن تأخذ أي قيمة موجبة، للسماح بإمكانية أفضل لنمذجة السياسة ويمكن أيضا اعتبار دالة كوب دوغلاس كحالة خاصة ضمن إطار دالة مرونة الإحلال الثابتة (Silberberg 1990, p. 293)، وفقا لذلك يتم استخدام دالة مرونة الإحلال الثابتة من أجل الجمع بين القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة المركبة للنواتج المحلية.

الفرع الأول: دالة إنتاج النشاط

مستوى النشاط هو إما مرونة الإحلال الثابتة أو دالة ليوننتيايف من كميات استخدام القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة الإجمالية. المزيج الأمثل من المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة هو دالة من الأسعار النسبية للقيمة المضافة والمدخلات الوسيطة الكلية.

$$QA_c = ad_a \prod_{f \in F} QF_{fa}^{\alpha_{fa}} \quad (7)$$

حيث QA_c هو مستوى النشاط، $QF_{fa}^{\alpha fa}$ هي الكمية المطلوبة من العامل f بواسطة النشاط a و ad_a هو معلمة الكفاءة لدالة الإنتاج.

الفرع الثاني: طلب (العامل) العوامل

طلب عوامل الأنشطة عند نقطة حيث التكلفة الحدية لكل عامل تساوي ناتج الإيراد الحدي (صافي تكاليف المدخلات الوسيطة) للعامل.

$$WF_f WFDIST_{fa} = \frac{a_{fa} PVA_a QA_a}{QF_{fa}} \quad (8)$$

حيث: $WFDIST_{fa}$ عامل الأجر (المشوه) المحرف لـ f في a و WF_f متوسط الأجر (معدل الإيجار) للعامل f .

الفرع الثالث: الطلب الوسيطي

بالنسبة لكل نشاط، فإن الطلب على المدخلات الوسيطة المصنفة يتم تحديده بمعيار صياغة ليونتيف كما على مستوى المدخلات الوسيطة الكلية يستخدم معامل ثابت للمدخلات الوسيطة.

$$QINT_{ca} = ica_a QA_a \quad (9)$$

حيث $QINT_c$ الكمية المستخدمة في النشاط a و ica_a كمية c كمدخل وسيطي لكل وحدة من النشاط a .

الفرع الرابع: دالة المخرجات

يعرف الإنتاج الكلي المسوق لأي سلعة بأنه مرونة الإحلال الثابتة الكلية لمستويات الإنتاج المسوق لمختلف الأنشطة المنتجة للسلع.

$$QX_c = \sum_{a \in A} \theta_{ac} QA_a \quad (10)$$

الفرع الخامس: دالة العرض المركب (Armington)

دالة العرض المركب لمجاميع الواردات QM_c والناتج المحلي المنتج محليا QD_c ، حيث يفترض الإحلال غير التام بينهما، وتسمى هذه الدالة في الغالب بدالة أرمنجتون، سميت على اسم المنشئ لفكرة استخدام دالة مرونة الإحلال الثابتة لهذا الغرض، تكتب دالة أرمنجتون على الشكل التالي:

$$QQ_c = aq_c \left(\delta_c^q QM_c^{-p_c^q} + (1 - \delta_c^q) QD_c^{-p_c^q} \right)^{\frac{-1}{p_c^q}} \quad (11)$$

حيث aq_c و δ_c^q معلمة التحويل والحصة لدالة العرض المركب لأرمنجتون على التوالي، σ_c هي مرونة الإحلال والتي تعطى كما يلي: $\sigma_c = \frac{1}{1+p_c^q}$ ، p_c^q الأس لدالة العرض المركب (أرمنجتون)، وتعني هذه الدالة أن المستهلكين يختارون المزيج الأمثل من QM_c و QD_c التي تقلل من تكلفة الحصول على "وحدة من المنفعة"، الجمع الأمثل يعتمد على أسعارها النسبية ويمكن التعبير عليه كالتالي:

الفرع السادس: نسبة الطلب الاستيراد - المحلي

$$\frac{QM_c}{QD_c} = \left(\frac{PD_c}{PM_c} \frac{\delta_c^q}{(1-\delta_c^q)} \right)^{\frac{1}{1+p_c^q}} - 1 < p_c^q < \infty \quad (12)$$

والتي تعرف أيضا باسم دالة الطلب على الواردات.

الفرع السابع: العرض المركب للسلع غير المستوردة

$$QQ_c = QD_c \quad (13)$$

الفرع الثامن: دالة التحويل للإنتاج (مرونة التحويل الثابتة)

موازاتا لدوال أرمنجتون للإحلال غير التام، التحويل غير التام بين QD_c و QE_c يتم التعبير عنه في دالة المرونة الثابتة للتحويل، ويتم التعبير عنها كما يلي:

$$QX_c = at_c \left(\delta_c^t QE_c^{p_c^t} + (1 - \delta_c^t) QD_c^{p_c^t} \right)^{\frac{1}{p_c^t}} \quad (14)$$

حيث at_c و δ_c^t معلمة التحويل والحصة لدالة التحويل للإنتاج (مرونة التحويل الثابتة) على التوالي، و σ_c^t هي مرونة التحويل والمعطاة كالتالي: $\sigma_c^t = \frac{1}{1-p_c^t}$ ، حيث أن دالة مرونة التحويل الثابتة مشابهة لدالة العرض المركب ولكن الاختلاف الوحيد هو في المكون، قيم الإحلال سالبة، والتفسير الاقتصادي لذلك هو أنه بالنسبة لدالة مرونة التحويل الثابتة، QD_c و QE_c يعتبران كمخرجات، في حين بالنسبة لدالة العرض المركب، QM_c و QD_c يعتبران كمدخلات.

الجمع الأمثل للمبيعات المحلية والصادرات يمكن التعبير عليه كما يلي:

الفرع التاسع: نسبة الطلب التصدير المحلي

$$\frac{QE_c}{QD_c} = \left(\frac{PE_c (1-\delta_c^t)}{PD_c \delta_c^t} \right)^{\frac{1}{p_c^t-1}} - 1 < p_c^t < \infty \quad (15)$$

وتسمى أيضا دالة عرض الصادرات.

المعادلة رقم (15) تعني أن الزيادة في نسبة السعر التصدير - المحلي سوف تولد زيادة في نسبة الطلب التصدير - المحلي.

الفرع العاشر: تحويل الإنتاج للسلع غير المصدرة

$$QX_c = QD_c \quad (16)$$

المطلب الثالث: كتلة المؤسسة

تتكون هذه المجموعة من المعادلات التي تعين تدفق الدخل من القيمة المضافة للمؤسسات، وفي نهاية المطاف إلى الأسر، هذه المعادلات تملأ الإدخالات بين المؤسسات في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للجزائر، وتحتوي هذه الكتلة على عدة دوال ومعادلات بالنسبة لجانب مؤسسة الاقتصاد على النحو التالي:

الفرع الأول: عامل الدخل

$$YF_{hf} = shry_{hf} \sum_{a \in A} WF_f WFDIST_{fa} QF_{fa} \quad (17)$$

حيث YF_{hf} تحويل الدخل إلى h من f ، WF_f متوسط الدخل (معدل الإيجار) للعامل f ، $WFDIST_{fa}$ عامل الأجر (المشوه) المحرف لـ f في a .
المعادلة رقم (17) تحدد الدخل الإجمالي لكل عامل.

الفرع الثاني: الدخل المحلي - المؤسسات غير الحكومية

إجمالي الدخل من أي مؤسسة غير حكومية محلية هو مجموع إيرادات العامل، التحويلات من الحكومة، والتحويلات من بقية العالم.

$$YH_h = \sum_{f \in F} YF_{hf} + tr_{h,gov} + EXR \cdot tr_{h,row} \quad (18)$$

حيث YH_h هو دخل المؤسسة h ، $tr_{h,gov}$ التحويلات من الحكومة، YF_{hf} تحويل الدخل من h إلى f ، $tr_{h,row}$ التحويلات من بقية العالم.

الفرع الثالث: طلب الاستهلاك الأسري

طلب الاستهلاك الأسري يتم التعبير عليه من خلال المعادلة التالية:

$$QH_{ch} = \frac{\beta_{ch}(1-mps_h)(1-ty_h)YH_h}{PQ_c} \quad (19)$$

حيث QH_{ch} هو كمية استهلاك السلعة c بواسطة h ، mps_h هو حصة الدخل المتاح من أجل الادخار، ty_h هو معدل ضريبة الدخل لـ h .

الفرع الرابع: طلب الاستثمار

$$QINV_c = qinv_c \cdot IADJ \quad (20)$$

حيث $QINV_c$ هو كمية الطلب على الاستثمار، $IADJ$ هو عامل التكيف للاستثمار، $qinv_c$ هو كمية الطلب على الاستثمار الثابت في سنة الأساس. يعرف الطلب على الاستثمار الثابت بأنه كمية سنة الأساس مضروبا بعامل التكيف، بالنسبة لنسخة النموذج الأساسي، عامل التكيف هو خارجي، مما يجعل في الواقع أيضا كمية الاستثمار خارجية.

الفرع الخامس: دخل الحكومة

$$YG = \sum_{h \in H} ty_h \cdot YH_h + EXR \cdot tr_{gov,row} + \sum_{c \in C} tq_c (PD_c QD_c + PM_c QM_c) + \sum_{c \in CM} tm_c EXR \cdot p w m c_c \cdot QM_c + \sum_{c \in CE} te_c EXR \cdot p w e_c \cdot QE_c + ygi \quad (21)$$

حيث $tr_{gov,row}$ هو تحويلات الحكومة لبقية العالم.

إجمالي الإيرادات الحكومية هو مجموع الإيرادات من الضرائب، العوامل، والتحويلات من بقية العالم.

الفرع السادس: الإنفاق الحكومي

$$EG = \sum_{h \in H} tr_{h,gov} + \sum_{c \in CE} PQ_c \cdot qg_c \quad (22)$$

إجمالي الإنفاق الحكومي هو مجموع الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والتحويلات.

المطلب الرابع: كتلة نظام القيود

وتتشكل مما يلي:

الفرع الأول: أسواق العوامل

$$\sum_{\alpha \in A} QF_{fa} = QFS_f \quad (23)$$

حيث QFS_f الكمية المعروضة من العامل f .

المعادلة (23) تفرض المساواة بين الكمية الإجمالية المطلوبة والكمية الإجمالية المعروضة لكل عامل، ويفترض أيضا أن العرض من العوامل خارجي ثابت ومتغيرات توازنه هي متوسط أسعار العامل.

الفرع الثاني: أسواق السلع المركبة

$$QQ_c = \sum_{\alpha \in A} QINT_{ca} + \sum_{h \in H} QH_{ch} + qg_c + QINV_c \quad (24)$$

حيث $QINT_{ca}$ هو كمية c المستعملة في النشاط a ، qg_c هو الطلب الحكومي للسلع.

المعادلة (24) تفرض المساواة بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع المركبة.

الفرع الثالث: ميزان الحساب الجاري لبقية العالم في العملات الأجنبية

$$\sum_{c \in CE} pwe_c \cdot QE_c + \sum_{i \in I} tr_{i,row} + TASV = \sum_{c \in CM} pwm_c \cdot QM_c + irepat + yfrepaf \quad (25)$$

حيث $yfrepaf$ هو دخل عامل بقية العالم، $irepat$ هو فائض الاستثمار إلى بقية العالم،

$tr_{i,row}$ هو التحويل إلى المؤسسات لبقية العالم.

ميزان الحساب الجاري، هو ما يعبر عنه في العملات الأجنبية، يفترض المساواة بين الإنفاق

في البلد وكسبه من الصرف الأجنبي.

الفرع الرابع: توازن الادخار والاستثمار

$$\sum_{h \in H} mps_h \cdot (1 - ty_h) YH_h + (YG - EG) + EXR \cdot FSAV = ygi + EXR \cdot irepat + \sum_{c \in C} PQ_c \cdot QINV_c + WALRAS \quad (26)$$

حيث EG هو الإنفاق الحكومي، $WALRAS$ هو متغير وهمي.

المعادلة (26) تنص على أن إجمالي الادخار والاستثمار الكلي يجب أن يكون متساويا.

الفرع الخامس: تسوية السعر

$$\sum_{c \in C} PQ_c \cdot cwts_c = cpi \quad (27)$$

حيث cpi هو مؤشر أسعار المستهلك، $cwts_c$ هو وزن السلع في مؤشر أسعار المستهلك. يتألف النموذج الأساسي لهذه الدراسة من أربعة عشر نشاط قطاعي، أربعة وكلاء مؤسساتية، اثنين من العوامل الأولية للإنتاج، والاستثمار-الادخار، الضريبة على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية. تم تجميع القطاعات الـ 14 من جدول المدخلات والمخرجات الجزائرية لسنة 2013، وهذه القطاعات هي: قطاع الفلاحة (01)، قطاع الماء-الطاقة والعمارات، الأشغال العمومية (02)، قطاع المحروقات (03)، قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية (04) وكل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر (05)، صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية (06)، صناعة مواد البناء (07)، الصناعية الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو (08)، الصناعة الغذائية (09)، صناعة النسيج، الملابس والجوارب (10)، صناعة الجلود والأحذية (11)، صناعة الخشب، الورق والفلين (12)، صناعات متنوعة (13)، وقطاع الخدمات (14).

النموذج القياسي الممثل لاقتصاد الأساس تم بناءه باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كما هي في الجدول رقم (2) من الملحق رقم (3)، حيث يتم افتراض بأن كل قطاع ينتج سلعة واحدة للسوق المحلي أو لبقية العالم، يوجد هنالك أربعة مؤسسات للطلب المحلي النهائي والمتمثلة في الأسر، المؤسسات، الحكومة ووكيل مخصص للادخار على طلب الاستثمار من جميع قطاعات الإنتاج، وتتحصل هذه المؤسسات على المنتجات من كل من إنتاج القطاعات المحلية وبقية العالم (الاستيراد).

المبحث الثالث : تنفيذ النموذج واختبار الاتساق

يتم حل هذا النموذج في برنامج النظام العام للنمذجة الخطية (GAMS) ويتم اختبار اتساق النموذج في آن واحد، في حل هذا النموذج يستعمل (GAMS) لمعرفة مجموعة من الأسعار، الأجور، وسعر الصرف التي تلبي المجموعة المعقدة من المعادلات غير الخطية (Lofgren et al., 2002)، اتساق الحل، حيث يمكن التحقق من النموذج من خلال ثلاث طرق مختلفة:

المطلب الأول: توازن الادخار والاستثمار

ويتم من خلال التحقق من توازن الادخار والاستثمار، من أجل نموذج متسق عند التوازن، حيث مجموع الادخار يجب أن يكون مساويا للاستثمار.

المطلب الثاني: اتساق التوازن في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

ويتم من خلال التحقق من اتساق التوازن في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية قبل وبعد تنفيذ النموذج، بحيث أنه في الحل القاعدي، النموذج المتسق ينبغي عليه إعادة إنتاج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية القاعدية بعد تشغيله في GAMS.

المطلب الثالث: تجانس النموذج

ويتم عن طريق التحقق من تجانس النموذج، فالنموذج ككل يكون متجانس من الدرجة صفر، من أجل نموذج متسق، مضاعفة كل الأسعار يجب أن يترك جميع المتغيرات الحقيقية دون تغيير وللمزيد من التفاصيل حول التحقق من الاتساق يمكن الإطلاع عليها في Devarajan et al., 1994. كما يتم أخذ قيم المرونة من المصادر الثانوية، يتم إجراء تحليل الحساسية عن طريق استخدام قيم مرونة مختلفة لاختبار متانة النموذج، أين يتم اختبار النتائج الكمية لتغيير قيم المرونة لدوال الإنتاج والتحويل حتى مئة في المئة. فالتغيرات في قيم المرونة لا تجعل أي تغيير ملموس في النتائج من خلال قيم الأساس، فقد نفذ (Wobst 2001) اختبار الحساسية لمجموعة واسعة من قيم المرونة لدوال مرونة الإحلال الثابتة ومرونة التحويل الثابتة لنموذج تانزانيا، حيث سمح بتغيير قيم المرونة داخل المجال من 70 - 175 في المئة وخلص إلى أن النتائج الكمية للدراسة تبقى تقريبا نفسها.

وعليه يمكن الاستخلاص من الدراسة التي قام بها (Wobst 2001)، أنه يمكن أن يكون هناك اختلاف صغير في النتائج الكمية ويرجع ذلك إلى التغيير في قيم المرونة ولكن التغييرات الناجمة عن السياسة هي قوية والتفسيرات والاستنتاجات لنتائج السياسة تعتمد على سلسلة كاملة من التغييرات، وبالمثل بالنسبة لنموذج التوازن العام القابل للحساب لأوغندا (Mugisha 1999)، حيث اختبر متانة النموذج وخلص إلى أن قيم المرونة ليست حرجة بالنسبة للنموذج لتعطي نتائج مختلفة إلى حد كبير.

المبحث الرابع: تصميم المحاكاة ووصفها

المطلب الأول: وصف المحاكاة

في هذا الجزء سوف نقوم بعرض لمختلف المحاكاة للسياسات التي نود تنفيذها باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب الذي وضع لهذا الغرض من الدراسة، وتستند المحاكاة التي سوف تجرى في الغالب على الوضع الواقعي للاقتصاد وقد اختبرت لنتناسب مع اتجاه الاقتصاد.

الفرع الأول: السيناريو الأول - تخفيض/إزالة التعريفات الجمركية -

ويتم تنفيذها باعتبارها القوة الدافعة الرئيسية لإصلاح السياسات الاقتصادية والتي لا يزال يتعين القيام بها، وقد أجريت هذه المحاكاة في أربع خطوات. السيناريوهين a1 و b1 يتمثلان في تخفيض الحقوق الجمركية على الواردات بنسبة 50 في المئة و 70 في المئة على التوالي، بينما السيناريو c1 يمثل التحرير الكامل أو الانفتاح التجاري الكامل، بمعنى إزالة الحواجز الجمركية في جميع القطاعات المستوردة. في هذه المحاكاة، يتم تعديل التعريفات في ثلاث خطوات صغيرة من أجل التفريق بين شدة الآثار، وأخيرا في الخطوة الرابعة (السيناريو d1)، يتم تعديل الخسارة في الإيرادات بسبب إزالة الرسوم الجمركية من أجل الحفاظ على حيادية الإيرادات الحكومية، حيث يتم تعديل الانخفاض في إيرادات الحكومة بسبب إزالة الحواجز الجمركية من خلال زيادة معدل الضريبة على الشركات وضريبة الدخل في النموذج الاقتصادي.

الفرع الثاني: السيناريو الثاني - تخفيض 10 في المئة في قيمة سعر الصرف الحقيقي -

هي محاكاة لاختبار تأثير ذلك على الاقتصاد المحلي، بحيث يعتبر سعر الصرف واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة التجارية غالبا ما يستخدم لتصحيح العجز في الحساب الجاري وأيضا للحفاظ على الاحتياطي الدولي، يمكن التلاعب في سعر الصرف كأداة لتعزيز السلع التجارية (القابلة للتبادل) وأكثر تنوعا للإنتاج وهيكل التصدير، فالجزائر في الغالب تطبق سياسة تخفيض قيمة سعر الصرف، لكن يتم التخفيض تدريجيا وعلى مراحل، لأن الأمر مرتبط في غالب الأحيان بالسيادة والحس الوطني، حيث كان تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري في أكتوبر 2013 تقريبا بنسبة 20 بالمائة مقابل الأورو، وفي الواقع يطبق تخفيض قيمة سعر الصرف من أجل دعم وتشجيع الصادرات وفي المقابل الحد من الواردات، ولكن الجزائر لم تصدر خارج المحروقات سوى 3.2 بالمائة عام 2013، وعليه في هذا السيناريو سنفترض بأن سعر الصرف ثابت والادخار الأجنبي كمتغير موازنة.

الفرع الثالث: السيناريو الثالث - تحليل صدمات أسعار البترول -

نظرا لأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري والأثر الكبير الذي تحدثه تذبذبات سعر البترول العالمي، ارتأينا أن نستخدم النموذج لإحداث صدمة في سعر صادرات البترول (PWE_{hyd}) وهو السعر العالمي بالعملة الأجنبية، وذلك بإجراء نوعان من المحاكاة، فيما يتعلق بالأولى تتمثل في ارتفاع سعره بنسبة 10%، أما فيما يخص المحاكاة الثانية فيتعلق الأمر بانخفاض الأسعار العالمية للبترول بنسبة 30%، كما سوف نقوم بالجمع بين كل من هاتين المحاكاتين وسيناريو التحرير الكلي للتجارة (الانفتاح التجاري الكلي).

يعتبر نشر التكنولوجيات الحديثة في قطاع الفلاحة واحدا من الجوانب الإستراتيجية الرئيسية التي يجب أن تنتهجها الجزائر باعتبارها البديل الأساسي للمحروقات، كما يعتبر توسيع التعليم والتدريب للمزارعين من بين العوامل الأساسية التي يمكن أن يكون لها تأثيرا إيجابيا على الكفاءة في الإنتاج الفلاحي في السنوات المقبلة.

الفرع الرابع: السيناريو الرابع - أثر التغيير التكنولوجي في القطاع الفلاحي -

يتم عن طريق تغيير معلمة الكفاءة في دالة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في المحاكاة الرابعة، والهدف الأساسي من هذه المحاكاة هو دراسة روابط نمو الإنتاجية الفلاحية في القطاعات غير الفلاحية.

يتم سرد تجارب المحاكاة في الجدول كما تعرض النتائج الموافقة بشكل تسلسلي.

المطلب الثاني: رموز السيناريوهات وتعريف المحاكاة

في الجدول التالي سوف نقوم بعرض رموز السيناريوهات ومواصفات كل محاكاة.

الجدول رقم (6 - 1): رموز السيناريوهات وتعريف المحاكاة

رموز السيناريوهات	مواصفات المحاكاة
السيناريو 1	تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على الواردات لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتخفيض/إلغاء التحيز ضد الصادرات.
Scena1	تخفيض 50% من التعريف الجمركية على الواردات، مع ثبات العوامل الأخرى.
Scenb1	تخفيض 70% من التعريف الجمركية على الواردات، مع ثبات العوامل الأخرى.
Scenc1	تخفيض 100% من التعريف الجمركية على الواردات، مع ثبات العوامل الأخرى.
Scend1	إلغاء التعريف الجمركية على الواردات مع تعديل ضرائب الشركات والدخل للحفاظ على الحياد من إيرادات الحكومة.
السيناريو 2	10 في المائة انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي، مع ثبات العوامل الأخرى.
السيناريو 3	صدمة أسعار النفط في السوق الدولية.
Scen a3	زيادة أسعار الطاقة في السوق العالمية (القطاع 3) بنسبة 10 في المائة.
Scen b3	انخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية (القطاع 3) بنسبة 30 في المائة.
a3+c1Scen	في وقت واحد زيادة أسعار الطاقة في السوق العالمية (القطاع 3) بنسبة 10 في المائة وإزالة التعريف الجمركية في جميع القطاعات المستوردة.
Scen b3+c1	في وقت واحد تخفيض أسعار السوق العالمية للطاقة (القطاع 3) بنسبة 30 في المائة وإزالة التعريف الجمركية في جميع القطاعات المستوردة.
السيناريو 4	زيادة كفاءة معلمة الإنتاج في القطاع الفلاحي بنسبة 10 في المائة لاختبار التأثيرات على القطاعات الأخرى من الاقتصاد.
Scen4+c1	في وقت واحد زيادة كفاءة معلمة الإنتاج في القطاع الفلاحي بنسبة 10 في المائة وإزالة التعريف الجمركية في جميع القطاعات المستوردة.

المبحث الخامس: نتائج النموذج

المطلب الأول: تخفيض/ إزالة الحواجز الجمركية للواردات

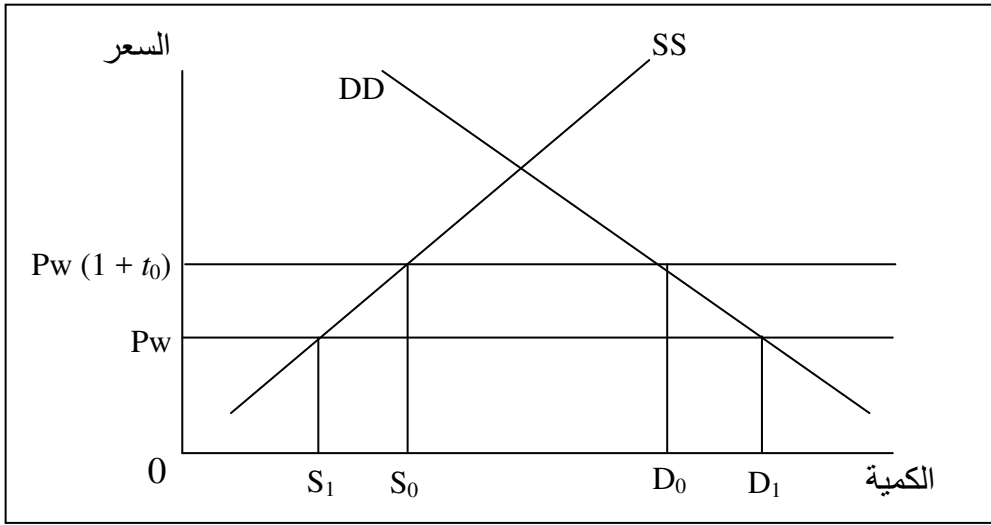
التعريفية هي العنصر الأكثر استخداما سواء كسياسة حمائية أو كمصدر لدخل الحكومة، غير أنها تخلق فجوة بين الأسعار المحلية والعالمية وبالتالي تحدث تعديل في الإنتاج المحلي والاستهلاك، إذ أن فرض التعريفية الجمركية يدفع بالأسعار المحلية للمنتجات المستوردة للارتفاع، وبالتالي يحفز إنتاج الصناعات المنافسة للاستيراد ويخفض الطلب على الواردات، قد يكون للتعريفية الجمركية تأثيرات مختلفة حسب طبيعة البلد كبيرا كان أو صغيرا، في الدراسة المقدمة تم افتراض الجزائر كبلد صغير، بمعنى أنها لا يمكن أن تؤثر على الأسعار في السوق الدولية من خلال الكمية المتفاوتة لصادراتها ووارداتها، وفيما يرد نذكر آثار تخفيض/ إزالة التعريفية الجمركية في سياق بلد صغير.

الفرع الأول: الآثار على الإنتاج المحلي والتجارة

تخفيض التعريفية الجمركية عموما يكون من خلال تخفيض أسعار المنتجات المستوردة التي تدفع الطلب على الواردات صعودا ويمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي حسب الشكل رقم (5 - 1)، حيث يعتبر أن البلاد صغيرة ويفترض أن التعريفية الجمركية مفروضة على سلعة واحدة، المنحنيات DD و SS خاصة بدالتي العرض والطلب للبلاد لسلعة ما، P_w هو سعر السوق العالمي، تواجه البلاد مرونة غير محدودة لمنحنى العرض على التصدير من بقية العالم يعبر عنه بـ ES_w ، سعر التعريفية الجمركية المركبة للمنتج المستورد هو $P_w(1 + t_0)$ ، حيث العرض والطلب للبلاد هما S_0 و D_0 على التوالي و t_0 هو معدل التعريفية الجمركية المفروضة.

تخفيض/إزالة التعريفية الجمركية سوف يخفض السعر المحلي للسلع المستوردة والعرض المحلي للبلاد سوف يقل مع الزيادة في الواردات من السلع الأجنبية. كما هو في الشكل رقم (6 - 1)، إزالة التعريفية الجمركية t_0 زاد في قيمة الواردات من S_0D_0 إلى S_1D_1 وتسبب في انخفاض العرض من S_0 إلى S_1 ، هذا ما قد يقلل من الإيرادات الحكومية ويزيد من رفاهية المستهلك من خلال زيادة الاستهلاك، ولكن الأثر النهائي لإزالة الرسوم الجمركية يرتبط بعوامل مختلفة، مثل طبيعة السلع المستوردة، حصة المدخلات المستوردة في إجمالي الواردات ومرونة العرض والطلب.

الشكل رقم (6 - 1): تأثير التعريف الجمركية في بلد صغير مستورد



المصدر: Soderstern and Reed, 1994

العلاقة المنطقية المقدمة في الشكل رقم (6 - 1) تأخذ بعين الاعتبار فقط تجارة السلع النهائية، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار التجارة في كل من السلع النهائية والسلع الوسيطة، فإن تأثير ذلك على الإنتاج المحلي والاستهلاك سيكون مختلف مثل التجارة في المدخلات الوسيطة تجلب التغيير في حدود إمكانية الإنتاج، توافر المدخلات الوسيطة من خلال التجارة، مع ثبات العوامل الأخرى، تحول العمالة من الصناعات التي تنتج السلع الوسيطة إلى الصناعات المنتجة للسلع النهائية وبالتالي الزيادة في الإنتاج، وهذا هو التحول إلى خارج حدود إمكانية الإنتاج.

تعرض نتائج النموذج الممثلة في الجدول رقم (6 - 2) أثر تخفيض التعريف الجمركية على الإنتاج المحلي، حيث أن تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية يدفع الإنتاج المحلي للزيادة بالمقارنة مع مستوى الأساس في جميع القطاعات تقريبا باستثناء قطاع المحروقات وقطاع الماء والطاقة، العمارات والأشغال العمومية، هذه النتائج هي معاكسة لبديهية علاقات التوازن الجزئي المقدمة في الشكل أعلاه، إن تخفيض التعريف الجمركية يجعل السلع المستوردة أرخص في السوق المحلي مما يؤدي إلى زيادة الواردات، في سنة الأساس استخدم ما يقارب 30 بالمائة من السلع المستوردة كمدخلات وسيطة، إذ أن الزيادة في استخدام المدخلات الوسيطة يحفز الإنتاج في السيناريوهين Scenb1 و Scena1، الإنتاج الإجمالي زاد بمقدار 0.004099 و 0.1280680 بالمائة على التوالي.

في التحرير الكلي للتجارة Scen c1، الإنتاج الإجمالي زاد بمقدار 0.22037 بالمائة، هذه الزيادة في الإنتاج الإجمالي كانت بمساهمة الزيادة في المخرجات أو الإنتاج في قطاع صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية بنسبة 1.87077 بالمائة، قطاع الصناعة الكيماوية، البلاستيك

والكاوبيتشو بنسبة 1.560873 بالمائة، وقطاع صناعة النسيج، الملابس والجوارب بنسبة 1.49644 بالمائة. أما فيما يخص قطاع الفلاحة فقد زاد الإنتاج بنسبة 0.421415 بالمائة.

الانخفاض في الإنتاج في قطاع الماء والطاقة، العمارات والأشغال العمومية يمكن أن يرجع إلى الانخفاض في الاستثمار الكلي، لأن الطلب على الاستثمار الإجمالي يتكون أساسا من الطلب على مواد البناء والأشغال العمومية.

من ناحية أخرى فإن الانخفاض في الاستثمار الكلي يقلل الطلب على مواد البناء والأشغال العمومية، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض الإنتاج في القطاع. الزيادة في الإنتاج في قطاع صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية، كانت مرتفعة بشكل ملحوظ وذلك لأن هذا القطاع مرتبط بشكل كبير بالمدخلات المستوردة (73,10 بالمائة كما رأينا ذلك في الفصل الثالث).

في السيناريو Scend1، النقص في إيرادات الحكومة بسبب إزالة الحواجز الجمركية تم تعديله ما نتج عنه ارتفاع بحوالي 0.160959 بالمائة في الإنتاج الإجمالي. هذا التعديل دفع الإنتاج المحلي نحو الزيادة، لأنه يجعل تدفق الأموال باعتبارها كاستثمار عمومي في نموذج الاقتصاد، إلا أنه تبقى الزيادة الكلية في الإنتاج في السيناريو Scen c1 هي الأكبر بالمقارنة مع الزيادة في السيناريو Scend1.

الجدول رقم (6 - 2): أثر تخفيض/إلغاء التعريفات الجمركية على الإنتاج المحلي

الإنتاج المحلي	Scen a1	Scenb1	Scen c1	Scen d1
TOT	0.004099	0.128068	0.22037	0.160959
SEC1-C	0.007838	0.244904	0.421415	-0.30946
SEC2-C	-0.03644	-1.13862	-1.95924	-0.90286
SEC3-C	-0.02040	-0.03779	-0.09747	0.319141
SEC4-C	0.02693	0.841452	1.44791	0.960085
SEC5-C	0.022475	0.702275	1.208464	0.674688
SEC6-C	0.034794	1.087188	1.87077	0.813477
SEC7-C	0.027344	0.854395	1.470184	0.526552
SEC8-C	0.029029	0.907086	1.560873	0.546071
SEC9-C	0.017202	0.537511	0.924915	-0.12188
SEC10-C	0.00308	0.09608	0.16533	-1.09428
SEC11-C	0.02783	0.86965	1.49644	-2.39465
SEC12-C	0.015496	0.484231	0.833242	0.095946
SEC13-C	0.006342	0.198166	0.340993	-0.58788
SEC14-C	0.006083	0.190088	0.327097	-0.31153

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

الأثر المباشر لتخفيض التعريف الجمركية هو انخفاض الأسعار النسبية للواردات في السوق المحلي وزيادة الواردات، ويمكن رؤية ذلك من خلال الجدول رقم (6-3)، حيث ارتفعت الواردات في جميع القطاعات.

في التحرير الكلي للتجارة السيناريو Scenc1، زادت الواردات في قطاع صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية بنسبة 1.832941 بالمائة وقطاع صناعة النسيج، الملابس والجوارب بنسبة 1.484019 بالمائة، أما قطاع صناعة الجلود والأحذية فقد ارتفعت نسبة الواردات فيه بمقدار 1.535331 بالمائة مقارنة بمستوى الأساس، وعليه فإنه في حالة التحرير الكلي ارتفع إجمالي الواردات بنسبة 1.365624 بالمائة مقارنة بمستوى الأساس.

الجدول رقم (6 - 3): أثر تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية على الواردات

الواردات	Scen a1	Scenb1	Scen c1	Scen d1
TOT	0.02138	0.477412	1.365624	0.524387
SEC1-C	0.00789	0.246503	0.724145	0.611711
SEC2-C	0.03648	1.140133	1.361814	0.900688
SEC3-C	0	0	0	0
SEC4-C	0	0	0	0
SEC5-C	0.022563	0.705027	1.213144	0.670746
SEC6-C	0.034836	1.088467	1.832941	0.811636
SEC7-C	0.027395	0.855977	1.472873	0.524285
SEC8-C	0.029088	0.598883	0.94697	-0.054395
SEC9-C	0.017268	0.539544	0.928379	0.012476
SEC10-C	0.003046	0.095193	0.163815	1.095516
SEC11-C	0.027787	0.868242	1.484019	2.396575
SEC12-C	0.015537	0.885457	1.535331	0.620942
SEC13-C	0.026389	0.199614	0.343465	0.589919
SEC14-C	0.006162	0.192529	0.331268	0.314972

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

في مجال الصادرات، تخفيض/إلغاء التعريف الجمركية أدى إلى زيادة في الصادرات في معظم القطاعات، التي من شأنها أن تكون مبرر تحرير السياسة التجارية، فتحرير التجارة يغير المؤشر المحلي للتجار PEc/PDc في صالح الصادرات، وعليه يتم إنتاج وتصدير المزيد من السلع الموجهة للتصدير، ويعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي للصادرات في الاقتصاد الجزائري والنتائج

المتحصل عليها أظهرت استجابة هذا القطاع للزيادة في حجم الصادرات كما هو مبين في الجدول رقم (6 - 4)، وبالرغم من زيادة الصادرات في القطاعات الأخرى إلا أنها تعتبر جد صغيرة ولا تمثل شيء مقارنة بقطاع المحروقات. إزالة التعريفات عن الواردات أدى إلى زيادة في الصادرات الإجمالية بنسبة 1.26987 بالمائة، حيث كانت أهم نسبة في الزيادة في الصادرات في كل من قطاع الماء والطاقة، العمارات والأشغال العمومية، صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية وقطاع المحروقات بنسبة 1.94894 بالمائة، 1.86431 بالمائة، 1.15466 بالمائة على التوالي مقارنة بقيمة الأساس.

الجدول رقم (6 - 4): أثر تخفيض/إلغاء التعريفات الجمركية على الصادرات

الصادرات	Scen a1	Scenb1	Scen c1	Scen d1
TOT	0.019899	0.42175	1.26987	0.587038
SEC1-C	0.007573	0.238456	0.41047	-0.60042
SEC2-C	0.036278	1.132499	1.94894	0.911677
SEC3-C	0.021476	0.67103	1.15466	0.365979
SEC4-C	0	0	0	0
SEC5-C	0.022277	0.695681	1.19724	0.684103
SEC6-C	0.034649	1.082673	1.86431	0.819974
SEC7-C	0.027092	0.848266	1.45973	0.535503
SEC8-C	0.028861	0.90201	1.55224	0.553351
SEC9-C	0.016938	0.529446	0.91118	0.110430
SEC10-C	-0.00333	-0.09985	-0.17174	-1.08899
SEC11-C	-0.02794	-0.87374	-1.5034	-2.38908
SEC12-C	0.015548	0.479687	0.82548	0.102502
SEC13-C	0.009751	0.195027	0.33154	-0.58508
SEC14-C	0.005801	0.181356	0.31217	0.29921

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

الزيادة في الإنتاج المحلي أدت أيضا إلى الزيادة على الطلب لليد العاملة في النموذج الاقتصادي والزيادة في التشغيل الكلي أدى بدوره إلى الزيادة في القيمة المضافة الإجمالية، باعتبار التشغيل هو المكون الرئيسي للقيمة المضافة، في حالة التحرير الكلي السيناريو Scen c1، زادت القيمة المضافة في قطاع صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية بنسبة 3.436533 بالمائة، وفي قطاع الصناعية الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو بنسبة 2.86706 بالمائة، وقطاع صناعة النسيج،

الملابس والجوارب بنسبة 2.749869 بالمائة، أما فيما يخص قطاع الفلاحة فقد زاد الإنتاج بنسبة 0.773358 بالمائة، وقد قدرت نسبة الزيادة في القيمة المضافة الإجمالية في حالة التحرير الكلي بـ 1.165103 بالمائة مقارنة بمستوى الأساس للسنة المرجعية.

الجدول رقم (6 - 5): أثر تخفيض/إلغاء التعريفات الجمركية على القيمة المضافة

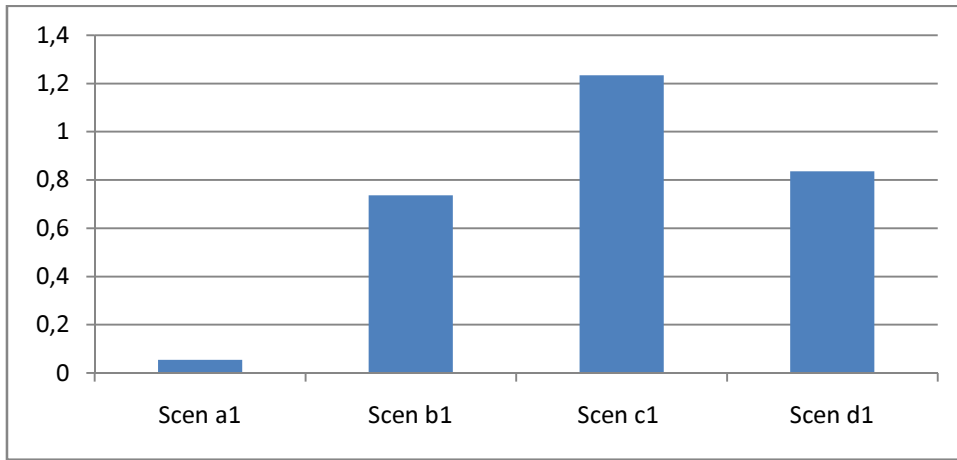
القيمة المضافة	Scen a1	Scenb1	Scen c1	Scen d1
TOT	0.02167	0.677095	1.165103	0.894559
SEC1-C	0.014384	0.449434	0.773358	0.718995
SEC2-C	0.06694	-2.09159	-2.59904	1.659238
SEC3-C	-0.03752	-1.17234	-2.01729	0.58714
SEC4-C	0.049464	1.545587	2.659541	1.764404
SEC5-C	0.041296	1.28992	2.219631	1.240049
SEC6-C	0.06392	1.997121	3.436533	1.49497
SEC7-C	0.050224	1.569339	2.700421	0.96794
SEC8-C	0.053326	1.666156	2.86706	1.003788
SEC9-C	0.03159	0.987055	1.698461	-0.22323
SEC10-C	0.005664	0.176799	0.304231	-1.01005
SEC11-C	0.051106	1.598093	2.749869	-1.39907
SEC12-C	0.028456	0.889368	1.530401	-0.17666
SEC13-C	0.011628	0.363547	0.625577	1.079327
SEC14-C	0.011166	0.348908	0.600389	0.571882

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

الفرع الثاني: الآثار على استهلاك الأسر

تأثير التوازن العام لإزالة التعريفات الجمركية على رفاه المستهلك ممثل في الشكل رقم (6) - 2، من أجل التبسيط، نفترض أنه هنالك اثنين فقط من السلع X و Y يتم إنتاجها، استهلاكها، وتداولها أو التجارة فيها، ونفترض كذلك أن معدل قيمة التعريفات يفرض على السلعة Y ، سوف تغير التعريفات نسبة السعر المحلي للبلد الذي فرض التعريفات ونسبة هذا السعر المحلي سوف تحدد مستوى الإنتاج والاستهلاك. نقاط الإنتاج والاستهلاك بعد زيادة التعريفات الجمركية هي p و c على التوالي، حيث يظهر الخط DD ميل نسبة السعر المحلي المتماس مع منحنى إمكانية الإنتاج في p . الميل الحدي لـ WW يبين نسبة السعر الدولي للتجارة الحرة.

الشكل رقم (6 - 3): أثر تخفيض/إلغاء التعريفات الجمركية على استهلاك الأسر



المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

الفرع الثالث: الأثر على متغيرات الاقتصاد الكلي

على المستوى الكلي، تقلص التعريفات الجمركية تسبب في تخفيض قيمة معدل سعر الصرف الحقيقي، والزيادة في كل من الصادرات والواردات، وتسبب أيضا في تخفيض كل من دخل وادخار الحكومة.

بصفة عامة تجميع الإيرادات مرتبط بالتعريفات الجمركية على الواردات والتقليص من التعريفات الجمركية على الواردات سوف يؤدي إلى تخفيض دخل وادخار الحكومة بشكل جد ملموس، حيث أدت إزالة الحواجز الجمركية إلى تقليص دخل وادخار الحكومة بنسبة 2.19985- بالمائة و9.23407- بالمائة على التوالي مقارنة بمستوى الأساس، أما فيما يخص الاستهلاك الخاص أو الأسري فقد ارتفع بنسبة 1.234068 بالمائة في حالة التحرير (الانفتاح) الكلي وبنسبة 0.054353 بالمائة في حالة التحرير (الانفتاح) الجزئي Scen a1 مقارنة بحالة الأساس وفيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي فقد زاد بنسبة 0.907956 بالمائة في حالة التحرير (الانفتاح) الكلي.

في السيناريو Scen d1، بعد تعديل النقص في الإيرادات من خلال زيادة الضرائب على المؤسسات والدخل، أدى ذلك إلى الانخفاض في الاستهلاك الخاص بالمقارنة مع حالة مستوى التحرير (الانفتاح) الكلي، وذلك لأن الانخفاض في العجز الحكومي يزيد مجموع المدخرات والتي تتساوى مع مجموع الاستثمارات في نموذج الاقتصاد.

الزيادة في الاستثمار تؤثر على الإنتاج بالزيادة وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة كما أن زيادة العمالة مع معدل أجر ثابت يدفع بدخل الأسر نحو الارتفاع، كما أن قطاع العائلات هو المستفيد الوحيد من دخل العمل والزيادة في الدخل تزيد من استهلاكه نسبياً، ولكن الزيادة في الاستهلاك بعد تسوية التعديل هي أقل من الزيادة قبل التعديل لأن الزيادة في ضريبة الدخل تؤثر على مستواه بالنسبة للاستهلاك، حيث يعتبر الاستهلاك الخاص هو أكبر عنصر في مجموع الاستيعاب أو الامتصاص المحلي، وعليه فإن الزيادة في الاستهلاك الخاص تزيد كذلك في الامتصاص المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (6 - 6): أثر تخفيض/إلغاء التعريفات الجمركية على متغيرات الاقتصاد الكلي

	Scen a1	Scenb1	Scen c1	Scen d1
معدل التبادل الحقيقي	1.051	1.253	1.513	2.053
الناتج المحلي الخام	0.016927	0.527689	0.907956	1.02667
دخل الحكومة	-0.04091	-1.27843	-2.19985	-
ادخار الحكومة	-4.05435	-6.73603	-9.23407	-
الاستهلاك الخاص	0.054353	0.736028	1.234068	0.836161
الميزان التجاري الحقيقي	-0.07254	-0.56995	-1.03627	-0.24352
الطلب الكلي على العمالة	0.005036	0.158209	0.27469	0.176529
الاستثمار الكلي	-0.04191	-1.3095	-2.25331	-1.1637

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

المطلب الثاني: التخفيض في قيمة معدل الصرف الحقيقي

الفرع الأول: الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي

لتقديم حوافز اقتصادية فعالة محايدة، وإصلاح السياسة التجارية يتطلب الأمر دائماً تخفيض

قيمة معدل سعر الصرف الحقيقي (Bautista 1996).

إن تخفيض قيمة معدل سعر الصرف الحقيقي يجعل السلع القابلة للتبادل غالبية في السوق

الداخلي، وهذا يشجع على نقل الموارد لإنتاج السلع القابلة للتبادل ويساعد على منع تدهور ميزان الحساب الجاري.

تخفيض قيمة العملة يعمل أساسا من خلال التأثير على تخفيض قيمة معدلات التبادل التجاري للبلاد، والحجة في كثير من الأحيان أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري والبلد الذي يخفض القيمة يجب أن يصدر المزيد للدفع بالعملات الأجنبية على المستوى الحالي للواردات. الحد من الواردات بسبب انخفاض قيمة العملة هو طفيف لكون أن الواردات تتنوع على المنتجات، كما أنه يتم تصدير المزيد من المنتجات عند أسعار دولية أرخص، وتخفيض قيمة العملة قد يخفض الدخل الوطني.

تخفيض قيمة العملة أيضا يخفض الامتصاص عن طريق التأثير في توزيع الدخل ويساعد على تحسين ميزان المدفوعات للبلاد، كما أن له تأثير فوري فتخفيض قيمة العملة يدفع الأسعار في السوق المحلية للارتفاع وحدوث بطالة، كما أن الدخل لا يرتفع بنفس الوتيرة التي ترتفع بها الأسعار وكنتيجة لذلك تتم تحويلات الدخل من الأجراء إلى أصحاب الأرباح، إذا كان الميل الحدي للاستهلاك لأصحاب الأرباح هو أقل من ذلك الخاص بالأجراء فتخفيض قيمة العملة سوف يقلل من الامتصاص المحلي.

النتائج المتحصل عليها من المحاكاة لا تتوافق مع النظرية التي يقوم عليها تخفيض قيمة العملة، لكون أنه يفترض أن يجعل الواردات مرتفعة الثمن في السوق المحلي ويؤدي ذلك إلى تغيير معدلات التبادل التجاري المحلي PEc/PDc لصالح الصادرات، وعليه فإن الصادرات تزيد والواردات تنخفض مما يؤدي إلى تحسنات في الميزان التجاري الحقيقي، إلا أن النتائج بينت بأن الميزان التجاري الحقيقي انخفض بنسبة 5.544- بالمائة، أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص فقد عرفا زيادة بنسبة 0.129737 بالمائة و 0.142373 بالمائة على التوالي مقارنة مع مستوى الأساس.

الجدول رقم (6 - 7): أثر التخفيض في قيمة معدل الصرف الحقيقي على المتغيرات الاقتصادية

	Scen 2
معدل التبادل الحقيقي	10
الناتج المحلي الخام	0.127937
دخل الحكومة	0.117348
إدخار الحكومة	2.873428
الاستهلاك الخاص	0.142373
الميزان التجاري الحقيقي	-5.544
العمالة	0.385726
الاستثمار الكلي	1.370564

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

الفرع الثاني: الآثار على الإنتاج المحلي والتجارة

على المستوى القطاعي، زاد الإنتاج في معظم القطاعات والتي تنتج في مجملها فقط من أجل الاستهلاك المحلي لأن قيمة الصادرات فيها ضئيلة جدا، إذا ما قارنها بقطاع المحروقات الذي يستحوذ على أكثر من 97 بالمائة من صادرات البلاد، هذا الأخير الذي عرف انخفاض في الإنتاج مقارنة بمستوى الأساس بالإضافة إلى كل من قطاعي الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت وصناعة النسيج، الملابس والجوارب، بحيث كانت نسبة الانخفاض في كل منها هي 0.66754- بالمائة، 0.10059- بالمائة و0.90986- بالمائة على التوالي.

في حين عرف الإنتاج زيادة ملموسة في كل من قطاع الماء والطاقة والعمارات والأشغال العمومية وقطاع صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية وقطاع الصناعة الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو والتي قدرت بنسبة 1.19174 بالمائة، 0.137903 بالمائة و0.949377 بالمائة على التوالي.

التغيرات في الأسعار كانت متوافقة مع التغيرات في الإنتاج على مستوى القطاعات، بحيث ارتفعت الأسعار في جميع القطاعات التي عرف زيادة في الإنتاج والعكس صحيح.

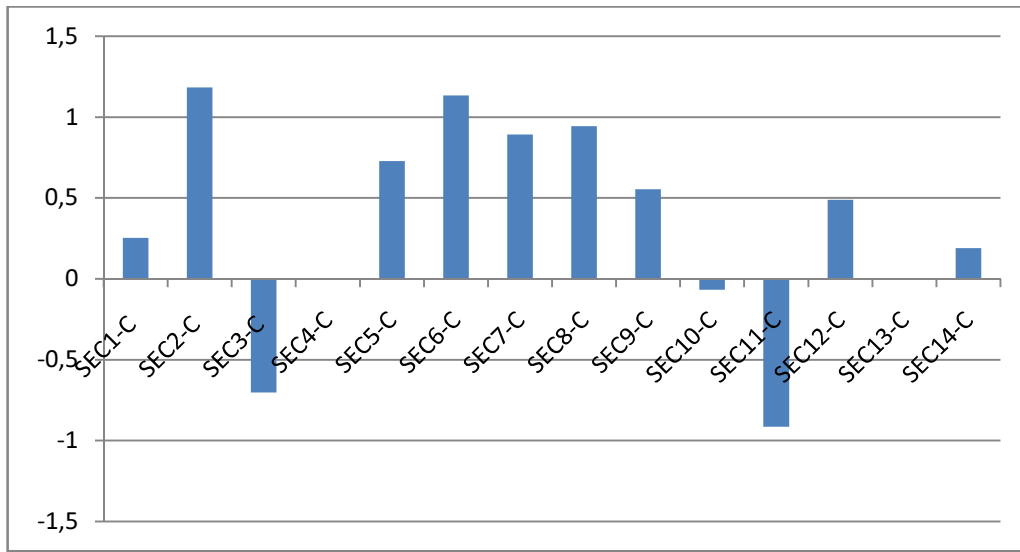
الجدول رقم (6 - 8): أثر التخفيض في قيمة معدل الصرف الحقيقي على الإنتاج المحلي

الإنتاج المحلي	Scen 2	prices
TOT	0.134039	
SEC1-C	0.256326	0.096794
SEC2-C	1.19174	1.050026
SEC3-C	-0.66754	-0.25208
SEC4-C	0.880672	0.33256
SEC5-C	0.734905	0.377515
SEC6-C	1.137903	1.429696
SEC7-C	0.894199	0.537668
SEC8-C	0.949377	0.358504
SEC9-C	0.562577	0.21244
SEC10-C	-0.10059	-0.04798
SEC11-C	-0.90986	-0.44358
SEC12-C	0.506669	0.191329
SEC13-C	0.207375	0.278309
SEC14-C	0.198948	0.175127

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

في نموذج التوازن العام القابل للحساب للجزائر، تسبب تخفيض قيمة معدل الصرف الحقيقي في زيادة الصادرات في معظم القطاعات، غير أن هذه الزيادات تعتبر جد صغيرة في قيمتها المطلقة وحصتها في إجمالي الصادرات هي أقل من ثلاثة في المئة، في حين أن قطاع المحروقات والذي يمثل لوحده النسبة المتبقية من قيمة الصادرات الإجمالية فقد عرف انخفاض في قيمة صادراته، وعليه فإن التغير الصغير في الصادرات لم يحدث تغير في نسبة معدلات التبادل الخارجية، على العكس بسبب تخفيض قيمة العملة، فإن الميزان التجاري عرف عجز بنسبة 15.544- بالمائة.

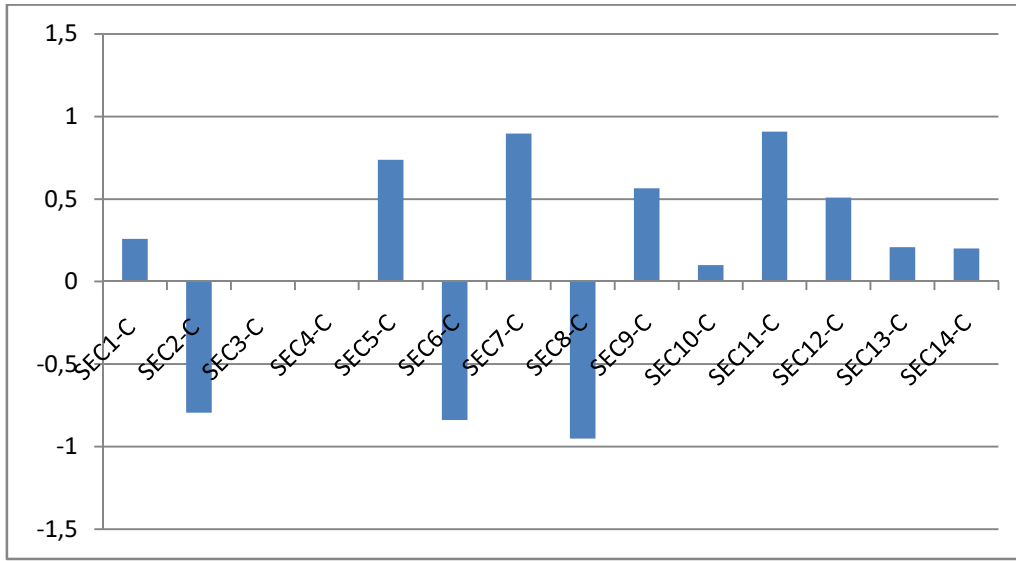
الشكل رقم (6 - 4): أثار تخفيض قيمة معدل الصرف الحقيقي بنسبة 10 بالمائة على الصادرات



المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

أما في مجال الواردات، فقد عرفت هذه الأخير زيادة في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني نتيجة لتخفيض قيمة العملة باستثناء كل من قطاع الماء والطاقة والعمارات والأشغال العمومية وقطاع صناعات الصلب، الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية وقطاع الصناعات الكيماوية، البلاستيك والكاوينتسو ويمكن أن يرجع السبب إلى تحسن الإنتاج في هاته القطاعات، وعليه فإن الزيادة في الطلب على المدخلات المستوردة في معظم القطاعات يدفع بالواردات للارتفاع، كما أن الاستبدال المحلي من المدخلات المستوردة غير ممكن.

الشكل رقم (6 - 5): أثار تخفيض قيمة معدل الصرف الحقيقي بنسبة 10 بالمائة على الواردات



المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

المطلب الثالث: صدمات السعر الخارجي لتحرير الاقتصاد

هناك نوعان مختلفان من صدمات السعر التي سوف يتم عرضها هنا، والمتمثلة في زيادة الأسعار العالمية للنفط بنسبة 10 بالمائة من جهة، والانخفاض في الأسعار العالمية للنفط بنسبة 30 بالمائة من جهة أخرى وكذلك الجمع بين كل من هذين السيناريوهين مع التحرير (الانفتاح) الكامل للتجارة.

الفرع الأول: آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة

أ. الآثار على الإنتاج المحلي والتجارة:

على المستوى الإنتاجي سجلنا ارتفاعا في عرض سلع أغلب القطاعات لكن الأثر كان سلبيا على بعض القطاعات الأخرى، فمن خلال الجدول رقم (6 - 9) نلاحظ بأن حجم الإنتاج قد ارتفع في كل من قطاع الماء والطاقة، البناء والأشغال العمومية بنسبة 10.93602 بالمائة وفي قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية بنسبة 8.300689 بالمائة، وقطاع مواد البناء بنسبة 6.296853 بالمائة، وذلك بسبب الارتباط بين الإنتاج في هذه القطاعات والإيرادات الناتجة عن نشاط قطاع المحروقات، فالجباية البترولية من أهم المصادر التي تستغلها الدولة في ميزانيتها لتمويل نفقاتها، ويعتبر الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية من أهم هذه النفقات. بينما انعكس ارتفاع أسعار النفط سلبا على

الإنتاج خاصة في كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر وصناعة الخشب، الورق والفلين، حيث قدرت نسبة الانخفاض في كل منها بنسبة -3.08704 بالمائة وبنسبة -0.92957 بالمائة على التوالي. أما في حالة التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة فنلاحظ بأن الإنتاج قد ارتفع في كل القطاعات باستثناء قطاع التعدين واستغلال المحاجر، حيث قدرت الزيادة في الإنتاج الكلي بنسبة 3.598917 بالمائة.

الجدول رقم (6 - 9): آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة على الإنتاج المحلي

الإنتاج المحلي	Scen a3	Scen a3+c1
TOT	2.303244	3.598917
SEC1-C	2.086231	2.878351
SEC2-C	10.93602	12.39823
SEC3-C	-0.06436	1.04395
SEC4-C	8.300689	10.27274
SEC5-C	-3.08704	-1.9078
SEC6-C	5.021705	6.987857
SEC7-C	6.296853	7.769271
SEC8-C	1.094529	2.866837
SEC9-C	5.212185	6.194788
SEC10-C	6.056439	5.759293
SEC11-C	1.139828	0.166455
SEC12-C	-0.92957	1.891457
SEC13-C	1.18311	2.176744
SEC14-C	1.142882	2.036673

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

بسبب زيادة الدخل للوحدات الاقتصادية، يزداد الطلب فتزداد الواردات من أجل تلبية الاحتياجات في السوق المحلي، وفي المقابل تنخفض الصادرات مما يترتب عليه اختلال في الميزان التجاري (نذكر بأنه قد تم تمثيل التحويل الذي يجري بين المنتجات الموجهة نحو التصدير والموجهة نحو السوق المحلي بالدالة CET، كما تم تمثيل الإحلال الذي يجري بين المنتجات المحلية الموجهة نحو السوق المحلي والمنتجات المستوردة بالدالة CES).

بحيث يتضح لنا من خلال الجدول (6 - 10) بأن الصادرات قد نقصت في كل القطاعات المصدرة وهذا بسبب تناقص الإنتاج في بعض منها من جهة وبسبب زيادة عرض المنتجات المحلية في السوق المحلي من جهة أخرى، بحيث قدرت نسبة الانخفاض في الصادرات الإجمالية

بـ 2.7281- بالمائة مقارنة بمستوى الأساس، غير أنه مع التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 1.7081- بالمائة.

أما فيما يخص الواردات فقد عرفت زيادة كبير في كل القطاعات وذلك في كلا المحاكيتين، غير أن نسبة الزيادة في السيناريو Scen a3+c1، بعد التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة كان أكبر منه في السيناريو الأول، ويرجع السبب إلى زيادات الإيرادات من جهة وانخفاض الأسعار نتيجة إزالة التعريفات من جهة أخرى، بحيث قدرت الزيادة بنسبة 14.37724 بالمائة.

الجدول رقم (6 - 10): آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة على التجارة

القطاعات	الواردات		الصادرات	
	Scen a3	Scen a3+c1	Scen a3	Scen a3+c1
المجموع	13.4003	14.37724	-2.7281	-1.7081
SEC1-C	14.84772	15.33879	-23.198	-21.202
SEC2-C	20.8301	21.78889	-21.148	-19.174
SEC3-C	0	0	-1.0854	-0.0640
SEC4-C	0	0	0	0
SEC5-C	11.25409	12.62302	-22.662	-20.476
SEC6-C	13.05651	14.52002	-17.452	-15.478
SEC7-C	17.73857	19.07962	-24.846	-22.864
SEC8-C	11.39778	12.93672	-20.342	-18.363
SEC9-C	16.7028	17.68342	-25.251	-22.262
SEC10-C	12.4275	13.73049	-15.838	-14.036
SEC11-C	11.02451	12.55369	-20.791	-18.771
SEC12-C	9.175703	10.01594	-23.446	-20.257
SEC13-C	13.7295	14.97223	-26.596	-23.967
SEC14-C	13.55581	13.95487	-27.870	-24.260

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

ب. الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي:

إن الزيادة في أسعار البترول سوف تؤدي بدورها إلى الزيادة في إيرادات قطاع المحروقات مما يحدث زيادة في الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر إيرادات الدولة، فترتفع بذلك الإيرادات الكلية للدولة بنسبة 4.729908 بالمائة، ويرتفع ادخارها بنسبة 19.97374 بالمائة، كما نلاحظ بأن الاستهلاك الخاص قد ارتفع بنسبة 5.720858 بالمائة، نتيجة لأن دخل الأسر قد ارتفع

بنسبة 6.720858 بالمائة. كما أن ارتفاع الادخار من شأنه أن يشجع على الاستثمار في جميع القطاعات، وهذا ما تم توضيحه من خلال النموذج بزيادة الاستثمار الكلي بنسبة 12.05548 بالمائة، كما نلاحظ أيضا بأن الطلب الكلي على اليد العاملة قدر ارتفاع بنسبة 2.12 بالمائة، ونفس الشيء بالنسبة للنتائج الوطني الخام الذي عرف هو الآخر ارتفاعا بنسبة 6.57053 بالمائة.

غير أنه مع التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة نلاحظ بأن غالبية المتغيرات الاقتصادية قد عرفت انخفاضا مقارنة بحالة ارتفاع أسعار النفط، فيما عدا الاستهلاك الخاص والنتائج المحلي الخام اللذين عرفا زيادة قدرت بنسبة 8.716228 و 8.553603 بالمائة على التوالي مقارنة بالحالة المرجعية.

الجدول رقم (6 - 11): آثار زيادة سعر البترول بنسبة 10 بالمائة على المتغيرات الاقتصادية

	Scen a3	Scen a3+c1
دخل الأسر	6.720858	3.716228
النتائج المحلي الخام	6.57053	8.553603
دخل الحكومة	4.729908	1.689185
ادخار الحكومة	15.97374	3.831
الاستهلاك الخاص	5.720858	8.716228
الميزان التجاري الحقيقي	-13.7305	-15.7461
الطلب الكلي على العمالة	2.12	1.35
الاستثمار الكلي	12.05548	5.013625

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة

أ. الآثار على الإنتاج المحلي والتجارة:

على المستوى الإنتاجي سجلنا ارتفاعا في إنتاج بعض القطاعات، لكن الأثر كان سلبيا على أغلب القطاعات الأخرى، من خلال الجدول رقم (6 - 12) نلاحظ بأن حجم الإنتاج قد انخفض في بعض القطاعات، وخاصة قطاع الماء والطاقة والبناء والأشغال العمومية بنسبة -6.80838 بالمائة، قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية بنسبة -8.58672 بالمائة وقطاع مواد البناء بنسبة

12.3235- بالمائة، وذلك للارتباط بين هذه القطاعات وإيرادات قطاع المحروقات. كما نسجل انخفاض الإنتاج في قطاع المحروقات بنسبة 2.09406- بالمائة، قطاع صناعات الصلب، الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية بنسبة 9.07637- بالمائة وقطاع الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت، وصناعة النسيج، الملابس والجوارب بنسبة 9.8327- بالمائة و7.00885- بالمائة على التوالي. ونلاحظ بأن هذه النسب السالبة تعكس استجابة هذه القطاعات للتأثر بانخفاض سعر البترول العالمي والذي انعكس إيجابيا على الإنتاج في القطاعات الأخرى، أما في حالة التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة فنلاحظ تحسن ملحوظ في الإنتاج في القطاعات التي عرفت انخفاض في الإنتاج نتيجة انخفاض في أسعار البترول، بحيث كانت نسبة الانخفاض مقارنة بمستوى الأساس أقل منها في حالة انخفاض سعر البترول، بحيث قدر الانخفاض في الإنتاج الكلي في حالة التحرير الكلي للتجارة بنسبة 2.74675- بالمائة.

الجدول رقم (6 - 12): آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة على الإنتاج المحلي

الإنتاج المحلي	Scen b3	Scen b3+c1
المجموع	-5.74304	-2.74675
SEC1-C	0.636102	1.527275
SEC2-C	-6.80838	-2.43215
SEC3-C	-2.09406	-0.07034
SEC4-C	-8.58672	-6.61268
SEC5-C	12.81398	13.75143
SEC6-C	-9.07637	-7.11906
SEC7-C	-12.3235	-10.3534
SEC8-C	13.68851	14.94448
SEC9-C	-9.8327	-7.85122
SEC10-C	-7.00885	-5.20593
SEC11-C	6.593298	4.631965
SEC12-C	8.39467	9.374702
SEC13-C	5.847239	6.23985
SEC14-C	7.38766	8.080726

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

إن نقص الدخل للوحدات الاقتصادية يؤدي بدوره إلى نقص الطلب النهائي للعائلات، فتقل بذلك الواردات وتزداد الصادرات بسبب نقص الاحتياجات في السوق الداخلي، فمن خلال الجدول رقم (6 - 13) يتضح لنا بأن الصادرات قد ارتفعت في كل القطاعات المصدرة وهذا بسبب تناقص عرض المنتجات المحلية في السوق المحلي وتصديرها إلى الخارج، بحيث قدرت نسبة الزيادة الكلية في الصادرات بنسبة 2.1284 بالمائة مقارنة بمستوى الأساس، وزادت هذه النسبة أكثر في حالة التحرير الكلي للتجارة لتصل إلى 3.5068 بالمائة. كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (6 - 13) بأن نسبة التغير في الواردات قد انخفضت في كل القطاعات المستوردة، وذلك لتناقص الطلب في السوق المحلي ما انعكس على النقص في امتصاص الموارد المختلفة من الواردات والمنتجات المحلية، بحيث قدرت نسبة الانخفاض بـ 31.839- بالمائة.

الجدول رقم (6 - 13): آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة على التجارة

القطاعات	الواردات		الصادرات	
	Scen b3	Scen b3+c1	Scen b3	Scen b3+c1
المجموع	-31.839	-30.458	2.12846	3.5068
SEC1-C	-35.197	-34.203	22.11033	23.06471
SEC2-C	-45.6208	-43.646	39.30623	40.39384
SEC3-C	0	0	2.37204	3.24695
SEC4-C	0	0	0	0
SEC5-C	-34.6833	-32.070	35.00908	36.7896
SEC6-C	-31.5065	-28.5387	22.20033	24.09706
SEC7-C	-40.7858	-38.8061	27.26623	28.94071
SEC8-C	-23.9682	-21.9956	24.21926	26.10372
SEC9-C	-38.815	-37.8277	30.54067	32.04614
SEC10-C	-23.131	-22.8129	16.43615	15.84281
SEC11-C	-13.3257	-11.3814	26.97327	25.07587
SEC12-C	-18.2582	-17.2734	20.52685	21.47243
SEC13-C	-29.7165	-29.0214	35.46563	36.12662
SEC14-C	-34.3005	-33.3047	33.90433	34.2876

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

ب. الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي:

انخفض الدخل لدى العائلات بنسبة 13.7763- بالمائة، والذي أثر بدوره على الاستهلاك الخاص الذي انخفض بدوره بنسبة 10.7763- بالمائة، ويرجع السبب الأساسي في انخفاض الدخل إلى انخفاض معدل الأجر وذلك لنقص الطلب الكلي على اليد العاملة بنسبة 1.9- بالمائة، كما نلاحظ كذلك بأن إيرادات الدولة قد انخفضت بنسبة 5.1499- بالمائة، أما ادخارها فقد أنخفض بنسبة 26.725- بالمائة، وذلك بسبب نقص إيراداتها من المحروقات نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للبترو، وينعكس ذلك سلبا على الاستثمار الذي انخفض بنسبة 18.0125- بالمائة، ويزداد هذا التأثير السلبي على جميع المتغيرات الاقتصادية بحدّة أكبر في حالة التحرير الكلي للتجارة، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة الانخفاض في جميع المتغيرات ما عدا الاستهلاك الخاص والنتاج المحلي الخام اللذين يعرفان تحسنا ملحوظا مقارنة بحالة انخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم (6 - 14): آثار انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة على المتغيرات الاقتصادية

	Scen b3	Scen b3+c1
دخل الأسر	-13.7763	-15.7803
النتاج المحلي الخام	-7.73162	-1.75025
دخل الحكومة	-5.1499	-7.19665
ادخار الحكومة	6.7252-	-68.531
الاستهلاك الخاص	-10.7763	-1.78028
الطلب الكلي على العمالة	-1.9	-0.14
الاستثمار الكلي	-18.0125	-22.0599

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

نستنتج في النهاية أن الأزمة الاقتصادية التي يسببها الانخفاض في سعر البترول العالمي، تؤثر سلبا في أغلب القطاعات الاقتصادية الحساسة كقطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العمومية بالرغم من التحسن النسبي في بعض القطاعات كالقطاع الزراعي مثلا، بالإضافة إلى تدهور المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للفرد كالدخل وارتفاع البطالة، وتوجد عدة عوامل تؤثر في نتائج النسب المئوية التي تم إيجادها في التغير في قيمة المتغيرات، وهذا راجع للنقائص التي يتميز بها النموذج وأهمها:

- باعتباره نموذج سناتيكي يجب تطويره إلى نموذج ديناميكي، حتى يتسنى لنا إدخال البعد الزمني على المتغيرات، ومع النموذج السناتيكي لا يمكن معرفة التغيرات الديناميكية في قيم المتغيرات عبر الزمن كالتغير في النمو الاقتصادي للنتائج الداخلي الخام، وغيرها من المتغيرات ذات البعد الزمني.

الفرع الثالث: 10 بالمائة زيادة في معلمة التحويل

أ. الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي:

يفترض أن تكون محاكاة التغير التكنولوجي في نموذج التوازن العام القابل للحساب محايدة ويعتبر التغير التكنولوجي من خلال زيادة حجم المعلمة لدالة القيمة المضافة خارجيا في قطاع الفلاحة، ويمكن أن نرى الأثر الإيجابي لنمو الإنتاجية الفلاحية في الزيادة في كل من دخل الأسرة والحكومة، بحيث زاد دخل الأسر والحكومة بنسبة 5.0647 بالمائة وبنسبة 5.672607 بالمائة على التوالي، كما أن الناتج الداخلي الخام قد ارتفع بدوره بنسبة 4.646635 بالمائة. سيناريو نمو الإنتاجية الفلاحية هذا تم جمعه مع سيناريو التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة، حيث يظهر هذا السيناريو المزيد من التحسن في الاستهلاك الأسري حيث قدر بنسبة 7.067186 بالمائة، والمزيد من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنتاجية الفلاحية تتسبب في نقل الموارد من الإنتاج الفلاحي إلى غير الفلاحي.

الجدول رقم (6 - 15): أثر 10 بالمائة زيادة في معلمة التحويل على متغيرات الاقتصاد الكلي

	Scen4	Scen4+c1
دخل الأسر	1.13	2.58
الناتج المحلي الخام	4.646635	6.627248
دخل الحكومة	5.672607	-3.62542
ادخار الحكومة	14.3768	-19.2789
الاستهلاك الخاص	4.0721	7.067186
الميزان التجاري الحقيقي	-1.2487	-3.20725
الاستثمار الكلي	8.423322	-4.37504

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

في السيناريو المشترك، عرف التغيير في معدلات التبادل التجاري زيادة في كل من الواردات والصادرات، لكن الزيادة في الواردات كانت أكثر منها في الصادرات، مما تسبب في تدهور في الميزان التجاري الحقيقي.

ب. الآثار على الإنتاج والتجارة:

زيادة الإنتاجية في الفلاحة تتسبب في زيادة الإنتاج الإجمالي حيث قدرت الزيادة بنسبة 5.652563 بالمائة، زيادة أخرى تتعزز عن طريق إزالة التعريفات الجمركية، ولكن المثير للاهتمام في زيادة الإنتاجية في الفلاحة دفع الإنتاج في جميع قطاعات الاقتصاد للارتفاع، موضحا بذلك وجود علاقة قوية بين الفلاحة والقطاعات غير الفلاحية، حيث عرف قطاع الفلاحة في هذا السيناريو زيادة بنسبة 7.824446 بالمائة، كذلك من بين القطاعات الأخرى التي عرفت زيادة معتبرة نجد كل من صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية والصناعية الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو بحيث قدرت الزيادات بنسبة 7.155248 بالمائة و7.065289 بالمائة على التوالي مقارنة بمستوى الأساس. في حالة السيناريو الذي يجمع بين الزيادة في معلمة التحويل والتحرير الكلي للتجارة، نلاحظ أن النمو في القطاعات الصناعية كان أكثر منه فيما يخص النمو في إنتاج قطاع الفلاحة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القطاعات الصناعية تستخدم أكثر المدخلات المستوردة، وإزالة التعريفات الجمركية يؤدي إلى المزيد من تعزيز الإنتاج الصناعي، لكن الملفت للانتباه هنا أن الزيادة في القيمة المضافة في قطاع الفلاحة هي أكثر منها في القطاعات الأخرى وذلك في كلا السيناريوهين وهو ما يوضحه الجدول رقم (6 - 16).

الجدول رقم (6 - 16): أثر 10 بالمائة زيادة في معلمة التحويل على الإنتاج والقيمة المضافة

القطاعات	الإنتاج المحلي		القيمة المضافة	
	Scen4	Scen4+c1	Scen4	Scen4+c1
المجموع	5.652563	9.647533	2.814289	3.214289
SEC1-C	7.824446	9.815543	4.653804	5.653804
SEC2-C	6.543348	10.50143	2.622378	3.622378
SEC3-C	3.848465	5.870997	2.715655	3.715655
SEC4-C	6.84176	9.810529	1.823708	2.823708
SEC5-C	7.000231	10.97316	2.051282	2.951282
SEC6-C	7.155248	11.11441	3.076923	3.976923
SEC7-C	6.00524	9.973523	1.27186	2.07186
SEC8-C	7.065289	12.03126	1.608579	2.308579

SEC9-C	5.410123	7.390387	0.983607	1.183607
SEC10-C	3.218122	5.221748	3.680982	4.280982
SEC11-C	0.342774	3.375486	1.826484	2.226484
SEC12-C	5.155282	9.136904	3.837953	4.737953
SEC13-C	4.21881	6.211586	1.79704	2.59704
SEC14-C	3.621648	7.614583	2.423469	3.523469

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

في السيناريو الرابع، الصادرات والواردات زادت في كل القطاعات باستثناء قطاع صناعة النسيج، الملابس والجوارب حيث عرف انخفاض في الواردات. في السيناريو Scen4، زادت الواردات الكلية بنسبة 10.89628 بالمائة، ومن بين القطاعات التي عرفت زيادة معتبرة في الواردات نجد كل من قطاع صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية والتعدين واستغلال المحاجر بزيادة قدرة بنسبة 16.36639 بالمائة و 15.0201 بالمائة على التوالي، أما الصادرات الكلية فقد زادت بنسبة 13.60658 بالمائة. في السيناريو Scen4+c1، كل من الواردات والصادرات عرفا زيادة جد معتبرة قدرت بنسبة 16.68963 بالمائة بالنسبة للصادرات الإجمالية و 13.87149 بالمائة بالنسبة للواردات الإجمالية.

الجدول رقم (6 - 17): أثر 10 بالمائة زيادة في معطى التحويل على التجارة

القطاعات	الواردات		الصادرات	
	Scen4	Scen4+c1	Scen4	Scen4+c1
المجموع	13.60658	16.68963	10.89628	13.87149
SEC1-C	9.86466	12.85574	7.074825	9.065935
SEC2-C	30.41778	33.37165	13.51971	17.4788
SEC3-C	13.23504	16.25875	0	0
SEC4-C	0	0	0	0
SEC5-C	31.38345	35.35389	15.0201	17.99403
SEC6-C	28.45639	32.41228	16.36639	19.32645
SEC7-C	31.01819	30.98356	12.10556	16.07456
SEC8-C	23.62324	27.58724	13.46381	17.43046
SEC9-C	17.10388	16.08374	9.494743	12.4751
SEC10-C	17.83387	16.83786	3.914089	5.917613
SEC11-C	8.000815	8.036184	-1.22364	-2.1918
SEC12-C	30.12525	29.10509	10.97414	13.95622
SEC13-C	11.33106	10.32131	5.697018	8.689785
SEC14-C	23.92525	21.91757	3.890654	5.883755

المصدر: من حسابات الباحثة بالاستعانة بنتائج المحاكاة للبرنامج الحاسوبي GAMS.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بمحاكاة أربعة سيناريوهات باستعمال نموذج التوازن العام القابل للحساب المقترح للاقتصاد الجزائري.

في السيناريو الأول - تخفيض/ إلغاء التعريفات الجمركية - :

أظهر زيادة في الإنتاج، الصادرات، والواردات في معظم القطاعات، لكن دخل الحكومة عرف انخفاضا ملحوظا نتيجة التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة وذلك ناتج عن إزالة التعريفات الجمركية التي تؤدي بالضرورة إلى النقص في قيمة الحقوق الجمركية من الضرائب الغير مباشرة التي تعتبر كمصدر من مصادر إيرادات الحكومة. هذا النقص في الإيرادات نتيجة التحرير (الانفتاح) الكلي للتجارة تم تعديله عن طريق زيادة الضرائب على الدخل والمؤسسات، وبعد عملية التعديل أظهرت النتائج بأن الإنتاج والعمالة لا تعاني لكن الاستهلاك الخاص انخفض مقارنة بمستواه قبل عملية التعديل.

في السيناريو الثاني - تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي - :

زادت كمية الإنتاج الكلي، والواردات الكلية، ولكن كان هناك نقص في الصادرات الكلية وهذا ما أدى إلى وجود عجز في الميزان التجاري، كذلك أدى هذا التخفيض إلى زيادة الاستهلاك الخاص.

في السيناريو الثالث - صدمات السعر الخارجي لتحرير الاقتصاد - :

والمتمثلة في الزيادة في سعر البترول بنسبة 10 بالمائة والتي أدت إلى زيادة الإنتاج في معظم القطاعات، وكذلك الزيادة في إجمالي الواردات، في حين عرفت الصادرات الإجمالية نقصا، مما تسبب في عجز في الميزان التجاري في حين كان التأثير على معظم المتغيرات الاقتصادية إيجابيا، بحيث عرفت زيادة وتحسن مثل، دخل الحكومة، الاستهلاك الخاص والاستثمار الكلي. في حين أدى انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 بالمائة إلى نقص الإنتاج في جل القطاعات مع زيادة الصادرات وانخفاض في الواردات الإجمالية، مما انعكس سلبا على جميع المتغيرات الاقتصادية.

وفي الأخير، في السيناريو الرابع - نمو الإنتاجية الفلاحية - :

تم محاكاتها بواسطة التغيير في معلمة التحويل في دالة القيمة المضافة، حيث أظهرت النتائج زيادة ملموسة في كل من الإنتاج الإجمالي والدخل، وكان لنمو الإنتاجية في الفلاحة تأثيرا كبيرا جدا على القطاعات غير الفلاحية مما يدل على وجود علاقة قوية بين الفلاحة والقطاعات غير الفلاحية.

النتائج التي تم الحصول عليها من المحاكاة يمكن أن تدعم الاستنتاجات السياسية ويمكن أن تساعد في تصميم السياسة المستقبلية للبلاد، أما بخصوص التوصيات بشأن السياسات استنادا إلى هذه النتائج سوف يتم عرضها في الخاتمة العامة.

الختامة

كان الهدف من هذه الأطروحة هو وضع إطار لتحليل آثار الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، تتمثل الأداة الرئيسية لإجراء الدراسة في بناء نموذج للتوازن العام القابل للحساب للاقتصاد الجزائري بهدف قياس كمي لأثر سياسات التجارة الخارجية والصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

تم تقسيم هذا العمل إلى ستة فصول:

في الفصل الأول، أعطينا تحليلاً لنظريات التجارة الخارجية، حيث خلصنا إلى أن كلا من النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تفسران التبادل الدولي الواقع بين دول الشمال و دول الجنوب و سبب قيامه، كما تسمحان بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية الحرة على الاقتصاديات و أنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل.

إن أغلب النظريات المذكورة تشير إلى الدور الإيجابي للانفتاح التجاري ماعدا النظرية الحمائية للتبادل الدولي، حيث ترى أن التجارة الدولية غير مربحة لكل الأطراف القائمة بالتبادل أي عودة فكرة و نظرة التجاربيين و هو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة.

في الفصل الثاني، تناولنا بالدراسة والتحليل والمقارنة بين اتجاهين متناقضين في سياسة التجارة الخارجية وهما المذهب الحمائي والمذهب الحر، فالمذهب الحمائي يرى أنه من الضروري حماية الاقتصاد الوطني من بعض المؤثرات الخارجية وفقاً لما تقتضيه السياسة العامة للدولة خاصة فيما يتعلق بحماية الصناعة الناشئة، أما المذهب الحر فيرى ضرورة تحرير التجارة الخارجية من كل القيود التي من شأنها إعاقة تدفق السلع فيما بين الدول، كون ذلك يتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل، كما أن حرية التجارة تحول دون قيام وانتشار الاحتكارات كما تنمي بالمقابل روح الإبداع والمنافسة وتحقيق منافع على المستوى الدولي.

خلصنا في هذا الفصل إلى أنه على الدولة أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها، وأن لا تكون متطرفة نحو التقييد ولا مطلقة في التحرير أيضاً وإنما تكون وسطاً لتخدم مصالحها وتطلعات شعوبها المستقبلية.

في الفصل الثالث قمنا بعرض المسار الذي انتهجته الجزائر في سبيل تحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على العالم في ظل اقتصاد السوق، حيث اتجهت شيئاً فشيئاً نحو تبني سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية والتفتح على العالم الخارجي وعدم الاعتماد على قطاع أحادي

(المحروقات) معلنة بذلك عن بداية مرحلة جديدة وهي الدخول إلى اقتصاد السوق سنة 1990 لتعرف بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية إلى غاية سنة 1994 أين تم التحرير التام و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة.

كما تم خلال هذا الفصل التطرق إلى انفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية، حيث لم يكن تأثير هذا الاتفاق سلبيا على الاقتصاد الجزائري كما كان يتوقعه الكثيرون، لكن من جانب آخر لم يعط الاتفاق ما كان منتظرا منه خصوصا ما تعلق بالاستثمار الأوروبي في الجزائر حيث يبقى ضعيفا ومنحصرا في قطاع المحروقات.

عالجنا كذلك في هذا الفصل موضوع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع سنة 2009، وهي رغبة الجزائر في إبراز التعاون مع الدول العربية لإقامة كتل اقتصادي إقليمي، حيث تظهر النتائج أنه من الواضح ستكون لمنطقة التبادل الحر آثارا ستجعل الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى بنيته الهيكلية عرضة لمجموعة من الآثار المتوقعة خاصة تلك الناجمة عن عملية إلغاء الرسوم الجمركية وانخفاض جزء من موارد ميزانية الدولة، ومنها ما هو ذو صبغة إيجابية متعلقة بتحقيق مستويات من المنافسة وإعادة التأهيل للنسيج الصناعي، وقد تحدث في وقت متأخر نسبيا مما يعني تحمل الاقتصاد الوطني للآثار السلبية لفترة طويلة.

في هذا الفصل كذلك عالجنا موضوع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والذي لا يزال في إطار المفاوضات التي احتلت أهمية بالغة، حيث شخصت الحالة الاقتصادية للجزائر أكثر وسمحت بالوقوف على نقاط القوة والضعف الكثيرة عند المفاوضات الأجنبية، وهو ما يسمح للجزائر باستغلال المزايا التي تكسبها بانضمامها المرتقب إلى المنظمة و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

في الفصل الرابع قمنا بإعطاء لمحة مختصرة عن تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما تم تخصيصه لتحليل العلاقة بين النظام الإنتاجي الجزائري والمدخلات المستوردة، بحيث بينت الدراسة ارتباط الآلة الإنتاجية الوطنية بالمدخلات المستوردة في توليد القيمة المضافة، كما قمنا في هذا الفصل ببناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2013، هذه الأخيرة تتكون من 14 نشاط قطاعي، والتي تمثل الحالة المرجعية من أجل حل نموذجنا للتوازن العام القابل للحساب.

بالنسبة للفصل الخامس، فخصصناه لعرض مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب، والذي خلصنا من خلاله إلى أن نماذج التوازن العام القابل للحساب تعتبر وسيلة تحليلية لمعرفة سبيل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، حتى يتم الحكم على سياسة ما إن كانت أفضل أو أسوأ من غيرها، فالهدف هو تحسين وضعية الأفراد نتيجة تغيرات محدثة أو تغيرات متوقعة، لذلك تم اختيار نموذج التوازن العام القابل للحساب من بين النماذج الاقتصادية الأخرى لتحليل أثر السياسات التجارية والصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري، والذي تطرقنا له في الفصل السادس والأخير حيث قمنا باقتراح نموذج للتوازن العام القابل للحساب خاص بالاقتصاد الجزائري والذي هو عبارة عن مجموعة من المعادلات الآنية غير الخطية المقدمة من طرف (Lofgren et all 2002)، أين نجد عدد المعادلات مساويا لعدد المتغيرات الخارجية، والذي يعتبر مثل معظم نماذج التوازن العام القابلة للحساب الأخرى التي تنتمي إلى مجموعة نماذج التوازن العام القابلة للحساب التقليدية التي تركز على تحرير التجارة أو الانفتاح التجاري في البلدان النامية التي وصفت من طرف (Dervis, De Melo and Robinson 1982)، فهو من النماذج الستاتيكية المقارنية، الذي يسمح بتنفيذ مجموعة من عمليات محاكاة السياسة لتغير السياسات والظروف الخارجية الأخرى، وقياس تأثير هذه التغييرات.

تم استعمال نموذج التوازن العام القابل للحساب لتحليل حالة الاقتصاد الجزائري في توجيهها نحو تحرر أكثر للنظام التجاري وكيفية تفاعله مع مختلف الصدمات الخارجية، وكانت البيانات الأساسية بالنسبة للنموذج هي جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2013، والذي تبينه مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والتي تم بنائها باستخدام بيانات محاسبية وطنية أخرى.

في نموذج التوازن العام القابل للحساب، تم تمثيل تكنولوجيا الإنتاج من قبل مجموعة متداخلة من دوال المرونة الثابتة للإحلال، ويتم تحديد الناتج المحلي في كل قطاع باعتباره دالة مرونة ثابتة للإحلال للقيمة المضافة وإجمالي المدخلات الوسيطة المستخدمة، ويتم تعريف القيمة المضافة بدورها باعتبارها دالة مرونة ثابتة للإحلال من العوامل الأساسية للعمل ورأس المال.

توضع فرضية البلد الصغير لكل من حالات الواردات والصادرات، ويفترض بأن كل قطاع يقوم بإنتاج سلع متباينة للأسواق المحلية وأسواق التصدير، والهدف من تحويل هذه الدالة، هو تعظيم المنتجين لإيراداتهم من البيع، وتمثل دالة عرض الصادرات بأنها نسبة الصادرات إلى المبيعات المحلية من حيث نسبة أسعارها، وبالمثل فالمنتجات المستوردة والمحلية هي متميزة على المستوى القطاعي باعتبارها دالة مرونة الإحلال الكلية مما يدل على البضائع المركبة، نتيجة للعلاقة بين نسبة الكميات

المستوردة والمنتجة محليا ونسبة أسعارها، يعني دالة الطلب على الواردات كما يسمح في النموذج بالبطالة، وهذا يعني أن معدل الأجور والعامل النسبي للأجور يكونان ثابتين.

بعد أن وضعنا نموذج التوازن العام القابل للحساب، قمنا بوضع مجموعة من المحاكاة للسياسة الخارجية، والمتمثلة في تخفيض/إزالة التعريفات الجمركية، التخفيض في قيمة سعر الصرف الحقيقي، صدمات أسعار البترول في السوق العالمية وذلك بإجراء نوعان من المحاكاة إما بارتفاع سعره أو بانخفاضه وفي الأخير زيادة الإنتاجية في قطاع الفلاحة.

نتج عن إزالة التعريفات الجمركية عجز في إيرادات الحكومة، وقد تم تعديل هذا العجز من خلال زيادة الضرائب على الدخل والمؤسسات في آن واحد، بالنسبة لزيادة الإنتاجية في قطاع الفلاحة يتم محاكاتها بواسطة زيادة معلمة التحويل في دالة القيمة المضافة من أجل دراسة مدى قوة الترابط بين الفلاحة والقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

أظهرت نتائج النموذج أنه بتخفيض التعريفات عرف الإنتاج المحلي زيادة في غالبية القطاعات وقد أدت إزالة التعريفات الجمركية إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة 0,22 بالمائة، كما تسببت إزالة التعريفات بجعل الواردات أرخص في السوق المحلي وبالتالي ارتفاع كمية الواردات.

في الجزائر خلال سنة الأساس، كانت معظم الواردات عبارة عن مدخلات وسيطية، وعليه فإن الانخفاض في الأسعار يزيد من الطلب على المدخلات الوسيطة، والتي تدفع بالإنتاج نحو الارتفاع، حيث قدرت زيادة الإنتاج في قطاع الفلاحة بـ 0,42 بالمائة، وفي قطاع صناعات الصلب، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية بنسبة 1,87 بالمائة، قطاع الصناعية الكيماوية، البلاستيك والكاوبيتشو بنسبة 1,56 بالمائة، أما قطاع الخدمات فأرتفع بنسبة 0,33 بالمائة.

الزيادة في المخرجات أدت بدورها إلى الزيادة في الطلب على العمالة ونتيجة لذلك الطلب الكلي على العمالة ارتفع بنسبة 0,27 بالمائة، كما زاد كل من الاستهلاك الخاص بنسبة 1,23 بالمائة، والنتاج المحلي الخام بنسبة 0,91 بالمائة.

في قطاع التجارة الخارجية، كان ارتفاع الواردات بسبب الانخفاض في الأسعار المحلية على الواردات، وزيادة الصادرات أيضا في معظم القطاعات، يبين هذا مبرر التحرير أو الانفتاح ويدعم أيضا حجة أن التعريفات تحيز الصادرات، لكن الزيادة في الواردات كانت أكبر منها في الصادرات مما تسبب في عجز في الميزان التجاري، ومع ذلك فإن إزالة التعريفات زاد في الاستهلاك الخاص، أما دخل الحكومة وادخارها فقد انخفض في ظل هذا السيناريو.

بالنسبة للانخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي بـ 10 في المائة، أظهرت النتائج زيادة في الإنتاج في معظم القطاعات، بحيث قدرت نسبة الزيادة في الإنتاج الكلي بـ 0,13 بالمائة، أما الناتج المحلي الخام فقد عرف زيادة آنية مع كل من الاستهلاك الخاص ودخل الحكومة بنسبة 0,13، 0,14 و 0,12 بالمائة على التوالي، كما أدى تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة الصادرات وكذا الواردات في معظم القطاعات غير أن نسبة الصادرات الكلية عرفت انخفاضا وذلك راجع للتراجع في قيمة صادرات المحروقات والتي تمثل معظم الصادرات الإجمالية، في حين عرفت نسبة الواردات الكلية زيادة وهذا ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري.

فيما يخص سيناريو صدمات أسعار البترول في السوق العالمية، فمن خلال المحاكاة الأولى سجلنا بأن الإيرادات الجبائية التي يحققها ارتفاع سعر البترول العالمي بنسبة 10 في المائة، كانت سببا في الاعتماد على قطاع المحروقات والاستمرار في التبعية له بدلا من تشجيع باقي القطاعات على الإنتاج كقطاع الفلاحة، كما أن تراجع معدل البطالة وارتفاع الدخل والادخار للوحدات الاقتصادية تسبب في زيادة الاستهلاك الخاص والطلب الاستثماري فارتفعت الواردات وانخفضت الصادرات في جميع أنواع المنتجات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وبذلك تعكس نتائج هذه المحاكاة واقع الاقتصاد الجزائري المرتبط بتقلبات سعر البترول العالمي.

أما المحاكاة الثانية باستخدام النموذج كانت من خلال انخفاض أسعار البترول بنسبة 30 في المائة، إذ سجلنا تراجعا في مستوى الإنتاج والقيمة المضافة لأغلب القطاعات الاقتصادية فيما عدا بعض القطاعات كالفلاحة وقطاع التعدين واستغلال المحاجر والصناعة الكيماوية، البلاستيك والكاويتشو، كما سجلنا انخفاضا في الاستهلاك الخاص وتراجع مستوى الاستثمار مما تسبب في انخفاض الأسعار ونقص الواردات، وذلك بسبب انخفاض الدخل والادخار لكل الوحدات الاقتصادية مع زيادة معدل البطالة وعدد العاطلين عن العمل.

أثر التغيير في الإنتاجية في قطاع الفلاحة في النموذج الاقتصادي إيجابيا على كل من المستوى القطاعي والكلي، فتغيير معلمة الكفاءة بنسبة 10 في المائة في دالة القيمة المضافة يعتبر تحسينا للإنتاجية في القطاع الفلاحي، مما دفع بالإنتاج الكلي، الواردات، الصادرات والاستهلاك إلى الزيادة كما سجلت زيادة معتبرة في الإنتاج والعمالة في القطاع الفلاحي وكانت الآثار أكثر إيجابية منها في حالة إزالة التعريفات.

النتائج التي تم الحصول عليها من المحاكاة يمكن أن تدعم الاستنتاجات السياسية و يمكن أن تساعد في تصميم السياسة المستقبلية للبلاد و هي تثبت صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

التوصيات والاقتراحات:

ينبغي اتخاذ تدابير سياسية ملائمة لجني الفائدة القصوى على الاقتصاد الوطني بصفة عامة من جراء تحرير السياسات التجارية، وبصفة خاصة يجب أن يستجيب القطاع الزراعي إيجابيا معها. تحت أنواع مختلفة من الصعوبات المؤسساتية، نقائص السوق، وعدم وجود مرافق للبنية التحتية، ودون دعم سياسة نشطة والمشاركة الحذرة من الحكومة في النظام، لا يمكن التوصل إلى الاستفادة القصوى من إصلاح السياسة الاقتصادية، كما أن الدعم القوي من طرف الحكومة للبنية التحتية الفلاحية الأساسية يعتبر أمرا ضروريا للتنمية الفلاحية المستدامة.

في تقرير الأونكتاد (UNCTAD'S 2001) عن البلدان الأقل نموا في شرح أثر التكيف الهيكلي على هاته البلدان، علقت بأن الدور الأكبر لقوى السوق والمبادرة الخاصة قد تسند إلى عملية النمو الاقتصادي، ومع ذلك ترك النمو لقوى السوق دون اهتمام كاف لأوجه القصور في الأسواق والمؤسسات والبنية التحتية في البلدان الأقل نموا، ويقترح هذا التقرير كذلك تحقيق توازن أفضل بين العمل العام والمبادرة الخاصة الموصى بها في إطار برنامج التكيف الهيكلي الموسع.

من الملاحظ أن تنمية رأس المال البشري بالنسبة للجزائر هي واحد من عدد قليل من الخيارات التي تسمح للبلاد بالتنمية الاقتصادية في المستقبل، وتحتاج تنمية رأس المال البشري في البلد التدخل الحكومي النشط والواسع النطاق.

مرة أخرى، علقت الأونكتاد (2000) أن النفقات العامة الإضافية تحتاج في البلدان الأقل نموا من أجل تصحيح أوجه القصور في البنية الأساسية المادية، وتعزيز التحصيل العلمي وتنمية رأس المال البشري، بالإضافة إلى ذلك ينبغي زيادة الإنفاق العام من أجل زيادة الكفاءة الإدارية، وعليه يجب تصنيف الإنفاق الحكومي بعناية لتجنب النفقات غير المنتجة لتتناسب مع حالة الإيرادات المتغيرة. إزالة التعريفات قد يعزز الإنتاج المحلي، ويشجع الصادرات، ويرفع مستوى العمالة، والنتائج المحلي الإجمالي ويمكن التخفيف من آثار صدمات الأسعار الدولية من خلال زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، ولكن المزيد من انفتاح الاقتصاد يجب أن يكون مرتبطا بعناية مع الوصول إلى شروط السوق الدولية، خلاف ذلك فإن المزيد من الإزالة للتعريفات قد لا يكون مثمرا.

¹ United Nations Conference on Trade and Development.

الانخفاض في إيرادات الحكومة نتيجة تخفيض/إزالة التعريفات الجمركية يمكن تعويضه عن طريق تخفيض صافي الدعم لقطاع الشركات، وكذلك عن طريق زيادة ضريبة الدخل بطريقة تصاعديّة.

يجب استغلال أموال قطاع المحروقات في إتباع السياسة التنموية التي تبدأ بالإنفاق على الاستثمارات والإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي بالإضافة إلى الإنفاق على المنشآت القاعدية والصناعات المرتبطة بشبكات الكهرباء والماء والاتصالات والتنقلات وغيرها من النفقات، التي تولد أثارا إيجابية على الاقتصاد وتساهم في التشجيع على الإنتاج في القطاعات غير البترولية. استعمال مثل هذا النوع من النماذج لإجراء المحاكاة لغرض تحليل السياسات الاقتصادية، وتحليل السبل التي تشجع على الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحسين المستوى المعيشي للفرد، وعليه يجب علينا الإطلاع على تجارب الدول الأخرى التي تمكنت من إنشاء نماذج اقتصادية كلية ساهمت في تحليل السياسات الاقتصادية.

الإضافة المستقبلية المقترحة وحدود النموذج:

يمكن تحسين نموذج التوازن العام القابل للحساب المقدم بعدة طرق، على سبيل المثال من خلال دمج القطاع المالي في النموذج أو جعله ديناميكيًا وأيضًا من خلال التقدير بالاقتصاد القياسي للمعاملات ولكن تطوير النموذج يرتبط بالغرض من الدراسة وتوفر مجموعة المعطيات اللازمة.

دمج القطاع المالي في النموذج:

يعتبر إصلاح القطاع المالي من المكونات الرئيسية لبرنامج التعديل الهيكلي والدراسة المناسبة لأثر إصلاحات السياسة، فإدماج القطاع المالي في الدراسة هو جد مهم وبالتالي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المالية هي قاعدة البيانات المطلوبة من أجل إدماج القطاع المالي في النموذج ويمكن القيام بذلك من خلال دمج الجزء المالي مع الجزء الحقيقي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

حقيقة نماذج التوازن العام القابلة للحساب تعمل عن طريق التغيرات في الأسعار النسبية في اقتصاد النموذج وهي تستخدم عادة لتحليل تأثير الاقتصاد نتيجة التغيرات في السياسة الواسعة والصدمات الخارجية على الاقتصاد، إلا أن هذه النماذج ليست كافية لتحليل التفاعل بين القطاعات المالية والحقيقية للاقتصاد، فإدماج المتغيرات المالية مثل معدل التضخم، سعر الفائدة، معدلات العائد

على الأصول المختلفة، مراقبة الائتمان،... إلخ بالتأكيد سوف يوسع نطاق التحليل، ولكن عدم وجود البيانات غالبا ما يكون عقبة رئيسية في التحليل المالي للتوازن العام القابل للحساب.

التمديد الديناميكي لنموذج التوازن العام القابل للحساب:

ما إذا كان يجب أن يكون نموذج التوازن العام القابل للحساب ستاتيكي أو ديناميكي يعتمد على الغرض من الدراسة، حيث أن النموذج المقدم هو ستاتيكي نسبي في طبيعته ويحل لتوازن جديد للاستجابة للصدمات الخارجية وتعديل السياسات ضمن فترة زمنية واحدة، فهو مكتوب في هذا الشكل الذي يمكن أن يخدم الغرض التحليلي والإجابة على الأسئلة المطروحة في هذه الدراسة، كما يمكن أن يعطى هذا النموذج في شكل ديناميكي من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة لمتغيرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والتغير في نمط الاستثمار، التي هي خارج نطاق الدراسة، ولدينا مثال جيد إلى حد ما لنموذج التوازن العام القابل للحساب الديناميكي للبلدان النامية قدم من طرف (Storm 1997)، حيث قام بوضع نموذج للتوازن العام القابل للحساب الديناميكي لتسع قطاعات في الهند، أين تم تحليل آثار إصلاح التجارة على المزارعين فهو نموذج للتوازن العام القابل للحساب متعدد الفترات حيث يتم حساب شعاع السعر/الكمية للتوازن لكل سنة على التوالي.

تقدير الاقتصاد القياسي للمعلومات:

عموما، في دراسة التوازن العام القابل للحساب، تؤخذ قيم المرونة من مصادر ثانوية ومعلومات السلم والحصة يتم معايرتها من خلال معطيات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، على الرغم من ذلك هناك العديد من المبررات الكامنة في صالح طريقة المعايرة في دراسات التوازن العام القابل للحساب، إلا أن لديها بعض السلبيات، حيث أن المعايرة لا تأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات العشوائية وتستخدم البيانات على نقطة واحدة في الوقت للتقدير ويمكن زيادة دقة معلومات السلم والحصة بالتقدير من خلال الاقتصاد القياسي.

يمكن أن تكون نتيجة نماذج التوازن العام القابلة للحساب حساسة لقيم المرونة، حيث قيم المرونة الهامة هي على سبيل المثال، مروونات الطلب على الصادرات، مرونة الإحلال بين السلع المحلية والواردات، مرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج المختلفة،... إلخ، فتقدير قيم هذه المرونات يمكن أن يحسن كفاءة النموذج.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب :

- 1 - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000.
- 2 - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
- 3 - أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1994.
- 4 - أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- 5 - أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 6 - أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي"، الطبعة 01، دار المسيرة للطباعة، عمان، 2010.
- 7 - أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.
- 8 - أحمد علي غنيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
- 9 - أحمد فاروق غنيم، دور تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006.
- 10 - أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1996.
- 11 - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 12 - أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
- 13 - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مطبعة مدبولي، مصر، الطبعة الأولى، 2002.

- 14 - إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 15 - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.
- 16 - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- 17 - بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 18 - بول - أ - سامولسن، علم الاقتصاد (العلاقات التجارية والمالية والدولية)، الجزء 6، ترجمة: مصطفى موفق، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 19 - جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1977.
- 20 - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1985.
- 21 - جان شارل رواو، التحديات للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، الطبعة 01، ترجمة مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 1995.
- 22 - حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
- 23 - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة عالم الغد للدعاية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000.
- 24 - دومينيك سالفادور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 25 - رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 26 - رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000.
- 27 - رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

- 28 - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000.
- 29 - رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987.
- 30 - ر. هيجوت، العولمة والأقلمة، سلسلة محاضرات الإمارات (25)، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998.
- 31 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 41 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004.
- 42 - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، 1996.
- 43 - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل، الإسكندرية، 2008.
- 44 - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، القاهرة، 2005.
- 45 - سعيد النجار، النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة، 1996.
- 46 - سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
- 47 - سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "معوقات الانضمام وآفاقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- 48 - سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.
- 49 - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 1997.
- 50 - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2001.
- 51 - شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
- 52 - شهاب محمد محمود، المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة، 1990.

قائمة المراجع

- 53 - صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
- 54 - صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي العربي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 55 - صخري عمر، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 56 - صلاح الدين حسن السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، لبنان، دار وسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998.
- 57 - صلاح الدين نامق، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1978.
- 58 - عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 59 - عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الأفق الثالثة، الطبعة 01، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 60 - عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 61 - عبد الرحمان يسرى، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 62 - عبد الرحيم يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 63 - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- 64 - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- 65 - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 66 - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 67 - عبد الوهاب حميد راشد، قراءات في التكامل الاقتصادي، الجوانب الفكرية والتجارب الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1982.
- 68 - عدنان بسيسو، أضواء على الاقتصاديات العربية، دار العرب للنشر، القاهرة، 1992.

قائمة المراجع

- 69 - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- 70 - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.
- 71 - ع. م. عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
- 72 - فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 1990.
- 73 - فريد بن يحيى، ترجمة مشري إلهام، الاقتصاد الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 2009.
- 74 - فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000.
- 75 - فليح حسن خلف الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- 76 - كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1983.
- 77 - لازاك بالسرويز أي آل Lezek Balcerowicz، "اقتصاديات انتقالية"، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 78 - محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
- 79 - محمد الطنطاوي الباز، دراسات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.
- 80 - محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
- 81 - محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 82 - محمد عوض طالب، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 1995.
- 83 - محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريفات الجمركية مع دراسة س.ع.م.، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2002.

قائمة المراجع

- 84 - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- 85 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1996.
- 86 - مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 87 - مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- 88 - مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 89 - مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
- 90 - مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد، التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008.
- 91 - مقلع عقل، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للطباعة والنشر، عمان، 2000.
- 92 - ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
- 93 - ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة "أسباب الانضمام، النتائج المترتبة ومعالجتها"، الجزائر، دار المحمدية، 2003.
- 94 - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

الأطروحات و المذكرات:

- 1 - الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية آفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

قائمة المراجع

- 2 - الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية - حالة مجمع صيدال - أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 - 2007.
- 3 - آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر - مصر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، إشراف الدكتور محمد الطاهر سعودي، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2010 - 2011.
- 4 - بركات أحمد الفر، التكامل الاقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر، 1980.
- 5 - رايح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006 - 2007.
- 6 - رايح فضيل، التكامل الاقتصادي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- 7 - زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004.
- 8 - سلوى محمد مرسي، الاتجاهات المعاصرة والتجارة الدولية "الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة"، مذكرة خارجية رقم 1496، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 2001.
- 9 - عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2002 - 2003.
- 10 - عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004 - 2005.

المقالات والبحوث العلمية:

- 1 - أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42، 2008.

قائمة المراجع

- 2 - التوني ناجي، آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطة على التجارة في البلدان الإسلامية، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.
- 3 - بشير مصيطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 9-10 ماي 1999.
- 4 - بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.
- 5 - بودلال علي، مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دفاتر MECAS، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2006.
- 6 - بوكساني رشيد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي، مجلة دراسات اقتصادية، دورية مفصلة تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية بالبصيرة، عدد 04 سبتمبر 2004.
- 7 - بهجت أبو النصر، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة 11 - 13 نوفمبر 2007.
- 8 - جلاطو جيلالي، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان الجزائري تصدر عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، الجزائر، العدد 1، جويلية 1998.
- 9 - دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع والعشرون، ربيع 2002.
- 10 - دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000 - 2012 (2014).
- 11 - زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
- 12 - عباس قويدر، براهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، 2005.

قائمة المراجع

- 13 - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000 - 2009، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، العدد 12 فيفري 2009.
- 14 - عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999 - 2000 ألفا ديزاين Alpha Design، باريس فرنسا، فيفري 2004
- 15 - عيسى حمد الفارسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه، معوقاته، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي كآلية تحسين وتفعيل الشراكة الأورو-عربية، جامعة سطيف يومي 08 - 09 ماي 2004.
- 16 - قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، محاضرة أقيمت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004.
- 17 - قويدري محمد، أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي، محاضرة أقيمت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.
- 18 - كمال رزيق، منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية-العربية، جامعة سطيف أيام 8 - 9 ماي 2004.
- 19 - كورتل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة، سطيف، 29 - 30 أكتوبر 2001.
- 20 - لمياء زكري وفضيلة عكاش، آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف أيام 16 و17 ديسمبر 2008.
- 21 - محسن حسنين حمزة، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث، مجلة مصر المعاصرة، العدد 326، أكتوبر 1971.
- 22 - محسن هلال، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة العربية الحرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، أبريل 2000.

قائمة المراجع

- 23 - محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، إصدار مركز المشروعات الدولية، القاهرة، مصر، العدد 20، أبريل 2008.
- 24 - محمد عباس محرز، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة الغرب، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02/2005، جامعة الشلف.
- 25 - محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002.
- 26 - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 27 - مولة عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13 - 14 ماي 2001.
- 28 - ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003.
- 29 - ناصف محمد حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995.
- 30 - نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر، الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003.

التقارير والمجلات:

- 1 - التقرير الاقتصادي الموحد 2004، الفصل 12.
- 2 - الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1989/29 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 1989.
- 3 - الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1991/63.
- 4 - الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 1993/64 الصادرة بتاريخ 10/10/1993.
- 5 - الجريدة الرسمية العدد 49 بتاريخ 18/08/2004.
- 6 - إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS.

قائمة المراجع

- 7 - المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، 2000.
- 8 - أوراق اقتصادية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، العدد 13، سبتمبر 1997.
- 9 - تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا خاص بالحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، نيويورك، سنة 1999.
- 10 - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004.
- 11 - جريدة المساء، حوار مع وزير التجارة الجزائري بتاريخ 2009/02/07.
- 12 - جامعة الدول العربية، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول آثار تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية، مصر، أكتوبر 1998.
- 13 - خلاصة الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي 1994، القاهرة، 1995.
- 14 - عبد الله إسماعيل صبري، الكوكبة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2، 1998.
- 15 - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة 1997.
- 16 - محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، 1996.
- 17 - محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل دعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000.
- 18 - محمد زاهي بشير ومصطفى عبد الله خشيم، أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي، يومية الشؤون العربية، العدد 78، 1994.
- 19 - منظمة العمل العربية، الأسس، النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، مكتب العمل العربي، 1996.

القوانين و النصوص والقرارات:

- 1 - المنشور الوزاري 1769 الصادر عن المديرية العامة للجمارك المؤرخ في 2008/12/03.
- 2 - قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07.
- 3 - قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم:
1687 المؤرخ في 2007/02/15
1702 المؤرخ في 2006/06/06
1707 المؤرخ في 2007/09/06
- 4 - نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي المادة الرابعة.

المواقع الإلكترونية:

- 1 - إحصائيات بنك الجزائر: Bulletin N° 37 من خلال الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 2 - إحصائيات بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات (2010، 2011، 2012، 2013،
2014، 2015، 2016) عن طريق الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 3 - الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر على الموقع: www.ons.dz
- 4 - المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005 من خلال الموقع: www.douane.gov.dz
- 5 - الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz
- 6 - عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغربي بين الافتراض والواقع على الموقع:
WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERCES/EE898964-F7095.htm (le 14/03/2015)
- 7 - عصام الزعيم، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإينماء الاقتصادي، على
الموقع:
www://islamifi.go.formun.net/t18481-top, consultée (le 25/05/2015)
- 8 - مصطفى الكفري، منطقة التجارة العربية الكبرى، على الموقع:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp.aid=2927> (le 15/05/2015).
- 9 - مصطفى قسباوي، مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية، على الموقع:
www.islam.online.net/iol-arabic-dowalia/namaa12.2.00/normal-asp,
page consultée (le 25/05/2015)
- 10 - وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz وعلى الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

LIVRES:

- 1 - Abdelkader SID AHMED**, Un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro-méditerranéen, publisud, Paris, **1995**.
- 2 - A.BENBITOUR**, L'Algérie au 3^{ème} millénaire défis et potentialités, édition Marinour, Alger **1998**.
- 3 - Adam KLUG**, théorise of International Trade, Routledge, New York, **2006**.
- 4 - Adam SMITH**, Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, nouvelle traduction pour Phillipe JAUDEL et Jean-Michel SERVET, Ed. Economica, livre 5, Paris, **2005**.
- 5 - Alain SAMUELSON**, Economie internationale contemporaine (Aspects réels et monétaires), Dalloz, Paris, **1993**.
- 6 - Ali BENCHENEB**, Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie, OPU, Alger, **1984**.
- 7 - A. Mansur and J. Whalley**, "Numerical Specification of Applied General Equilibrium Models: Estimation, Calibration, and Data," in Herbert E. Scarf and John B. Shoven (Eds.), Applied General Equilibrium Analysis. Cambridge/New York/Sydney: Cambridge University Press, **1984**.
- 8 - A.M Freeman**, International Trade (New York: Harper And Row, **1971**).
- 9 - Arrow K. J., Debreu G.**, « Existence of an economic equilibrium for a competitive economy », Econometrica, **1954**.
- 10 - BALASSA B**, The theory of economic integration, George Allen, UNWIN, ITD, London, **1969**.
- 11 - Barbara INGHAM**, International Economics A European Focus, Pearson Education Limited, **2004**.
- 12 - BAXTER, Marianne and Robert G. KING**, Fiscal policy in general equilibrium, American Economic Review, Vol. 83. pp. 315- 334, **1993**.
- 13 - Bernard et Colli**, Vocabulaire économique et financier, anglais, allemand et espagnol, édition du Seuil, 7^{ème} édition, France, **1998**.
- 14 - Bernard GUILLOCHON**, Economie internationale, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, **1998**.

- 15- Blonigen.B.A; Flynn,J.E; Reinert.K.A**, Sector-Focused General Equilibrium Modelling. In: Francois.J.F and Reinert.K.A (Eds).Applied Methods for Trade Policy Analysis: A Handbook, Cambridge University Press.UK, **1997**.
- 16 - BOUZIDI M'HAMSADJI Nachida**, 05 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, Edition ENAG, Algérie, **1998**.
- 17 - Branko HORVAT**, The theory of International Trade, An Alternative Approach, Macmillan press LTD, Great Britain, **1999**.
- 18 - Burkhard. HEER, Alfred.MAUBNER**, Dynamic Equilibrium Modeling Computational Methods and Applications, Springer verlag Berlin Heidelberg, Second Edition, **2009**.
- 19 - Chris Dixon**, "South East Asia in the World Economy", Cambridge,University Press, New York , **1991**.
- 20 - Christian AUBIN et Philippe NOREL**, Economie internationale : faits, théories et politiques, édition du seuil, Paris, **2000**.
- 21 - Christopher ARUP**, The World Trade Organization Knowledge Agreements, Cambridge University Press, USA, **2008**.
- 22 – David COLANDER**, Post Walrasian Macro Economics Beyond The Dynamic Stochastic General Equilibrium Model, Cambridge University Press, New York, USA, **2006**.
- 23 - David ROBERTSON**, International Economics and confusing polities, Edwards Elgar Publishing Limited Glensanda House, U.K , **2006**.
- 24 - DECLAUWE Bernard et autres**, « La politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable », la presse de l'université de Montréal, Canada, **2001**.
- 25 - De Melo, J. and D. Tarr**, A General Equilibrium Analysis of US Foreign Trade Policy, (Boston: MIT Press, **1992**.
- 26 - Dennis R. APPLEYARD , Alfred .J, Field .JR**, International Economics, Eighth Edition, Mc Graw-Hill/Irwin, New York, USA, **2014**.
- 27 - Dervis, K., J. de Melo and S. Robinson**, General Equilibrium Models for Development Policy, Cambridge University Press, New York, **1982**

- 28 - Dominique PANTZ**, « Institutions et politiques commerciales internationales », Paris : Armand colin, **1998**.
- 29 - Dominique SALVATORE**, Economie internationale cours et problèmes, Séries Schaum, McGraw-Hill, Paris, **1982**.
- 30 - Dominique SALVATORE**, International Economics, Eleventh Edition, Library of Congress, USA, **2013**.
- 31 - Donald .BROWN, Felix. KUBLER**, Computational Aspects of General Equilibrium Theory, Springer verlag Berlin Heidelberg, German, **2008**.
- 32 - Douglas.GALE**, Strategic Foundations of General Equilibrium Dynamic Matching and Bargaining Games, Cambridge University Press, United Kingdom, **2000**.
- 33 - Emmanuel COMBRE**, l'Organisation Mondiale du Commerce, édition Nathan, Paris, France, **1999**.
- 34 - EPAULARD .Anne**, « Modélisation de la Macroéconomie », Dunod, Paris, **1997**.
- 35 - F. Francois and K. Reinert**, Applied Methods for Trade Policy Analysis: A Handbook. Cambridge New York/Melbourne: Cambridge University Press, **1997**.
- 36 - F. KAHNERT and others**, Economic integration among developing countries, Development centre studies, Paris, **1968**.
- 37 - George SOULE**, Qu'est-ce que l'économie politique ? Edition nouveaux horizons, Philippine, **1985**.
- 38 - Giancarlo GANDOLFO**, International Trade Theory and Policy, Second Edition, Springer heidelberg, New york Dordrecht, London, **2014**.
- 39 - Ginsburgh, V. and M. Keyzer**, The Structure of Applied General Equilibrium Models, Cambridge MA: MIT Press, **1997**.
- 40 - Greogory N. MANKIW, Mark P. TAYLOR**, Principes de l'économie : Adaptation européenne, Edition de Bœck, Belgique, **2010**.
- 41 - Guy RAIMBAULT**, Mille termes pour comprendre l'Union Européenne après l'introduction de l'euro, édition Harmattan, Paris, France, **2003**.
- 42 - Harrison G. W., S. E. H. Jensen, L. H. Pedersen and T. F. Rutherford** (eds), Using Dynamic General Equilibrium Models for Policy Analysis (Amsterdam, Oxford and New York: Elsevier), **2000**.

- 43 - Hartel, T.W.** Global Trade Analysis: Modelling and Applications. Cambridge University Press, New York, **1997**.
- 44 - Henderson J.U. et Quand R.E.**, « Microéconomie », Dunod, Paris, **1974**.
- 45 - Henry THOMPSON**, International Economics Global Markets and International Competition, World Scientific publishing.co. Pte. Ltd, London, **2001**.
- 46 - Jacques ADDA**, Mondialisation de l'économie, Tome 1, Casbah, Alger, **1998**.
- 47 - James GERBER**, International Economics (sixth edition), Pearson Education, Inc, London, **2014**.
- 48 - J. CEDRAS et N. PORQUET**, Théorie de l'échange international, Edition Dalloz, Paris, **1975**.
- 49 - Jean-Jacques REY, Julie DURY**, Institutions économiques Internationales, 3^{ème} édition, Bruyant, Bruxelles, Belgique, **2001**.
- 50 - Jean-Louis MUCCHIELLI**, Principes d'économie internationale, Ed. Economica, volume 1, Paris, **1987**.
- 51 - Jean-Paul RODRIGUE**, L'espace économique mondial, Québec, Presses de l'université du Québec, Canada, **2000**.
- 52 - J. F. Francois and C. R. Shiells**, Modeling Trade Policy: Applied General Equilibrium Assessments of North American Free Trade, Cambridge: Cambridge University Press, **1994**.
- 53 - Jorgenson, D.W**, "Econometric methods for applied general equilibrium analysis", In: Scarf, H.E., Shoven, J.B. (Eds.), 1984, Applied General Equilibrium analysis, Cambridge, UK: Cambridge University Press, **1984**.
- 54 - Joseph .F. Francois and CLINTON.R.Shiells**, Modeling Trade Policy Applied General Equilibrium Assessments of North American Free Trade, Cambridge University Press, New York, USA, **1994**.
- 55 - Kehoe, T.J**, Social Accounting Matrices and Applied General Equilibrium Models, in I. Begg and S.G.B. Henry (eds.), Applied Economics and Public Policy, Cambridge: Cambridge University Press, **1998**.
- 56 - Koutsoyannis A.** Modern Microeconomics Second Edition. Macmillan Education Ltd, London, **1987**.
- 57 - Labidi Mourad**, «Cours de comptabilité nationale», OPU, Alger, **1979**.

- 58 - Labidi Mourad**, « Manuel de comptabilité nationale », OPU, Alger, **1987**.
- 59 - Leamer, E. E.** Measures of openness. In: R. E. Baldwin (Ed.), Trade policy issues and empirical analysis (pp. 147–204), Chicago: University of Chicago Press, **1988**.
- 60 - Lisa.L MARTIN**, The Oxford Handbook of the political Economy of International Trade , Oxford University Press, New York, USA, **2015**.
- 61 - Maddala. G.S**, «Introduction to Econometrics», Macmillan publishing company, New York, **1992**.
- 62 - Mahiou Ahmed**, «Institution administratives et économiques de l'Algérie», Tome 2, SNED, Alger, **1973**.
- 63 - Mary E. Burfisher**, Introduction to Computable General Equilibrium Models. cambridge University Press, New York, **2011**.
- 64 - Maurice DUROUSSET**, La mondialisation de l'économie, Edition marketing Ellipses, France, **1994**.
- 65 - M. BYE et G. S. De BERNIS**, Relations économiques internationales, édition Dalloz, Paris, **1977**.
- 66 - M - BYE**, Relations économiques internationales, 2^{ème} édition, Dalloz, Paris, **1965**.
- 67 - Michel RAINELLI**, La nouvelle théorie du commerce international, Alger, Casbah Edition, **1999**.
- 68 - MOUHOUBI Salah**, L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques », Office des Publications Universitaires, Algérie, **1998**.
- 69 - Nobuhiro HOSOE, Kenji GASAWA and Hideo HASHIMOTO**, Text book of Computable General Equilibrium Modelling, Polgrave MACMILLAN, New York, USA, **2010**.
- 70 - Nordine GRIM**, L'Algérie internationale Transition, Casbah édition, Alger, **2009**
- 71 - Olivier Blin**, "L'Organisation Mondiale du commerce", Paris : Ellipses, **1999**
- 72 - Paltsev. S**, Moving from Static to Dynamic General Equilibrium Economic Models: Notes for a beginner in MPSGE, mimeo, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge MA, **2004**.
- 73 - Patrick MESSERLIN**, Commerce international, Presses universitaires de France, Paris, **1998**.

- 74 - Paul A. KRUGMAN et Maurice OBSEFELD**, Economie internationale, traduit par : Achille HANNEQUART et Fabienne LE LOUP, 2^{ème} édition, édition Deboeck, France, **1996**.
- 75 - Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld**, International economics theory and policy, eighth edition, Library of Congress, USA, **2009**.
- 76 - Philippe HUGON**, Economie politique internationale et mondialisation, Ed. Economica, Paris, **1997**.
- 77 - Philippe Rollet**, Spécialisation internationale et intégration européenne, Bibliothèque d'Economie Internationale, Economica, Paris **1987**.
- 78 - Rachid TLEMCANI**, Etat Bagaret et Globalisation : « L'aventure de l'infitah en Algérie », Les éditions El Hikma, Alger, **1999**.
- 79 - René SANDRETTO**, Le commerce international, Ed. Armand Collin, Paris, **1995**.
- 80 - R. KRUGMAN**, La mondialisation n'est pas coupable, Casbah édition, Alger, **1999**.
- 81 - Robert j-CARBAUCH**, International Economics, 10th edition, Thomson south western, USA, **2005**.
- 82 - Robert J.CARBAUCH**, International Economics, 12th Edition, South-Western, Engage Learning, USA, **2009**.
- 83 - Robert M.STERM**, Globalization and International Trade Policies, World Scientific Publishing Co.Pte.Ltd, USA, **2009**.
- 84 - Robinson S.** Multisectoral Models. In Holis Chenery and T.N. Srinivas (Eds), Handbook of Developments Economics. Volume II, North Holland, **1989**.
- 85 - Roger DEHEM**, Précis d'économie internationale, les presses de l'université LAVAL, Dunod, Paris, 1982.
- 86 - Salvatore Schiavio-CAMPO**, International Economics, An introduction to theory and policy, wintrop publishers, Cambridge, USA, **1978**.
- 87 - SAMUELSON Alain** « Les grands courants de la pensée économique », OPU, Alger, **1993**.

88 - Scarf, H.E., and Shoven, J.B. (Eds.), Applied General Equilibrium analysis, Cambridge, UK: Cambridge University Press, USA, **1984**.

89 - TEMMAR Hamid, « Structure et modèles de développement de l'Algérie » SNED, Algérie, **1989**.

90 - Thomas A PUGEL, International Economics, Sixth Edition, McGraw-Hill Education, New York, USA, **2016**.

91 - Timothy.J.KEHOE, T.N. SRINIVASAN, John WHALLEY, Frontiers in Applied General Equilibrium Modeling , Cambridge University Press, New York, USA, **2005**.

92 - Victor Ginsburgh and Michel Keyzer, The Structure of Applied General Equilibrium Models. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London. England, **2000**.

93 - W. Martin and A. Winters, The Uruguay Round and the Developing Countries. Cambridge: Cambridge University Press, **1996**.

94 - Youcef BENHAFSI, L'Algérie un développement pas comme les autres, édition HOUMA, Alger, **2008**.

THESES :

1 - Anais MOUTIER LOPET, Les Relations entre l'Organisation Mondiale du Commerce et les autres Organisations Internationales, Thèse de Doctorat en Droit Public, Université Paris Ouest Nanterre la Défense, soutenue le 10 Novembre 2012.

2 - Almokhtar AL MDAGHO, La notion de dommage causé par le Dumping selon les accords de l'OMC, Thèse de Doctorat soutenue le 30 juin 2014, Université Rabelais De Tours.

3 - Carmen ESTRADES, Une analyse de l'impact de chocs extérieurs et de réformes de politique commerciale sur la pauvreté et l'inégalité en Uruguay , Thèse de Doctorat soutenue le 04 juillet 2012, dirigée par M. Antoine BOUET, Université MontesQuieu, BORDEAUX IV.

4 - Djibril NDIAYE , OMC et droit de la concurrence le droit de l'OMC face au défi de la mondialisation des pratiques anticoncurrentielles et des opérations de concentration , Thèse de Doctorat en droit, présenté et soutenue le 08 décembre 2015, Université Aix-Marseille.

- 5 - Gilbert NIYONGAB**, Politiques d'ouverture commerciale et développement économique, Thèse présentée pour l'obtention du Doctorat en sciences économiques, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, 2003.
- 6 - Kader BELGACEM**, la candidature de l'Algérie à l'OMC, l'Algérie va-t-elle un jour entrer à l'OMC, Thèse en vue de Doctorat d'Etat en droit présentée et soutenue le 08 Avril 2011, Université d'Auvergne, Année Universitaire 2010 – 2011.
- 7 - Leila MKIMER-BENGELOUNE**, Modélisation des barrières non tarifaires et leur impact sur les échanges internationaux une application aux pays méditerranéens, Thèse de Doctorat soutenue le 18 décembre 2013, dirigée par Nicolas M. PERIDY, Université de Toulon.
- 8 - Ngoc. Ha NGUYEN**, L'intervention des Tierces parties dans le règlement des différends à l'OMC, Thèse de Doctorat en droit public, présentée et soutenue le 02 juillet 2015, Université Aix-Marseille.

ARTICLES:

- 1 - Abdelaziz HOUICHI et Thouraya LAKOUD** , " Evaluation de l'impact de la libéralisation des services dans le cadre de l'accord de libre Echange Complet et Approfondi entre la Tunisie et l'Union Européenne ", **2016**.
- 2 - Abdelhalek, T. et Duffor, J.M**, « Statistical Inference for Computable General Equilibrium Model with Application to a Model of Macroccan Economy », The Review of Economics and Statistics LXXX, pp 520 – 534, **1998**.
- 3 - Adelman I., S. Robinson**, « Income distribution policy in developing countries: A case study of Korea », Oxford University press, Oxford University, **1978**.
- 4 - Adelman. I, S. Robinson**, « Macroeconomic Adjustment and Income Distribution. The journal of Development Economics.2, **1988**.
- 5 - Ahammad.H**, Foreign Exchange and Trade Policy Issues in a Development Economy. Averbury, **1995**.
- 6 - Alesina, A., Wacziarg, R**, Openness, country size and government, Journal of Public Economics 69, pp. 305 – 321, **1998**.

- 7 - **ALVAREZ, F., AND R. J. LUCAS**, “General Equilibrium Analysis of the Eaton-Kortum Model of International Trade,” *Journal of Monetary Economics*, 54(6), pp. 1726 – 1768, **2007**.
- 8 - **Anderson, James, Neary, Peter**, Measuring the restrictiveness of trade policies. *World Bank Economic Review* 8 (2), pp. 151 – 169, **1994**.
- 9 - **Anderson, James, Neary, Peter**, A new approach to evaluating trade policy. *Review of Economic Studies* 63 (2), pp. 107 – 125, **1996**.
- 10 - **Anderson, James, Neary, Peter**, The Mercantilist index of trade policy. *International Economic Review* 44 (2), pp. 627 – 649, **2003**.
- 11 - **Arndt, Channing, Sherman Robinson, and Finn Tarp**, Parameter Estimation for a Computable General Equilibrium Model: A Maximum Entropy Approach. *Economic Modeling*, Vol. 19, pp. 375 – 398, **2002**.
- 12 - **Arndt, C, Cruz, A, Jensen, H.T., Robinson, S., Tarp, F.**, Social Accounting Matrices for Mozambique 1994 and 1995, TMD Discussion Paper 28, Washington D.C.: International Food Policy Research Institute, **1997**.
- 13 - **Arrow, K.J.**, “Personal reflections on Applied General Equilibrium Models”, in Kehoe, T.J., Srinivasan, T.N. & Whalley, J, *Frontiers in Applied General Equilibrium Modeling*, In honour of Herbert Scarf, Cambridge, UK: Cambridge University Press, **2005**.
- 14 - **Aruoba, S. Boragan, Jesus Fernandez-Villaverde, and Juan F. Rubio-Ramirez**. Comparing Solution Methods for Dynamic Equilibrium Economies. *Journal of Economic Dynamics and Control*. Vol. 30. pp. 2477 – 2508, **2006**.
- 15 - **Bandara, J.S**, “Computable General Equilibrium Models for development policy analysis in LDCs”, *Journal of Economic Surveys* 5 (1), March **1991**.
- 16 - **Bautista.R.M**, Macroeconomic Adjustment and Agricultural Performance in Southern Africa: A Quantitative Review. Trade and Macroeconomic Division, IFPRI, Washington D.C, **1996**.
- 17 – **Bayar. A, Diao. X, Yeldan. A.E**, An International, Multi-region General Equilibrium Model of Agriculture Trade Liberalisation in the South Mediterranean NICS. Turkey and the EU. TMD Discussion Paper N° 56, IFPRI, **May 2000**.

- 18 - Bayar, A**, Regional CGE Modeling, Paper presented at REAL Meeting in Ponta Delgada, **2005**.
- 19- Béatrice HIBOU**, Les forces cachées du partenariat Euro-méditerranéen critique international n° 18, **2003**.
- 20 - Bergman, L**, "The Development of Computable General Equilibrium Modeling", in: Bergman, L., Jorgenson, D.W., and Zalai, E., (eds), General Equilibrium Modeling and Economic Policy Analysis, Oxford, UK: Basil Blackwell, **1990**.
- 21 – Bergman. L and Henrekson. M**, "CGE Modeling of Environmental Policy and Resource Management", presented at 2nd Advanced Course on Computable General Equilibrium Modelling (CGE) and the Environment, Trieste, **December 1-12, 2003**.
- 22 – Bo. Chen, Hong. Ma, Yuan. Xu**, Measuring China's trade liberalization: A generalized measure of trade restrictiveness index, Journal of Comparative Economics, **2014**.
- 23 - Boehringer, C., T.F. Rutherford and W. Wiegard**, Computable General Equilibrium Analysis: Opening a Black Box, ZEW Discussion Paper No. 03-56, Mannheim, Germany, **2003**.
- 24 - BOUCHELAGHEM Khaled**, Adhésion de l'Algérie à l'OMC : réalités et perspectives, institut supérieur de commerce et administration des entreprises, 1^{er} cour de politique commerciale, Casablanca du **08 juillet au 27 septembre 2002**.
- 25 - BOUTARENE Nezha Yamina**, L'Union économique et monétaire européenne et ses incidences sur le Maghreb, colloque international « Euro and countries economics opportunities and threats », Université de Laghouat, **18 – 20 April 2005**.
- 26 - Braun, M. and Raddatz. C**, Trade liberalization and the politics of financial development, World Bank Working Paper 3517, **2005**.
- 27 - CALIENDO, L., AND F. PARRO**: "Estimates of the Trade and Welfare Effects of NAFTA," Review of Economic Studies, 82(1), pp. 1 – 44, **2015**.
- 28 - Carl Gaine**, « Intégration et Inégalités régionales », Economie Internationale, Revue de CEPII , N° 99, Paris :la documentation française, 3 trimestres, **2004**.
- 29 - Catrice GUESSOUM HENIA**, Doctorante en sciences économiques, Analyse des flux commerciaux et financiers entre UE et le Maghreb, Université Mohammed V – Rabat, Maroc, **2011**.

- 30 - Combes, J., and Saadi-Sedik, T**, How does trade openness influence budget deficits in developing countries?’, Journal of Development Studies, vol. 42, n° 8, pp. 1401 – 1416, **2006**.
- 31 - Cooley, Thomas F. and Gary D. Hansen**, The Role of Monetary Shocks in Equilibrium Business Cycle Theory: Three Examples. European Economic Review. Vol. 42, pp. 605 – 617, **1998**.
- 32 - CT, TERRA**, Openness and inflation A new assessment , The Quarterly Journal of Economics , Volume 113, N° 2 , pp 641 – 648 , **1998**.
- 33 - Dale W. Jorgenson**, Econometric general equilibrium modeling, Journal of Policy Modeling, **2016**.
- 34 - Dakhli, S.** Testing for a unique equilibrium in applied general equilibrium models, Journal of Economic Dynamics and Control 23: pp 1281 – 1297, **1999**.
- 35 - Decaluwe, B., and Martens, A**, “CGE modeling and developing economies: a concise empirical survey of 73 applications to 26 countries”, Journal of Policy Modeling, **1988**.
- 36 - Decaluwé.B, Cokburn.J, Vézina.S** , Etude sur le système d’incitation et de protection effective de la production algérienne, **Octobre 2001**.
- 37 - Decaluwé Bernard et al**, Macroclosures in Open Economy CGE Models : A numerical reappraisal. International Journal of Development Planning Literature, Vol 3, N° 2, **1988**.
- 38 - Devarajan.S, et al**, Getting the Model Right: The General Equilibrium Approach to Adjustment Policy. Draft Manuscript, May 1994. In: Reading Materials On Quantitativ Multi-Sector Policy Analysis, IFPRI and Bunda College of Agriculture, University of Malawi. Lilogwe; Malawi, **March 2000**.
- 39 - Deverajan, S., and Robinson, S**, “The influence of Computable General Equilibrium models on policy”, TMD Discussion Paper 98, Washington D.C.: International Food Policy Research Institute, **2002**.
- 40 - Devinis, K. , De Melo, J. , Robinson. S**, General Equilibrium Models for Development Policy. A World Bank Research Publication. The World Bank. Washington, D.C, **1982**.

- 41 - Dewatripont, M. and G. Michel**, 'On Closure Rules, Homogeneity and Dynamics in Applied General Equilibrium Models', *Journal of Development Economics*, 26 (1), pp 65 – 76, **1987**.
- 42 - D. Josselin, B. Nicot**, un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO et les PTM, *revue européenne de géographie*, **2003**.
- 43 - Dong-Hyeon Kim, Shu-Chin Lin, Yu-Bo Suen**, Dynamic effects of trade openness on financial development, *Economic Modelling* 27 , pp. 254 – 261, **2010**.
- 44 - Ezequiel INSAURRIAGA MEGIATO, Angélica MASSUQUETTI, André Filipe ZAGO DE AZEVEDO**, Impacts of integration of Brazil with the European Union through a general equilibrium model, *Economia* 17 , pp. 126 – 140, **2016**.
- 45 - Feenstra, R. C**, Estimating the effects of trade policy. In: G. N. Grossman & K. Rogoff (Eds.), *Handbook of international economics* (vol. 3, pp. 1553 – 1595). Amsterdam: North-Holland, **1995**.
- 46 - Fofana Ismaël**, «Elaborer une matrice de comptabilité sociale pour l'analyse de l'impact des chocs et politiques macroéconomiques», CIRPEE, université Laval, Québec, **2007**
- 47 - Garen, J., Trask, K**, Do more open economies have bigger governments? Another look, *Journal of Development Economics* 77, pp. 533 – 551, **2005**.
- 48 - Glenn W. Harrison et al**, *Using Dynamic General Equilibrium Models for Policy Analysis*. Elsevier Science B.V. Amsterdam. Netherlands, **2000**.
- 49 - Gnangnon, S. K**, Multilateral Trade Liberalization and Foreign Direct Investment Inflows, *Economics Affairs*, 37(1), pp. 66 – 84, **2017**
- 50 - Guillaume Gaulier , Sebastien Jean and Deniz Unal – Kesenci**, « Regionalism and the Regionalisation of International Trade », document de Travail de CEPII , N° : 16, Paris : CEPII , **December 1995**.
- 51 - HADRI Mahieddine**, La grande zone arabe de libre échange, seconde conférence du femise, Marseille, **23 – 30 mars 2001**.
- 52 - Harberger A., Muet P.A**, « The incidence of corporation income tax », *Journal of political economy*, vol.70, **1962**.

- 53 - Harrison. A**, Openness and growth. National Bureau of Economic Research Research Paper No. 5221, **1995**.
- 54 - Harrison, G. W., R. Jones, L. J. Kimbell and R. Wigle**, 'How Robust Is Applied General Equilibrium Analysis?', *Journal of Policy Modeling*, 15 (1): pp. 99 – 115, **1993**.
- 55 - Islam, M.Q**, The long run relationship between openness and government size: evidence from bounds test, *Applied Economics* 36, pp. 995 – 1000, **2004**.
- 56 - Jacob W. Musila, Zelealem Yiheyis**, The impact of trade openness on growth: The case of Kenya, *Journal of Policy Modeling*, volume 37, issue 2, , pp. 342 – 354, **March–April 2015**.
- 57 - JD.SACH, A.M WARKER**, Economic Reform and the process of global integration, *Brooking paper on economics activities*, Vol 1 , **1995a**.
- 58 - Johnson Harry**, "An economic theory of protectionism, Tariff Bargaining and Formation of Custom Union", *Journal of political economy*, vol 73, **1965**.
- 59 - Jones, Ronal**, The Structure of Simple General Equilibrium Models, *Journal of Political Economy*, vol 73, **1965**.
- 60 - J. Shoven and J. Whalley**, "Applied General Equilibrium Models of Taxation and International Trade: An Introduction and Survey," *Journal of Economic Literature* 22 (3), **1984**.
- 61 - Kamal OUKACI et Hamid KHERBACHI**, « Impact de la libéralisation commerciale sur l'intégration et le développement de l'économie Algérienne Evaluation par un modèle d'équilibre général calculable », *Cahier du CREAD*, N° 83-84, **2008**.
- 62 - Kehoe. T.J**, Social Accounting Matrix and Applied General Equilibrium Models. Working Paper 563, Federal Reserve Bank of Minneapolis, USA, **1996**.
- 63 - Kim, S.B, Chang Y.S**, Effects of fiscal policy on labor markets: a dynamic general equilibrium analysis. *KDI J. Econ. Pol.* 30, pp. 185 – 223, **2008**.
- 64 – Kim. S.H, Kose, M.A.**, Welfare implications of trade liberalization and fiscal reform: a quantitative experiment. *J. Int. Econ.* 92, pp. 198 – 209, **2014**.
- 65 - Laffargue J.P**, « Fiscalité, charges sociales, qualifications et emplois. Etude à l'aide d'un modèle d'équilibre général de l'économie française », *Economie et prévision*, n° 125, France, **1993**.

- 66 – Lloyd. P.J, & Schweinberger A.G**, Trade expenditure functions and gains from trade. *Journal of International Economics*, 24, pp 275 – 297, **1988**.
- 67 – Lofgren. H**, Exercises in General Equilibrium Modelling Using GAMS. *Microcomputers in Policy research*.4a.4b. International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, D.C. USA, **2000**.
- 68 – Lofgren. H, Harris, R.L, Robinson, S**, A Standard Computable General Equilibrium (CGE) Model in GAMS. TMD Discussion Paper N°.75, IFPRI, Washington, D.C, USA, **May 2001**.
- 69 – Lofgren. H**, A CGE Model of Malawi: Technical Documentation. International Food Policy Research Institute, Washington, D.C. TMD Discussion Paper N° 70, **2001a**.
- 70 – Lofgren. H**, External Shocks and Domestic Poverty Alleviation: Simulation with a CGE Model of Malawi. International Food Policy Research Institute, Washington, D.C. TMD Discussion Paper N° 70, **2001b**.
- 71 – Lofgren. H, R.L. Harris and S. Robinson**, A Standard Computable General Equilibrium (CGE) Model in GAMS, *Microcomputers in Policy Research Working Paper No. 5*, International Food Policy Research Institute, Washington DC, **2002**.
- 72 - Mohamed Chater, Nacer EL KADIRI** : instauration d'une zone de libre échange et politique d'accompagnement : cas de Maroc, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse **20-21 septembre 2002**.
- 73 - Molana. H, Montagna. C, Violato. M**, On the Causal Relationship between Trade openness and Government Size: Evidence from 23 OECD Countries, University of Dundee. Discussion Paper N° 164, **2004**.
- 74 - M. Waugh and B. Ravikumar**, Comments on "Measuring Openness to Trade", *Journal of Economic Dynamics and Control*, **April 14, 2016**.
- 75 - NADIM Nour**, Algérie : économie diversification, L'actuel n° 104, magazine de l'économie et du partenariat internationale, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie presse, Alger, **juin 2009**.
- 76 - Nicolas Hérault**, "Un modèle d'équilibre général calculable pour évaluer les effets de l'ouverture au commerce international : le cas de l'Afrique du sud", Centre d'économie du Développement (IFReDE-GRES, Université Bordeaux IV), **2004**.

- 77 - **Pereira, A.M. and Shoven, J.B.**, “Survey of Dynamic Computable General Equilibrium Models for Tax Policy Evaluation”, *Journal of Policy Modeling* 10 (03), **1988**.
- 78 - **Pierluigi MONTALBANO**, Trade Openness and Developing Countries’ Vulnerability: Concepts, Misconceptions, and Directions for Research, *World Development* Vol. 39, No. 9, pp. 1489 – 1502, **2011**.
- 79 - **P.J. Lloyd, D. MacLaren**, Measures of trade openness using CGE analysis, *Journal of Policy Modeling* 24 67–81, **2002**.
- 80 – **Powell. A.A and Snape, R.H**, “The Contribution of Applied General Equilibrium Analysis to Policy Reform in Australia”, *Journal of Policy Modeling* 15 (4), **1993**.
- 81 - **Reinert, K.A. and D.W Roland-Holst**, A Detailed Social Accounting Matrix for the USA, *Economic Systems Research* 4(2): pp. 173 – 187, **1992**.
- 82 - **R. Harris**, “Applied General Equilibrium Analysis of Small Open Economies with Scale Economies and Imperfect Competition,” *American Economic Review* 74 (5): 1016– 32, **1984**.
- 83 – **Rodriguez.F**, Openness and growth, what have we learned. Paper Prepared as a Background note for the United Nations, *World Economic and Social Survey*, **2006**.
- 84 - **Romain.WACZIARG**, Openness country size and Government *Journal of Public Economics* 69, pp. 305 – 321, **1998**.
- 85 – **Rutherford.T.F**, Applied General Equilibrium Modeling with MPSGE as a GAMS Subsystem: An Overview of the Modeling Framework and Syntax, *Computational Economics*, 14: pp. 1 – 46, **1999**.
- 86 – **Rutherford T.F and S. Paltsev**, From an Input-Output Table to a General Equilibrium Model: Assessing the Excess Burden of Indirect Taxes in Russia, mimeo, University of Colorado, Boulder CO, **1999**.
- 87 – **Rodrik.Dani**, Why do more open economies have bigger governments? *Journal of Political Economy* 106, pp. 997 – 1032, **1998**.
- 88 – **Robson Peter**, The New Regionalism and Developing Countries. *Journal of Common Market Studies*, vol .31, N° 3, **September 1993**.

- 89 - Rutherford.T.F**, «Applied general equilibrium modelling with MPSGE as a GAMS- Sub system», department of economics, university of Colorado, **1995**.
- 90 - Samiha FAWZY**, The economics and politics of arab economic integration, the Egyptian center for economic studies working paper, N° 66, **jan 2002**.
- 91 - SAMUELSON et RYBCZYNSKI**, Theorems with production externalities, The Canadian journal of economics / Revue canadienne d'économie N° 1, Canada, **1994**.
- 92 - Schubert. K** : Les modèles d'équilibre général calculable. Revue économique politique.103 (6) **Novembre-Décembre 1993**.
- 93 - Sebastian EDWARDS**, Openness, Trade liberalization and growth developing countries, Journal of Economic Literature, London, **1993**.
- 94 - S. Edwards**, Openness trade liberalization and growth in developing countries, Journal of Economic Literature, Volume XXXI, **1993**.
- 95 - Shoven B. J, J. Walley**, « Applied general equilibrium models of taxation and international trade », journey of economic literature 22, pp. 1007 – 1051, **1973**.
- 96 - Shiells, C. R., & Reinert, K. A**, Armington models and terms of trade effects: some econometric evidence for North America, Canadian Journal of Economics, 26, pp. 299 – 316, **1993**.
- 97 - Shoven.B et J. Whalley**, « Applying general equilibrium modeling», Cambridge university press, Cambridge, **1992**.
- 98 – Taylor. L, and R. VON ARNIM**, Computable General Equilibrium Models of Trade Liberalization: The Doha Debate, New School for Social Research, Oxford: Oxfam GB, **2006**.
- 99 – Whalley. John**, Assessing the benefits to developing countries of liberalization in services trade. The World Economy 27, 1223–53, **2003**
- 100 – Yanikkaya. H**, Trade openness and economic growth: A cross-country empirical investigation. Journal of Development Economics, 72, pp. 57 – 89, **2003**.
- 101 - Y. Benabdellah et M.Y. Boumghar** : ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation. Document de Femise N° FEM 22-37, **Avril 2005**.

102 - ZATLA R., BOUKLIA H., Investissements directs – étrangers et convergence cahier du CREAD, N° 46, **1999**.

RAPPORTS ET REVUES :

1 - Bautista.R.M; Valdes,A, The Relevance of Trade and Macroeconomic Policies for Agriculture. In: Bautista .R.M; Valdes, A (Eds), The Bias Against Agriculture: Trade and Macroeconomic Policies in Developing Countries. International Center for Economic Growth and The International Food Policy Research Institute, ICS Press, San Francisco. California, 1993

2 - FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre l'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars, 2002.

3- HITEM S.A, "The possibilities of economic cooperation and integration between the European community and the Arab league", 1981.

4 - Johansen Leif, « A multi-sectorial study of economic growth », North-Holland, Amsterdam, 1960.

5 - Le MOCI, Moniteur du Commerce International, hebdomadaire, N° 1630, du 25 au 31/12/2003.

6 - Ministère des finances, accord d'association avec l'union européenne, « Contenu et impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005.

7 - Ministère du commerce : Les perspectives d'adhésion à l'OMC, Direction des études et du commerce extérieur, 1996.

8 - Nation Unies, « Système de comptabilité nationale, SCN 1993 », New York.

9 - OMC, rapport sur le commerce mondial 2005.

10 - OMC, rapport sur le commerce mondial 2010.

11 - OUKASI Ghania, adhésion à l'OMC : Les algériens patrinent, le quotidien d'Oran, 20/2/2001.

12 - Pyatt. G, Round. J, «Social accounting matrices», World Bank, Washington, 1985.

13 - Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009, 5^{ème} édition, édition Kalma communication, Alger, 2009.

14 - TURP. D, L'accord de libre échange nord américain, A. F. DI., Paris, 1992.

LES LOIS :

1 - Projet loi de finance : République Algérienne Démocratique et Populaire 2002.

SITES INTERNET :

1 - Etat d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accèsion de l'Algérie à l'OMC, 31/01/2010.

<http://www.wto.org/french/thewto-f/ace-f/al-algerie-f.htm>

2 - Fond Monétaire Arabe, « Zone arabe de libre échange », **<http://www.mede.ae/index.html?doc=286>**, page consultée le 16/05/2015.

3 - Gilles-B, UMBA (2015) "Ouverture commercial et croissance économique en République Démocratique du Congo : Une analyse en équilibre général calculable" sur le site : **<http://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01184117>**, vu le 20/07/2017

4 - La documentation française

www.ladocumentationfrancaise.fr/dossierinternational/OMC, vu le 18/06/2013

5 - http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report10_f.pdf

6 – www.wto.org

الملاحق

الملاحق

الملاحق رقم 1: معادلات و متغيرات النموذج

معادلات النموذج:

كتلة السعر:

$$PM_c = pwm_c(1 + tm_c) \cdot EXR \quad (1)$$

$$PE_c = pwe_c(1 - te_c) \cdot EXR \quad (2)$$

$$PQ_c QQ_c = [PD_c QD_c + PM_c QM_c](1 + tq_c) \quad (3)$$

$$PX_c \cdot QX_c = PD_c QD_c + PE_c QE_c \quad (4)$$

$$PA_a = \sum_{c \in C} PX_{ac} \theta_{ac} \quad (5)$$

$$PVA_a = PA_a - \sum_{c \in C} PQ_c ica_{ca} \quad (6)$$

كتلة الإنتاج و التجارة:

$$QA_c = ad_a \prod_{f \in F} QF_{fa}^{\alpha_{fa}} \quad (7)$$

$$WF_f WFDIST_{fa} = \frac{a_{fa} PVA_a QA_a}{QF_{fa}} \quad (8)$$

$$QINT_{ca} = ica_a QA_a \quad (9)$$

$$QX_c = \sum_{a \in A} \theta_{ac} QA_a \quad (10)$$

$$QQ_c = aq_c \left(\delta_c^q QM_c^{-p_c^q} + (1 - \delta_c^q) QD_c^{-p_c^q} \right)^{\frac{-1}{p_c^q}} \quad (11)$$

$$\frac{QM_c}{QD_c} = \left(\frac{PD_c}{PM_c} \frac{\delta_c^q}{(1 - \delta_c^q)} \right)^{\frac{1}{1 + p_c^q}} - 1 < p_c^q < \infty \quad (12)$$

$$QQ_c = QD_c \quad (13)$$

$$QX_c = at_c \left(\delta_c^t QE_c^{p_c^t} + (1 - \delta_c^t) QD_c^{p_c^t} \right)^{\frac{1}{p_c^t}} \quad (14)$$

$$\frac{QE_c}{QD_c} = \left(\frac{PE_c (1 - \delta_c^t)}{PD_c \delta_c^t} \right)^{\frac{1}{p_c^t - 1}} - 1 < p_c^t < \infty \quad (15)$$

$$QX_c = QD_c \quad (16)$$

$$YF_{hf} = shry_{hf} \sum_{a \in A} WF_f WFDIST_{fa} QF_{fa} \quad (17)$$

$$YH_h = \sum_{f \in F} YF_{hf} + tr_{h,gov} + EXR \cdot tr_{h,row} \quad (18)$$

$$QH_{ch} = \frac{\beta_{ch}(1-mps_h)(1-ty_h)YH_h}{PQ_c} \quad (19)$$

$$QINV_c = qinv_c \cdot IADJ \quad (20)$$

$$YG = \sum_{h \in H} ty_h \cdot YH_h + EXR \cdot tr_{gov,row} + \sum_{c \in C} tq_c (PD_c QD_c + PM_c QM_c) + \sum_{c \in CM} tm_c EXR \cdot pwm_c \cdot QM_c + \sum_{c \in CE} te_c EXR \cdot pwe_c \cdot QE_c + ygi \quad (21)$$

$$EG = \sum_{h \in H} tr_{h,gov} + \sum_{c \in CE} PQ_c \cdot qg_c \quad (22)$$

$$\sum_{\alpha \in A} QF_{\alpha} = QFS_f \quad (23)$$

$$QQ_c = \sum_{\alpha \in A} QINT_{ca} + \sum_{h \in H} QH_{ch} + qg_c + QINV_c \quad (24)$$

$$\sum_{c \in CE} pwe_c \cdot QE_c + \sum_{i \in I} tr_{i,row} + TASV = \sum_{c \in CM} pwm_c \cdot QM_c + irepat + yfrepat_f \quad (25)$$

$$\sum_{h \in H} mps_h \cdot (1 - ty_h) YH_h + (YG - EG) + EXR \cdot FSAV = ygi + EXR \cdot irepat + \sum_{c \in C} PQ_c \cdot QINV_c + WALRAS \quad (26)$$

$$\sum_{c \in C} PQ_c \cdot cwts_c = cpi \quad (27)$$

EG	الإنفاقات الحكومية
EXR	معدل الصرف (العملة المحلية لكل وحدة من العملة الأجنبية)
FSAV	الإدارات الأجنبية (العملة الأجنبية)
IADJ	معامل التعديل للاستثمار
MPS (H) h	هامش (و متوسط) ميل الادخار للأسر
PA (A)	a سعر النشاط
PD(C)	c السعر المحلي للمخرجات المحلية
PE(C)	c سعر التصدير (بالعملة المحلية)
PM(C)	c سعر الاستيراد (بالعملة المحلية)
PQ(C)	c سعر السلع المركبة
PVA(A)	a سعر القيمة المضافة
PX(C)	c سعر المنتج للسلعة
QA(A)	a مستوى أو كمية النشاط
QD(C)	c الكمية المباعة محليا للمخرجات المحلية
QE(C)	c كمية الصادرات من السلعة
QF(F,A)	a الكمية المطلوبة للعامل f من طرف النشاط
QFS(F)	f عرض العامل
QH(C,H)	c الكمية المستهلكة من السلعة من طرف الأسر h
QINT(C,A)	a الكمية من السلع c المستخدمة كمدخلات وسيطية في النشاط
QINV(C)	c كمية طلب الاستثمار للسلعة
QM(C)	c كمية الواردات من السلعة
QQ(C)	c كمية البضاعة المعروضة محليا (العرض المركب)
QX(C)	c كمية المخرجات المحلية للسلعة
WALRAS	المتغير الوهمي (صفر عند التوازن)
WF(F)	f متوسط السعر للعامل
WFDIST(F,A)	a عامل تشويه للأجور للعامل f في النشاط
YF(H,F)	f تحويل الدخل إلى الأسر h من العامل f
YG	دخل الحكومة
YH(H)	دخل الأسر

*SETS=====

SETS

AC global set (SAM accounts and other items)

/ SEC1-A Agriculture
 SEC2-A Water, energy, building and public works
 SEC3-A Hydrocarbons
 SEC4-A Services and Public Works oil
 SEC5-A Mines and Quarries
 SEC6-A Steel industries, mechanical, metallurgical and electrical
 SEC7-A Building Materials
 SEC8-A Chemical, Rubber and Plastic
 SEC9-A Industries food
 SEC10-A Textiles, Apparel
 SEC11-A Leather and Shoes
 SEC12-A Wood, cork and paper
 SEC13-A Various industries
 SEC14-A Services
 SEC1-C
 SEC2-C
 SEC3-C
 SEC4-C
 SEC5-C
 SEC6-C
 SEC7-C
 SEC8-C
 SEC9-C
 SEC10-C
 SEC11-C
 SEC12-C
 SEC13-C
 SEC14-C
 LAB
 CAP
 U-HHD Label for ALL private consumption
 R-HHD Label for enterprise
 GOV government
 S-I Savings-investments
 YTAX tax income
 STAX sale tax
 TAR tariff
 ROW rest of the world
 TOTAL total account in SAM /

ACNT(AC) all elements in AC except total

A(AC) activities / SEC1-A, SEC2-A, SEC3-A, SEC4-A, SEC5-A, SEC6-A, SEC7-A,
 SEC8-A, SEC9-A, SEC10-A, SEC11-A, SEC12-A, SEC13-A, SEC14-A /

C(AC) commodities / SEC1-C, SEC2-C, SEC3-C, SEC4-C, SEC5-C, SEC6-C, SEC7-C,
 SEC8-C, SEC9-C, SEC10-C, SEC11-C, SEC12-C, SEC13-C, SEC14-C /

CE(C) exported commodities
 / SEC1-C, SEC2-C, SEC3-C, SEC4-C, SEC5-C, SEC6-C, SEC7-C,
 SEC8-C, SEC9-C, SEC10-C, SEC11-C, SEC12-C, SEC13-C, SEC14-C /

CNE(C) non-exported commodities

الملاحق

CM(C) imported commodities
/ SEC1-C, SEC2-C, SEC3-C, SEC4-C, SEC5-C, SEC6-C, SEC7-C,
SEC8-C, SEC9-C, SEC10-C, SEC11-C, SEC12-C, SEC13-C, SEC14-C /

CNM(C) non-imported commodities

F(AC) factors /LAB, CAP/

I(AC) institutions /U-HHD, R-HHD, GOV, ROW/

H(I) households /U-HHD, R-HHD/

;

ALIAS(AC,ACP); ALIAS(C,CP); ALIAS(F,FP); ALIAS(I,IP);
ACNT(AC) = YES; ACNT('TOTAL') = NO; ALIAS(ACNT,ACNTP);
CNM(C) = yes; CNM(C) =no; CE(C) = yes; CNE(C) =no;

*DISPLAY CE, CNE,CM,CNM;

*PARAMETERS=====

PARAMETERS

ad(A) efficiency parameter in the production fn for AC OF A
alpha(F,A) share of value-added to factor f in activity a
aq(C) Armington function shift parameter for commodity c
at(C) CET function shift parameter for commodity c
beta(C,H) share of household consumption spending on commodity c
cpi consumer price index
cwts(C) weight of commodity c in the CPI
deltaq(C) Armington function share parameter for commodity c
deltat(C) CET function share parameter for commodity c
ica(C,A) qty of c as intermediate input per unit of activity a
pwe(C) export price for c (foreign currency)
pwm(C) import price for c (foreign currency)
qg(C) government demand for commodity c
qinvbar(C) base-year qty of investment demand for commodity c
rhoq(C) Armington function exponent for commodity c
rhot(C) CET function exponent for commodity c
shry(H,F) share for household h in the income of factor f
te(C) export subsidy rate for commodity c
theta(A,C) yield of output c per unit of activity a
tm(C) import tariff rate for commodity c
tq(C) rate of sales tax for commodity c
tr(I,IP) transfer from institution ip to institution i
ty(H) rate of income tax for household h
*++
yfrepat(F) factor income to ROW (ROW CAP)
ygi government investment income (GOV SI)
gsavgovt savings (SI GOV)
irepat investment surplus to ROW (ROW SI)
;

*VARIABLES=====

VARIABLES

EG government expenditures
EXR exchange rate (dom. currency per unit of for. currency)
FSAV foreign savings (foreign currency)
IADJ investment adjustment factor
MPS(H) marginal (and average) propensity to save for household h

الملاحق

PA(A) price of activity a
PD(C) domestic price of domestic output c
PE(C) export price for c (domestic currency)
PM(C) import price for c (domestic currency)
PQ(C) composite commodity price for c
PVA(A) value-added price for activity a
PX(C) producer price for commodity c
QA(A) level of activity a
QD(C) quantity sold domestically of domestic output c
QE(C) quantity of exports for commodity c
QF(F,A) quantity demanded of factor f from activity a
QFS(F) supply of factor f
QH(C,H) quantity consumed of commodity c by household h
QINT(C,A) qty of commodity c as intermediate input to activity a
QINV(C) quantity of investment demand for commodity c
QM(C) quantity of imports of commodity c
QQ(C) quantity of goods supplied domestically (composite supply)
QX(C) quantity of domestic output of commodity c
WALRAS dummy variable (zero at equilibrium)
WF(F) average price of factor f
WFDIST(F,A) wage distortion factor for factor f in activity a
YF(H,F) transfer of income to household h from factor f
YG government revenue
YH(H) income of household h
;

*EQUATIONS=====

EQUATIONS

*PRICE BLOCK+++++

PMDEF(C) import price for commodity c (domestic currency)
PEDEF(C) export price for commodity c (domestic currency)
ABSORB(C) absorption for commodity c
OUTVAL(C) output value for commodity c
PADEF(A) price for activity a
PVADEF(A) value-added price for activity a

*PRODUCTION AND COMMODITY BLOCK+++++

PRODFN(A) Cobb-Douglas production function for activity a
FACDEM(F,A) demand for factor f from activity a
INTDEM(C,A) intermediate demand for commodity c from activity a
OUTPUTFN(C) output of commodity c
ARMING(C) composite supply (Armington) function for commodity c
IMPDOMRAT(C) import-domestic demand ratio for commodity c
ARMNM(C) composite supply for non-imported commodity c
CET(C) output transformation (CET) function for commodity c
EXPDOMRAT(C) export-domestic supply ratio for commodity c
CETNE(C) output transformation for non-exported commodity c

*INSTITUTION BLOCK+++++

FACTTRNS(H,F) transfer of income from factor f to h-hold h
HHDINC(H) income of household h
HHDEM(C,H) consumption demand for household h & commodity c
INVDEM(C) investment demand for commodity c
GOVREV government revenue
GOVEXP government expenditures

الملاحق

*SYSTEM CONSTRAINT BLOCK+++++

FACTEQ(F) market equilibrium condition for factor f

COMEQ(C) market equilibrium condition for composite commodity c

CURACC current account balance for RoW

SAVINV savings-investment balance

PNORM price normalization

;

*PRICE BLOCK+++++

PMDEF(C)\$CM(C).. $PM(C) = E = (1 + tm(C)) * EXR * pwm(C)$;

PEDEF(C)\$CE(C).. $PE(C) = E = (1 - te(C)) * EXR * pwe(C)$;

ABSORB(C).. $PQ(C) * QQ(C) = E = (PD(C) * QD(C) + (PM(C) * QM(C)) * CM(C)) * (1 + tq(C))$;

OUTVAL(C).. $PX(C) * QX(C) = E = PD(C) * QD(C) + (PE(C) * QE(C)) * CE(C)$;

PADEF(A).. $PA(A) = E = \text{SUM}(C, PX(C) * \theta(A, C))$;

PVADEF(A).. $PVA(A) = E = PA(A) - \text{SUM}(C, PQ(C) * ica(C, A))$;

*PRODUCTION AND COMMODITY BLOCK+++++

PRODFN(A).. $QA(A) = E = ad(A) * \text{PROD}(F, QF(F, A) ** \alpha(F, A))$;

FACDEM(F, A).. $WF(F) * WFDIST(F, A) = E = \alpha(F, A) * PVA(A) * QA(A) / QF(F, A)$;

INTDEM(C, A).. $QINT(C, A) = E = ica(C, A) * QA(A)$;

OUTPUTFN(C).. $QX(C) = E = \text{SUM}(A, \theta(A, C) * QA(A))$;

*++

ARMING(C)\$CM(C).. $QQ(C) = E = aq(C) * (\text{deltaq}(C) * QM(C) ** (-\rhoq(C)) + (1 - \text{deltaq}(C)) * QD(C) ** (-\rhoq(C))) ** (-1/\rhoq(C))$;

*++

IMPDOMRAT(C)\$CM(C).. $QM(C) / QD(C) = E = (PD(C) / PM(C)) * (\text{deltaq}(C) / (1 - \text{deltaq}(C))) ** (1 / (1 + \rhoq(C)))$;

*++

ARMNM(C)\$CNM(C).. $QQ(C) = E = QD(C)$;

*++

CET(C)\$CE(C).. $QX(C) = E = at(C) * (\text{deltat}(C) * QE(C) ** \rho(C) + (1 - \text{deltat}(C)) * QD(C) ** \rho(C)) ** (1/\rho(C))$;

*++

EXPDOMRAT(C)\$CE(C).. $QE(C) / QD(C) = E = (PE(C) / PD(C)) * (1 - \text{deltat}(C)) / (\text{deltat}(C) ** (1/(\rho(C) - 1)))$;

*++

CETNE(C)\$CNE(C).. $QX(C) = E = QD(C)$;

*INSTITUTION BLOCK+++++

FACTTRNS(H, F).. $YF(H, F) = E = \text{shry}(H, F) * \text{SUM}(A, WF(F) * WFDIST(F, A) * QF(F, A))$;

*++

HHDINC(H).. $YH(H) = E = \text{SUM}(F, YF(H, F)) + \text{tr}(H, 'GOV') + \text{EXR} * \text{tr}(H, 'ROW') + \text{tr}(H, 'R-HHD') * H('U-HHD')$;

HHDEM(C, H).. $QH(C, H) = E = \beta(C, H) * (1 - \text{MPS}(H)) * (1 - \text{ty}(H)) * YH(H) / PQ(C)$;

INVDEM(C).. $QINV(C) = E = \text{qinvbar}(C) * \text{IADJ}$;

*++

الملاحق

```
GOVREV.. YG =E= SUM(H, ty(H)*YH(H)) + EXR*tr('GOV','ROW')
      + SUM(C, tq(C)*(PD(C)*QD(C) + (PM(C)*QM(C))$SCM(C)))
      + SUM(C$SCM(C), tm(C)*EXR*pwm(C)*QM(C))
+ SUM(C$CE(C), te(C)*EXR*pwe(C)*QE(C)) + ygi ;

GOVEXP.. EG =E= SUM(C, PQ(C)*qg(C)) + SUM(H, tr(H,'GOV'));

*SYSTEM CONSTRAINT BLOCK+++++++

FACTEQ(F).. SUM(A, QF(F,A)) =E= QFS(F);

COMEQ(C).. QQ(C) =E= SUM(A, QINT(C,A)) + SUM(H, QH(C,H)) + qg(C) + QINV(C);

CURACC.. SUM(C$CE(C), pwe(C)*QE(C)) + SUM(I, tr(I,'ROW')) + FSAV =E=
      SUM(C$SCM(C), pwm(C)*QM(C)) + irepat + yfrepat('cap') + yfrepat('lab')
;
*++
SAVINV..SUM(H, MPS(H)*(1-ty(H))*YH(H)) + (YG-EG) + EXR*FSAV =E=
ygi + EXR*irepat + SUM(C, PQ(C)*QINV(C)) + WALRAS;

PNORM.. SUM(C, PQ(C)*cwts(C)) =E= cpi;

*MODEL=====

MODELS

CGE5 Open-economy model /ALL/
;

*SOCIAL ACCOUNTING MATRIX=====
** Import the database from Excel

Parameter SAM(AC,ACP) social accounting matrix ;

$libincludexlimport SAM SAM14act.xls SAMtable!B2..AO41

PARAMETER
tdiff(AC) column minus row total for account AC;

SAM('TOTAL',ACNTP) = SUM(ACNT, SAM(ACNT,ACNTP));
SAM(ACNT,'TOTAL') = SUM(ACNTP, SAM(ACNT,ACNTP));
tdiff(ACNT) = SAM('TOTAL',ACNT)-SAM(ACNT,'TOTAL');

DISPLAY SAM, tdiff;

*ASSIGNMENTS FOR PARAMETERS AND VARIABLES=====

PARAMETERS
*The following parameters are used to define initial values of
*model variables.
EG0, EXR0, FSAV0, IADJ0, MPS0(H), PA0(A), PD0(C), PE0(C), PM0(C),
PQ0(C), PVA0(A), PX0(C), QA0(A), QD0(C), QE0(C), QF0(F,A), QFS0(F),
QH0(C,H), QINT0(C,A), QINV0(C), QM0(C), QQ0(C), QX0(C), WF0(F),
WFDIST0(F,A), YF0(H,F), YG0, YH0(H)
;

*FACTOR EMPLOYMENT AND PRICES+++++++

PARAMETERS
```

الملاحق

*labor(A) quantity of labor employed by activity (no. of workers)
* /AGR-A 100, NAGR-A 50/

wfa(F,A) wage for factor f in activity a (only for calibration)
costgap(F,A) gap calibrated factor cost-SAM value (should be zero)
;

*Defining factor employment and supply

*QF0('LAB',A) = labor(A); if labor not fully employed
QF0('LAB',A) = SAM('LAB',A);
QF0('CAP',A) = SAM('CAP',A);
QFS0(F) = SUM(A, QF0(F,A));

*Computing activity-specific wage

wfa(F,A) = SAM(F,A)/QF0(F,A);

*Computing average wage

WF0(F) = SUM(A, SAM(F,A))/SUM(A, QF0(F,A));

*Computing wage distortion factors

WFDIST0(F,A) = wfa(F,A) / WF0(F);

*Checking calibration

costgap(F,A) = WF0(F)*WFDIST0(F,A)*QF0(F,A)-SAM(F,A);

DISPLAY wfa, costgap;

*PRICE BLOCK+++++

PARAMETERS

sigmaq(C) elasticity of substitution bt.dom goods and imports for c
sigmat(C) elasticity of transformation bt.dom sales and exports for c
;

EXR0 = 1;

PA0(A) = 1;

PD0(C) = 1;

PE0(C) = 1;

PM0(C) = 1;

PX0(C) = 1;

PVA0(A) = SUM(F, SAM(F,A)) / (SAM(A,'TOTAL')/PA0(A));

tq(C) = SAM('STAX',C)/(SAM('TAR',C) + SAM('ROW',C) +
SUM(A, SAM(A,C)) - SAM(C,'ROW'));

PQ0(C) = 1 + tq(C);

QA0(A) = SAM('TOTAL',A)/PA0(A);

QD0(C) = (SUM(A, SAM(A,C))-SAM(C,'ROW'))/PD0(C);

QE0(C) = SAM(C,'ROW')/PE0(C);

QM0(C) = (SAM('ROW',C) + SAM('TAR',C))/PM0(C);

QQ0(C) = (SAM('TOTAL',C)-SAM(C,'ROW'))/PQ0(C);

QX0(C) = SUM(A, SAM(A,C))/PX0(C);

ica(C,A) = (SAM(C,A)/PQ0(C)) / QA0(A);

theta(A,C) = (SAM(A,C)/PX0(C)) / QA0(A);

te(C) = 0;

pwe(C) = PE0(C)/((1 + te(C))*EXR0);

الملاحق

$tm(C)\$CM(C) = SAM('TAR',C)/SAM('ROW',C)*1.50;$
 $pwm(C)\$CM(C) = PM0(C) / (EXR0*(1 + tm(C)));$

*PRODUCTION AND COMMODITY BLOCK+++++++

$QINT0(C,A) = SAM(C,A)/PQ0(C);$

$alpha(F,A) = SAM(F,A) / SUM(FP, SAM(FP,A));$
 $ad(A) = QA0(A) / PROD(F, QF0(F,A)**alpha(F,A));$

* $orisigmat(C) = 2;$
 $sigmat(C) = 2;$
* $orisigmaq(C) = 0.7;$
 $sigmaq(C) = .7;$
*

$rho(C) = 1/sigmat(C) + 1;$
 $rhoq(C) = 1/sigmaq(C) - 1;$

$deltat(C)\$CE(C) = 1/(1 + (PD0(C)/PE0(C))*(QE0(C)/QD0(C))**(rho(C)-1))$
;

$at(C)\$CE(C) = QX0(C) / (deltat(C)*QE0(C)**rho(C)$
 $+ (1-deltat(C))*QD0(C)**rho(C))**(1/rho(C));$

$deltaq(C)\$CM(C) = 1/(1 + (PD0(C)/PM0(C))*(QD0(C)/QM0(C))**(1+rhoq(C)));$

$aq(C)\$CM(C) = QQ0(C) / (deltaq(C)*QM0(C)**(-rhoq(C))$
 $+ (1-deltaq(C))*QD0(C)**(-rhoq(C)))**(-1/rhoq(C));$
*++

$yfrep(f) = SAM('ROW',F);$
 $ygi = SAM('GOV','S-I');$
 $irepat = SAM('ROW','S-I');$
 $gsav = SAM('S-I','GOV');$

*INSTITUTION BLOCK+++++++

$EG0 = SAM('TOTAL','GOV')-SAM('S-I','GOV');$
 $FSAV0 = SAM('S-I','ROW')/EXR0;$
 $IADJ0 = 1;$
 $MPS0(H) = SAM('S-I',H) / (SAM('TOTAL',H)-SAM('YTAX',H));$
 $QH0(C,H) = SAM(C,H)/PQ0(C);$
 $QINV0(C) = SAM(C,'S-I')/PQ0(C);$
 $YF0(H,F) = SAM(H,F);$
 $YG0 = SAM('GOV','TOTAL');$
 $YH0(H) = SAM('TOTAL',H);$
*

* $ori\ beta(C,H) = SAM(C,H)/SUM(CP, SAM(CP,H));$
*

$beta(C,'U-HHD') = SAM(C,'U-HHD')/SUM(CP, SAM(CP,'U-HHD'));$
 $beta(C,'R-HHD') = 0;$

*++
 $qg(C) = SAM(C,'GOV')/PQ0(C);$
 $qinvbar(C) = SAM(C,'S-I')/PQ0(C);$
 $shry(H,F) = SAM(H,F) / SAM('TOTAL',F);$
*

$tr(H,'R-HHD') = SAM(H,'R-HHD');$
 $tr(H,'GOV') = SAM(H,'GOV');$
 $tr(I,'ROW') = SAM(I,'ROW')/EXR0;$

الملاحق

ty(H) = SAM('YTAX',H) / SAM('TOTAL',H);

*SYSTEM CONSTRAINT BLOCK+++++

cwts(C) = SUM(H, SAM(C,H)) / SUM((CP,H), SAM(CP,H));
cpi = SUM(C, cwts(C)*PQ0(C));

*INITIALIZATION=====

EG.L = EG0;
EXR.L = EXR0;
FSAV.L = FSAV0;
IADJ.L = IADJ0;
MPS.L(H) = MPS0(H);
PA.L(A) = PA0(A);
PD.L(C) = PD0(C);
PE.L(C) = PE0(C);
PM.L(C) = PM0(C);
PQ.L(C) = PQ0(C);
PVA.L(A) = PVA0(A);
PX.L(C) = PX0(C);
QA.L(A) = QA0(A);
QD.L(C) = QD0(C);
QE.L(C) = QE0(C);
QF.L(F,A) = QF0(F,A);
QFS.L(F) = QFS0(F);

QH.L(C,H) = QH0(C,H);
QINT.L(C,A) = QINT0(C,A);
QINV.L(C) = QINV0(C);
QM.L(C) = QM0(C);
QQ.L(C) = QQ0(C);
QX.L(C) = QX0(C);
WF.L(F) = WF0(F);
WFDIST.L(F,A) = WFDIST0(F,A);
YF.L(H,F) = YF0(H,F);
YG.L = YG0;
YH.L(H) = YH0(H);

* put lower or upper bounds here +++++
* refer ecomod7

*DISPLAY+++++

DISPLAY

yfrep, ygi, gsav, irepat, tr,
ad, alpha, aq, at, beta, deltaq, deltat, cpi, cwts, ica,
pwe, pwm, shry, theta, qg, qinvbar, rhoq,
rhot, te, sigmaq, sigmat, tm, tq, tr, ty,

EG.L, EXR.L, FSAV.L, IADJ.L, MPS.L, PA.L, PD.L, PE.L, PM.L,
PQ.L, PVA.L, PX.L, QA.L, QD.L, QE.L, QF.L, QFS.L, QH.L, QINT.L,
QINV.L, QM.L, QQ.L, QX.L, WF.L, WFDIST.L, YF.L, YG.L, YH.L
;

* put model closure here +++++

*SELECTING CLOSURES+++++

*SAVINGS-INVESTMENT BALANCE

SCALAR

SICLOS savings-investment closure /2/

*Select 1 or 2

*if SICLOS = 1, savings is investment-driven

*if SICLOS = 2, investment is savings-driven

IF(SICLOS EQ 1,

*Investment-driven savings-MPS('U-HHD') is flexible, permitting

*the savings value to adjust.

IADJ.FX = IADJ0;

MPS.FX('R-HHD') = MPS0('R-HHD');

MPS.LO('U-HHD') = -INF;

MPS.UP('U-HHD') = +INF;

MPS.L('U-HHD') = MPS0('U-HHD');

);

IF(SICLOS EQ 2,

*Savings-driven investment-IADJ is flexible, permitting

*investment quantities and the investment value to adjust.

MPS.FX(H) = MPS0(H);

IADJ.LO = -INF;

IADJ.UP = +INF;

IADJ.L = IADJ0;

);

*FACTOR MARKETS

*For each factor, fix (A + 1) quantity and-or price variables

SCALARS

CAPCLOS closure for capital market /1/

*Select 1 or 2

*if CAPCLOS = 1, capital is mobile and fully employed

*if CAPCLOS = 2, capital is activity-specific and fully employed

LABCLOS closure for labor market /2/

*Select 1 or 2

*if LABCLOS = 1, labor is mobile and fully employed

*if LABCLOS = 2, labor is mobile and unemployed (fixed wages)

IF(CAPCLOS EQ 1,

*Capital is fully employed and mobile. WF('CAP') is the market-clearing

*variable for the unified capital market.

WFDIST.FX('CAP',A) = WFDIST0('CAP',A);

WF.LO('CAP') = -INF;

WF.UP('CAP') = +INF;

WF.L('CAP') = WF0('CAP');

QF.LO('CAP',A) = -INF;

QF.UP('CAP',A) = +INF;

QF.L('CAP',A) = QF0('CAP',A);

QFS.FX('CAP') = QFS0('CAP');

);

IF(CAPCLOS EQ 2,

*Capital is fully employed and activity-specific.

الملاحق

*WFDIST('CAP',A) is the market-clearing variable, one for
*each segment of the capital market.

WFDIST.LO('CAP',A) = -INF;
WFDIST.UP('CAP',A) = +INF;
WFDIST.L('CAP',A) = WFDIST0('CAP',A);

WF.FX('CAP') = WF0('CAP');

QF.FX('CAP',A) = QF0('CAP',A);

QFS.LO('CAP') = -INF;
QFS.UP('CAP') = +INF;
QFS.L('CAP') = QFS0('CAP');
);

IF(LABCLOS EQ 1,

*Labor is fully employed and mobile. WF('LAB') is the market-clearing
*variable for the unified capital market.

WFDIST.FX('LAB',A) = WFDIST0('LAB',A);

WF.LO('LAB') = -INF;
WF.UP('LAB') = +INF;
WF.L('LAB') = WF0('LAB');

QF.LO('LAB',A) = -INF;
QF.UP('LAB',A) = +INF;
QF.L('LAB',A) = QF0('LAB',A);

QFS.FX('LAB') = QFS0('LAB');
);

IF(LABCLOS EQ 2,

*Labor is unemployed and mobile. For each activity, the wage,
*WFDIST('LAB',A)*WF('LAB'), is fixed. QFS('LAB') is the market-clearing
*variable for the unified labor market.

WFDIST.FX('LAB',A) = WFDIST0('LAB',A);

WF.FX('LAB') = WF0('LAB');

QF.LO('LAB',A) = -INF;
QF.UP('LAB',A) = +INF;
QF.L('LAB',A) = QF0('LAB',A);

QFS.LO('LAB') = -INF;
QFS.UP('LAB') = +INF;
QFS.L('LAB') = QFS0('LAB');
);

*THE FOREIGN EXCHANGE MARKET

SCALAR

ROWCLOS rest-of-world closure /1/

*Select 1 or 2

*if ROWCLOS = 1, exchange rate is flexible

*if ROWCLOS = 2, foreign savings is flexible

;

الملاحق

IF(ROWCLOS EQ 1,

*Foreign savings is fixed. A flexible exchange rate clears
*the current account of the balance of payments.

FSAV.FX = FSAV0;

EXR.LO = -INF;

EXR.UP = +INF;

EXR.L = EXR0;

);

IF(ROWCLOS EQ 2,

*The exchange rate is fixed. Flexible foreign savings clears
*the current account of the balance of payments.

EXR.FX = EXR0;

FSAV.LO = -INF;

FSAV.UP = +INF;

FSAV.L = FSAV0;

);

DISPLAY SICLOS, CAPCLOS, LABCLOS, ROWCLOS;

* simul here 640

*pwe('SEC2-C') = 1.0*pwe('SEC2-C');

*pwm('sec1-C') = 1.2*pwm('sec1-C');

*pwm('sec6-C') = 1.4*pwm('sec6-C');

*pwe('sec6-C') = 1.4*pwe('sec6-C');

*qg('agr-c') = 1.2*qg('agr-c');

*qg('Nagr-c') = 1.2*qg('Nagr-c');

pd0('SEC1-c')=2.2*pd0('SEC1-c');

*qfs.fx('cap') = 1.1*qfs.l('CAP');

*LS.FX = 1.05*LSZ ;

*SOLVE STATEMENT FOR BASE=====

CGE5.HOLDFIXED = 1;

cge5.TOLINFREP = .001 ;

SOLVE CGE5 MAXIMAZING YG USING NLP;

*SOLVE CGE5 USING MCP;

DISPLAY

ad, alpha, aq, at, beta, deltaq, deltat, cpi, cwts, ica,

pwe, pwm, shry, theta, qg, qinvbar, rhoq,

rhot, te, sigmaq, sigmat, tm, tq, tr, ty, WALRAS.L,

EG.L, EXR.L, FSAV.L, IADJ.L, MPS.L, PA.L, PD.L, PE.L, PM.L,

PQ.L, PVA.L, PX.L, QA.L, QD.L, QE.L, QF.L, QFS.L, QH.L,

QINV.L, QM.L, QQ.L, QX.L, WF.L, WFDIST.L, YF.L, YG.L, YH.L

;

display

QINT.L, QH.L;

*GDP data

parameter

PRVCON

GOVCON

INVEST

EXP

IMP

GDPFC

الملاحق

NITAX
GDPMP1
GDPMP2
GDPGAP ;

PRVCON = SUM((C,H), PQ.L(C)*QH.L(C,H)) ;
GOVCON = SUM(C, PQ.L(C)*qg(C));
INVEST = SUM(C, PQ.L(C)*QINV.L(C));
EXP = SUM(C, EXR.L*pwe(C)*QE.L(C));
IMP = - SUM(C, EXR.L*pwm(C)*QM.L(C));
GDPFC = SUM((F,A), WF.L(F)*WFDIST.L(F,A)*QF.L(F,A));
NITAX = SUM(C, tq(C)*(PD.L(C)*QD.L(C) + (PM.L(C)*QM.L(C))\$CM(C)))
+ SUM(C\$CM(C), tm(C)*EXR.L*pwm(C)*QM.L(C))
+ SUM(C\$CE(C), te(C)*EXR.L*pwe(C)*QE.L(C));

*Processing GDP data

GDPMP1 = PRVCON + GOVCON + INVEST + EXP + IMP;
GDPMP2 = GDPFC + NITAX;
GDPGAP = GDPMP1 - GDPMP2;

display PRVCON, GOVCON,INVEST,EXP,IMP,GDPFC,NITAX,GDPMP1,GDPMP2,GDPGAP ;

* End of GAMS code

الملاحق

الملحق رقم 3: الجدول رقم 1 : نتائج مضاعفات الإنتاج، القيمة المضافة و الدخل

	مضاعف القيمة المضافة	مضاعف الإنتاج	مضاعف الدخل
sec1-A	1.111701	1.263797	1.035626
sec2-A	1.056569	1.570041	1.458368
sec3-A	2.051576	2.092722	24.01654
sec4-A	2.013936	2.074098	4.635876
sec5-A	1.144226	1.907232	2.586457
sec6-A	1.196647	1.405359	1.347266
sec7-A	1.087123	1.249238	1.229857
sec8-A	1.902373	1.942342	2.975925
sec9-A	1.736629	1.756746	2.792857
sec10-A	1.789888	1.839499	2.351967
sec11-A	1.747905	1.758936	1.739856
sec12-A	1.030352	1.196534	1.172695
sec13-A	1.003819	1.115696	1.095467
sec14-A	1.083049	1.279056	1.079625

الملاحق

الملحق رقم 3 : الجدول رقم 2 : مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الجزائرية للمجاميع القطاعية
لسنة 2013 بالمليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2013 والجدول
الاقتصادي للمجموعات لسنة 2013 ومعطيات إحصائية أخرى مختلفة

الملحق رقم 4 : جدول المدخلات - المخرجات TES لسنة 2013 بالمليون دج

Code NSA	Intitulés des NSA	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
01	Agriculture, sylviculture, pêche	73617	0	0	3240	974	4405	68	3433	3374	557620	5	0
02	Eau et Energie	7602	33273	1687	1150	3077	28569	35215	4184	3781	10294	96	21
03	Hydrocarbures	6401	17992	772337	56300	610	1713	597	93696	1117	17602	21	0
04	Services et Trav. Pub. Pétroliers	0	0	39791	157062	0	0	0	0	0	0	0	0
05	Mines et carrières	398	0	60	1599	5	8099	2212	31203	747	779	1	0
06	ISMME	56513	6574	3838	5537	1853	71679	1585	327902	1446	6716	51	1
07	Matériaux de Construction	360	113	499	56392	12	1303	1079	715461	177	344	0	0
08	BTPH	2138	18234	0	13555	2892	12486	2212	1416	1443	633	103	2
09	Chimie, Plastiques, Caoutchouc	84850	13634	513	207	6264	32552	2748	136505	78122	730	751	49
10	Industries Agro-alimentaires	90179	0	90	15	0	5646	67	4006	13436	66014	48	87
11	Textiles, confection, bonneterie	3570	2327	0	0	265	11173	592	2031	3248	142	27394	38
12	Cuirs et Chaussures	609	19367	0	0	1501	17903	2088	8	632	13	2646	3578
13	Bois, Papiers et lièges	14076	3981	4401	23866	2280	19602	5289	80392	5777	1455	217	7
14	Industries diverses	2399	972	0	0	238	2773	279	695	225	296	13	0
15	Transport et communications	17445	2596	27223	7724	1459	13074	1305	3761	1236	2017	46	1
17	Hôtels cafés restaurants	2020	7750	21	348	231	2151	245	1772	304	476	9	0
18	Services fournis aux entreprises	30815	2198	58173	1931	46	651	99	7162	260	36536	9	0
19	Services fournis aux ménages	10864	0	0	0	0	0	0	1913	0	1	0	0
Consommations Intermédiaires		403856	129010	908632	328926	21707	233780	55680	1415541	115324	701670	31412	3782
Valeurs Ajoutées (VA)		1627762	125822	4968018	58134	22443	104022	80347	1562105	64941	285480	14331	2651
Rémunération des Salariés (RS)		168767	46283	138352	55586	8465	53928	25754	616762	24709	44522	6507	973
Impôts liés à la production (ILP)		7503	5360	947765	7577	1155	7809	4886	99912	3597	10324	1464	154
Excédents Bruts d'Exploitation		1451492	74179	3881902	-5029	12824	42285	49707	845431	36635	230635	6360	1524
Consommation de Fonds Fixes		3021	75836	352597	50492	4602	42299	13857	74637	12701	22072	1532	157
Excédents Nets d'Exploitation		1448471	-1656	3529306	-55521	8222	-13	35850	770795	23934	208563	4828	1367
Productions Brutes (PB)		2031618	254832	5876650	387060	44150	337802	136027	2977646	180265	987150	45743	6433
Importations biens et services		378205	0	357160	0	12565	2235674	89719	3087	570630	479196	75850	17301
Taxes sur la Valeur Ajoutée		17789	42846	40770	1865	286591	14948	197	57292	131107	14235	3471	
Droits et taxes à l'importation		30373	0	79960	0	620	146730	10321	289	34367	56242	16020	5119
Marges commerciales		67659	0	54169	0	5708	870822	339972	0	307007	489877	27866	4404
Total des Ressources		2525645	297678	6408709	387060	64909	3877620	590987	2981219	1149561	2143572,40	179714	36727

الملاحق

13	14	15	16	17	18	19	Total CI	CF Ménages	CF AP	CF IF	CF AI	FBCF	Variation Stocks	Export B&S	Emplois finaux	Total des
3751	106	88442	33553	13970	2499	222	789281	1430059	237045	0	0	51064	13214	4982	1736364	2525645
1024	189	24249	13238	6311	3608	20642	198208	96337	915	1941	277	0	0	99470	297678	
54	16	167544	30751	40	1286	114	1168190	108696	1659	589	217	0	71811	5057547	5240519	6408709
0	0	0	0	0	0	0	196852	0	0	0	0	332055	-141848	0	190207	387060
5	2	0	0	0	6	0	45115	0	983	0	112	0	10865	7834	19794	64909
228	125	58665	17589	170	1714	222	562409	269057	1111	5753	1505	2053595	979498	4693	3315211	3877620
10	2	437	116	0	331	0	776636	1978	10846	0	652	0	-201307	2182	-185649	590987
588	185	26128	4827	1214	2320	205	90581	64487	1543	0	1945	2848704	-26059	18	2890638	2981219
1354	4337	149458	43673	155	4398	469	560769	167898	12254	321	728	6452	267680	133459	588792	1149561
46	8	19717	56903	20651	1	43	276957	1036580	12480	1	0	0	789909	27645	1866615	2143572
2391	39	18433	17772	228	1555	903	92102	180569	18051	190	0	0	-111227	31	87613	179714
1724	1967	0	0	0	312	10450	62798	49416	2214	0	8	0	-79801	2092	-26070	36727
10607	1188	32538	27932	767	11823	114	246314	52051	4235	16423	86	44100	-69481	1970	49383	295697
84	402	9830	43417	73	7729	225	69651	61588	1345	685	93	28031	26560	136	118441	188092
91	22	52459	61304	843	1285	139	194029	1800125	250784	10421	180	0	0	97683	2159193	2353223
56	18	40419	15639	174	2851	4	74488	193037	477	3510	179	0	0	9424	206627	281115
16	6	14303	3277	118	1459	6	157066	0	84834	35687	422	274368	0	179061	574371	731437
0	2	41042	0	0	0	0	53822	164058	322	0	3	0	0	0	164383	218204
22031	8613	743663	369992	44715	43178	33757	5615268	5675936	641099	75521	6406	5638369	1529813	5528757	19095901	24711169
18914	46490	1443123	1870581	174099	172476	167114	12808853	<p>La PIB = Σ Valeurs Ajoutées + TVA + Droits et taxes à l'importation</p> <p style="text-align: center;">La PIB = 14 044 756.8 millions de DA</p>								
10366	4907	242380	176514	39675	49580	43480	1757508									
1779	717	40704	72100	15167	7071	5907	1240948									
6769	40867	1160040	1621967	119257	115825	117727	9810397									
1504	1155	213085	106087	10946	17714	2381	1006672									
5266	39712	946955	1515880	108311	98111	115346	8803725									
40945	55103	2186787	2240573	218815	215654	200871	18424121									
155207	107042	115960	0	22677	430870	0	5051145									
24599	5510	50476	0	39623	84914	17334	833566									
12235	10062	0	0	0	0	0	402338									
62711	10376	0	-2240573	0	0	0	0									
295697	188092	2353223	0	281115	731437	218204	24711170									

المصدر: ONS

- Tableau Economique d'Ensemble - Année 2013 -

En Millions de DA

Emplois							Ressources							
S.Q.S	M.E.I	A.P	LF	R.D.M	B & S	TOTAL	Opérations	S.Q.S	M.E.I	A.P	LF	R.D.M	B & S	TOTAL
				5528756,9		5528756,9	Exportations						5528756,9	5528756,9
					5061121,5	5061121,5	Importations					5061121,5		5061121,5
					18444513,8	18444513,8	Production Brute	10160299,9	8284213,9					18444513,8
3052964,4	2541075,7					5594040,1	Consommation Productive						5594040,1	5594040,1
7107335,5	5743138,2					12850473,7	Valeur Ajoutée	7107335,5	5743138,2					12850473,7
		52624,0				52624,0	Subvention d'exploitation	6084,0	46540,0					52624,0
974781,4	787260,2	2541498,1	33034,0	12610,9		4399184,6	Rémun. des Salariés		4399184,6			0,0		4399184,6
1101730,9	163259,0					1264989,9	Imp. Liées à la Product.				1264989,9			1264989,9
5036907,2	4839159,0					9876066,2	Exc. Brut d'Exploitation	5036907,2	4839159,0					9876066,2
					338393,4	338393,4	T.V.A							338393,4
					403771,0	403771,0	Droits de Douane							403771,0
19560,7	35968,7	3158,1	590,1			109277,6	Loyers	2662,3	89289,6		17252,7	73,0		109277,6
94166,4	36063,2	73813,5	115063,5	245519,1		614625,7	Intérêts	13413,9	11771,6		12995,7	571154,5	5290,0	614625,7
		2185,6	10894,5			13080,1	Impôts Indirects				13080,1			13080,1
2361114,0	669331,4		36612,0			3067057,4	Impôts directs				3067057,4			3067057,4
37787,6	61492,4	9171,5	6431,4	15225,1		130108,0	Primes d'Assurances				126997,8	3110,2		130108,0
			58562,4	12328,1		70890,5	Indemnités d'Assurances	14675,9	44218,8		5993,6	4085,1	1917,1	70890,5
	1002345,7					1002345,7	Cotisations Sociales				1002345,7			1002345,7
		1201948,9				1201948,9	Prestations Sociales		1201948,9					1201948,9
48288,3	20190,2	1428,2	25051,4	11258,2		106216,3	Services Financiers	15229,7			88794,5	2192,1		106216,3
656697,9			112075,0	21507,0		790279,9	Aut. Rev. de la Propriété	21507,0			164675,0	604097,9		790279,9
69586,9	25275,5	1599335,0	3301,4	343423,8		2045922,6	Aut. Transfert Courants	311631,4	596497,3	1034741,0	20976,5	82076,4		2045922,6
2128825,6	9231402,7	2340132,6	355465,7	-430823,9		13625002,7	Revenu Disponible Brut	2128825,6	9231402,7	2340132,6	355465,7	-430823,9		13625002,7
	5674376,5	647027,4	32891,3			6404295,2	Consommation Finale						6404295,2	6404295,2
	5641462,2	647027,4	32891,3			6371380,9	- Sur le Territoire						6371380,9	6371380,9
	32914,3					32914,3	- Hors Territoire						32914,3	32914,3
2128825,6	3557026,2	1693105,2	272574,4	-430823,9		7220707,5	Epargne Brute	2128825,6	3557026,2	1693105,2	272574,4	-430823,9		7220707,5
		125664,0		140728,9		266392,9	Transfert en Capital	149133,2	4415,2	84063,3	24535,4	4245,8		266392,9
2166192,7	364336,3	2647752,5	12612,9			5690894,4	Accumulation Brute F.F.						5690894,4	5690894,4
1277594,2	252218,9					1529813,1	Variation de Stocks						1529813,1	1529813,1
25658,4	9645,4		49,3	478,7		35831,8	Acquisitions Nettes	102,1		22404,5		13325,2		35831,8
12709,8	9645,4		49,3			22404,5	- De Terrains			22404,5				22404,5
12948,6				478,7		13427,3	- D'Actifs Incorporels	102,1				13325,2		13427,3
						0,0	Capacité de Financement	-1191384,4	2435240,8	-973843,5	284447,6	-554460,5		0,0
					24747799,7		Équil. en Biens & Services						24747799,7	